فوق الأنقاض

نهاية المشروع الأمريكي في العراق

صلاح النصراوي

الى

نورية،

سيف،

وغيث

عراقي الصغير

"كنت أعلم مالذي سيتهدم، لكني لا أعرف مالذي سيبنى فوق الأنقاض"

" زوربا"

مقدمة

لهذا الكتاب حكاية، ملخصها أني كنت، ربما كأغلب العراقيين، يرون في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في ربيع عام 2003، فرصة نادرة للتخلص من صدام حسين ونظامه الشمولي، الذي جثم على صدورهم خمسة وثلاثين عاما، آحال حياتهم خلالها إلى جحيم لا يطاق من القهر والعذابات والإذلال، نادراً ما تحملها شعب من شعوب العالم في النصف الآخير من القرن العشرين.كانت الحرب تبدو فرصة لنبذ كل ذلك الماضي التعيس، ومن ثم البدء من جديد في بناء عراق آخر، عراقٌ قائمٌ على أسس من الحرية والعدالة والإنصاف، ولم لا، ديمقراطي وحداثي، بل ونموذج مشع للدولة المدنية في المنطقة، أيضا.

كان هذا الإستنتاج، والأمل بالنسبة لاي فرد عراقي، في غاية البساطة والبراءة والإنسانية، ولم يكن بحاجة لكي يصل اليه، إلى أية حسابات سياسية أو إستراتيجية أو حذلقات أديلوجية أو تبريرات فلسفية.ولم يكن ذلك الموقف متناقضا أبدا مع الروح الوطنية ومعاني الكرامة الإنسانية التي ظل نظام صدام

ينتهكها حتى اللحظات الأخيرة من عمره، حين وضع العراقيين جميعا أمام محنة الإختيار القاسي، بين الدفاع عنه وعن نظام حكم العائلة والعشيرة الذي أقامه، وبين الوقوع في ذل الإحتلال وقهره، كثمن للتخلص منه.

كان ذلك بكل بساطة حلم إنساني متواضع ومشروع لأغلب العراقيين، يتطلعون فيه إلى العالم لكي يمد يده لإنقاذهم من تلك الكوابيس اللعينة وطواحينها، التي ظلت تحيل حياتهم إلى ذلك الجحيم الأبدي، دون أية بارقة أمل في أن يعمل نظام صدام على إصلاح نفسه، أو أن يتمكن العراقيون أنفسهم ذات يوم من أن يتخلصوا منه بإيديهم، ومن خلال مشروع وطني للتغير.كان ذلك الإستنتاج هو بمثابة إنتظار لإستجابة القدر، ولذلك النداء الداخلي لدى كل عراقي، وحمله لإرادة الحياة، وحلمه الأزلي، بكل ما يمكن ان يجلي الليالي الظلماء عن بلاده، ويكسر قيود الذل والإستعباد التي كبلها بهم صدام ونظامه.

كان الأفق مسدوداً أمام أية عملية تغير ذاتي، أو إصلاح داخلي، لأن النظام كان يدرك تمام الإدراك، أن بنيته الأمنية والسياسية والأيدلوجية، القائمة على الكبت والقمع وعلى عبادة الشخصية، وصنمها الآبدي صدام، ستكون معرضة لخطر الإنهيار مع أول بادرة انفتاح، مهما كانت ضيئلة.فلم تكن هناك أية قوة معارضة سياسية داخلية حقيقية بإمكانها أن تقف أمام النظام وتجهر بصوتها بأي مطلب سياسي، أو حتى إنساني،

بعد أن عمل النظام على التصفية المادية والمعنوية للأحزاب والجماعات السياسية، بل كل انسان حر، يرفض ان ينزع عقله عن جسده، ويقبل بعبادة الصنم الذي فرض نفسه الاله الكلي الرأي والقدرة والإرادة.

ولم تكن المعارضة في الخارج بأفضل حال، فقد تحولت أغلبها بسبب هيمنة الجماعات ذاتها التي عجزت عن التصدي لنظام البعث داخليا، وتفضيلها خيار التحول إلى ضحية على خيار البقاء والصمود والمقاومة، وبسبب العقلية التسلطية التي تديرها أيضا، إلى مشروعات فردية أو عائلية ودكاكين تشرف عليها أجهزة مخابرات الدول التي تستضيفها، وتوجهها حسب غاياتها ومصالحها، والتي كانت غالباً ما تتناقض مع أهداف ومصالح العراقيين الحقيقية.كان التطلع أيضا لأي عون عربي للتخلص من صدام ومساعدة العراقيين على إقامة نظام ديمقراطي، مجرد سراب وعبث، ليس فقط لأن فاقد الشيء لا يعطيه، بل لأن النظام العربي ذاته قائمُ على تضامن دوله وحكوماته وزعاماته على قاعدة انصر أخاك ضالماً أو مضلوماً، طالما أنه لا يهدد بقاؤك، أو، على العكس، أن زواله سيهدد ذلك البقاء.

كان بقاء نظام صدام حسين بالرغم من الكوارث التي ألحقها بالعراق بسبب حروبه الخارجية- التي وضعت العراق في عزلة وحصار دوليين لاكثر من ثلاثة عشر عاما، مع إحتمال أن تتغير

قواعد اللعبة في المنطقة وفي العالم، وإمكانية أن يتغير المزاج السياسي في واشنطن في أية لحظة، لصالح إنهاء الإحتواء وكسر العزلة عن النظام، لقاء صفقات ما- يعني إنتصار صدام على العراقيين وعلى رغبتهم في الحياة الحرة الكريمة، وإستمرار ذلهم وقهرهم وقتلهم سنوات طويلة اخرى، مع إحتمال شبه أكيد، بان ينتقل الحكم بعد ذلك من صدام إلى أحد ولديه عدي أو قصي، أي بمنعى أخر أن يبقى العراقيون عبيدا أذلاء لذرية الطاغية، ومن أشباهه من السفاحين والمغامرين عديمي الإحساس والضمير، واحدا وراء آخر، دون أي أفق بإنتهاء هذه السلسة من الطغاة التي كانت تعمل وتخطط للبقاء إلى ما لا نهاية.

ولم تكشف تلك المرحلة عن أزمة وطنية شاملة والمتمثلة بحالة إنسداد في الأفق السياسي للنظام فقط، بل أنها كشفت عن العمق الذي وصلت إليه الأزمة البنوية للدولة ذاتها من خلال وصولها إلى أقصى حالات التماهي مع النظام، بل مع الفرد الحاكم ذاته.ومع إرتباط الأزمة الداخلية بالتوترات والصراعات مع المجتمع الدولي، بسبب إرث المغامرات والحروب التي خاضها النظام مع جيرانه، فقد فقدت الدولة والمجتمع في العراق أية حصانة وقدرة على الصمود بوجه التحديات الداخلية والخارجية معا، الامر الذي كان سيسهل بالنهاية سقوط النظام بالحرب التي كانت على الأبواب.

إن أبرز أسباب تلك الأزمة الوطنية للدولة العراقية كان إنعدام أي شكل من اشكال الحكم الصالح والمشاركة والتداول السلمي والعدالة السياسية والإجتماعية، تمثل بشكل صارخ بسوء توزيع السلطة والثروة بشكل عادل ومتكافئ في مجتمع متعدد القوميات والمذاهب والأديان، والتي إستمرت عقودا طويله.لقد مهد الفشل في بناء دولة مدنية لكل سكانها الطريق إلى قيام الدولة التسلطية بالنهاية وشيوع ممارساتها القمعية وإندلاع الصراعات والإنتفاضات المحلية والحروب ضد الجيران ومن ثم المقاطعة والحصار الدولي والتي تضافرت جميعها في النخر في اسسها وتعميق حالة الإنسداد السياسي وغلق أفق التغير السلمي الداخلي، مما سهل بالنهاية التدخل الخارجي، وجعله الإسلوب الوحيد المتبقي للتغير.

ولم يكن الأمر ليصل بالعراقيين إلى هذه النقطة من اليأس من التغير والإستعداد للترحيب بالغزو الخارجي إلا لشعورهم بانهم يعيشون تحت إحتلال وإستعمار داخلي، فاق في إقترافه للإنتهاكات والفضائع ما إقترفه الإستعمار الخارجي في أي مكان في التاريخ البشري المكتوب.فاذا كان الإستعمار الخارجي يكتفي بالنهب والهيمنة وتجنيد العملاء لإدامة سيطرته، فان صدام حول العراق بكل أرضه وشعبه إلى إقطاعية يحكمها هو واولاده وحفنة من أفراد أسرته وعشيرته، الذين جنوا من

ثروات العراق أكثر بكثير مما يمكن أن يكون قد نهبه البريطانيون طيلة إحتلالهم للعراق، الذي دام أربعين عاما.

كان هناك إدراك أن الشعب العراقي الذي تخلص من الإستعمار الأجنبي وأذنابه بنضاله وعزيمته وصبره، لم يكن قادراً لوحده على التخلص من الإستعمار الداخلي، مهما فعل، لأنه أصبح جاثما على صدره كجبل، رافضاً أن يتزعزع.في حين ظل العالم يتذرع، زوراً ونفاقاً، بأن القانون الدولي والأعراف لا تسمح بالتدخل لتغير نظام صدام بالقوة، لمجرد أن شعبه لا يريده، أي أن هذا العالم انتهى إلى الإقرار بالإستعمار الصدامي الداخلي وقبوله به، بدلا من مد يد العون والمساعدة للعراقيين في كفاحهم ضده، كما كان العالم يفعل يوما مع شعوب الدول المحتلة سابقاً، وكما أتاحه القانون الدولي الإنساني فيما بعد.

مقابل كل ذلك فقد كان جلياً أن الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس جورج بوش الأبن كانت قد حسمت أمرها وعزمت على شن الحرب على العراق لإسقاط نظام صدام منذ وقت مبكر من وصولها للسلطة، وخاصة بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول (سبتمبر) 2001.وحتى قبل التفجيرات، التي أستخدمت كذريعة لسياسة الحرب الوقائية ضد الإرهاب وإستراتيجة إدارة بوش الكونية، لم يعد خافياً أنها أسقطت سياسة الإحتواء التي اتبعتها إدارة كلنتن تجاه العراق، ووضعت

خياراً جديداً هو خيار المواجهة، بل أتخذت سلسلة من الخطوات العملية لإسقاط صدام، لأسباب تخصها لوحدها.

وبسبب سياسات القمع والحرمان التي ظل يمارسها النظام والتي عمقت الهوة بينهما، وأيضا بسبب فقدان النظام لأي شرعية وطنية تبيح له الإستمراره بالحكم بعد أن فقد أية قدرة على تلبية حاجات ومصالح العراقيين، وبان عجزه عن إنهاء المعاناة التي سببها لهم، جراء مغامراته الخارجية والحصار اللاإنساني الذي فرض على العراقيين بعد غزوه للكويت، والذي فتك بمئات الالاف منهم وأفقرهم جميعا، وكذلك بسبب إنسداد أي أفق لحل سياسي لأزمة العراق مع العالم، لم يشعر العراقيون بأن من واجبهم الدفاع عن ذلك النظام وحمايته لأي سبب، إذا ما تعرض لغزو خارجي، وهو الذي أهدر كرامتهم، ودمر عزيمتهم، بل أوشك على أن يسحق أملهم وإرادتهم في الحياة، ولم يعد مهتما إلا بالحفاظ على بقاءه وبأي ثمن.

بإختصار، كان العراقيون يموتون تحت نظام صدام.كان كل عراقي يلقى موته بطريقة ما، لكن كل يوم كان يمر كانوا يشعرون فيه أن كل مظاهر السواد حولهم تزداد قتامة، ولم يكن أمامهم إلا طريقا واحدا من إثنين، أن يموتوا أو يعاندوا في الموت، إلا أنهم يدركون أنهم سيموتون في نهاية المطاف.في تلك اللحظات الداكنة من حياتهم تحت نظام صدام كان إدراك العراقيين أن الحرب التي يريد الرئيس الأمريكي الجديد أن

يشنها لأغراضه الخاصة قادمة لا محالة، إلا انهم كانوا يدركون أيضا أنها ليست حربهم، وأنهم كفوا أن يكونوا وقوداً لمعارك صدام ومغامراته وحروبه، وأنه إذا ما أراد أن يخوضها، فليخضها لوحده هذه المرة.كانت الحرب القادمة، مرة أخرى، قدراً مفروضاً، إلا أنه قدرُ لا يستحق اللعنة، طالما أنه سيخلصهم من الطاغية الذي سامهم سوم العبيد، فكانوا أن سلموا بذلك القدر.

شخصياً، كنت أدرك بوعي منذ زمن طويل أن هذا النظام، شأنه شأن أي نظام فاشي مستبد، قد استكمل دورة حياته، وأن مصيره آيل إلى مزبلة التاريخ، لا محالة.ولم يقتصر ذلك على مجرد الإيمان بحتمية إنهيار ذلك النظام، مثله مثل أنظمة كثيرة مماثلة سبقته خلال العقدين الاخيرين، وتحت تأثير التغيرات الهائلة التي شهدها العالم، لكني ككاتب وكصحفي وظفت خلال السنين الأخيرة كل طاقاتي لكي تكون معولا تضرب باعمدته ولكي تقرب من يوم إنهياره.فعلى مدى سنوات طويلة منذ خروجي من العراق، في منفى إجباري عام 1991، شغل عملي الصحفي وكتاباتي فضح هذا النظام وتعريته أمام الرأي العام العربي والدولي، بهدف إيقاظ الضمائر الغافية، وكسب التضامن للعراقيين في محنتهم، وتقريب يوم نهايتها.

وفي روايتي الأولى "حافات الأمل" التي صدرت عام 2002 عرضت وجوها لهذه المحنة وحاولت أن أجسد أوجه الخراب

التي أشاعها نظام صدام في البلد، كما حاولت أن أرسم صورة لعراق سيتمكن فيه العراقيون، يوماً ما، من التغلب على القنوط وفقدان الرجاء وإجتياز الدائرة الشاذة من تاريخهم الحديث.في قلبي كنت شديد الإيمان بانه مع موت النظام، لا بد أن يولد عراق جديد أبهى وأجمل وأقوى، ولكن في عقلي ظلت هناك شكوك وهواجس ومخاوف تحوم وتدفعني للظن بان الأمر قد لا ينتهي بما أتمني.ولم أتردد أبدا أن أطرح كل ذلك في كل كتاباتي، ليس تعبيراً عن تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة، محنة المثقف كما وصفها غرامتشي، بقدر ما كانت خشية حقيقية من أن تشهد لحظات ما بعد ولادة عراق جديد محاولات لوئده، أو حتى أن يكون الحمل نفسه كاذبا.

كانت شكوكي نابعة من مزيج من قراءة تاريخية معمقة لماضي العراق الطويل والمعقد، ومن إدراكي للواقع الذي عشته يوما بعد يوم منذ أن بدأت ملامحم نهاية نظام صدام حسين تظهر بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية وحتى قبل غزوه للكويت.لم يكن الأمر يتعلق بتكهنات او تنبؤ لمسار الوضع العراقي الذي كان واضحاً فيه أن النظام فقد العناصر التي كانت تمده بأسباب البقاء وعلى رأسها، داخليا، أن الدولة والمجمتع اللذان هيمن عليهما طويلا بالقبضة الأديولوجية والأمنية الحديدية، قد أنهكا تماما، وفقدا كل مبرر عقلاني للإستمرار في الإذعان، كما أنه فقد، عربيا، حجية التصدي لتحرير فلسطين عندما منح تزكيته

لقرار منظمة التحرير بالقبول بالحل السلمي للصراع مع إسرائيل وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، إضافة إلى انه فقد، خارجياً، نسغا كان يمده بالحياة، وهو اللعب على تناقضات المعسكرين الشيوعي والغربي، بعد أن سقط الإتحاد السوفيتي، وانتهت معه الحرب الباردة.

لكن كل ذلك لم يمنع من وجود قلق وهواجس متأتية من أن لحظة الولادة الجديدة والمنتظرة ستبزغ، دون أن يكون هناك أحد قد تهيأ لها فعلا.شكوكي نحو الأمريكان كانت نابعة من أن إدارة الرئيس بوش تحركت على عجل للتخطيط بشن حرب على العراق، أولا لأسباب لا تتعلق بالعراق، ولا بتحريره من صدام، بل ضمن إستراتيجية جديدة تبنتها للتأسيس للقرن الامريكي الجديد، حلم المحافظين الجدد، الذين وضعوا رؤى وأفكار سياسة بوش الخارجية، والتي جاءت تفجيرات نيويورك وواشنطن لكي تمنحهم المبرر لكي يضعوها موضع التطبيق.وثانيا، لأن ما كشف عنه من نقاب عن الخطط والإستراتجية الامريكية وإسلوب تنفيذها، أفصح أن الإدارة الامريكية عازمة على خوض مغامرة كبيرة، دون أي إستعداد جدي وحقيقي لذلك.

كان الجانب العسكري، وهو تحقيق إنتصار في حرب خاطفة وباقل كلفة هو ما يهم المخططين الامريكان، أما مالذي ينبغي عليهم أن يفعلوه في اليوم التالي لسقوط صدام فلم يخطر ببالهم

أبدا، سوى أنهم اعتمدوا على حفنة من أصدقائهم من العراقيين الذي زينوا لهم خوض المغامرة ودفعوهم إليها دفعا.لم يكن للأمريكان أي معلومات أكيدة أو معرفة حقيقية بالعراق وكانت معلوماتهم أما مزيفة أو مضللة أو غير حقيقية، مصادرها الأصدقاء العراقيون، أو معلومات ناقصة أعدها ضباط مخابرات، لا خبرة لهم ولا اطلاع على شؤون العراق، ونتف من مقالات كتبها صحفيون أغلبهم مبتدؤون ويزورون العراق على عجل، او باحثون لم يزورا العراق أصلا، ولم يدرسوا تاريخه أو تركيبته الإجتماعة المعقدة.إضافة إلى كل هذا، فقد كنت قد أمعنت في دراسة تجارب الأمريكان في بناء الدول التي إحتلوها قبلا، ووجدت أن جلها كانت فاشلة، ولم تنج حتى التجربتين الألمانية واليابانية، من محاولات التخريب والخداع، التي بدت في تلك الفجوة الكبيرة بين المثالي، الذي بشرت به، والواقع الذي انتهت اليه.

ثم كانت لدي شكوك قوية في قوى المعارضة العراقية التي استجلبتها الإدارة الأمريكية للمشاركة في إدارة الإحتلال او بالأحرى تبريره.فاذا ما وضعنا القيادات والحركات الكردية جانبا في هذه المعادلة، بإعتبارها كانت متواجدة على الأرض، فقد كانت هناك في نظري مشكلة جوهرية، وهي عدم وجود معارضة سياسية تمثيلية حقيقية على الأرض، يمكنها أن تكون بديلا مقبولا، أو حتى معقولا، في فترة إنتقالية يجري خلالها

بناء الحركات السياسية المعبرة عن الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في التغير ومن ثم الإعداد للمرحلة الدائمة.كانت قوى المعارضة المتصدية في الساحة، لأسباب معروفة، هي أما مجموعات ذات أجندات طائفية متقوقعة داخل طائفتها، أو واجهات لأجهزة المخابرات الإقليمية والدولية، أو أفرادا مستقلين يمتلك البعض منهم خطابا وطنيا عاما ونوايا حسنة، غير أنهم لا يمتلكون الأموال أو الامكانات التي تساعدهم على خوض غمار التجربة المحكومة بقيود شتى.

لم يكن لدى العراقيين نيلسن مانديلا يجمعهم، كما جمع الجنوب الأفريقيين حوله، وقادهم نحو الحرية ببراعة نادرة، ولم يكن لديهم التشيكي فاسلاك هافلاك لكي يقودهم بثورة وردية سلمية، كما افتقدوا إلى زعامات كارزمية وحكيمة، كأون سان سو تشي، تلك الزعيمة البورمية التي ظلت حتى وهي في غياهب السجون، أو تحت الإقامة الجبرية، رمزا لإرادة شعب بورما على إمكانية الإنتصار في النهاية ضد الظلم والطغيان، حتى لو أشاح العالم ببصره عن بورما، لانها ليست دولة نفطية أو إستراتيجية كالعراق.كانت المشكلة، إضافة إلى كل الظروف السائدة المقيدة أو المانعة للتغير، هي الإفتقاد إلى الطبقة السياسية الضرورية للتغير، أي إلى الزعامة التاريخية الشرعية والقيادة المجربة والسياسيين الأذكياء، أي الإفتقاد

لرجال دولة مجربين ولبنائين حقيقيين يأخذون على عاتقهم إعادة بناء الوطن، الذي سيخرب في الحرب الآتية، لا ريب.

مقابل ذلك كانت الشكوك تحوم حول رد الفعل المتوقع للدول الإقليمية، وخاصة المجاورة للعراق، من عملية التغير القادمة، وهي التي كانت تستشعر مدى الخطر الكامن في ذلك على أمنها وإستقرارها، بل على وجود أنظمتها ذاتها.حين أصبح واضحا أن الإدارة الإمريكية إتخذت قرار الحرب لم يكن أمام هذه الدول الا القبول به أيضا، سواء على مضض، أو إكراها، غير أن السؤال ظل، هو كيف كانت ستتعامل هذه الدول مع نتائج الحرب المتوقعة، مع كل ما تحمله من توقعات سيئة وكارثية على عموم المنطقة الهشة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، والتحديات التي سيفرزها التغير الجيوسياسي والجيوستراتيجي الذي سيحصل.

وفي الوقت الذي امتلكت فيه إيران رؤية واضحة لما ستسفر عنه الحرب، واستعدت فيه لجني ثمارها، مثلما فعلت في افغانسان، قبل ذلك بقليل، قررت تركيا رفض العرض الأمريكي في المشاركة في المجهود الحربي، وهو ما كلفها كثيرا فيما بعد، بينما بقيت الدول العربية المجاورة متفرجة، وعاجزة عن بلورة مواقف إيجابية ومبادرات من شأنها أن تحفظ مصالح العراق وشعبه ومصالحها في آن واحد.شيء واحد كان واضحاً في مواقف جميع دول الجوار، وهو أنها أيضا كانت مدركة أن

الإدارة الأمريكية كانت عازمة على تنفيذ مشروعها في العراق، دون إعتبار لأية مخاوف أو مواقف إقليمية، فاختارت هذه الدول الإنبطاح أمام العاصفة الأمريكية القادمة، التي لن تكون قادرة على مواجهتها بأي حال، وهي تستبطن أمورا أخرى.

علنا حذر قادة العديد من هذه الدول عن مخاوفهم من نتائج الحرب والتغير الذي ستأتي به في العراق، ولسان حالهم يقول بانهم لن يسمحوا أبدا بنجاحه حتى لو اضطروا بسبب عناد إدارة بوش، أو تهديدها للسماح بتنفيذه، أو حتى تقديم التسهيلات المختلفة له.كان موقف كل دولة من دول الجوار مبني على أساس مصالح أنظمتها التي تتداخل في العراق سياسياً وأمنياً، مثلما تتداخل العوامل والإمتدادات العشائرية والمذهبية والقومية بين دولها، والتي توقعت أنها ستتعرض لإهتزازات عنيفة جراء التغير الكاسح الذي سيحصل والذي توقعت، حسب خط سير المشروع الأمريكي، أن يمكن الشيعة والأكراد، ويضعهم في موقع متقدم، في سلم السلطة الجديدة، على حساب العراقيين من السنة العرب.وإضافة إلى هذا التغير الجيوسياسي الكبير في معادلة التوازن المذهبي والقومي في خريطة المنطقة، فان الأنظمة في الدول المجاورة ما كانت ستسمح بإنتصار مشروع العراقي الديمقراطي، الذي بدأت إدارة بوش تبشر به كمقدمة للتغيرات والإصلاحات التي عزمت على دفع الأنظمة لإجرائها في دولهم، كجزء من إستراتيجية

مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة، والتي تبنتها بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

وفي هذا الإطار انظممت شخصيا إلى مجموعة من السياسين والمثقفين العراقيين قبل إندلاع الحرب بأسابيع في إصدار نداء إلى صدام حسين طالبناه بالتنحي عن الحكم في محاولة أخيرة لإنقاذ العراق من ويلات الحرب المقبلة.في البيان الذي صدر يوم 14 شباط (فبراير) 2003 ووقعه 37 شخصية عراقية تعيش في المنفى، وتنتمي الى اتجاهات سياسية مختلفة دعينا الى "تغيير شامل في العراق وتنحي قيادة النظام من أجل درء الحرب، وفتح الطريق لمستقبل افضل." كما اقترحنا إيلاء مسؤولية الحكم بعد إقصاء القيادة القائمة، أو إنهيار الحكم إلى إدارة مؤقتة بالتعاون مع الأمم المتحدة، تمهيدا لإجراء إنتخابات جديدة.كما طالبنا بقيام حكومة تمثل الإرادة الشعبية الحرة تنبثق عن مجلس تأسيسي ينتخب إنتخابا حرا مباشرا في إنتخابات ديمقراطية نزيهة، ويقوم بوضع دستور عصري، وتكلف هذه الحكومة الإشراف على إنتخابات عامة لإختيار البرلمان، كما دعينا إلى تصفية آثار القمع السياسي والأضطهاد القومي والطائفي.طبعا، لم يكن لدى أي أحد منا أوهام بشأن صدام، وبطريقة تفكيره، وبانه لن يختار حلا لن يبقيه في سدة السلطة، لكن كان إعتقادنا أن قبولا عربيا ودوليا باقتراح التنحي وتبنيه

كسياسة من خلال مختلف الضغوط السياسية والدبلوماسية والعسكرية هو السبيل الوحيد لإنقاذ العراق من كارثة الحرب وتبعاتها.

على هذه الخلفية كان ترحيب غالبية العراقيين، كما أزعم، بالحرب التي شنتها الولايات المتحدة ربيع عام 2003 لإسقاط صدام، وهو ترحيب إنساني فطري للدفاع عن الذات ضد الإستلاب، كما أنه ترحيب لا يمكن ان يتعارض مع وطنيتهم التي لم يروها ابدا وضعت على المحك، إضافة الى أنه ترحيب بحكم الضرورة، تلك الضرورة التي أباحها حتى الاسلام لهم، اذا كانت منجاةً لهم من مصير معتم.ولم تكن التجربة العراقية فريدة في ذاتها، بل لعلها تكررت في العديد من المرات على مدار التاريخ الإنساني، حين ترحب أمة بأكملها، بل تستحث أجنبيا، وربما عدوا، على إنقاذها من ربقة أبنائها، حين يحتلونها عنوة، ويسمونها سوم العذاب.وتأكيد هذه الحقيقة هو شيئ في غاية الاهمية ليس من باب الدفاع عن وطنية العراقيين وإثبات تمسكهم برفضهم للغزو والاحتلال فقط، وهي بديهية، بل لوضع قاعدة منهجية موضوعية لتفسير ما حدث لاحقا في تعثر المشروع العراقي، الذي كان موئملا أن يولد بعد الإحتلال الأمريكي.

فرغبة العراقيين في التخلص من نظام صدام كانت مجرد أمل، ولا ينبغي تحميلها أكثر من ذلك، وخاصة المسؤولية عن

إنتكاس ذلك الحلم البريء بعراق جديد، خال تماما من إرث الصدامية البغيض.ولعل العكس هو الصحيح تماماً، وهو أن نكوص الأمل، ما كان ليحصل لولا أن قوى وتيارات وجماعات وأنظمة عديدة، عراقية وعربية ودولية التقت، كل لأهدافه ومصالحه وغاياته، لإحباط الأمل، وكأن الدنيا برمتها قد إجتمعت لكي تتأمر على العراقيين لسلبهم حقهم في الحلم، حتى لو كان ذلك الحلم ينطوي، مثلما حصل بعدئذ، على الحق في المغامرة والتجريب بتفحص ما يناسبهم من خيارات.

يحاول هذا الكتاب أن يلقي الضوء على الأحداث التي بدأت مع تلك الحكاية التي حولت ذلك الحلم الانساني البسيط بالحرية لشعب، إلى كابوس مرعب، عبر المرور بالمحطات التي قطعها مشروع الحرب التي شنتها إدارة الرئيس جورج بوش لإسقاط نظام صدام حسين، وما آل اليه مشروع التغير في العراق، الذي بشرت به.النقطة الجوهرية التي يحاول هذا الكتاب تركيز الانظار عليها، هي كيف أن العراقيين الذين ظلوا يتشبثون بالأمل للخلاص من واقعهم المآساوي وقعوا ضحية لعملية خداع كبرى، كانت نتاج مزيج من الحماقة وغطرسة القوة والأحلام الامبراطورية، والنبوءات الخرافية، إضافة إلى المؤامرات الدنيئة، والصفقات الخسيسة، ورغبات دفينة للثأر، وطموحات مرضية، رافقها تواطىء مخزي وجبن لا أخلاقي نادر وصمت عاجز، حيث اجتمع كل ذلك ليخلق مآساة أكثر

رعبا مما أنتجه القهر الصدامي.فلا يمكن الان إلا القول بان ما جرى في ربيع عام 2003 كان عملية خداع كبرى لم يتعرض لها العراقيون لوحدهم، بل العالم كله، ومنهم شعوب العالم المضطهدة على يدي جلاديها، والتي ساورها أمل بان العالم قد يمد يد المساعدة يوما، لانقاذها، ومن الامريكان أيضا الذين ظنوا أن ساستهم يغامرون بأبنائهم وأموالهم من أجل أهداف وقيم نبيلة.

قد لا تتاح الفرصة لتقديم كل تلك الأطراف الأمريكية والعراقية وغيرهم الذين شاركوا في الكارثة العراقية إلى محاكمات قانونية لكي ينالوا جزائهم العادل، مثلما ناله صدام نفسه، إلا أن من المؤكد أن محكمة التاريخ ستدينهم عما اقترفت اياديهم وافكارهم الشريرة بحق الملايين من الابرياء العراقيين.إن العبر من تجربة صدام لم تتجسد في تلك الزنزانة القميئة التي شهدت نهايته، بل في التراب الذي سيظل التاريخ يهيله على تجربته البشعة، وهي عبر لا يبدو أن الكثيرين، سواء من أعداءه وخصومه الذين ظنوا أنهم ورثته، أو من الأخرين الذي أوغلوا أياديهم، كلاً لحساباته، في دم العراقين، وخراب بلدهم، قد تعلموها.

(1)

"من يقاطع المؤتمر لن يجد لنفسه مكانًا في عراق ما بعد صدام حسين"

"زلماي خليل زاد"

كان ذلك في يوم قارص البرودة من أيام لندن الشتائية في الرابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2002 عندما اجتمع ما يزيد عن 200 عراقي من معارضي نظام صدام حسين في خطوة بدت وكأنها بداية العد العكسي للمشروع الأمريكي لإسقاط هذا النظام، والذي كانت ملامحه تتكون قبل ذلك بشهور.كان المشهد في القاعة الكبرى لفندق "هلتن متروبولتن" الكائن في شارع "اجواردرود" في لندن يضم أشخاصا من مختلف الأطياف العراقية، البعض منهم وجوه مألوفة، زاولت المعارضة لنظام صدام منذ فترة طويلة، بينما الأخرون يطلون لأول مرة من على منبر علني يجهرون

معارضتهم لصدام، ويعلنون إستعداهم ليكونوا سادة العراق الجدد.كان العرض المبهر يتطلب أيضا إبراز صورة العراق القادم بإعتباره تعددياً، فحضر العديد منهم معلنين عن هويتهم القومية، أو الدينية، أو الفؤية، من خلال لباسه الذي ترواح بين العمامة السوداء الشيعية، والشروال الكردي، والغترة البيضاء أو الحمراء، التي عادة ما يرتديها رجال العشائر السنية.كان الجو إحتفاليا، ولدى البعض الذي ظهر وكأنه يقود المشهد أمام كاميرات التلفزيون والمراسلين، كان العرض سوريياليا، حيث ظهروا في منتهى الإحساس بالزهو والنشوة، بل الغرور والتعالي، ونابعاً من قناعة أكيدة أن إسقاط صدام اصبح أمرا محسوماً وأنهم باتوا الأن بحكم ورثة نظامه، الذي يوشك الأصدقاء الأمريكان على منحهم اياه على طبق من ذهب.

على المنصة الرئيسية للمؤتمر تصدر الزعيمان الكرديان مسعود برزاني وجلال طالباني والسيد عبد العزيز الحكيم، شقيق السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إضافة إلى كل من أحمد الجلبي، رجل الأعمال والمصرفي الشيعي المثير للجدل، والذي تحول إلى صفوف المعارضة منذ زمن، ساعيا بهمة ملفتة، لزعامتها وإسقاط النظام بأي ثمن، والشريف على بن الحسين، إبن لسيدة من العائلة المالكة الهاشمية التي حكمت العراق قبل الإطاحة بها عام 1958، وهو موظف بنك، راودته أحلام إعادة الملكية

إلى العراق، وتتويجيه ملكا عليه، فأسس حزبا ملكياً لهذا الغرض، إضافة إلى حسن النقيب، وهو ضابط عراقي سني سابق انشق عن نظام صدام منذ سنوات طويلة، جيئ به لإضفاء تمثيل للسنة في قيادة المؤتمر، وكذلك صلاح الشخيلي وهو وزير سني سابق في نظام البعث، ممثلا عن حركة الوفاق الوطني التي أسسها اياد علاوي بعد حرب الخليج عام 1991، بدعم من المخابرات المركزية الإمريكية وأجهزة مخابرات عربية، بينما بقي علاوي نفسه في كواليس المؤتمر، في حركة مسرحية بدت رسالة واضحة منه أن الدور الذي ينتظره هو أكبر بكثير من أولئك الذين يتصدرون المنصة، وبالتأكيد من الآخرين الذين اكتضت بهم القاعة.

في الصف الامامي للحضور جلس زلماي خليل زاد، الدبلوماسي الأمريكي الأفغاني الأصل، والمنسق الأمريكي للمؤتمر، محاطا بثلة من وجوه المعارضة العراقية، جاءت هي أيضا من بعض بلدان الشتات، باحثة عن دور لها في عملية إسقاط النظام، ومن الطبيعي نصيب فيما سيتبقى من كعكة الثروة والسلطة المأمولة.في الصفوف التالية انتشر الأعضاء الذين يمثلون حركات المعارضة التي وافقت على المشاركة وبعض "المستقلين" الذين تم إختيارهم على أساس "كوتة" أو حصة لكل من الحركات الستة المشاركة، مع حصة لا بأس بها لأصدقاء أمريكا من ضباط جيش ومسوؤلين سابقين انشقوا

على النظام ولجؤا إلى الولايات المتحدة أو تعاونوا معها.بينما احتل باقي مقاعد القاعة دبلوماسيون وعملاء لأجهزة مخابرات دول عديدة، متخفون وراء صفة ممثلين أو مراقبين، إضافة إلى عدد من الصحفيين وممثلي أجهزة الإعلام الدولي الذي أضاف وجودهم مسحة من الإهتمام بالمؤتمر وبنتائجه المرتقبة.

جاء عقد المؤتمر في لندن حصيلة لعمل استمر شهورا عدة، بعد أن عقدت إدارة الرئيس بوش عزمها على شن الحرب وإسقاط صدام، وبدأت بوضع الخطط العسكرية لذلك.كانت البداية جولة قام بها نائب الرئيس ديك تشيني إلى الشرق الأوسط، طاف فيها على عشر دول للبحث مع قادتها في الإستعدادت للحرب والمساعدات التي يمكن أن تقدمها للقوات الأمريكية الغازية.ولأول مرة أصبح العالم كله على يقين من أن الأمر لم يعد مجرد تهديدات أمريكية، بل محاولات جادة لبناء تحالف دولي وإقليمي لشن الحرب.كان خط سير تشيني، الذي رافقته كصحفي، في بعض محطاته في اذار (مارس) 2002، يشير إلى الدول التي تحتاجها الولايات المتحدة، أما كقواعد عسكرية لطائراتها وقواتها، أو كخط سير لتلك القوات وإمداداتها، وإلى مختلف انواع الدعم اللوجستي والتنسيق الأمني والمخابراتي.ووفقا للنتائج التي خرج بها تشيني فان

جميع الدول التي زارها كانت مستعدة للتعاون، بشكل أو بآخر رغم عدم إرتياحها الفعلي وتحفظات أغلبها العلنية.

أما المؤشر الثاني فقد كان إجتماع عقده جورج تينيت، مدير المخابرات المركزية الأمريكية مع كل من برزاني وطالباني، اللذان استدعيا على عجل في شهر نيسان (ابريل) 2002 إلى واشنطن، في رحلة سرية مرت عبر قاعدة انجريليك في تركيا، ومن ثم قاعدة جوية امريكية في ألمانيا، في أول خطوة تتخذها الإدارة لإشراك الأطراف العراقية في التشاور حول الحرب القادمة.كان الهدف هو إبلاغهما بأن قراراً اتخذ بشأن الحرب على صدام فعلا وللتأكيد عليهما، أولا، بان الامر هذه المرة جدي، وإزالة أي غموض أو إلتباس أو مخاوف، من أن يكون الامر مجرد ضغوط سياسية تمارسها واشنطن على صدام، كما فعلت سابقاً، وثانيا، أنه يتطلب البدء بالتنسيق مع الأكراد، ومع باقي فصائل المعارضة التي يرتبطون معها بعلاقات في كل ما يتعلق ببدورهم في تنفيذ خطط الحرب.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدير مع بريطانيا منطقة حماية جوية للأكراد منذ عام 1991، لصد أية هجمات محتملة لقوات صدام، قد مهدت قبل ذلك بالضغط على الزعيمين الكرديين للتوصل إلى إتفاق سلام بينهما، أنهيا بموجبه صراعمها الدامي المتواصل للسيطرة على الإقليم والذي دام سنين طويلة، كما أنها سعت بجد إلى تهدئة العلاقات الكردية-

التركية بالقدر الذي يمنع أية توترات يمكنها أن تؤثر على مسيرة الحرب القادمة، والتي كانت واشنطن تأمل وتتوقع أن تقوم انقرة بنصيبها منها.ولم يكن المسعى الأمريكي ليقتصر على ذلك، بل ان تينيت ناقش مع برزاني وطالباني الإستخدام المتوقع للمنطقة الكردية، أولا، كقاعدة لجمع المعلومات وتجنيد العملاء وإدارة المجهود الإستخباري بشكل عام، وثانيا، في المجهود الحربي ذاته من خلال القوات التي كان مقرراً أن تدخل من تركيا إضافة إلى الدور العسكري الذي سيلعبه الأكراد، ومن ضمن ذلك دور قوات البشمركة في العمليات التي ستلي الحرب القادمة مباشرة.

جاء الإجتماع الذي جرى بجو بغاية من السرية بمثابة كسر للتحفظ الذي كان يبديه الأكراد، وخاصة برزاني، على خطوات لا يلمون بتفاصيلها، وربما لديهم شكوك بنتائجها، بل أنها جاءت مجرد قرار أمريكي عليهم قبوله دون نقاش.كيف كانوا سيناقشون وهم تحت مظلة منطقة الحماية الجوية الأمريكية-البريطانية منذ عام 1991، التي وفرت لهم لأول مرة فرصة قيام كيان كردي شبه مستقل، بعيداً عن سلطة صدام.أسباب تحفظ برزاني عديدة وأولها تلك التي تتعلق بذكريات التخلي الأمريكي عن الأكراد أثناء الثورة التي قادها والده مصطفى برزاني لصالح صدام عام 1975، عندما دبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر مع شاه إيران إتفاق الجزائر

لإجهاض الثورة الكردية لصالح صدام، تركت في نفوس الأكراد مرارة وذكريات اليمة لاتمحى كما زرعت بذور الشك والريبة في النوايا الأمريكية.

ومن بين الهواجس التي انتابت الزعيمين، تلك التي تتعلق بالوضع المريح الذي يتمتع به الأكراد، تحت ظل نظام ضعيف ومتهاو في بغداد، يسمح لهما بتوطيد مكتسباتهم، ومخاوفهم من أن تتبدد ثانية، لو أن الأمريكان وصدام توصلا إلى إتفاق ما، وتخلوا عنهم في منتصف الطريق.الأمر الآخر، لم يكن الوضع الكردي حتى بعد المصالحة التي تمت بين برزاني وطالباني في حال يسمح بالمغامرة بتوازن القوى الهش الذي توصل إليه الحزبان في صراعهما الدامي منذ أن استولى برزاني على محافظة أربيل بمساعدة الحرس الجمهوري العراقي عام 1996 بعد تحالف الأخير مع صدام حسين ضد طالباني، في تجربة كانت هي الأخرى نتاج خذلان أمريكي لطالباني، وقوى معارضة عراقية أخرى، حين رفضت إدارة الرئيس بل كلنتن التدخل لصالح طالباني، ومنع سقوط أربيل بيد برزاني المتحالف مع صدام حينئذ.

كانت كل هواجس الماضي القريب تعتمل لدى الزعيمين وتضغط عليهما للتفكير مليا في حسابات الخسارة والربح فيما لو أنهما شاركا في المغامرة الأمريكية الجديدة خوفاً من نتائج غير محسوبة.ومع ذلك فسواء أكان الأمر يتعلق بما سمعهاه من

تصميم أمريكي هذه المرة، أو بتحليل سياسي صائب للمرحلة وظروفها، أو بفرصة لاحت لهما، وآمال بنياها على حصول الأكراد على منافع ومكاسب في المرحلة التي تلي سقوط صدام، أم أنهما إستجابا للضغوط التي مارسها تينيت، أو الحوافز التي عرضها عليهما، فقد تمكن رئيس المخابرات الامريكية بما لديه من قوة ونفوذ وإغراءات مادية من إقناع برزاني وطالباني بالمشاركة الفعلية في التهيئة للحرب والتي ستشمل الكثير من العمل السياسي على صعيد المعارضة، والإستخباري على صعيد الإستعدادت للحرب، واللوجستي في ما يتعلق بالمساهمة في الجهد العسكري قبل الحرب وخلالها.وفعلا ما أن عاد برزاني وطالباني إلى مقريهما في شمال العراق بعد أيام، حتى شرعا بوضع الإستعدادات اللازمة، سواء تلك المرتبطة بالمنطقة الكردية، أو بالإتصال بقوى المعارضة العراقية كي تتسق تحركاتهما مع وتيرة العمل الأمريكي الذي بدا انه دخل في سباق مع الزمن أطلقته دارة الرئيس بوش لشن الحرب على صدام.

وكانت الخطوة الثالثة المهمة نحو عقد المؤتمر هي بدء وزارة الخارجية الأمريكية في نيسان (أبريل) 2002 أيضا بتشكيل ما دعي بورشات عمل العراق والتي ضمت 17 مجموعة تتكون كل مجموعة من 10-20 من العراقيين المنفيين وخبراء أمريكين مختارين من قبل الوزارة بهدف وضع تصورات

ورؤى وخطط لعراق ما بعد الحرب تشمل النواحي الدستورية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.وفعلا أنهمك هؤلاء المستشارون، الذين كان بعضهم من أبرز الخبراء العراقيين المنفيين في إختصاصاتهم، وعلى عجل في كتابة اوراق حول كل تلك النواحي وإقتراح حلول للمشاكل التي توقعوا أن تظهر في عراق اليوم التالي للحرب.ولم يعكس تشكيل اللجان تلك جدية وإستعجال إدارة الرئيس بوش على شن الحرب وإسقاط النظام فقط، بل أنها أعطت الإنطباع بأنها تمنح العراقيين أيضاً فرصة لإقرار مسقبلهم بأيديدهم، حيث أوحوا بأن مشاركة الخبراء الأمريكان هي فقط إستشارية ولتبادل الخبرات في مجال إعادة بناء الدولة ولتنسيق المواقف بين القوات المحتلة والقوى السياسية والنخب التي ستسلمها السلطة بعد ذلك.ما أثارته هذه الخطوة من اهتمام في المسعى الأمريكي وجديته، أيضا، هو أن الإدارة الأمريكية بدت وكأنها تسعى لخلق نواة من القيادين والخبراء والبيروقراطين الذين سيتولون إدارة الحكومة العراقية الجديدة بعد الحرب، وهي خطوة مهمة على درب إسقاط نظام صدام حسين وتغيره.

أما الخطوة الرابعة التي شكلت الإنطباع الأخير عن جدية النوايا الأمريكية فهي دعوة وفد يمثل قوى المعارضة السياسية لزيارة واشنطن في الأسبوع الأول من شهر آب (اغسطس) 2002 للبحث مع كبار المسؤولين الأمريكان في جهود الإعداد للحرب

ودور المعارضة فيها. ضم الوفد في تشكيلته كل من الجلبي، عضو الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني العراقي، والشريف علي، راعي الحركة الملكية الدستورية، وعلاوي أمين عام حركة الوفاق الوطني العراقي، وطالباني، أمين عام الإتحاد الوطني الكردستاني، فيما أرسل بارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، ممثلاً عنه، هو هوشيار زيباري، خاله واحد اهم مساعديه.اما السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق فقد أرسل وفد ثلاثي ضم كل من شقيقه السيد عبد العزيز الحكيم والشيخ همام حمودي وحامد البياتي ممثل المجلس في بريطانيا لتمثيل المجلس، في خطوة لم تكن تخلو من الرمز حيث بدت تأكيداً على تمثيل أكبر وأبرز، ليس للمجلس فقط، بل لعموم الشيعة أيضا.كان جو الزيارة إحتفاليا، أو هكذا ظهر في وسائل الإعلام، حيث انهمكت الصحافة الأمريكية بتغطية فعاليات الوفد بشكل موسع، كما أتاحت الفرصة لهم لإظهار أن العد العكسي لنهاية نظام صدام قد بدأ فعلا.

جرت أغلب إجتماعات الوفد في وزارة الخارجية، ولكن بوجود مكثف من كبار المسؤولين في البنتاغون وعلى رأسهم دوغلاس فايث مساعد وزير الدفاع ومارك غروسمان مساعد وزير الخارجية المكلفان بالملف العراقي والعلاقات مع المعارضة العراقية، إضافة إلى الدبلوماسي فرانسيس

ريتسشاردوني، السفير الامريكي لدى مصر فيما بعد، الذي كان يتولى حينئذ مهمة الإتصالات اليومية بالمعارضة منذ سنين طويلة.إلا أن أهم المحادثات التي أجراها وفد المعارضة كانت مع نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بمشاركة مسؤولين كبار من مجلس الأمن القومي، كما التقى الوفد أيضا وزيري الدفاع دونالد رامسفيلد والخارجية كولن باول.

غير أن ابرز حدث في الزيارة كانت تلك الجولة التي أعدت لعبد العزيز الحكيم داخل أروقة البنتاغون، حيث اصطحب إلى مكاتب المخططين العسكرين الذين كانوا منهمكين في وضع الخطط الخاصة بالحرب وحيث أتيحت له الفرصة للإطلاع على أخر الإستعدادات التي كانت تتم للحرب، فيما بدا أولا، محاولة لتبديد أي إنطباع لدى أخيه السيد باقر الحكيم بان الحرب لإزاحة صدام آتية لا محالة وأن عليهم عدم تبديد الفرصة في الحاق بها، وثانية، في إبراز المكانة والدور الذي يتوقعه الأمريكان من المجلس وأيضا من الشيعة عموما في العراق الجديد.

بعد ثلاثة أيام من المحادثات أعلن الحكيم في تصريحات صحفية "إن هناك تطورات خطيرة محدقة بالعراق بسبب السياسات التي يتبعها النظام العراقي" مضيفا "إن هذه السياسات هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى السعي لتغيير النظام." وأوضح الحكيم أنهم دعوا صدام إلى التنحي من أجل تجنيب الشعب

العراقي المخاطر وقال إنهم طلبوا من واشنطن عدم توجيه ضربات لبنية العراق التحتية.من ناحيته أعلن طالباني ان الهدف من الإجتماع هو "كسب وجهة النظر الأميركية في ما يتعلق بمعالجة الوضع في العراق" مشيراً إلى أن موقفهم واضح وهو رفض ضرب العراق، وترك تغيير النظام للشعب العراقي.اما الشريف علي فقد قال للصحفيين إن الولايات المتحدة كررت إلتزامها وتصميمها للوفد على العمل من أجل تغيير النظام العراقي وإن المسؤولين الأميركيين الذين التقوهم شددوا على أن الولايات المتحدة لن تؤيد قيام دكتاتورية أخرى في العراق، وإنما رؤية "عراق حر وديمقراطي وليبرالي".

في الشهور القليلة المتبقية انهمكت كل من الإدارة الأمريكية وجماعات المعارضة في العمل للإعداد للمؤتمر بإعتباره الواجهة السياسية العراقية المطلوبة لشن الحرب، على الرغم من أن الإدارة الامريكية لم تضع رسميا لحد الان تغير النظام من بين أهداف الحرب، أو تعلن عن أي إلتزام تجاه الطريقة التي ستتعامل بها مع العراق بعد الحرب.كان لدى الإدارة مسوغ تشريعي منذ زمن كلنتن، وهو قانون تحرير العراق لعام 1998، وفر لها الجانب القانوني في التحرك بهدف تغير النظام، كما وفر لها إعتمادات مالية بلغت 98 مليون دولار للصرف على نشاطات المعارضة في هذه الفترة.ولهذا القانون قصة حيث أن إدارة كلنتن شرعته تحت ضغوط من بعض أعضاء

الكونغرس، ليس بهدف إستخدامه فعليا بأية طريقة لإسقاط النظام، بل مجرد خطوة لذر الرماد في العيون بإعتبار أنها تقدم مساعدات للشعب العراقي لإسقاط صدام.ومع أن الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2002 شهدت الكثير من الفضائح، وخاصة في ما يتعلق بالطريقة التي أستخدم فيها المؤتمر الوطني العراقي، بزعامة الجلبي الأموال المقدمة، والتي أشارت تحقيقات أجراها بعض اعضاء الكونغرس، إلى سوء إستخدام وإختفاء أموال، إلا أن إدارة بوش لجأت إلى التشريع كوسيلة قانونية تجيز لها صرف الأموال اللازمة لحشد دعم المعارضة العراقية وتحريكها نحو الهدف المرسوم، وهو المشاركة في الحرب، وهو ما تم خلال الفترة هذه والتي امتدت حتى قيام الحرب ذاتها.

وبعد ان توفر الدعم السياسي والمادي، وتم الاتفاق على التنسيق، شرعت المجموعات التي شاركت في اجتماعات واشنطن، والتي اصبحت منذ الان تعرف بكتلة الستة في العمل على استقطاب باقي قوى المعارضة بهدف عقد مؤتمر عام لها والاتفاق على برنامج العمل.كانت خارطة قوى المعارضة تضم احزابا وتنظيمات وشخصيات من مختلف الجماعات القومية والدينية والمذهبية وضمن طيف سياسي وفكري متسع في تنوعه، بل وفي تناقضاته.ولان جميع هذه التنظيمات كانت قد شكلت في بلدان اللجوء والمهجر، فقد كان شيئا متوقعا ان

تنعكس في توجهاتها واجنداتها مواقف الدول التي تستضيقها وتمولها وفي بعض الاحيان توجه بوصلتها.وبسبب ذلك فقد واجهت اللجنة السداسية التي شكلت للترتيب لعقد مؤتمر المعارضة الموسع مشكلات وازمات شتى، افضت في النهاية الى عدم امكانية تحقيق اجماع بين كل القوى واقتصار تشكيلة المؤتمر على الجماعات الستة مع تطعميه بحلفائهم من الشخصيات وتلك التي كانت تعمل اساسا مع الاجهزة الامريكية المختلفة لسنوات طويلة.

لم تشارك في المؤتمر جماعات اساسية كانت قد لعبت دورا مهما داخل العراق في معارضة نظام صدام حسين ومنها الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الاسلامي وتيارات وشخصيات قومية ولبرالية ابدت تحفظات كبيرة على الخطوة، لاعتبارات عديدة، لعل ابرزها ان المؤتمر لم يكن يعبر عن حاجة عراقية، بقدر ما كان حاجة امريكية، كما رأت فيه مجرد اداة رعتها الادارة الامريكية لخدمة مخطط الحرب القادمة.كانت هناك اسباب موضوعية وذاتية عديدة لعبت دورا في قرار ابتعاد شخصيات وجماعات، وخاصة تلك المستقلة فكريا وسياسيا، هي اضافة الى هيمنة الاجندة الامريكية هو غياب مشروع عراقي حقيقي ومتكامل للتغير، يأخذ بنظر الاعتبار حاجة العراقيين جميعهم، الى اعادة بناء الدولة العراقية التي من المؤكد انها ستقوض، الى دولة جديدة بكل معنى الكلمة، تمنع

اي امكانية لسقوطها في براثن الانظمة القمعية والتسلطية والدكتاتورية مستقبلا.كان الأمريكيون في عجلة من امرهم لخوض الحرب دون تخطيط سياسي للمرحلة التي تلي ذلك بينما لم تكن قوى المعارضة العراقية تفكر بغير وراثة نظام صدام، سواء استحقت ذلك ام لم تستحق.

في الطريق الى المؤتمر ظهر هناك تباين واضح في موقفي الادارة الامريكية ومجموعة الستة، حيث اصرت الادارة من خلال كل من وكيل وزير الدفاع دوغلس فايث ووكيل وزير الخارجية مارك غروسمان اللذان قادا الجانب الامريكي في التحضيرات على رفض اية فكرة لتحول المؤتمر الى نوع من برلمان مؤقت او ان يشكل حكومة منفى او ان يخرج ببرنامج عمل سياسي، بل طلبت بان يشكل المؤتمر فقط لجنة متابعة وتنسيق وان يصدر بيان ختامي يحتوي على خطوط عامة لاهداف المعارضة ويتم التصديق عليه في الجلسة الختامية بالتصفيق وليس بالتصويت، تفاديا لاي صيغة يمكن ان يفهم من خلالها ان المؤتمر هو جهاز تمثيلي لكل العراقيين، وان له قوة وضع سياسات مستقبلية.اما موقف مجموعة الستة فقد كان محاولة دفع المؤتمر لتشكيل حكومة مؤقتة منهم حتى تكون مكتسبة لنوع من الشرعية تضمن لها الجلوس في مقعد الحكومة حال سقوط صدام.لكن الرأي الامريكي هو الذي انتصر منذ البداية وتم الاعداد لعقد المؤتمر على هذا الاساس

المستعجل والفضفاض دون وضع اية تصورات او الاتفاق على اية استعدادات بما يخص الفترة اللاحقة للحرب والاحتلال وكيفية ادراته سياسيا.

وفي الواقع اظهر مؤتمر المعارضة العراقية بكل ما افرز من نتائج وما احاط به من اشكاليات ليس فقط شكل التعامل الامريكي الارتجالي مع الجانب الجوهري في مشروع الحرب والتغير كله، ولا ضعف المعارضة العراقية وانعدام فاعليتها، وهي الشريكة الاساسية في تنفيذ المشروع، بل اظهر بوضوح الصورة التي سيكون عليها عراق المستقبل، حالما يتم اسقاط النظام، ونشوء حالة الفراغ السياسي والامني والقانوني والدستوري المتوقعة.لم يكن لدى المؤتمرين اي تصور عن كيفية ادارة البلد الذي سيسقط تحت هيمنة قوات اجنبية غازية، ولا عن كيفية التعامل مع قواته المسلحة والامنية واجهزة مخابراته وتنظيمات حزب البعث الحاكم، ولا مع جهاز الدولة البيروقراطي وهي كلها اجهزة متشابكة بعضها بالبعض الاخر وتضم ملايين من البشر.وعلى الرغم من ورش العمل التي شكلها الامريكان توصلت الى بعض التصورات بشأن التعامل مع بعض هذه الجوانب، الا انها لم تضع امام المؤتمر اية تقارير او توصيات جوهرية لمناقشتها واقرارها وتركت هذه القضية الاساسية، اي ادارة العراق تحت الاحتلال وبعده، للجانب

الامريكي لكي يتعامل بها بالطريقة التي يشاء وهو ما حصل فيما بعد وادى الى ما ادى من كوارث ونكبات.

ومع ذلك فقد رسخ المؤتمر من خلال الاعداد له وتنظيمه وتركيبته والنقاشات التي جرت خلاله الصيغة التي اصر عليها ابرز المنظمون، وهي صيغة المحاصصة المذهبية والقومية والدينية، والتي اصبحت منذ ذلك التاريخ قاعدة اي اتفاق بين القوى العراقية، وفيما بعد قاعدة لاقتسام الثروة والسلطة في العراق المحرر من صدام ونظامه.فمنذ البداية اصرت القوتان الشيعية والكردية على تثبيت مبدأ المحاصصة، اولا في نسبة كل منهما في حصة المشاركة في المؤتمر، وثانيا، في حصة المشاركة في لجنة المتابعة والتنسيق، وهي الصيغة التي اضحت قاعدة فيما بعد في قواعد العمل والتوظيف في اي جهاز من اجهزة الدولة.فالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحلفائه اصروا منذ البداية على ان تكون نسبة 65 او 60 بالمائة، هي للشيعة في اي محفل سيتم الاتفاق عليه، واصر الاكراد على نسبة 20 بالمائة كنسبة لتمثليهم ايضا.وترك الطرفان النسبة المتبقية للاطراف السنية العربية وباقي المكونات القومية والدينية والمذهبية تتنازع عليها فيما بينها في اية محاولة لاقتسام الكعكة.

غير ان الامر لم يكن مجرد تثبيت نسبة عددية في مؤتمر، بل وضع قاعدة لاقتسام السلطة والثروة في العراق الجديد القادم،

والذي اتضح ان المؤتمرين يرسمون ملامحه على اساس مكوناته الدينية والمذهبية والقومية وهوياتهم تلك، وهو الامر الذي وضع علامات استفهام كبيرة بشأن مستقبل هذا العراق الذي سيخرج من رماد الحرب القادمة.لم يكن مستبعدا ابدا ان يعكس الوضع الاجتماعي والتنوع الديني والمذهبي والقومي نفسه على اي اجندة للتغير في العراق فقد متوقعا دائما ان تغيرا بهذا الحجم والشكل سيؤدي الى تدمير اسس الدولة العراقية الحديثة التي قامت بعد عام 1921 والتي لم ترتق الى آمال الاغلبية الشيعية التي نظرت اليها دائما باعتبارها دولة تهيمن عليها الاقلية السنية، في الوقت الذي كان طموح الاكراد عدم ضمهم اليها قسرا وظلوا يناضلون خلال تاريخها الذي تجاوز الثمانين عاما من اجل حقوقهم القومية وعلى رأسها حقهم في تقرير المصير.لكن المؤتمر بمناقشاته وقراراته لم يكشف عن نوعية التغير المتوقع فقط، بل ورسم حدوده في افق العراق القادم، وربما في افق المنطقة برمتها، حيث وضعها امام مرآة ذاتها، باعتبارها مجرد كيانات من الطوائف التي جمعتها ظروف تاريخية ببعضها بالبعض الاخر، دون قدرة حقيقية على ان تنصهر في اطار دولة وطنية حديثة وحقيقية.

في الجوهر، لم تكن المواقف الشيعية والكردية المطالبة بوضع قواعد لتقاسم السلطة والثروة دون اساس، بل هي جاءت نتيجة طبيعية بالاحساس بان الدولة العراقية التي وضع اساسها

الاحتلال البريطاني بنيت على اسس سياسية همشتهم وسمحت للاقلية السنية العربية بان تديم هيمنتها على السلطة طيلة ثمانية عقود دون اي مسعى حقيقي لتأسيس دولة مواطنين يتساوون في الحقوق والواجبات ويقتسمون مواردها بعدالة ومساواة.لم تكن مطالب الجماعتين الشيعية والكردية بترسيخ مبدأ المحاصصة تعبيرا فقط عن هويتهما السياسية، باعتبار الحركات والاحزاب المنضوية تحت لوائهما تملتك اجندات قومية ومذهبية معروفة، ولا لكونها قد تصدرت العمل العراقي المعارض في ظل ضعف او حتى غياب الحركات العلمانية ذات الاتجاه الوطني العام، بل لان مشروع التغير ذاته، من خلال الحرب والغزو والذي وضع على عجل، كان سينطوي بالتأكيد على تفكيك الدولة التي اخفقت في تأسيس هوية وطنية جامعة، وبالتالي تفكيك المجتمع العراقي ذاته الى عناصره وهوياته الاولية، في ظل انسحاق كامل لطبقة وسطى تلتف حول هوية واهداف وطنية واحدة.

لم تكن الهيمنة السنية العربية على انظمة الحكم المتتابعة منذ تأسيس الدولة الحديثة، تلفيقا او وهما، بل كانت حقيقة تجسدت على ارض الواقع، حتى لو لم تظهر هذه الهيمنة على شكل سياسات طائفية مؤسسية، وحتى لو ان المجتمع العراقي احتفظ بنسيجه الوطني الى حد كبير بفعل عوامل عديدة، منها ما هو تاريخي ويعود الى التعايش الذي استمر قرون طويلة بين

الجماعات العراقية المختلفة، ومنها ما هو اجتماعي، كوجود قبائل وعشائر مختلفة المذهب وربما الديانة، لكنها موحدة الاصول، ومنها ما هو اقتصادي كوحدة السوق تحت ادارة طبقة وسطى ناهضة، ومنها ما هو سياسي كالانظمام الى او العمل تحت راية احزاب ذات اهداف وطنية وسياسية عامة.والواقع انه على عكس ما كان يرتجى فان هذه الهيمنة السنية العربية على الدولة اشتدت واصبحت اكثر تركيزا مع اشتداد قبضة حزب البعث ونظام صدام بالذات عليها، مستندا على دعاوى العلمانية التي لم تكن الا غطاءا للهيمنة الطائفية السياسية، وهو ما يفسر الاصرار الشيعي والكردي على اعادة تأسيس الدولة، بما يمنع من عودتها الى الاحتكار والهيمنة السنية العربية.

لعبت عوامل تاريخية معقدة رافقت تأسيس الدولة الحديثة ادوارا كبيرة في تحقيق هذه الهيمنة منها ما يعزى الى نوايا وخطط الادارة البريطانية التي صاغت شكل الدولة الجديدة بعد سقوط العراق بيد الجيش البريطاني في الحرب العالمية الاولى ومنها ما يعود الى دور النخب السنية الادارية والعسكرية والدينية والاجتماعية التي كانت تهيمن اساسا على دفة السلطة في الولايات الثلاثة التابعة للدولة العثمانية وهي بغداد والبصرة والموصل لاكثر من اربعمائة سنة هي عمر الاحتلال العثماني للعراق، ومنها ايضا موقف الشيعة التقليدي من التعفف ورفض

الانخراط في الدولة المتجذر في عقيدتهم باعتبارها مغتصبة للامامة، وعزوفهم عن المشاركة في مؤسساتها.وهكذا فان البريطانيين اختاروا السنة العرب لمنحهم امتياز الحكم، من خلال تنصيبهم الملك فيصل الاول وطاقم الضباط والاداريين السنة الذين كانوا يرافقونه، لاسباب منها ما يتعلق باستراتيجيتهم في المنطقة او عقابا للشيعة الذين أججوا الثورة ضدهم عام 1920.اما الشيعة، فقد تجمعت عوامل عقدية واجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، ادت جميعها الى غياب قيادات سياسية فاعلة تنطق باسمهم، مما ادى الى حرمانهم من جني ثمرة استقلال العراق وتأسيس دولته لكي يلعبوا دورا يتناسب مع عددهم ووزنهم الديموغرافي.

ما حصل بعد ذلك هو ان السنة العرب في العراق استطاعوا ان يضعوا مداميك الدولة الحديثة وفق مقايس تتيح لهم السيطرة عليها، ليس فقط على حساب تهميش الشيعة والاكراد فقط، بل وعلى حساب بناء دولة مدنية يتمتع مواطنوها جميعهم بكل الحقوق والواجبات بشكل متساو.فحسب الباحث حنا بطاطو في كتابه الموسوعي (الطبقات الاجتماعية في العراق) فان ثلاث شخصيات شيعية فقط تبوؤت مركز رئيس الوزراء خلال فترة الحكم الملكي التي امتدت من عام 1921 الى عام 1958 من مجموع 54 رئيسا للحكومة، وهو ما يشكل نسبة 8,5 بالمائة فقط، علما ان توزيرهم جرى لاسباب ودوافع معينة، وليس

لاعتبارات تمثيلية، اما هذه النسبة فقد تدنت بشكل اكبر اثناء الحكم الجمهوري الممتد من عام 1958 الى 2003 حيث اتيح لثلاثة اشخاص فقط تولي المنصب بلغت النسبة الزمنية لفترة توليهم له 2 بالمئة فقط خلال 45 عاما.وتقترب نسب مشاركة الشيعة في الحكومات المتعاقبة من ذلك، في حين ان الضباط السنة وخاصة في القيادات العليا ظلوا يسيطرون على حوالي 95 بالمئة من المناصب العليا في الجيش وهو نفس الوضع في اجهزة الشرطة والامن التي مارست قيادتها سياسة منهجية في ابعاد او تقليص حجم انخراط الشيعة في الكليات والمعاهد العسكرية والامنية.

ولم يقتصر الامر على الهيمنة على اجهزة الدولة والتحكم فيها، بل امتد لكي يوجه دفة خطابها السياسي وتوجهها العام في ما يخص القضايا الثقافية والفكرية الرئيسية المطروحة على المجتمع، حيث غلب الطابع المذهبي السني على الخطاب الاسلامي في العراق، وشمل ذلك مناهج الدراسة وبرامج الاعلام، وحيث سادت الرواية السنية في تفسير الاحداث التاريخية، مما ادى الى تغيب المكون الشيعي في الخطاب الثقافي الوطني وعزله في نطاق ضيق او حتى التشهير به وحضره احيانا.وعلى مدى العقود الثمانية غلب التوجه القومي العروبي بدرجات متفاوتة حتى اصبح تحت حكم البعث وصدام الهوية السياسية الرسمية للدولة والمجتمع على حساب الهوية

الوطنية العراقية الراسخة الجذور والتي تمتد الى حضارة وادي الرافدين من سومرين واشورين وبابلين.

ولعل ابرز ما تكشف عنه جدلية تطور الدولة العراقية خلال هذه العقود الثمانية هو انها بقيت، بالرغم من التغيرات الانقلابية العديدة التي رافقتها، سنية-عربية الطابع في توجهات نخبها الحاكمة، التي وجدت في ذلك اداة اديولوجية وسياسية لضمان تلك الهيمنة من خلال اندماجها في محيط اقليمي اوسع، هو العالم العربي، بغض النظر عن التقاء او ابتعاد الانظمة المتتالية مع او عن باقي الانظمة العربية، التي لجأت هي بدورها الى هوية العروبة كصمام امان ضد تحديات الجماعات المذهبية والدينية والعرقية التي تشاركها الوطن الواحد.وفي ظل هذه السيطرة السنية على الدولة وسيادة نسخة من خطاب قومي عروبي، هو بدوره ايضا سني الطابع، فقد غلبت النظرة الى الشيعة في العراق كاقلية نوعية غير قادرة على التأثير لا في مصيرها ولا في مسيرة البلد نفسه على الرغم من اغلبيتهم العددية.وربما كان خير ما يعبر عن هذه النظرة هو القول السائد لدى بعض سنة العراق بان السنة للحكم والشيعة لللطم، اي النواح على الحسين بن على بن ابي طالب الذي مثل استشهاده في واقعة الطف بكربلاء عام (680 ميلادية) رمزا للمقاومة والثورة لدى الشيعة على مر العصور.

ولم يكن ذلك الوضع الذي طال الى ثمانية عقود الا شذوذا في مسيرة المجتمع العراقي وسعيه نحو بناء دولة مواطنة لكل ابنائها، انتظر الشيعة اللحظة المناسبة فيها لتصحيحه بغية حصولهم على كامل حقوقهم التي تتناسب مع عددهم باعتبارهم الاكثرية، وهو الامر الذي نافحوا من اجل اقراره في مؤتمر المعارضة في لندن كمبدأ اساسي في مشروع التغير.والواقع ان كون الشيعة اكثرية عددية لم يكن موضع جدال منذ انشاء الدولة اذ تشير اقدم وثيقة رسمية متوفرة الى وجود اغلبية شيعية في العراق بعد الاحتلال البريطاني عام 1917 وفقا لما نشره الباحث الكويتي الاسلامي السني عبد الله النفيسي في كتابه (دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث) وهي الوثيقة المجودة في مكتبة السجل العام البريطاني (Public Record Office F.O.371-5228) والتي تحدد سكان العراق بعد سقوطه كالاتي: عدد العرب الشيعة مليون و492 ألف نسمة، عدد العرب السنة نصف مليون و20 ألف نسمة، عدد الأكراد السنة 496 ألف نسمة، عدد اليهود 86 ألف نسمة،عدد النصارى 87 ألف نسمة وعدد الطوائف الأخرى 42 ألف نسمة.وفي اول احصاء سكاني رسمي اجري في العراق عام 1947 تأكد بشكل لا يقبل الالتباس ان سكان المناطق الشيعية في الجنوب والوسط يشكلون الاغلبية المطلقة بين العراقيين،

وهو ما ظل يتحقق في جميع احصاءات السكان التي اجريت بعد ذلك تحت سيطرة الحكومات المتعاقبة.

يعود الوجود الشيعي في العراق الى فترات سحيقة في تاريخه الاسلامي، بل ان الحقيقة التاريخية هو ظهور التشيع، اولا، كتيار ولائي سياسي وثانيا كمدرسة او مذهب فقهي، على ارضه منذ ان تحول مقر الخلافة الراشدة عام (656 ميلادية) على يد علي بن ابي طالب الى العراق وفي الكوفة التي جعلها عاصمة للدولة الاسلامية الناشئة.فعلى ارض العراق خاض الامام علي كل المعارك الحربية والفكرية، خلال فترة خلافته القصيرة، والتي كان مردها الفتنة الكبرى في الاسلام التي نشبت بعد مقتل سلفه عثمان بن عفان والتي انتهت بمقتله ايضا.ولم تنقض الا سنوات قليلة حتى قتل ابنه الحسين وافراد عائلته في تلك التراجيديا المأساوية على ارض كربلاء والتي عمقت الى غير رجعة الشرخ بين المسلمين ورسخت التشيع بمعناه السياسي والعقدي كتيار المعارضة الاساسي في الدولة الاسلامية التي بقيت سنية التوجه والانتماء عبر تاريخها.وعلى ارض العراق التي احتضنت مراقد أئمة الشيعة ورموزهم نمى فكر شيعي أسس لمدرسة تنتمي الى ال البيت روحيا وعقديا وسياسيا، وانطلق منها الى باقي البقاع في العالم.وعلى هذا الاساس فان هناك ارتباط روحي ومادي قوي بين ارض العراق وبين التشيع حتى يكاد العراق، وخاصة مدنه التي تحتضن

مراقد الائمة مثل النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية ان تكون قدس الاقداس لدى الملايين من الشيعة المنتشرين في ارجاء المعمورة.

لقد فرض نشوء الدولة العراقية الحديثة تحديا كبيرا على الشيعة الذين كان عليهم ان يقرروا كيفية التعامل مع دولة وحكومة جاءت على انقاض الخلافة الاسلامية السنية التي طالما اعتبروها مغتصبة لحقوق الامامة التي امنوا دائما انها ولاية من الله اورثها الى ال بيت النبوة.كان على الشيعة اولا ان يتعاملوا لاول مرة مع اشكالية الاحتلال الاجنبي البريطاني للارض الاسلامية، فاختار اغلب علمائهم وقادتهم الثورة على المحتل الذي اعتبروه كافرا لا تجوز ولايته على الامة الاسلامية، وجعلوا من الاستقلال سقفا لتحركهم السياسي، دون اية محاولة جدية لبلورة نظرية سياسية شيعية لبناء دولة الاستقلال، التي تضم، اضافة الى الشيعة، اطيافا دينية ومذهبية وقومية، تمتلك جميعها اجندات سياسية ولديها تطلعات وادوار تسعى لممارستها في الدولة الفتية.ولاسباب عديدة خسر الشيعة الفرصة التاريخية التي اتيحت لهم لكي يكونوا قادة الدولة الجديدة، كما خسروا اي دور مؤثر فيها، بل انهم خسروا فرصة الدفع ببناء دولة مواطنين حديثة يتمتعوا فيها بحقوق متساوية مع الاقلية السنية التي هيمنت على الدولة.ولعل من بين هذه الاسباب عجز الفقه السياسي الشيعي عن تقديم افكار

ونظريات سياسية تتلائم مع الوضع الجديد في العراق ومع مستجدات العصر، وهيمنة العلماء ذوي الاصول الايرانية على المرجعية الدينية في النجف وعجزهم عن قراءة الواقع العراقي قراءة سياسية تراعي منطلقات المذهب، من ناحية، وحاجات الشيعة العراقيين الذين اصبحوا الان مواطنين في دولة وليسوا رعايا الخليفة او السلطان، من ناحية ثانية، بينما لعب ضعف البنية السياسية والاجتماعية الشيعية وافتقارها الى قيادات واعية ومؤثرة على المستوى الوطني دورا كبيرا في ذلك.

لقد ادت النتائج التي اسفرت عنها تشكيل الدولة الحديثة الى هزة عنيفة في عمق الوجدان الشيعي العراقي، سماها البعض منهم بالنكبة الكبرى تعبيرا عن فقدان الشيعة لاهم فرصة واتتهم في تاريخهم الحديث لتكوين كيناهم السياسي او بالاقل بلورة هويتهم السياسية ضمن اطار الوطن الجديد.ولا بد ان كل تلك الخلفية من المعاناة والشعور بالمظلومية التاريخية كانت في ذهنية القيادات الشيعية التي شاركت في مؤتمر المعارضة العراقية في لندن والذي اعتبرته فرصة نادرة لتصحيح اخطاء الماضي والعمل على استعادة موقع الشيعة كقوة رئيسية في حكم العراق، وهي الذهنية التي ظلت مسيطرة على تلك القيادات وحشدت وراءها ملايين الشيعة بعد سقوط النظام في المسعى الى نصيب معادل لوزنهم السكاني من السلطة والثروة.

في المقابل كانت المشاركة السنية العربية في المؤتمر وفي عموم مشروع التغير ذاته متواضعة وهامشية توارت معظمها خلف يافطات مجموعات لا ترفع شعارات دينية او مذهبية او طائفية، كالمؤتمر الوطني العراقي بزعامة الجلبي، او حركة الوفاق الوطني بقيادة علاوي او الحركة الملكية الدستورية بزعامة الشريف علي او من خلال شخصيات تمثلت باسمائها مثل حسن النقيب.ولم يكن في المؤتمر تمثيل سني حقيقي، بمعنى طرح الموقف السني من اجندة التغير ومستقبل العراق، عدا بعض المطالب التي قدمت من بعض المشاركين بضرورة موازنة التمثيل النسبي في الهيئات المنبثقة عن المؤتمر.التنظيم السني الوحيد الذي شارك في المؤتمر كان الاخوان المسلمون، وكانت مشاركتهم لافتة على الرغم من ان ممثليهم فضلوا الابتعاد عن الاعلام والنقاش العام، ربما لتجنب احراج الجماعة الام وتنظيمات الاخوان في البلدان الاخرى، التي كانت سترفض اي مشاركة علنية باسم الاخوان كما انهم لم ينسقوا مواقفهم مع الاطراف السنية الاخرى وتجنبوا طرح انفسهم كممثلين للسنة العرب.ومع ذلك وفي نقاشات اجريتها مع بعض قادة الاخوان المسلمين في القاهرة ومنهم المرشد العام مأمون الهضيبي والقيادي البارز عصام العريان اثر انفضاض المؤتمر كان جليا ان مباركتهم للمشاركة تنبع من

قناعتهم بالدور الكبير الذي كانوا يتوقعونه للاخوان في قيادة السنة العراقبين بعد التغير.

ان بعض اسباب تدني التمثيل السني يعود بطبيعة الحال الى ضعف الحماس السني اساسا للمشاركة في عملية تغير نظام، مهما كان موقفهم من ممارساته، الا انهم لا يختلفون جميعا على رفض فكرة استبداله بنظام تكون فيه السيادة والسيطرة للشيعة والاكراد.كان الامر سيختلف لو ان السنة العرب ضمنوا انهم سيكونون ورثة النظام واسياده، فلربما غلبوا حينئذ المصلحة بالتخلص من نظام فقد صلاحياته على التمسك به وتحمل وزر اخطاءه.كما ان هناك سببا اخرا لضعف المشاركة السنية وهو ان الادارة الامريكية لم تسع بشكل جدي وحقيقي لاستقطاب الجماعات السنية وخاصة ممثلي الجماعات الرئيسية كالعشائر وممثلي المناطق السنية في المشاركة والعمل على ضمها ككتلة واحدة ممثلة لهم، مثلما كان الوضع مع الشيعة والاكراد.ومن المؤكد ان ممثلي الشيعة والاكراد كانوا بدورهم اقل حماسا للعمل على بلورة مثل هذه الكتلة التي كانت ستواجه اجندتهم بقوة لصالح اجندة تتيح للسنة البقاء في دفة السلطة.ما ساعد على ذلك ايضا ان القلة من ممثلي السنة الذين شاركوا في المؤتمر اما انهم ترفعوا عن طرح مطالب باسم الجماعة المذهبية التي ينتمون لها لاسباب تتعلق بتغلبيهم هوياتهم وانتمائاتهم السياسية او كانوا على درجة واضحة من الذيلية

والانتهازية والوصولية، او الهشاشة التي لم تمكنهم من مقاومة التيار السائد.

مهما كان السبب في ضعف المشاركة السنية العربية فقد ادى ذلك الى نتائج سلبية ليس فقط لجهة الاخلال في معادلة التوازن الطائفي والقومي داخل المؤتمر، او لترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية كاساس للمشروع الجديد، ولا لتنامي جذور الانقسامات المذهبية فيما بعد، بل لزرع بذرة الفشل في بناء المشروع الوطني لاعادة بناء الدولة العراقية القائم على اسس المواطنة والمشاركة والحداثة.ان تعالي الجماعات السنية العربية وفتور حماسها في المشاركة في مشروع التغير لم يؤد فقط الى انفراد الجماعات الشيعية والكردية ذات الاجندات المذهبية والقومية، بل الى ما هو اهم من ذلك، وهو تهميش التيار الوطني العام والوسط الجامع للهويات الفرعية لدى كل الطوائف والقوميات الذي كان سيجد في مشاركتهم متكئا يعتمد عليه في الدفاع عن المشروع الوطني الموحد.وليس من المبالغة القول ان مشاركة سنية عربية ايجابية وفعالة على اساس اجندة وطنية ديمقراطية كانت ستحول مجرى العملية برمتها كونها كانت ستخلق مناخا مؤاتيا لمشروع متوازن يحظى بدعم داخلي واقليمي ودولي وقابل للحياة.

ولم يكن الاكراد اقل اندفاعا من الشيعة في شعورهم وحاجتهم الى تأكيد هويتهم الاثنية القومية وكل ما يرتبط بها من مطالب سياسية واقتصادية وثقافية اجملوها بمطلب اقرار المؤتمر للفدرالية كنظام سياسي للعراق الجديد.كان التغير المتوقع في العراق اكبر فرصة تسنح للاكراد لتحقيق احلام راودتهم منذ عقود طويلة لوضع اللبنات الحقيقية لكيان كردي شرعي مقر عراقيا واقليميا ودوليا يتوج مرحلة شاقة من نضال الاكراد في السعي لتقرير المصير، وكان المؤتمر هو منصة البداية لتحقيق تلك الاحلام من خلال جعل مبدأ الفدرالية ركيزة الحكم الجديد والخروج بوثيقة باسم المؤتمر تكون اساسا لاي اتفق قادم بشأن توزيع السلطة والثروة في عراق ما بعد الحرب.

وتعود جذور المعارضة الكردية في العراق الى بواكير الحركة القومية للأكراد التي بزغت بقوة بعد الحرب العالمية الاولى التي ادت الى انهيار الدولة العثمانية وسقوط العراق بولاياته الثلاث تحت الاحتلال البريطاني.فما ان بدأت ترتيبات تقاسم الارث العثماني تظهر بين الحلفاء الذين انتصروا في الحرب، ومنها المنطقة التي كانت تعرف على مدى التاريخ الحديث باعتبارها العراق، نشط الاكراد في المطالبة بوضع خاص او حتى الاستقلال عن الدولة العراقية التي شرعت بريطانيا الحليف المحتل بتأسيسه على انقاض ولايات الموصل وبغداد والبصرة.وكانت الحركة القومية الوليدة ترتكز في مطاليبها

على المبادىء التي اعلنها الرئيس الامريكي نيلسن في مؤتمر باريس للصلح عام 1918 والتي تدعوا الى حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة وكذلك جملة وعود قطعها الساسة البريطانيون لمنح الاكراد العراقيين حقوقهم القومية ومنها حق انشاء دولة كردية بموجب معاهدة سيفر عام 1920.

وكان لتراجع الحكومة البريطانية عن تلك الوعود بتخليها عن معاهدة سيفر وتوقيعها معاهدة لوزان عام 1923 مع تركيا التي نهظت مكان الدولة العثمانية ان اجهظ الحلم الكردي بأنشاء دولة مستقلة.ويعزى تخلي البريطانيين عن مساعدة الاكراد على تحقيق آمانيهم بالدولة الى اعتبارات جيوسياسية جديدة قامت بعد تشكيل حكومة جديدة في تركيا بزعامة كمال اتاتورك الذي رفض معاهدة سيفر واعتبرها "حكم بالاعدام على تركيا" كما اظهر ميلا نحو القيم الغربية والغرب ذاته، هذا اضافة الى ظهور الاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية وخشية الغرب من امتداد النفوذ الشيوعي الى هذه المنطقة من العالم.بمعنى أخر فضل الحلفاء الغربيون الاعتبارات والمصالح الجيوسياسية على الاعتبارات الاخلاقية والوعود ومبادىء حق الشعوب في تقرير المصير، وهو موضوع سيظهر لاحقا وسيتكرر في سياسات دول الجوار والدول الكبرى تجاه القضية الكردية.

وكان على اكراد ان يقبلوا الأمر الواقع الجديد الذي اطاح بامالهم على مضض وخاصة ان اتفاق دخول العراق الى عصبة

الامم بعد رفع الانتداب البريطاني عنه نص على حماية حقوق الاقليات اللغوية والثقافية وضمان معاملتهم بنفس معاملة المواطنين الاخرين تمثيلهم تمثيلا عادلا في مؤسسات الدولة.ومع ذلك فلم تخبو جذوة الثورة من اجل الاستقلال لدى الاكراد، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية جدد الاكراد حركاتهم مستثمرين روح التحرر التي سادت حينها في مناطق عديدة من العالم بعد ان اخذ الحلفاء يبثون دعايتهم حول نشر الديمقراطية والحرية في مواجهة الدعاية النازية.لكن كان على الاكراد ان ينتظروا قليلا لحين اندلاع انتفاضتهم الكبرى من ربوع منطقة بارزان التي تميزت بقبيلتها (البرزانيون) ذات الزعامات الروحية والعسكرية والسياسية والتي اخذت على عاتقها هذه المرة قيادة الثورة الكردية التي بدأت بغرس جذورها منذ عام 1931.كان تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في صيف عام 1946 برئاسة مصطفى برزاني بمثابة تشكيل القاعدة التنظيمية الحديثة لاطلاق الثورة الكردية حيث سرعان ما التف حوله قيادات وزعامات يجمعها هدف تحقيق الآمال الكردية.

منذ ذلك التاريخ وحتى عام 1991 خاض الاكراد نضالا مريرا مع الحكومات العراقية المتعاقبة في سبيل حقوقهم القومية التي تبلورت بعد سنوات طويلة من الكر والفر في الكفاح المسلح والسياسي في المطالبة بالحكم الذاتي ضمن عراق موحد.جاءت

صيغة الحكم الذاتي التي تبنتها الحركات الكردية الرئيسية بمثابة واقعية سياسية،ولكن كبرنامج مرحلي، تأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية والاقليمية والدولية التي لم تكن لتساعد الاكراد على المطالبة بالاستقلال.الا ان عام 1991 كان عاما مفصليا بالنسبة لاكراد العراق وقضيتهم حيث تسبب اندحار صدام في حرب الخليج الى اندلاع انتفاضة كردية جديدة لم تقتصر على البيشمركة، او المقاتلين الاكراد، ولا على الجبال، كما كان سابقا، بل امتدت الى كل المدن الكردية، وضمت معظم الاكراد.كانت الهزيمة العسكرية والسياسية الساحقة لصدام في الحرب وضعضعة نظامه في الداخل بمثابة مرحلة مثالية بالنسبة للقيادات الكردية التي انتظرتها عقودا طويلة لكي تحقق فيها اهدافها بعد الضربات القاضية التي تعرضت لها على يد نظامه الذي لجأ الى المناورات السياسية والى الحملات العسكرية والامنية المنظمة ومن بين ذلك استخدام الاسلحة الكيمياوية في قمع الحركة الكردية.

ولم يستطع صدام هذه المرة الحاق الهزيمة بالاكراد الذين استثمروا هزيمة نظامه في الحرب افضل استثمار ممكن لكي يبدؤا رحلة الالف ميل من جديد نحو تحقيق اهدافهم التي طال انتظارهم لها.ومع ذلك كانت المرحلة في غاية التعقيد بالنسبة للاكراد الذين كان عليهم ان يخوضوا هذه المرة عملا سياسيا معقدا في ظروف عراقية واقليمية ودولية شائكة حيث

يواجهون، من ناحية، نظاما مدحورا لكنه لا يزال في السلطة ويحتفظ بما يكفي من آلة القمع التي يمكنه فيها من مواجهتهم، ومن ناحيةاخرى، نظام اقليمي ودولي لم يشئ لحساباته الخاصة، ومن بينها مستقبل الاكراد وقضيتهم، من توجيه ضربة قاضية له واستبداله.وكان على القيادات الكردية ان تعمل بسرعة واحيانا دون بوصلة لاستثمار الوضع لصالحها قبل ان يتمكن نظام صدام من تجميع قواه وقبل ان يغير العالم رأيه من قضيتهم كما فعل مرات عديدة خلال الثمانين عاما الاخيرة.

اول ما فعلته القيادات الكردية هو انها وظفت الانتفاضة التي اندلعت في المدن الكردية غداة هزيمة صدام في الحرب بشكل جلب لها تعاطف الرأي العام العالمي بطريقة لم تحدث من قبل.فما ان بدأت فلول القوات التي استطاع النظام تجميعها للقضاء على الانتفاضة الكردية بعد اسبوعين من اندلاعها هجومها حتى بدأ عشرات الالاف من الاكراد زحفهم عبر الوديان والجبال الوعرة في رحلة هروب جماعي للبحث عن مأوى في ايران وتركيا.كان كافيا ان يتردد اسم علي حسن المجيد، ابن عم صدام الذي عرفه الاكراد باسم علي كيمياوي، بسبب قيادته لوحدات الجيش التي استخدمت الاسلحة الكيمياوية ضدهم، بانه الذي يقود الهجوم المضاد لكي يجعل العالم ينتبه الى ما يمكن ان يحصل للأكراد هذه المرة.ولان

الجدال كان لا يزال محتدما حول السبب الذي جعل الرئيس الامريكي جورج بوش (الاب) يقف عند هزيمة صدام في الكويت وليس في المضي قدما نحو بغداد فقد واجهت واشنطن والتحالف الغربي الذي تقوده ضغوطا كبيرة للقيام بمهمة الاسراع بحماية الاكراد الذين كانت شاشات التلفزيون العالمية تنقل معاناتهم ومخاوفهم الى كل بيت امريكا واوربا، من ابادة جماعية قد يتعرضون لها على يد قوات صدام.

من اهم المكاسب التي حصل عليها الاكراد في هذه الفترة هو قرار مجلس الامن الدولي المرقم 688 في 5 نيسان (ابريل) 1991 الذي اشار لاول مرة الى الاكراد بالاسم في وثيقة صادرة عت الامم المتحدة وحذر النظام من قمعهم واتاح للمجتمع الدولي التدخل لتقديم المساعدات الانسانية في المنطقة الكردية.وتحت الضغوط التي شكلها وجود نحو مليون نازح كردي في تركيا ارسل التحالف الغربي الالاف من قواته تحت مضلة جوية لحماية الاكراد العائدين الى مدنهم وقراهم، ثم اعقب ذلك بانشاء ما دعي بالمنطقة الامنة التي منعت تحليق الطيران العراقي في المنطقة الشمالية شمال خط طول 36 في خطوة عززت من موقف الجماعات الكردية المقاومة واضعفت من قدرة صدام على مواصلة هجماته عليهم.

لكن كان هناك مكسب كردي اهم لم يكن ابدا ليرد في حسبان احد بالشكل المفاجىء والمذهل الذي تم به.فقد قرر صدام بعد

ايام من ذلك سحب كل قوات الجيش العراقي والشرطة والامن والادارة المدنية من المحافظات الكردية الثلاثة وتركها بكاملها للجماعات الكردية لكي تسيطر عليها سيطرة تامة بحيث لم ينقض ربيع عام 1991 حتى كانت المنطقة الكردية برمتها قد وقعت تحت حكم الجماعتيين الرئيسيتين، الحزب الديمقراطي الكردستانين والاتحاد الوطني الكردتساني اللتان بدأتا على الفور باقامة ادارتين منفصلتين تحت قيادتهما.كان قرار صدام هو بمثابة تخلي عن المنطقة الكردية ومنحها على طبق من فضة الى الحزبين الكرديين اللذان كانا حتى هذه اللحظة مجرد جماعتان مسلحتان تخوضان كفاحا من اجل الحكم الذاتي للمنطقة الكردية لم يكونا يحلمان ان تسقط المنطقة بايديهما بهذه السهولة.لم يكن مفهوما ابدا قرار صدام بالتخلي عن المنطقة الكردية كما انه لم يحاول ان يفسره، على الرغم من انه كان واضحا انه سيؤدي بالنتيجة الى اقامة كيان كردي خارج سيطرة الحكومة المركزية من خلال ضعف وتلاشي الارتباطات السياسية والاقتصادية والادارية بينهما.

وبغض النظر عن الدوافع والاسباب التي امتلكها صدام لاتخاذه قرار الانسحاب الا انها كانت الخطوة الاولى التي ساعدت الاكراد على وضع حجر الاساس في بناء كيان كردي في منطقتهم والتي سوف لن تعود جزءا من العراق كما كانت.فخلال السنوات التالية تمكن الاكراد من تحويل المنطقة

الكردية، والتي اصبحت منئذ تدعى بكردستان، الى منطقة مستقلة تماما عن بغداد واصبحت عشية الحرب التي شنت على نظام صدام كيانا مستقلا تماما واشبه بدولة ناقصة السيادة والاعتراف الدولي.والاهم من كل ذلك تغير الواقع الثقافي والحياتي الكردي تغيرا جذريا لم يعد فيه من الممكن للاكراد وخاصة الاجيال الجديدة، منهم الشعور بأي ارتباط بالعراق باعتباره الدولة والكيان الام، حيث سادت اللغة الكردية تماما واختفت اللغة العربية من التداول الرسمي و الشعبي، وساد خطاب ثقافي يرسخ الاتجاهات الاستقلالية على الرغم من الخطاب السياسي الرسمي للحزبين الكرديين الرئيسين الذي ظل يدعو الى الفدرالية التي اصبحت منذ الان السقف الرسمي الذي تطرحه الحركة الكردية لمطالبها القومية.

على هذه الخلفية دخلت القيادات الكردية الحرب جنبا الى جنب مع باقي قوى المعارضة العراقية، وهي الوحيدة التي تمتلك ارضا وحكومة وقوات مسلحة، بل وتدير مشروعا قوميا قابل للحياة والنمو الى كيان مستقل لم تكن تحبذ المغامرة به وفقا لاجندة امريكية لا تدرك مطافها النهائي.بقي السؤال ماهي الرهانات الكردية على قرار امريكي بشن حرب لا يعرفون من اهدافها سوى تغير النظام في بغداد دون تحديد واضح لمستقبل مشروعهم الذي ارسوا لبناته الاولى خلال اكثر من عقد من الزمن استفادوا خلاله من ضعف النظام وعدم قدرته على

العودة الى مدنهم ومناطقهم؟والواقع انه مهما كانت الرهانات الكردية وقراءة القيادة الكردية للمخطط الامريكي ونتائجه المتوقعه لم يكن امامهم من خيار سوى المشاركة مع اخذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان صمود المشروع الكردي واستثمار نتائج الحرب واسقاط النظام لتعزيز بنيانه.

اما الجماعات الاخرى التي شاركت في مؤتمر المعارضة فقد اظهرت انها اكثر ضعفا وهامشية من ان تقف امام القوتين الرئيسيتين، الشيعية والكردية اللتان شكلتا كتلة رئيسية فرضت اجندتها على المؤتمر.ففي الوقت الذي كان الحزبان الكرديان يمثلان قوة سياسية تدير منطقة بكاملها كان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق اكثر جماعات المعارضة الاخرى نفوذا بينها لاسباب عديدة منها علاقاتها القوية بايران، امتلاكه تنظيم عسكري يتمثل بفيلق بدر، تحالفه مع الحزبين الكرديين، ضعف الاحزاب والقوى الشيعية الاخرى، قبول الادارة الامريكية العمل مع المجلس وعزوفها عن باقي القوى الشيعية ، والدعم المعنوي الذي تلقاه اسرة الحكيم ذاتها داخل العراق وطبعا ياتي على رأس كل ذلك اصرار المجلس على استبعاد الاطراف والشخصيات الشيعية الاخرى التي لا تتفق معها من العمل ضمن الاطار الذي اتفق عليه.وازاء هيمنة الجماعتين الرئيسيتين الشيعية والكردية على سير التحضير للمؤتمر

وجلسات انعقاده ظهرت الجماعات والشخصيات الاخرى مجرد ديكور من هياكل فارغة أوتي بها لمجرد ملىء المقاعد في قاعة المؤتمر، على الرغم من الجهد الاعلامي والدعم السياسي والمادي الذي بذلته الادارة الامريكية لإظاهرها باعتبارها حركات معارضة لها موقعها على الساحة.

غير ان سؤالا جوهريا لا بد وانه ظل يؤرق المراقبين الملمين بالشأن العراقي وهو لماذا اختارت او وافقت الادارة الامريكية ان يكون المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق هو الممثل الرئيسي للشيعة دون التنظيمات الشيعية الاخرى وهل كان ذلك مجرد خيار عشوائي اتخذ في حومة الاستعجال نحو تغير نظام صدام ام بسبب قناعة الاجهزة الامريكية بدور او حجم المجلس وتأثيره، ام ارتباط ذلك القرار بالدور الايراني المرتقب في العراق وفي المنطقة.وعلى الرغم من ان اقرب التقيمات للدقة حينئذ لم يكن بامكانها ان تصل الى رسم خارطة حقيقية للوضع الشيعي الداخلي المتوقع بعد التغير، الا انه كان هناك شبه اجماع بان المجلس لا يتمتع بذاته بذلك الموقع الذي يؤهله لتمثيل الشيعة او الهيمنة على قرارهم مما اثار الكثير من علامات الاستفهام بشأن القبول الامريكي بتسليمه ذلك الدور وفيما اذا كان الامر قد جرى وفق صفقة او تفاهم مع ايران يسمح للاخيرة بتسهيل مشروع الحرب الامريكي، وطبعا دون كثير من الامعان في النتائج المستقبلية المترتبة على

ذلك.ليست هناك اجابات واضحة على هذه الاسئلة وغيرها في الوقت الحاضر، ولكن ذلك القرار الامريكي، وفي ظل غياب تنظيم او جماعة شيعية علمانية، وضع قواعد اللعبة الجديدة في عراق ما بعد صدام في وضع لم يكن ممكنا الا ان ينهج نهجا طائفيا ضيقا، مع كل تبعات ذلك من تشدد وتعصب وتزمت، اضافة الى ادخال ايران مجانا الى داخل البيت العراقي، مما الب عليه سنة العراق ودول المنطقة السنية، وكان ذلك هو المعول الاول الذي ضربت به الادارة الامريكية مشروعها في بناء عراق ديمقراطي موحد جديد ومنار للديمقراطية في المنطقة.

اضافة الى تلك المجموعات فقد شارك في المؤتمر عدد من الشخصيات، التي عملت خلال السنين السابقة في المعارضة جاء اغلبها ليضمن دوره في المشروع ومن ثم حصته من الكعكة القادمة، بينما جاء اخرون، ربما مدفوعين باهداف نبيلة، على رأسها المساهمة ولو بمجرد الوجود الرمزي في مشروع ازاحة ازاحة الدكتاتورية وبناء العراق الجديد.وكما كان متوقعا فقد سلطت الاضواء على الجلبي وتنظيمه المؤتمر الوطني العراقي باعتباره جزءا اساسيا من مؤتمر المعارضة وبالتالي من تركيبة الحكم القادم بعد سقوط صدام.كان الجلبي قد لعب طيلة الفترة الماضية دورا اعلاميا وسياسيا في عمل المعارضة العراقية منحه بريقا هائلا في الصحافة الدولية

وبالذات الامريكية مستغلا امكاناته المادية الهائلة من ناحية، ومن ناحية ثانية، علاقاته مع الاجهزة الامريكية المختلفة والتي اصبح طفلها المدلل طيلة السنوات التي تلت حرب الخليج الاولى عام 1991.واذا كان متوقعا ان يعمل الجلبي على استغلال الاضواء التي وفرها انعقاد المؤتمر لتحسين موقعه السياسي، الا ان المطلعين عن كثب على ترتيبات الاعداد للمؤتمر وعلى كواليسه التي ظل الجلبي يجول خلالها كطاووس مزهو بخيلائه، كانوا يدركون منذ البداية ان دوره لن يتجاوز الدوي الاعلامي الذي يحسن الاطلال من على مسرحه والعيش وسط اصداءه، دون اي مستقبل حقيقي لقيادة العراق، كما كان يحلم هو، او كما كان يزعم، او حتى يعمل، البعض من الامريكان الذين تبنوه.

وللجلبي الذي ارتبط اسمه عالميا خلال كل هذه المرحلة بالنماذج السيئة من المعارضات التي تفتقد الدعم والاسناد الوطني، وتستقوي عوضا عن ذلك بالاجنبي لاسقاط الانظمة المحلية، حكاية مثيرة لعلها تكشف عن بعض الاسباب التي أدت الى تلك النتائج الكارثية لمشروع التغير في العراق.ينتمي الجلبي الى عائلة من برجوازية بغداد التي بدأت مسيرتها الصاعدة في عالم التجارة والمال مع الطبقة الكمبرادورية التي انعشها الاحتلال البريطاني للعراق عام 1917 والتي تمكنت بتحالفها مع الصيارفة وكبار رجال المال اليهود من تكوين

قاعدة اقتصادية وسياسية موالية للحكم الملكي واستمرت معه الى ان اطيح به عام 1958.في تلك السنة خرج الجلبي البالغ من العمر حينئذ 13 عاما من بغداد هاربا مع عائلته ولم يعد اليها ابدا حتى سقوط نظام صدام.

في السنوات التي تلت الهروب نقلت العائلة اموالها الى خارج العراق بينما امضى الجلبي نفسه اعواما في التكوين ودراسة الرياضيات في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا وجامعة شيكاغو في امريكيا حيث صيغت مواهبه ووظف صلات العائلة القديمة، وخاصة مع عائلات يهودية ثرية من اصل عراقي اصبحت في مراكز مالية مؤثرة في امريكا، لكي يقيم من خلالها علاقات مع رجال سياسة واعلامين واكاديمين بارزين استثمرها لاحقا في مشاريعه السياسية.وفي فترة لاحقة عاد الجلبي الى لبنان الذي كانت عائلته قد انتقلت اليه حيث عمل لفترة في الجامعة الامريكية هناك ثم شارك العائلة في اعمالها وخاصة نشاطاتها المصرفية قبل ان ينتقل عام 1977 الى الاردن لكي يؤسس بنك البتراء مستغلا علاقات واسعة مع النخبة الاقتصادية والطبقة السياسية ومن ضمنها البلاط الملكي الذي لم يزل يحتفظ بذكريات عن علاقة عائلة الجلبي وخاصة والده عبد الهادي مع العائلة الهاشمية في العراق قبل الاطاحة بها عام 1958.غير ان رحلته الاردنية والتي رافقت نمو مضطرد في علاقات نظام صدام حسين مع الملك حسين انتهت

نهاية تراجيدية عام 1989 باعلان افلاس البنك الذي كان اصبح ثالث اكبر بنك في المملكة واتهام الجلبي باختلاس مبلغ 60 مليون دولار من اموال المودعين.

وقبل القاء القبض عليه والحكم عليه بالسجن غيابيا اثنين وعشرين عاما تمكن الجلبي من الهروب من عمان بطريقة ما، اجمعت الكثير من الروايات التي نشرت بعد ذلك، على انها تمت عبر تهريبه الى سوريا في صندوق لسيارة تعود الى شخصية اردنية كبيرة ومتنفذة، وربما كانت على صلة بالبلاط الملكي.وظل الجلبي ينفي التهمة عن نفسه وينسبها الى مؤامرات حيكت ضده من قبل اطراف عديدة وبايعاز من نظام صدام.غير ان مجرى الاحداث في العراق بعد احتلال صدام للكويت، بعد اشهر من ذلك، منح الفرصة للجلبي لكي يبرز كاحد معارضي النظام، بعد ان التقطته شاشات رادارات الاجهزة الامريكية التي بدأت تسعى لبناء معارضة عراقية في المنفى لصدام.وخلال السنوات التالية استمرت رحلة الجلبي في مد وجز في اوساط المعارضة العراقية، الا انها بقيت موضع اسناد قوي من قبل قوى مؤثرة في واشنطن، وخاصة داخل وزارة الدفاع والكونغرس وفي مراكز البحوث والاوساط الاعلامية القريبة الصلة باصدقائه وحلفائه الماليين والعقائدين في العاصمة الامريكية.

كان هناك كثيرون في واشنطن، وخاصة في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية، يشككون في الجلبي، ويعتبرونه افاقا ذي اجندة خاصة، وشخصا لا يعتد به، اضافة الى عدم امتلاكه تاريخ في العمل السياسي دخل العراق او قاعدة سياسية او اجتماعية عدا مجموعات محدودة جدا من البرجوازية الشيعية العراقية في المنفى.غير انه ظل للعديدين في واشنطن شخصا بارعا في بيع بضاعته الى مستمعيه خاصة الامريكيان، لسببين، اولهما، انه يسمعهمها ما يحبذون سماعه وثانيهما، انه يلعب على اوتار حساسة مثل التهديدات التي يمثلها صدام لاسرائيل واسلحة الدمار الشامل ومستقبل النفط وطرح نفسه دائما باعتباره لبرالي يريد اقامة عراقي ديمقراطي على انقاض نظام قومي معادي للغرب واسرائيل.اما بالنسبة للعراقيين فقد اخفق، على رغم كل ما عمله والاموال التي انفقها في بناء تنظيم موال له وفي اكتساب ثقة المعارضة العراقية التي عملت معه عن قرب ورأت فيه الاغلبية منهم شخصية منطوية على الغرور والادعاء والتبجح والانفراد والاحتكار والافتقاد الى سمات القيادة والبراعة السياسية اضافة الى ماضيه الذي ظل يلاحقه.اما داخل العراق فقد كان ابعد كثيرا من المثال الذي يتطلع اليه عموم العراقيين لقيادتهم بسبب افتقاده للمصداقية والشعبية وللكاريزما الشخصية والتاريخ الوطني واي منجز سياسي او شرعية يمكنه ان يقنعهم بها اضافة الى استهانته

بالسعي لبناء ذلك وقربه اللصيق بالامريكان وسمعته كصديق للاسرائيليين.

قدم الجلبي خلال تلك المرحلة خدمات مهمة في توفير مبررات الحرب وخاصة المعلومات التي ارتكزت عليها اجهزة الاعلام الامريكية عن اسلحة الدمار الشامل العراقية او ارتباط نظام صدام بالارهاب مثل تلك القصة المثيرة عن لقاء محمد عطا، احد مفجري برج التجارة الدولي في 11 سبتمبر (ايلول) 2001، مع دبوماسي عراقي في براغ قبيل تفجيرات نيويورك وواشنطن، وهي معلومات لم يثبت صحتها واستهدفت شيطنة صدام وتبرير الحرب.غير ان معظم تلك المعلومات ثبت انها مبالغ بها او غير صحيحة او حتى مفبركة وهو ماكشفت عنه فضيحة جوديث ميللر الكاتبة في "نيويورك تايمز" التي كانت اكثر الصحافيين الامريكيين الذين استخدمهم الجلبي في نشر تقاريره المزيفة، ولكنها كانت الذخيرة الاهم التي اعتمد عليها الصقور في شن الحرب وكذلك قضية رافد احمد علوان، العراقي الذي خدع المخابرات الالمانية بقصة مختبرات الاسلحة البايولوجية المتنقلة، والتي طالما استخدمت من قبل الامريكان لاثبات امتلاك صدام لهذا النوع من الاسلحة، وغيرها كثير.

اما الخدمة الاخرى والتي لاتقل اهمية والتي قدمها الجلبي فانه كان احدى الادوات الرئيسية التي ارتكز عليها مشروع بناء المعارضة لنظام صدام من خلال تقديمه كطرف ممثل لتيار

لبرالي في مواجهة الاطراف الدينية والقومية واليسارية على الرغم من الشكوك التي احاطت دوما بلبراليته.كان هذا الجانب في شخصية الجلبي الذي جرى تسويقه باعتباره خريجا لارقى الجامعات الامريكية ورجل اعمال ومصرفي بارز ومتحدث لبق بالانكليزية هو الذي طبل له الامريكان دائما باعتباره صورة الحاكم القادم للعراق الديمقراطي الحداثوي الجديد، الا انه كان الجانب الاكثر خداعا في المشروع الامريكي، الذي استغل ذلك النموذج الغائب لكي يعطي الامل للعراقيين ويحاول حشدهم خلف الحرب القادمة.

بعد احداث 11 (ايلول) سبتمبر 2001 وجد الجلبي الفرصة وقد عادت اليه بعد ان نبذته ادارة الرئيس كلنتن طويلا نتيجة لسمعته السيئة خاصة وان الادارة الجديدة ضمت الكثير ممن هم في حاجة اليه سواء من زعماء الادارة كنائب الرئيس شيني ووزير الدفاع رامسفيلد او من المحافظين الجدد وعلى رأسهم ريشارد بيرل وبول ولفتز.ولم يتأخر الجلبي كثيرا وفي 19 سبتمبر (ايلول) 2001 اي بعد اسبوع واحد من الهجمات انظم الى اجتماع عقد في مكتب رامسفيلد في البنتاغون والتي كانت رائحة حرائق التفجيرات لا تزال تملئه حضره المفكر والمؤرخ في شؤون الشرق الاوسط برنارد لويس ونخبة اخرى من المحافظين الجدد داخل وخارج الادارة حيث استمع الجميع الى لويس وهو يدعو الى شن الحرب على صدام واسقاطه

بالقوة.كانت حجة لويس التي استخدمها اثناء هذا الاجتماع ثم في لقاء لاحق مع الرئيس بوش هي ان العرب لا يفهمون الا لغة القوة وان سياسات مثل الاحتواء المزدج التي اتبعها كلنتن لا تخدم المصالح العليا للغرب.اما الجلبي فقد قدم عرضا عن ضعف نظام صدام وبين كيف ان عراقا جديدا سيكون صديقا للغرب ومسالما مع اسرائيل، وكيف ان اسواقه ومصادره النفطية ستكون مفتوحة امام الاستثمارات الامريكية.وغالى الجلبي كثيرا حتى انه اعاد العزف على النغمة المفضلة لديه وهو مساعدته على تشكيل جيش من المعارضين الذين يجندهم هو يتولى اسقاط صدام بمظلة جوية امريكية او دعم امريكي فقط.ولم يكن مهما ما قاله الجلبي في ذلك الاجتماع بقدر احساسه يومئذ وهو يجلس الى تلك النخبة داخل البنتاغون بان الفرصة التي طالما انتظرها قد جاءته اخيرا كيف لا وهو العراقي الوحيد الذي نال مثل ذلك الشرف.

ايام انعقاد المؤتمر حرص الجلبي وبعض معاونيه في المؤتمر الوطني وخاصة نبيل الموسوي وانتفاض قنبر على ترويج الكثير من الروايات والاكاذيب بين الصحفيين وخاصة تلك المتعلقة بجيش تحرير العراق الذين اصروا على ان المؤتمر الوطني نجح في بناءه من خلال تجنيد 7000 عراقي انخرطوا في معسكر للتدريب في هنغاريا وتحت اشراف امريكي حيث سيكون رأس الرمح في عملية التحرير.كانت تلك الرواية التي

اصروا على ترويجها بصلف وغرور، ولكن بغباء ايضا، تهدف الى الايحاء بامتلاك الجلبي قوة عسكرية موازية لقوات الاطراف الاخرى ولكنهم لم يستطيعوا توفير دليل واحد على حقيقتها فاصبحت مثلها مثل روايات اسلحة الدمار الشامل.

والواقع ان رواية جيش تحرير العراق لم تكن بلا اساس فقد كانت محور بحث ونقاش منذ بدء التخطيط للحرب حيث اختلف القادة العسكريون والسياسيون حول جدوى وجود مثل هذه القوى البسطية وسط حرب شعواء تنوي الولايات المتحدة شنها وجزء من هدفها هو استعراض القوة الامريكية في العالم.ولكن على الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية ووزيرها كولن باول والجنرال توني فرانكس قائد الغزو فان كلا من وولفتز ونائبه دوغلس فايث دعما الفكرة ونشطا على تنفيذها حيث عملا على خطة لتدريب العدد الذي وعد به الجلبي من العراقيين في قاعدة "تزار" الجوية في هنغاريا وتحت اشراف الجنرال ديف بارنو على ان يجري تجميع العراقيين في قاعدة بليس في تكساس قبل نقلهم الى هنغاريا.ويروي كلا من مايكل غوردن وبرنارد ترينور في مؤلفها "كوبرا-2" بان فرانكس صرخ في وجه وليم لوتي الذي كلف بالاشراف على المشروع "لا وقت لدي لاناقش مثل هذه الخراء" عندما طرح عليه مجريات المشروع في احدى الاجتماعات.

المهم ان 73 شخصا فقط تم تدريبهم في ذلك المعسكر خلال الاسابيع التي سبقت الحرب اشتغل معظمهم لاحقا كأدلاء او مترجمين وغير ذلك من الاعمال المساعدة للقوات الامريكية اثناء الغزو.ولكن الجلبي لم ييأس من اكمال المسرحية الكوميدية التي الفها هو واصدقاءه في البنتاغون حتى والحرب اوشكت على النهاية حين جهز بطائرة من طراز سي-170 لنقل مجموعة من العراقيين يوم 7 نيسان (ابريل) ادعى انهم طليعة جيش التحرير ونزل بهم في مطار "الطليل" في الناصرية الذي اصبح تحت سيطرة القوات الامريكية.كان المشهد في منتهى الكوميديا حيث هبط الجلبي من الطائرة متبخترا وهو يرتدي تي شيرت باكمام قصيرة وقبعة سفاري محاطا ببعض الرجال الذين يحملون السلاح وكأنه القائد المظفر الذي حرر لتوه العراق.المشهد الذي نقلته كاميرات التلفزيون كان معدا سلفا من قبل اصدقاء الجلبي في البنتاغون لكي يظهر ان الخطوة الاخيرة في الغزو اي سقوط صدام حسين قد اوشكت وان بديله يستعد لخلافته لكن ما خفي عن المشاهدين هو ان العدد الذي نزل مع الجلبي من جيشه لم يكن سوى اقل من سبعين شخصا جندهم من شوارع اربيل، او استعارهم من حلفاءه الاكراد، بعد ان دفع لهم مبالغ وصلت الى 4500 دولار لقاء المشهد الكوميدي ذلك.في الساعات اللاحقة انفق الجلبي حوالي عشرة ملايين دولار لكي يجمع المئات من الناس الذين احتشدوا في

ملعب الناصرية في مهرجان بائس في اخراجه استهدف تصوير استقباله استقبال الفاتحين.

ومن الطبيعي ان يكون السؤال اذا كانت شخصية الجلبي وافعاله قد احيطت بكل هذه الملابسات وكان واضحا انه رجل بلا رصيد شعبي حقيقي وبلا مستقبل فلماذا هذا الاصرار على عمله في صفوف المعارضة العراقية ولماذ استبقي من قبل اصدقاءه في البنتاغون على الرغم من اعتراض وازدراء الكثيرين من القادة العسكرين والدبلوماسين له.لقد اكتشف الامريكيون سريعا وبعد ايام من استكمال الغزو ان الجلبي الذي قبض الملايين من الدولارات باسم تنظيم يدعى المؤتمر الوطني لا يمتلك حزبا او حتى مجموعة صغيرة داخل العراق، ناهيك عن اي قاعدة شعبية وانه استعان بمرتزقة ونصابين ولصوص من امثال شخص يدعى محمد الزبيدي للاستيلاء على السلطة في بغداد في مسرحية هزيلة شاهد الناس وقائعها لايام على شاشات التلفزيون.كما سقطت سريعا ادعائاته عن مخابئ اسلحة الدمار الشامل حين فشلت القوات الامريكية في العثور على اي دليل يدعم الذريعة التي شنت بها دارة الرئيس بوش الحرب واحتلت بلدا من اجلها.

كان يفترض ان يشكل ذلك مبررا للتخلص من الجلبي سريعا للعبئ الاخلاقي والسياسي الذي يشكله الا انهم بدلا من ذلك عينوه في مجلس الحكم الذي اقاموه ومن ثم نائبا لرئيس

الوزراء في اول حكومة مؤقتة شكلوها بل واناطوا به رئاسة لجنة اجتثاث البعث التي كانت من اكثر الخطوات التي اتخذها الاحتلال اشكالية.في الانتخابات التي جرت في كانون الثاني (يناير) 2006 لاختيار اول مجلس نواب فشل الجلبي في الحصول على عدد الاصوات اللازمة لانتخابه عضوا، وكان يفترض ان يكون ذلك الفصل الاخير في الحياة السياسية الشائكة والمثيرة للتساؤلات لهذا الرجل، الا انه اختار بل اصر على ان يظل في الصورة حتى ولو على هامشها بانتظار دور جديد.

في مقابلة مع صحيفة الواشطن بوست يوم 3 اغسطس (آب) 2007 قال الجلبي "لا يمكن فصل الناس عن ماضيهم" ولربما كانت تلك اصدق عباره قالها منذ عرفه الناس في تسعينات القرت الماضي معارضا وناشطا في مشاريع نادرا ما بنيت على الصدق والحقيقة.لقد كان الجلبي اكثر المشاركين في مشروع الحرب الامريكية الذين لاحقهم ماضيهم مثل ظلهم وسيظل يلاحقه الى اخر لحظة من حياته.وعلى الرغم ان الكثير قد كتب عنه في الصحافة الدولية الا ان الكثير ايضا سيظل طي الالغاز والاسرار التي ربما ستطوى حتى تحين اللحظة التي تفتح بها ملفات الارشيف في عواصم كثيرة، لن تطالها يد الجلبي هذه المرة مثلما طالت ملفات المخابرات العراقية، التي كانت احد هدفين سعى اليهما الجلبي عند دخوله بغداد سريعا، بحثا عن

اي دليل حتى ولو كان تافها ومتهافتا لكي يبتز به كل من يقف امامه.

اما الشخص الثاني المثير للجدل والذي لعب دورا في هذه الفترة سواء من خلال التحضير للمؤتمر او الاستعداد للفترة القادمة فكان اياد علاوي الطبيب الشيعي والبعثي السابق الذي امضى اكثر من 12 عاما في دهاليز العمل على اسقاط صدام.وشأنه شأن الكثيرين الذين ظهروا في صفوف المعارضة برز اسم علاوي مع الغزو العراقي للكويت عام 1990 حيث عمل مع مجموعة من البعثين المنشقين وعلى رأسهم صلاح عمر العلي العضو السابق في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة حيث شكلت المجموعة تنظيما بمساعدة المخابرات والاجهزة السعودية دعي بحركة الوفاق الوطني العراقي.غير ان علاوي سرعان ما انشق عن التنظيم اثر خلافات بينه وبين العلي اخذت طريقها الى العلن حول ملايين من الدولارات دفعت من السعودية لانشاء التنظيم ولكنها ذهبت الى جيب علاوي مكنته فيما بعد من تشكيل حركته والنشاط في صفوف المعارضة وفتح مكاتب في العديد من العواصم اتاحت له الفرصة بطرح نفسه كطرف اساسي في المعارضة.

ولد علاوي عام 1946 لعائلة بغدادية شيعية ولأب طبيب ولأم لبنانية، وفي ريعان شبابه التحق بحزب البعث ايام دراسته في كلية الطب حيث نشط مثله مثل باقي البعثيين ليس ضد نظام

عبد الكريم قاسم فقط، بل وايضا ضد باقي القوى السياسية التي اختلف معها البعثيون وخاصة الشيوعين الذين تعرضوا لمجازر بشعة حين استولى البعثيون في النهاية على السلطة في انقلاب دموي عام 1963. واستنادا الى شهادة الدكتورة هيفاء العزاوي التي رواها عنها الكاتبان البريطانيان باتريك واندرو كوكبرين في كتابهما "من بين الرماد" فان علاوي كان دائما ما يحمل مسدسه ويتصرف كشقي اثناء دراسته في كلية الطب. وبعد الانقلاب لم يدم حكم البعث الا ستة شهور كانت الأكثر عنفا والأكثر بشاعة في تاريخ العراق الحديث أدت في النهاية الى انقلابات ومؤامرات متتالية مزقت العراق وانهت اية امكانية حقيقية لإرساء حكم مدني او حتى بلد مستقر. ولعل تلك الفترة كانت تمثل مرحلة قلق وارتباك شديدين لدى علاوي، ومثله كثيرون من ابناء النخب الاقتصادية والاجتماعية في حزب البعث، وبالذات الشيعية، الذين ربما وجدوا في فترة لاحقة، وخاصة بعد تجربة الحزب الدموية، وبعد استيلاء الجماعات الريفية وبالذات التكريتية عليه، اثر انقلاب 1968، ان الحزب الذي امنوا بمبادئه القومية قد تحول الى مجرد زمرة او عصابة ثم مجرد عائلة دون اية مبادئ او قيم حقيقية.وحالما حانت له الفرصة حين اوفد الى بريطانيا لاكمال دراسته بمنحة من منظمة الصحة الدولية انشق علاوي عن الحزب عام 1976، وربما كان ذلك ايضا بتشجيع من المخابرات

البريطانية MI-6 التي وفرت له الحماية طيلة الفترة اللاحقة وحتى بروزه في اوساط المعارضة بعد غزو الكويت.

في الفترة التي تلت حرب الخليج كانت المخابرات الامريكية قد التقطت علاوي وتنظيمه حركة الوفاق الوطني والتي اصبحت شيئا فشيئا اكثر تنظيمات المعارضة التي تعمل بالتنسيق معها في خططها نحو العراق.كانت مكاتب الوفاق وخاصة في شمال العراق وفي الاردن تعمل بهمة على تجنيد العناصر وتوفير المعلومات الاستخبارية من الاعداد الغفيرة من العراقيين الذين يفدون على مدن اربيل والسليمانية او عمان.الا ان اهم مهمة انيطت بالحركة هي العمل على تدبير انقلاب عسكري في العراق من خلال تجنيد كبار البعثيين او الضباط او ممن لهم صلة بهم في القبائل او المناطق الجهوية في العراق.كانت المهمة منسجمة ومتسقة مع ماضي علاوي وعضويته في حزب يؤمن بالانقلابية كمنهج وحيد للوصول للحكم ومع استراتيجية المخبارات الامريكية تجاه العراق التي كانت تؤيد فكرة الانقلاب الداخلي وتستبعد فكرة اسقاط النظام بالحرب.

ان الحديث عن علاقة علاوي والجلبي بالمخابرات والأجهزة البريطانية والأمريكية وغيرها يجب ان يفهم هنا في اطاره الصحيح وهو ان العمل في صفوف المعارضة في المنفى دائماً ما ينطوي على تعاون مع أجهزة المخابرات في الدول المضيفة او تلك التي تقدم العون المادي والسياسي. لم يكن الجلبي او

علاوي ولا الكثير من عناصر المعارضة شخصيات او قيادات سياسية او اجتماعية ذات قواعد داخل العراق بامكانها ان تسنتد اليها لتنظيم معارضة سياسية جادة وحقيقية، بل كانت مجرد واجهات وأحياناً دكاكين في حاجة لمن يوفر لها الرعاية والدعم بكل اشكاله، ولم يكن ذلك ممكنا الا من خلال الدول واجهزتها التي كانت لديها ايضا مصالح واهداف من وراء تقديم مثل هذا الدعم. وفي هذا المجال فان جهاز مخابرات صدام حسين كان من أكثر الاجهزة التي كانت تدير وتسيطر على الكثير من تنظيمات المعارضة في بلدان، بعضها كان العراق يتمع بعلاقات طيبة مع حكوماتها، فكان من الطبيعي ان يقابل بالمثل.ثم ان الأمر لم يكن يقتصر على علاوي او الجلبي وغيرهما، بل ان جميع تنظيمات المعارضة العراقية في المنفى والعديد من شخصياتها كانت تدار العلاقة معهم من خلال أجهزة المخابرات في الدول المضيفة لهم، وهي علاقة اثرت لاحقاً في تطورات الأوضاع في العراق، حيث تحول بسبب ذلك الارث القديم، الى ساحة صراع لاغلب اجهزة المخابرات الاقليمية والدولية.

ومثلما عمل الجلبي فقد زود علاوي الامريكان والبريطانين بالعديد من المعلومات المضللة التي ساعدت الادارة على اتخاذ قرار الحرب ولعل ابرزها تلك المعلومة التي زود بها البريطانيين عن امتلاك صدام لاسلحة دمار شامل بامكانه

ان يجمعها خلال 45 دقيقية بهدف استخدامها اذا ما اراد وهي المعلومة التي استخدمها توني بلير في تبريره للانظمام لبوش في حربه ضد العراق والتي ثبت بعد ذلك بطلانها.كما زود علاوي الامريكيين بتلك المتعلقة عن ارتباط نظام صدام بالارهاب الدولي وخاصة مع تنظيم القاعدة التي كانت ايضا من بين التبريرات التي استخدمت في شن الحرب.فقد كشفت صحف امريكية وبريطانية ومنها نيوزويك والتلغراف مثلا ان علاوي هو الذي روج لمذكرة قيل انها مكتوبة بخط مدير المخابرات العراقية عبد الجليل عبوش يوم 1 حزيران (يوليو) 2001 الى صدام حسين عن تدريب محمد عطا العنصر الرئيس المشارك في هجمات 11 سبتمبر في معسكر تابع للارهابي ابو نضال في العراق وهي مذكرة اتضح بعد ذلك انها مزورة.ومن الادعاءات التي روجها علاوي ايضا قضية اليورانيوم المستورد من النيجر وهي الادعاءات التي استخدمت بقوة من قبل الادارة الامريكية لتبرير الحرب وتبين لاحقا عدم صحتها.

ومثله مثل الجلبي ايضا كون علاوي ثروة كبيرة من خلال صفقات تجارية توفرت له بحكم علاقاته وخاصة في مجالات النفط حيث اقام علاقات جيدة مع مسؤولين ورجال اعمال في السعودية والامارات والكويت واليمن والاردن وسوريا ومصر وتركيا حتى اثناء حكم صدام وهي علاقات ما كان ممكنا له ان يقيمها من دون دعم الامريكان والبريطانيين وكذلك بعض

الحكومات العربية التي اعتبرت مثل هذه العلاقات التجارية دعما ماديا لعلاوي وحركته واستثمارا سياسيا في مستقبل رجل ربما يصبح قائدا للعراق بعد صدام.ومثلما راهنت بعض الحكومات العربية على علاوي على حساب باقي جماعات المعارضة التي اعتبرتها اما مرتبطة بايران، او مثل الجلبي الذي بقى موقفه مستنكفا عن التعامل مع العرب فان علاوي استغل الاموال الهائلة التي كانت تدر عليه في بناء تنظيم لم يكن بامكان الكثير من المعارضين لصدام من ذوي المكانة الوطنية والمصداقية ان يقوموا به على الرغم من الخبرة السياسية والشعبية التي يتمتعون بها.كانت زعامة علاوي في المعارضة هي نتاج تحالف العلاقات مع اجهزة المخابرات البريطانية والامريكية والعربية مع البزنيس والمال الذي ارتبط به في العالم العربي.

كانت استراتجية علاوي للدور المستقبلي الذي خطط له تقوم على اساس وراثة البعثين من دون حزب البعث نفسه، من خلال استمالتهم الى جانب حركتة، اولا، من خلال مغازلتهم بخطاب يحتوي على شعارات تستهويهم، وثانيا من خلال التميز بين صدام والبعثيين.كان علاوي شديد الثقة بنفسه خلال تلك الفترة التي سبقت الغزو حتى انه لم يحضر اغلب جلسات مؤتمر لندن في الوقت الذي ظل في الكواليس يتداول نكات شديدة السخرية ببعض المشاركين فيه ويغلبه شعور طاغ بان قيادته للعراق

الجديد هي مجرد تحصيل حاصل.وفي الواقع ساهمت حركة الوفاق بقيادة علاوي في المجهود الاستخباري للحرب بشكل ملفت فقد اشرفت عناصر مقربة من علاوي تعمل من شمال العراق والكويت والادرن على شبكات تجسس كانت تعمل داخل العراق بهدف جمع المعلومات وبث الاشاعات وتجنيد العملاء وتوزيع الاموال وكانت تلك خدمات في غاية الاهمية للمجهود الحربي.

لقد اصر علاوي طيلة المرحلة التي عمل فيها في صفوف المعارضة ومن خلال تصريحاته العلنية على خيار الانقلاب الداخلي اي اسقاط نظام صدام من خلال انقلاب قصر او انقلاب عسكري مقابل خيار الجلبي في الغزو الخارجي، ولكنه مع ذلك كان في مقدمة المشاركين في المؤتمر الذي لم يكن هدفه سوى توفير ورقة التوت للغزو الخارجي.واذكر شخصيا في مرة من المرات اني كنت قد كتبت انه تخلى عن ذلك الخيار وانظم الى باقي اطراف المعارضة التي تهيئ لمشاركة في الغزو فكان ان اعترض علي بشدة.ولكن بعد سنوات من ذلك اقر في مقابلة مع تلفزيون الجزيرة في 1 آب (أغسطس) 2007 بان قرار الحرب كان صائبا ومحتما، وهو تصريح يشي بان علاوي لم يكن صاحب قرار حتى في تقرير منهجه بل مجرد تابع للامريكان.

مع الاطلاقة الاولى في الحرب حملت طائرة امريكية علاوي ومعه مجموعة من اعوانه الى داخل العراق ليشارك فعليلا في عملية الغزو.وصل علاوي صباح يوم 21 اذار 2003 وبمعيته عدد من مساعديه في حركة الوفاق وزعامات عشائرية نجح في استمالتها خلال السنوات السابقة اثناء وجودها في المنفى الى قاعدة الوليد الجوية العراقية على الحدود الاردنية السورية التي كانت اول القواعد التي سقطت بهدف ارساله للعمل على كسب العراقيين في المناطق القريبة المحررة في منطقة الانبار.غير ان تلك الخطوة انتهت الى فشل ذريع حيث اخفق علاوي ومن معه من الزعامات العشائرية في كسب ود سكان الانبار الذين سرعان ما طردوا اكبر زعماء قبائلهم من المنطقة بعد ان ادركوا انه جاء بمعية علاوي والغزاة الامريكان.ولم يكن ذلك الاحفاق الفاضح سوى دليل اخر على ان الدعاوى التي روج لها علاوي طيلة عمله على كونه يمتلك صلات قوية وقواعد شعبية داخل العراق ليست غير اكاذيب حيث اتضح في المراحل اللاحقة للغزو انه مثل صاحبه الجلبي مجرد فقاعة سرعان ما ستنفجر وتتبدد في اجواء العراق الصاخبة.

وعلى الرغم من ان الامريكان منحوا علاوي فرصا كبيرة بعد الغزو اولها تعينه عضوا في مجلس الحكم الذي شكلوه الى جانب قادة لتنظيمات كبيرة الحجم والاهمية ومن ثم تعينه رئيسا للوزراء في اول حكومة شكلوها الا انه سرعان ما اظهر فشلا

ذريعا سواء في ادارة الدولة او في المشاركة في العملية السياسية المعقدة او في تقديم نفسه كقائد جماهيري.كانت الطامة الكبرى لطموحات الزعامة لعلاوي هو حصول قائمة شكلها من مجموعات متنافرة على 25 مقعدا من مقاعد مجلس النواب ال 270 في انتخابات 2005 على الرغم من انه صرف ملايين من الدولارات على حملات دعائية اضافة الى حملات اخرى قامت بها قنوات فضائية مملوكة من اصدقائه العرب سعوا لترويجه.

ولم ينتظر علاوي طويلا حتى انقلب على الحكومة المنتخبة والتي منحوه فيها خمسة مقاعد وزارية لانصاره وبدأ حملة اعلامية وسياسية شعواء لاسقاطها على الرغم من انها كانت نتاجا طبيعيا للغزو الذي كان هو احد رؤوس الحراب فيه.وفي محاولاته المستميتة للعودة الى الصدارة لجأ علاوي الى بعض الدول العربية واستعان باجهزتها المخابراتية والاعلامية للتحريض ضدها مثلما لجأ الى محاولات اقناع كل اعداء وخصوم العملية السياسية ومنهم البعثيين وجماعات مسلحة ملطخة اياديها لا لهدف الا الوصول للسلطة والهيمنة عليها.لقد اكد نموذج علاوي على حقيقة، ربما كانت غائبة عن الكثيرين من معارضي صدام، ان امريكا لم تكن تبحث عن قيادات وطنية حقيقية لتأسيس المشروع العراقي البديل لصدام، بل عن ادوات

ووسائل يوصلونها الى هدفها وانها كانت مستعدة بعد الوصول للهدف ان تضحي بها وبكل شيء.

وطبيعي كان هناك ايضا اخرون شاركوا في المؤتمر ولعبوا ادوارهم الثانوية الى جانب ابطاله، كما كان هناك الكومبارس، وكلا قام بدوره حسب امكاناته وحسب اهدافه التي رسمها لنفسه،او رسمت له.فكان هناك حالمون ومتزلفون ووصوليون وباحثون عن الشهرة وساعون الى الادوار والمناصب في العهد القادم مثلما كان هناك لصوص معرفون وعملاء ومتعاونون مع اجهزة مخابراتية اقليمية ودولية.غير ان من المؤكد انه كان هناك ايضا عراقيون وطنيون ربما اخذهم الحماس والغيرة، فارادوا ان يساهموا، بدور او بطريقة ما، في رسم مسيرة العراق الجديد، الذي صدقوا ان المشروع الامريكي يحاول مساعدتهم على اعادة بناءه.بعض هؤلاء اكتشف اثناء المؤتمر الطريق المضاد الذي وضعت فيه عملية التغير حتى قبل ان يبدأ وفضلوا الانسحاب، واخرون بقوا الا انهم اكتشفوا لاحقا، مثل باقي العراقيين، ان الجماعات التي هيمنت على اشغال المؤتمر وصاغت مقدراته هي التي ستستولي على السلطة وتديرها وفقا لاهدافها ومصالحها وستدير ظهرها لمشروع بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

بالامكان القول ان المؤتمر، الذي اعد على عجل ودون تحضيرات جيدة واجماع، حمل البذرة الاولى لفشل مشروع التغير الديمقراطي في العراق، وكان المعول الذي تم فيه هدم احلام قيام دولة حديثة تقوم على انقاض دولة الطغيان والاستبداد الصدامية.فاضافة الى الاستعجال القاتل، وانعقاده دون تحضير كاف، كانت آفة المؤتمر الرئيسية، هو انه بان بشكل سافر، باعتباره المظلة التي ستوفر الغطاء للحرب الامريكية على العراق وليس عملا وطنيا طوعيا واختياريا.كما افتقد المؤتمر الى اجماع وطني حقيقي بسبب عمليات التهميش والاحتكار والاقصاء التي مورست، سواء على النطاق الجماعي او الفردي، والتي وضعت الارضية لممارسات مماثلة بعد التغير.ان ابرز خطايا المؤتمر كان غياب تمثيل الداخل، اي التمثيل الحقيقي للعراقيين المعنين بالتغير، مما جعله يختطف القرار لصالح حفنة من الجماعات والسياسين المنفيين الذين نصبوا انفسهم ممثلين عن الملايين من العراقيين دون اي وجه حق او عدالة.اضافة الى هذا فان عدم وضع اجندة واضحة للعمل الوطني وعدم الاتفاق على آليات عمل ووثائق مرشدة حولت المؤتمر الى مهرجان استعراضي، وليس الى حجر اساس يبنى عليه مشروع البناء الوطني التوافقي.

(2)

"لم تكن الحرب افضل الخيارات لكنها كانت الخيار الوحيد"

"جلال طالباني لصحيفة لو بارسيان الفرنسية- نوفمبر 2006"

مع نهاية عام 2002 كان كل شيئ قد اصبح جاهزا للحرب التي اصبح من المقرر ان تشنها الولايات المتحدة الامريكية على العراق والتي كان الرئيس بوش قد وقع على امر الاستعداد لها والمعنون "بيان اهداف المهمة" رسميا في يوم 29 آب (اغسطس) 2002.قبل ايام من ذلك وبعد وقت قليل من مغادرة وفد المعارضة العراقية الذي زار واشنطن بداية الشهر نفسه انجز مسؤولون كبار في الادارة وثيقة سرية تحت عنوان " العراق:الاهداف والغايات والاستراتيجية" حددت الاهداف الاساسية من شن الحرب على العراق والتي جاء على رأسها بان عراق حر سيؤدي الى اجتثاث المخاطر والتهديدات التي تشكلها اسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها ومنع صدام حسين من كسر حاجز الاحتواء المفروض على نظامه.اما الاهداف الاخرى التي حددتها الورقة فكانت وضع حد لتهديدات نظام صدام لجيرانه وتحرير الشعب العراقي من الطغيان ومنع بغداد من تقديم الدعم والاسناد للجماعات الارهابية.واخيرا

وضعت الوثيقة هدفا واضحا للحرب وهو "مساعدة العراقيين على بناء مجتمع قائم على الحداثة والتعددية والديمقراطية."

في الجانب العسكري وضعت الوثيقة اهدافا للحملة العسكرية وهي الحد من امكانية قيام نظام صدام باستخدام اسلحة الدمار الشامل ضد القوات التي يجري تجميعها واعدادها للحرب، منع قيام ايران وسوريا من تقديم اي مساعدة للعراق، ومنع العراق من القيام باي محاولة لعرقلة امدادات النفط الى السوق الدولية.ونصت الورقة على ان الولايات المتحدة ستستخدم كل ما لديها من "ادوات القوة الوطنية" لتحرير العراق سواء بالعمل منفردة، اذا كان ذلك ضروريا، او مع تحالف ان امكن." ولم يفت واضعو الوثيقة على النص بان الولايات المتحدة ستعمل مع جماعات المعارضة العراقية لاثبات بان الهجوم العسكري الذي تنوي القيام به هو "حرب تحرير وليس غزوا عسكريا وان هذه الجماعات ستلعب دورا في بناء عراقي تعددي ديمقراطي ينعم شعبه بدستور جديد وبحريات من بينها حرية التعبد والعقيدة."كما نصت الوثيقة على من بين اهداف الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط بغداد هو "استعداد الولايات المتحدة العمل مع الامم الاخرى على اعادة بناء العراق واصلاح مؤسساته الادارية والامنية."

وفي الوقت الذي ركز فيه امر الحرب على العراق لم يكن هناك ما يشير فيه او في الوثائق الرسمية الامريكية الاخرى المتعلقة

بالحرب الى الاهداف والمصالح الاستراتيجية الامريكية التي تنوي الادارة الامريكية تحقيقها في المنطقة وفي العالم من خلال غزوها واحتلالها للعراق وتغير نظامه.لكن العالم لم يكن غافلا ابدا عن ذلك، اذ شأنها شأن اي حدث او تطور من هذا العيار كانت انظار العالم كله متجهة الى فهم الابعاد الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية للحرب وما يمكن ان تشكله على مستقبل منطقتي الخليج والشرق الاوسط وبالتبعية على الاوضاع الدولية عموما.فلم يفت دارسو السياسات الامريكية والمحللون ان الحرب واحتلال العراق سيخلق واقعا سياسيا واستراتيجيا جديدا في منطقة الشرق الاوسط الحيوية لاقتصاد العالم وامنه واستقراره ينبغي فهمه واستنتاج الدروس منه خاصة وانه جاء في اطار انفراد الولايات المتحدة الامريكية في تقرير الاجندة العالمية كونها اضحت القطب الاوحد في السياسة الدولية.

كما لم يغب عن البال تلك النوايا التي عبرت عنها ادارة الرئيس بوش بوضع اسس لامبراطورية امريكية جديدة كانت تدفع باتجاهها التيارات الفكرية اليمنية التي تهيمن على الادارة ابتداء من الرئيس بوش نفسه الذي نذر نفسه منذ تسلمه الرئاسة لتحقيق مهمة رسالية اعتقد انها انطيت به، يتعلق جزء كبير منها بمنطقة الشرق الاوسط، ثم نائبه شيني ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد اللذان تلبستهما في حالة نشوة هوس واحلام

بناء امبراطورية يدركان ان اساسها سيكون السيطرة على بترول الخليج، عصب الاقتصاد العالمي وانتهاء بتيار المحافظين الجدد الذي امن ان تغير العالم ياتي من تغير الشرق الاوسط وان اول خطوة في التغير هو هدم القديم واعادة بناءه بالطريقة التي تتلائم مع اهدافهم ورؤاهم لامريكا ولموقعها في العالم.

منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ظلت السياسة التقليدية للولايات المتحدة في المنطقة تتمحور حول ثلاث قضايا رئيسية؛ هي حماية اسرائيل، واستمرار تدفقات النفط، وضمان امن المنطقة بالشكل الذي يكفل المصالح الامريكية والاسرائيلية والطاقة والانظمة الحليفة والصديقة لواشنطن.ولم يكن متوقعا ان تغير الولايات المتحدة من تلك الاهداف الرئيسية لها في المنطقة بعد الحرب، بل كان المتوقع ان تخدم الحرب ونتائجها تلك الاهداف حيث ستصبح القوة الامريكية التي وجدت لها موطئ قدم ثابت في العراق الذراع الاساسي في السيطرة على النفط، ليس في العراق فحسب، بل في كل دول المنطقة، وفي حماية خطوط امدادته مثلما ستصبح القوة الرادعة لكل التهديدات التي ستواجهها اسرائيل والانظمة الحليفة لواشنطن في المنطقة.كان نجاح احتلال العراق من الناحيتين العسكرية والسياسية سيعطي لها ميزة فائقة في تحقيق تلك الاهداف، بل وفي وضع المنطقة برمتها تحت المظلة

الامريكية لعقود طويلة وتحدي كل خصومها المحليين والدوليين.

غير ان بعدا جديدا كان قد اضيف الى الاهداف الامريكية التقليدية في المنطقة بعد هجمات 11 سبتمبر (ايلول) 2001 وهو محاربة الارهاب الدولي المتمثل بتنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن الذي اعلن مسؤوليته عن تلك الهجمات والجماعات الاسلامية المتطرفة الاخرى التي وضعتها السياسة الامريكية الجديدة على رأس اعدائها الجدد الذين ينبغي استئصالهم.اصبح هذا البعد العمود الفقري الذي تقوم عليه الاستراتيجية الامريكية في المنطقة والذي اضحى منذ ذلك الوقت الموجه الابرز لكل سياسات الادارة التي اطرته عسكريا بأستراتيجية الحرب الوقائية واجبرت القيادات العسكرية على وضع النظريات والخطط وكل مستلزمات التنفيذ مركزة في ذلك على المنطقة العربية ومحيطها الحيوي.

والواقع ان الهجمات التي سماها بن لادن بغزوتي مانهاتن وواشنطن، ستدخل التاريخ باعتبارها مفتتحا لسلسلة اخرى من المواقع الحربية والسياسية والثقافية بين العرب والمسلمين، من ناحية، والعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة، من ناحية ثانية، سيكون العراق صفحتها الرئيسية التالية بعد محطة صغيرة في افغانستان نهاية عام 2001 افتتحت بها ادارة بوش حربها الوقائية الجديدة.وفي الوقت الذي نعرف القليل عما كان

يدور برأس بن لادن ومعاونيه عن اهدافهم في شن تلكما الغارتين، في اطار الجهاد العالمي الذي اعلنوه باسم دار الاسلام ضد دار الحرب، والدور الذي تخيلوه للعراق في ذلك، فاننا نعلم اكثر عما كان يدور في اذهان المفكرين والمخططين الامريكان في التعامل مع التهديد الداهم الذي اصبح العراق ميدانا رئيسيا لاعتبارات عديدة.

فقبل هجمات نيويورك وواشنطن بكثير بدأت بشائر التفكير الامريكي في جعل العراق جزءا من الاستراتيجية الكونية الجديدة وهو ما ظهر في ما دعي "مشروع القرن الامريكي الجديد" عام 1997 وهو مشروع وضعه نخبة من الساسة والمفكرين، وعلى رأسهم نخبة المحافظين الجدد، كتصورات لبناء امبراطورية امريكية في عصر الهيمنة القطبية تواجه به تحديات المنافسين والخصوم.ولعل اول مؤشر على هذا التفكير لدى هذه النخبة هو الرسالة التي وجهوها الى الرئيس بل كلنتن في 26 يناير (كانون الثاني) 1998 والتي قالوا فيها "اننا غير مقتنعين بان السياسية الامريكية الحالية تجاه العراق ناجحة واننا سنواجه قريبا تهديدا في الشرق الاوسط اكثر خطورة مما عرفناه منذ الحرب العالمية الثانية."ولم يكن ذلك مجرد القول ان سياسة الاحتواء التي مارسها كلنتن تجاه العراق قد استنفذت اغراضها بل وضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات

الادارة القادمة التي ستبدأ القرن الامريكي الجديد والموضع المركزي للعراق فيها.

لا يمكن اذن فهم الاندفاع الامريكي لشن الحرب على العراق دون وضع ذلك في سياق التفكير الاستراتيجي للادارة الامريكية التي جاءت الى البيت الابيض عام 2000 والتي اصبح واضعو "مشروع القرن الامريكي الجديد" جزءا اساسيا من قيادتها وصانعي سياستها والذين كان جزءا من تفكيرهم جعل احتلال العراق المنصة التي ينطلقون منها لوضع افكارهم وتصوراتهم تجاه المنطقة موضع التطبيق قبل احداث 11 سبتمبر (ايلول) 2001 بكثير.

ولهذا فان فهم الدوافع التي حدت بادارة الرئيس بوش لشن الحرب تتطلب فهما لهذه الاستراتيجية، بغض النظر عن ستار الدخان من الذرائع والمبررات التي ستستخدم في القيام بالحرب، بهدف اقناع الرأي العام الامريكي والكونغرس بان خوضها يأتي للدفاع عن مصالح واهداف امريكية عليا ولاقناع العالم بوجود قضية تستحق ان تخوض امريكا الحرب من اجلها.وهنا لم يكن هناك افضل من ملف اسلحة الدمار الشامل العراقية والعلاقة الافتراضية بين نظام صدام والارهاب يمكن ان تلجأ اليه ادارة بوش في تعبئة الامريكان والعالم في شنها للحرب.اذ انهما ملفان حيويان يهمان امن واستقرار العالم الذي

لابد ان يلتف حول امريكا، اذا ماحاولت التصدي له بأسم الامن والسلام العالمين.

لم تكن قضية نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، اذا، سوى ذريعة استخدمت بهدف اقناع العالم بوجود دافع اخلاقي وسياسي وامني وراء شن الحرب وهو ما تأكد تماما حين فشلت القوات الامريكية في العثور على اي نوع من هذه الاسلحة، او حتى وسائل تصنيعها، بعد الاحتلال.والواقع ان ملف اسلحة الدمار الشامل العراقية كان منذ بدايته، اي بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام 1988، وبالتحديد بعد تصاعد الجدل بشأنه في عام 1990، وقبل احتلال صدام حسين للكويت، وحرب الخليج الاولى، قد اتخذ منحى اصبح فيه مجرد اداة في الصراع المتصاعد بين العراق والولايات المتحدة حول مستقبل المنطقة وادارة سياساتها.فالوقائع التي كانت معروفة، وتلك التي كشف عنها فيما بعد، اثبتت ان الولايات المتحدة والدول الغربية عموما كانت ملمة بكل تفاصيل برامج التسلح العراقية وامكاناته، لسبب اساسي وهو ان شركاتها ومؤسساتها الصناعية والعلمية كانت المجهز الرئيسي لمعداته وخبراته، ولان اجهزة مخابراتها كانت تمتلك معلومات حقيقية عن المدى الذي وصلت اليه هذه البرامج في كل مرحلة من مراحله.

ولذلك فان القول بان المسؤولين الامريكان كذبوا في ادعاء وجود اسلحة الدمار الشامل بهدف شن الحرب هو قول يجانب

الصواب تماما، والاصح هو انهم لفقوا القضية برمتها ومنذ البداية، مع علمهم الاكيد بعدم وجودها، بعد ان اوقف صدام بعض برامجها وتخلص من البعض الاخر منذ وقت طويل، الا انهم ظلوا يستخدمونها سنوات طويلة مبررا لتصعيد الازمة المبرمجة حتى يحين وقت استخدامها كذريعة لشن الحرب.وتماما مثلما كان الامر مع الاتحاد السوفيتي ايام الحرب الباردة واثارة المخاوف منه، فقد كان هناك حاجة للترويج لتهديد كبير يمثله نظام صدام ضد امن العالم ومصالحه ومستقبله، خاصة ان الامر يتعلق بدكتاتور وطاغية ارعن يمتلك نوايا وطموحات اقليمية لم يتورع في الماضي من اظهارها.

ليس هناك افضل من شهادة مدير المخابرات المركزية الامريكية اثناء تلك الفترة جورج تينيت من فضح تلك اللعبة القميئة التي لعبتها الادارة في ترويج نظرية امتلاك صدام لاسلحة الدمار الشامل والخطر الذي يمكن ان يشكله ذلك على العالم.في كتابه "في عين العاصفة" الذي اصدره عام 2007 سخر تينيت مما قام به هو نفسه بتقديم معلومات مضللة عن اسلحة صدام استخدمتها الادارة في شن الحرب وخاصة في ذلك الخطاب الشهير لكولن باول امام مجلس الامن الدولي في 5 شباط (فبراير) 2003.اعترف تينيت بمسؤوليته عن المعلومات المغلوطة التي وردت في التقييم السنوي للمخابرات

الوطنية لبرامج التسلح بالعراق عام 2002 والذي استند اليه باول في كلمته ووصف تلك القصة بأنها "واحدة من اكثر اللحظات انحطاطا خلال رئاسته للمخابرات لسبع سنوات" كما اقر بالخطأ الذي ورد بخطاب حالة الاتحاد ذلك العام الذي ألقاه بوش وتضمن زعما بأن صدام حصل على يورانيوم من النيجر لتصنيع أسلحة نووية،تلك المعلومة التي سربها علاوي اليه.وفى وقت أعرب عن ندمه على المبالغة التي انطوى عليها التقرير القى باللائمة على قادة الادارة الذين اتهمهم بمحاولة استخدام الوكالة، وهو شخصيا في شن الحرب، من خلال التقرير الذي اورد فيه عبارة (شيء لاجدال فيه) في وصفه لوجود اسلحة دمار شامل لدى صدام.قال تينيت إنه يضحك من هذا الكلام لأنه يجعلهم "يتظاهرون بأنهم كانوا ينتظرون مني هذه العبارة لكي يأمر بوش بغزو العراق."

هنا تجدر الاشارة الى ان كلام تينيت جاء في معرض الدفاع عن نفسه في اطار الاتهامات التي وجهت اليه في استخدامه من قبل الادارة لتمرير قرار الحرب الا انه احجم عن الاشارة الى التقيم الحقيقي للمخابرات الامريكية لبرامج اسحلة صدام والذي من المؤكد ان المخابرات المركزية كانت تمتلك افضل المعلومات عنه لاسباب على رأسها ان اغلب معدات وتقنيات تلك البرامج كانت قد جاءت من دول غربية تمتلك المخابرات الامريكية علاقات تنسيق وتعاون ممتازة معها دون الحاجة الى

تلك المعلومات المضللة التي كان يروجها منشقون عراقيون.ومن الطبيعي الا يمكن تبرير موقف تينيت اخلاقيا وهو الذي قبل الوسام الذي منحه اياه الرئيس بوش نظير عمله تحت قيادته لمجرد بوحه ببعض المواقف المتناقضة مع بعض مسؤولي الادارة، اذ مهما كانت تبريراته فالنتيجة كانت واحدة، وهي انه والمخابرات التي هي جهاز وطني مستقل قبلا ان يكونا ادات طيعة بيد حفنة من السياسين ذوي الاجندات الخاصة.

والغريب ان صدام نفسه عمل طيلة اكثر من عشر سنين على تهيئة الفرصة للامريكان لاستغلال تلك القضية، بان ظل يلعب معهم لعبة القط والفار، ويعرقل جهود فرق التفتيش الدولية التي كانت تبحث عن تلك الاسلحة، وامتنع حتى اللحظة الاخيرة عن التعامل الشفاف معها، واختار الغموض كسياسة ردع، مع ادراكه التام ان الامريكان يعلمون تماما انه لا يمتلكها، وانه يستخدم ذلك مجرد ورقة للمساومة، مما سهل بالتالي من مهمتهم في النهاية في شن الحرب بدعوى تجريده منها او منعه من امتلاكها.

هذا الامر يثير الكثير من التساؤلات عن الطريقة التي ادار بها صدام الازمة الخاصة ببرامج الاسلحة واهدافه المبيتة، علما انه كان واضحا لكل ذي بصيرة انها ستكون ابرز المبررات لشن الحرب على العراق.هل كان تقدير صدام انهم لن يجرؤا

على شنها، ام على العكس انه كان يسعى لذلك سعيا حثيثا، ربما اعتقادا منه بقدرته على هزيمة امريكا فيها ودخوله التاريخ بكونه من اجهض ولادة مشروعها الامبراطوري البازغ؟من الممكن ان يكون السببان الاثنان معا، اذ ان بعض شهادات المسؤولين العراقيين والقادة العسكرين اكدت على انه وحفنة قليلة من الدائرة الضيقة المحيطة به كانوا يملكون المعلومات الحقيقية عن برامج الاسلحة حتى ان البعض منهم ظل يتسائل حتى اللحظة الاخيرة، ربما نتيجة الايهام وليس الوهم، لماذا لم يستخدم صدام اي نوع من الاسلحة المذكورة لانقاذ العراق من السقوط في ايدي المحتلين الاجانب.

اما بالنسبة للارهاب، الذريعة الاخرى التي استخدمت لشن الحرب، فقد كان ما قدمه الامريكان من ادلة لاثبات علاقة نظام صدام بالقاعدة بدورها اوهى من خيط العنكبوت، على الرغم من ان نظام صدام كان ارهابيا بكل ما تعنيه الكلمة، ومارس ابشع انواع الارهاب في الداخل والخارج، وعلى الرغم ايضا من ان اجهزة المخابرات الامريكية كانت تمتلك افضل المعلومات عن النشاطات الارهابية الدولية.لكن وبسبب كون الحرب على الارهاب اصبحت الوسيلة الامثل لشحن الرأي العام الامريكي والعالم اجمع بعد هجمات 11 ايلول (سبتبمر) 2001 ضد اي عدو يمكن توجيه الاتهام اليه بالارهاب، فقد اصبح الارهاب المبرر الثاني لضرب العراق حتى يمكن تقديم قضية

الحرب للرأي العام الامريكي والدولي بشكل مقنع.ولم يكن ذلك ضروريا في جهود الحشد والتعبئة للحرب فقط، بل امتد لكي يجعل من قضية مكافحة الارهاب لب السياسة الامريكية في المنطقة العربية، سواء في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي او في دعم مشروع الاصلاح في الشرق الاوسط، الذي احتل مرتبة متقدمة في سياسة مكافحة الارهاب عبر تقويض اسسه السياسية وبناه الفكرية ومنابعه الثقافية.بل الاكثر من ذلك، كان اثارة موضوع الارهاب بالاصرار الذي تم به ضد نظام صدام، مفيدا وضروريا في بلورة قضية محورية يلتف حولها النظام الدولي باعتباره تهديدا له ينبغي مواجهته جماعيا مثلما كان الامر ايام الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية.

هنا ايضا يجدر الاشارة الى شهادة تينيت الذي ذكر في كتابه تحذيره لشيني من الربط بين العراق وبين القاعدة في خطاب أعده نائب الرئيس لإلقائه عشية الغزو حيث إذ كتب للرئيس بوش ينبهه إلى أن المخابرات ليس لديها ما يدل على هذا وان هذا الكلام لا يجب أن يقال، مضيفا أن شيني اذعن للرئيس وحذف هذا الربط من خطابه.واشار تينيت الى ان شيني وحفنة من صقور البنتاجون وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع السابق بول وولفتز ومساعد وزير الدفاع لشئون التخطيط والاستراتيجيات دوغلاس فايث كانوا كيفوا أنفسهم منذ نهاية

عام 2001 وعلى مدى عام 2002 على الزعم بأن العراق أصبح يمثل خطرا كبيرا، على الرغم من أنه (تينيت) والسي.آي.أيه كانوا يركزون كل اهتمامهم على تنظيم القاعدة.ومرة ثانية لا يمكن ان تؤخذ شهادة تينيت على علاتها فمن المستبعد الا تمتلك المخابرات الامريكية المعلومات الجيدة ان لم يكن الدقيقة والاكيدة عن نشاطات المخابرات العراقية وكذلك عن القاعدة التي ارتبط بعض قياداتها بعلاقات عمل وتنسيق مع السي.أي.أيه. منذ ايام الجهاد ضد القوات السوفيتية في افغانستان.

ان اخفاق المخابرات الامريكية في تقديم ادلة قاطعة للربط بين نظام صدام وتنظيم القاعدة لا يعني انها لم تكن تمتلك الدليل على ذلك، بقدر ما كان يرتبط بالرؤية المستقبلية التي ستتعامل بموجبها الادارة الامريكية مع الحرب على الارهاب الذي سيصبح العراق بعد فترة قصيرة من ذلك ميدانها الرئيسي.كانت الادارة تريد، من ناحية، الربط بين صدام والقاعدة، ولكنها، من ناحية ثانية، لم ترد ان تكشف عن خيوط العلاقة بينهما الى الحد الذي يضر باستراتجية الحرب على الارهاب، وهي سياسة ترتبط اساسا بالدور الذي مارسته الولايات المتحدة، وخاصة المخابرات المركزية، مع حلفائها في قضية الجهاد في افغانستان ايام الاحتلال السوفيتي، والتي كانت البداية لتلك السلسة من المآسي التي حلت على المنطقة وفي العالم

الاسلامي جراء الحروب غير المقدسة التي فجرتها بين الاسلام والاخرين ومن ثم داخل الاسلام نفسه.ولربما سيتاح للعالم يوما ان يطلع على اسرار وتفاصيل الدور المخابراتي الهائل الذي لعبته الاجهزة الاستخباراتية الامريكية مع حليفاتها والصراعات بينهما بشأن الارهاب ابتداء من افغانستان ثمانينات القرن الماضي وحتى عراق ما بعد الحرب.

عموما، يعود الاهتمام الامريكي بالعراق الى فترة مبكرة نسبيا، وبالذات الى اوائل القرن العشرين الذي شهد تطاحنا شديدا بين القوى الدولية الرئيسية الصاعدة للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط وبالذات على منابع بترولها الغنية في الوقت الذي كانت الامبراطورية العثمانية المسيطرة على المنطقة تترنح تحت ضغوط عوامل داخلية وخارجية شديدة.فقد دخلت الولايات المتحدة انذاك في صراع ضار مع بريطانيا وفرنسا، القوتين الاستعماريتين اللتين تقاسمتا ارث الدولة العثمانية في المنطقة، وخاصة في الحصول على امتيازات حقول البترول، حيث اصرت الولايات المتحدة على اتباع سياسة الباب المفتوح بشأن استغلال منابع الطاقة وعدم اقتصار منح الامتيازات الاحتكارية لشركات البلدين فقط.وتوضح سلسلة رسائل متبادلة بين الحكومتين الامريكية والبريطانية الى رفض الولايات المتحدة لاتفاقية سان ريمو عام 1920 بين بريطانيا وفرنسا اللتان تقاسمتا بموجبها الامتيازات البترولية باعتبار ذلك انتهاكا

لمعاهدة فرساي للسلام التي وقعت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918 ولمبدأ حرية التجارة الذي دافعت عنه الولايات المتحدة بقوة.

وكان نتيجة ذلك كله ان كسبت الولايات المتحدة جولة مهمة في واحدة من اهم صراعاتها الدولية واكثرها شراسة في العصر الحديث حيث كان نتيجية ذلك ان حصلت الشركات الامريكية على حصة مساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات البترولية وهو الامر الذي اوجد لها موطىء قدم في العراق اصبح مرتكزا اساسيا في سياستها تجاه هذا البلد لعقود عديدة قادمة.وعلى الرغم من ان بريطانيا ظلت خلال العقود الاربعة اللاحقة القوة الاستعمارية التي تحكمت في العراق من خلال علاقات التبعية والموالاة التي حاكتها مع نظام الحكم الملكي الذي نصبته عليه، الا ان الولايات المتحدة التي شهد منتصف القرن الماضي وبعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، بزوغ نجمها كقوة عظمى، بدأت تلعب دورا متصاعدا في العراق باعتباره بلدا محوريا في استراتيجيات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وفي محاربة الشيوعية.وكان تشكيل حلف المعاهدة المركزية عام 1955، والذي عرف لاحقا باسم حلف بغداد، برعاية ودفع امريكي،قبل ان تنضم اليه الولايات المتحدة رسميا عام 1958، هو من ابرز المحطات في مسيرة العلاقات الامريكية العراقية، حيث كشف ذلك عن مدى

الاهمية التي تبديها الاستراتيجية الامريكية للعراق بلدا ومجتمعا، يحتل مكانا بارزا في واحدة من اهم مناطق النزاعات والصراعات على النفوذ والمصالح في العالم.وتكشف الكثير من وثائق هذه الفترة مدى التغلل الامريكي سياسيا واقتصاديا وامنيا واستخباريا وثقافيا في العراق بشكل يؤشر على مدى الاهمية التي كانت توليها الولايات المتحدة للعراق حينها ومستقبلا.

ولعل ابرز الادوار التي لعبتها الولايات المتحدة في العراق انذاك هي تلك التي تلت الانقلاب العسكري الذي اطاح بالنظام الملكي في يوليو (تموز) 1958 والذي عادته بشدة من منطلق مخاوفها من ان يتحول العراق الى بؤرة نفوذ سوفيتي وشيوعي في المنطقة.وكان من تلك الادوار مؤازرتها، بل وتخطيطها للانقلاب الذي اطاح بالنظام الوطني بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والذي جاء لاول مرة بحزب البعث الى السلطة في فبراير (شباط) 1963 بعد محاولات فاشلة عديدة من بينها محاولة لاغتيال قاسم عام 1959 شارك فيها صدام حسين نفسه، في اول ظهور له على الساحة السياسية العراقية.وتشير وثائق وشهادات شهود كثر، ومنها شهادة علي صالح السعدي الامين العام لحزب البعث ايام الانقلاب، الى الدور الكبير الذي لعبته المخابرات المركزية الامريكية في تنظيم انقلاب فبراير (شباط) 1963 والمجيء بحزب البعث الى السلطة والقضاء

على جمهورية قاسم التي يعتبرها مؤرخون وباحثون اول محاولة حقيقية لتأسيس دولة عراقية حديثة لكل مواطنيها اجهظت قبل ان يتاح لها ان ترى النور.

هناك محطات عديدة مرت بها العلاقات الامريكية العراقية خلال تلك الفترة، الا ان الدور الذي لعبته الدبلوماسية الامريكية بقيادة هنري كيسنغر في توقيع اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران محمد رضا بهلوي عام 1975 والتي انقذت النظام البعثي من الانهيار تحت ضربات التمرد الكردي والسخط الشعبي كانت اكبر دليل على الاهمية التي توليها الولايات المتحدة للدور الذي يلعبه حزب البعث في استراتيجة الغرب المعادية للشيوعية في المنطقة.لقد ادت اتفاقية الجزائر، من بين امور اخرى، الى تعاظم الدور الايراني في منطقة الخليج العربي كشرطي يعمل بالوكالة عن الولايات المتحدة الامريكية حيث لعب شاه ايران بعدها دورا كبيرا في القضاء على الحركات اليسارية في منطقة الخليج وخاصة في ظفار (سلطنة عمان) التي كانت تشكل مع النظام الماركسي في اليمن الجنوبي، انذاك، قاعدة امامية للنفوذ السوفيتي في المنطقة.ولم يكن القضاء على تلك البؤرة المعادية للغرب ممكنا دون الدور الذي لعبه النظام البعثي في العراق المدعوم امريكيا، مما يؤكد على الدور الوظيفي الذي انيط به ضمن الاستراتيجية الامريكية

للسيطرة على المنطقة بعد الانسحاب البريطاني منها نهاية الستينات من القرن الماضي.

وتجدد هذا الدعم لنظام صدام اثناء الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 بأشكال سياسية وعسكرية ومخابراتية، بسبب رغبة مشتركة لدى الطرفين في التصدي للثورة الاسلامية في ايران، وهو الامر الذي ساعد نظام صدام على تفادي الهزيمة والسقوط في الحرب قبل ان تتغير قواعد اللعبة بسبب انتهاء الحرب الباردة بعد السقوط المدوي للمعسكر الشيوعي وبدأ تفكيك الاتحاد السوفيتي مما ادرى الى بروز نظام القطب الامريكي الواحد الذي اربك صدام وافقد نظامه دوره الوظيفي مثلما افقده القدرة على ادراك المتغيرات العالمية، مما ادى به في النهاية الى ولوج مغامرة غزو الكويت عام 1990 وبدأ صدامه مع امريكا.وفي هذا السياق ياتي حدثان مهمان لعلمها ذي صلة بما سيحصل بعد ذلك بسنوات وهما الاجتماع بين صدام حسين ونائب وزير الدفاع الامريكي رامسفيلد (وزير الدفاع اثناء الغزو) في بغداد يوم 20 كانون الاول (ديسمبر) 1983 واجتماع اخر عقده نائب مدير المخابرات المركزية الامريكية انذاك روبرت غيتس (وزير الدفاع الذي خلف رامسفليد) مع مدير جهاز المخابرات العراقية فاضل البراك في مدريد عام 1985 وهو الاجتماع الذي فتح باب التنسيق والتعاون واسعا بين المخابرات العراقية والامريكية وخاصة

بشأن الحرب مع ايران.كانت هذه الاجتماعات ذات قيمة استراتيجية بالنسبة للطرفين استحقت ان تكون على هذا المستوى العالي بعد ان استمرت سنوات طويلة عبر وكلاء وعملاء ثانويين، او وسطاء من الشخصيات السياسية، واحيانا العامة، العربية والاوربية شملت حتى ممثلات شهيرات ورجال اعمال، التي كانت تزور بغداد حاملة للرسائل الامريكية، تحت غطاء واعذار شتى.

في حرب الخليج الاولى عام 1991 تنازع القادة السياسيين والعسكريين الامريكيين رأيان؛ فمنهم من دعا او أيد ضمنا استمرار الحملة البرية والوصول بها الى بغداد لاسقاط صدام بينما احتج الثاني، وهو الذي انتصر، بان هدف الحرب كما حددتها قرارت الشرعية الدولية واتفاق التحالف الدولي هو تحرير الكويت وليس اسقاط النظام العراقي.ومهما كانت دوافع الطرف الاول، فأن الاحداث اللاحقة اثبتت ان قرار ترك صدام في حكم بغداد كان من الاخطاء الاستراتيجة الكبرى التي اقترفتها الولايات المتحدة، خاصة وان الظروف الداخلية كانت مهيأة تماما لمثل ذلك العمل.ما بقي راسخا في وعي العراقيين منذ ذلك الوقت عن الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق هو دعوة الرئيس جورج بوش الاب لهم للخروج على صدام واسقاطه، ثم التراجع سريعا عن ذلك بعد ان هبوا في انتفاضة شعبية واسعة النطاق في ربيع عام 1991، وهو ما كلفهم اكثر

من خمسين الفا ضحية، ثم بعد ذلك الاصرار على استمرار الحصار الاقتصادي الذي كلفهم هذه المرة، ربما اكثر من مليون انسان خلال ثلاثة عشر عاما من فرضه، خلاف المعاناة الانسانية التي تجرعوها بسبب ذلك.

مالذي تكشفه هذه النبذة التاريخة عن الاهتمام الامريكي في العراق؟انها تكشف ان المصالح وخاصة البترول كان على رأس الاهداف التي وضعتها الولايات المتحدة في تعاملها مع العراق منذ اول اتصال لها مع هذا البلد.بعد ذلك وفي زمن الحرب الباردة جاء هدف ابعاد العراق عن الخضوع للمد الشيوعي ولنفوذ الاتحاد السوفيتي ومن ثم منع العراق من ان يتحول الى خطر على الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة، مثل اسرائيل وايران تحت حكم الشاه، والمملكة العربية السعودية، وباقي بلدان الخليج العربي لاحقا.مايعنيه هذا ايضا هو ان تعامل امريكا مع الانظمة التي تعاقبت على العراق ظلت طوال عقود طويلة محكومة بحدود سياسة الاحتواء المرتكزة على استراتيجية صيانة المصالح الامريكية والنفوذ الامريكي في المنطقة قبل ان تتغير الاحوال وتفيق على طموحات لا حدود لها لرئيس عراقي اراد ان يناطحها على مصالحها تلك ويشاركها نفوذها في المنطقة.

على هذه الخلفية، او بالاحرى الجزء اليسير ولكن الابرز منها، جرت حرب الخليج الثانية عام 2003، او حرب تحرير العراق،

كما يحب ان يوصفها الامريكان.غير ان العامل الاكثر اهمية الذي ساهم في الاسراع في شنها كان الهجمات التي اوقعها تنظيم القاعدة في نيويورك وواشطن في 11 ايلول (سبتمبر) 2001 في زمن تحول جذري في السياسة الخارجية دشنه تولي ادارة بوش الابن السلطة مصحوبا بالمحافظين الجدد الذين بشروا حتى قبل توليهم الامور بقرن امريكي جديد يلوح فوق العالم وبسياسة ذات اجندة متشددة تجاه صدام ترمي الى احداث قطيعة نهائية مع سياسية الاحتواء الناعمة التي تبنتها ادارة كلنتن تجاه نظامه في السنوات الثمان التي سبقتهم.لقد وضعت هذه الاجندة نظام صدام شأنه شأن اسامة بن لادن وطالبان على قمة الاهداف التي اخذت ادارة بوش على عاتقها تدميرها ضمن الحملة الدولية لمحاربة الارهاب التي شنتها منفردة وفي اطار حرب استباقية دون انتظار لاجماع عالمي او شرعية دولية.

ولكن اذا كانت تلك هي الاسباب التي دفعت ادارة بوش بشن الحرب على العراق، فان السؤال الطبيعي هو تم فعلا تحقيق تلك الاهداف المتوخاة، خاصة في في ظل الثمن الباهظ الذي دفعه العراقيون والامريكون معا حتى الان؟في خطابه الذي اعلن فيه بدأ العمليات العسكرية يوم 19 اذار (مارس) 2003 وضع بوش ثلاثة اهداف للحرب؛ نزع سلاح صدام، وجعل العالم اكثر امنا وتحرير الشعب العراقي.الاسباب المتعلقة بالهدفين الاول والثاني ارتبطا بقضيتي اسلحة الدمار الشامل والعلاقة

بين نظام صدام و تنظيم القاعدة اصبحت موضع شك في وقت مبكر بسبب عدم توفير الادارة الامريكية براهين قوية عليهما.وسواءا أكانت بحوزة صدام تلك الاسلحة ام انه تخلص منها قبل الحرب بوقت طويل، كما يعتقد، وبغض النظر عن وجود ادلة قاطعة على انغماس نظامه في نشاطات ارهابية بالارتباط مع بن لادن ام لا، فان المشكلة هي انه لا العراق ولا العالم اصبحا اكثر امنا نتيجة للحرب، بل ربما كان العكس هو الصحيح حيث اصبح العراق اكبر بؤرة ارهاب في العالم، كما انتشرت بفضل ذلك العمليات الارهابية في بقع اخرى من المعمورة وتهدد بالانتشار في اماكن اخرى.

ولم يكن بعض العراقين ولا الولايات المتحدة هم فقط من ساهم في تلك الحماقة، فقد كان لهم شركاء كان لهم دورهم الفاعل ايضا في ما وصل اليه العراق من خراب ومن بينهم البعض من العرب.ففي الطريق الى الحرب، التي كما كان متوقعا انها ستغير وجه المنطقة برمتها، كان الموقف العربي تقليديا، وكما العادة التي استقر عليها التفكير العربي، سلبيا الى اقصى الحدود.كان مجرد رد فعل عاجز عن بلورة موقف ايجابي يأخذ بنظر الاعتبار المصالح الحقيقية للعراق وللدول العربية ذاتها، بل ان بالامكان القول انه كان منافقا وتابعا وذليلا الى ابعد الحدود.فمنذ اتضاح الازمة لم يكن لدى العرب اي تصور لحل

المشكلة العراقية التي استمرت منذ احتلال الكويت وحرب الخليج الاولى حيث استخدم العرب سياسة النعامة وفضلوا ان يدفنوا رؤسهم في الرمال، غاضين النظر عن المأساة العراقية، ناهيك عن التفكير في اي مبادرة لحلها.فعلى الرغم من رفض العرب تطبيع علاقاتهم مع نظام صدام حسين ومشاركتهم الفعلية في حصاره الاقتصادي ومقاطعته الدبلوماسية واحجامهم عن رفع العزلة عنه، الا انهم لم يبلورا اية استراتيجية حقيقية للتعامل مع الوضع العراقي الذي كان كان واضحا انه يسير الى هاوية سحيقة سيجر اليها المنطقة فيما بعد.فمن ناحية، كانت الانظمة العربية تكره صدام ولا تأتمنه وتتمنى زواله، ولكنها من ناحية ثانية، كانت تخشى ان يقع بسقوطه ما خشت منه، ومنعت وقوعه في حرب الخليج عام 1991، وهو استيلاء الشيعة على الحكم في العراق، مع ما سيترتب على ذلك من تغيرات جيوبولتيكية من وقوع العراق تحت الهيمنة الايرانية واختلال موازين القوى وخاصة المعادلة المذهبية في المنطقة.

ومع ذلك وقفت الانظمة العربية مشلولة التفكير، وليس فقط الفعل والارادة، في التصدي والاستعداد لمواجهة التغيرات الجيبولتيكية التي ستحصل في المنطقة نتيجة التغير القادم في العراق وخاصة في ابعاده الايرانية والاسرائيلية والامريكية.لقد كان واضحا لكل من له بصيرة ان المنطقة مقبلة على بركان

سيزلزلها الى سنوات طويلة وان فوضى لا حدود لها يمكن ان تضرب بها، ما لم يكن للعرب خطط بديلة يواجهون بها مستقبلهم الغامض.كان واضحا ان ايران ستكون الكاسب الاكبر وانها ستعزز مواقعها وستبرز كقوة اقليمية في المنطقة على حساب المصالح العربية مثلما كان جليا ان انهيار العراق وتقسيمه سيتيح لاسرائيل الفرصة الذهبية في تحقيق مشروعها التاريخي في فلسطين وتكريس هيمنتها على المنطقة.كان واضحا ايضا ان المغامرة الامريكية، مهما ستكون نتائجها، ستطلق شرارة فوضى عارمة في المنطقة تهز كل اسسها التقليدية.ومع ذلك فضلت الدول العربية ان تتضامن مع نظام صدام، على الاقل علنا، على ان تساهم في انقاذ شعب العراق من محنته انذاك، وايضا من مستقبل غامض يخيم على المنطقة.وحين حانت ساعة التحرك الامريكي فان الانظمة العربية كانت اكثر عجزا واقل حيلة من ان تتصدي للولايات المتحدة ولمخططاتها في العراق، فتركت لها الحبل على الغارب لكي تعمل ما تراه، دون حتى اي مطالبة بان تكون شريكا في القرار.

كانت ابرز محطة ظهرت فيها الخلافات العربية جلية بشأن التحركات الامريكية هي اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم 16 شباط (فبراير) 2003 اذ بدلا من الاتفاق على استراتيجية موحدة لانقاذ العراق وشعبه من المحنة التي بدأت تطل برأسها

انشق العالم العربي بين دول اختارت الجعجعة والالحاح على بيان يساند نظام صدام وبين دول اخرى اختارت عدم اغضاب واشنطن والوقوف امام مخططها.في ذلك الاجتماع الذي بدا نموذجا مصغرا للموقف العربي ظهرت كتلتان احداهما تضم سورية ولبنان واليمن وليبيا والسودان بالاضافة الى أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى اختارت خانة الجعجعة، بينما وقفت مصر والسعودية ودول الخليج بالخانة الاخرى، على الرغم ان الجميع اتفق في النهاية على بيان يرفض فيه العرب اي عدوان على اي بلد عربي كما يرفضون المساهمة فيه او تقديم التسهيلات اليه.كنت شخصيا داخل صالات الجامعة العربية ارقب الاجتماع والمناوارت والتسريبات والتصريحات المزدوجة المعاني التي يجيدها المسؤولون العرب، وارى فيها تكرارا مملا، ولكنها في نفس الوقت شديدة الاستهتار والاستهانة بما يجري في لحظة فارقة اخرى من تاريخ العرب المضطرب.افضل من لخص الموقف في داخل الاجتماع يومئذ كان وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني الذي قال لنظرائه حين اشتد الخلاف حول البيان الختامي للاجتماع "يبدو اننا أتينا لكي نكذب على بعضنا بعضا" وكان الرجل صادقا خاصة وان بلاده ستكون بعد ايام منطلق الحرب على العراق.

في مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي عقد يوم 1 اذار (مارس) 2003 اي قبل الحرب بثلاثة اسابيع لخص القادة العرب موقفهم كما جاء في بيان القمة برفضهم المطلق لضرب العراق او تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وحملوا مجلس الامن الدولي مسؤولية الاضطلاع بدوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها والمحافظة على سيادة العراق واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه كما اكدوا على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية.ولم ينس القادة العرب على التأكيد في بيانهم على "ان شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيداً عن أي تدخل خارجي." وفي هذا الإطار قالوا ايضا، انهم يستنكرون ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة" في اشارة الى تصريحات بعض المسؤولين الامريكان من ان التغير في العراق سيكون بداية لعملية الاصلاح في المنطقة.

في ذات الوقت الذي كان القادة العرب مجتمعين فيه لاصدار بيانهم ذلك، كانت السفن الحربية الامريكية مستمرة دون انقطاع بالمرور عبر المياه الاقليمية لتسع دول عربية وهي تحمل القوات والاسحلة والمعدات التي ستشترك في غزو

العراق بعد ايام قليلة.كان بامكان اي واحد منهم ان يقف ليرى من شباك قريب لمقعده في القمة تلك السفن وهي تمخر في مياه البحر الاحمر، الذي عقدت على شاطئه القمة، مثلما كانت تفعل الطائرات الامريكية وهي تعبر سماوات ومطارات العديد من الدول المشاركة.بدا المشهد في منتهى المفارقة التي لا تجيد صنعها الا السياسات العربية الممعنة في التناقضات والنفاق والحذلقات حتى في تلك الايام الكئيبة في حياة المنطقة وشعوبها ودولها التي اصبح كل شيء فيها في ذرى الرياح.كان اكثر ما عبر عن الموقف العربي حينئذ ولخصه هو تصريح للرئيس المصري حسني مبارك قال فيه "يا جماعة خلي بالكم لا احد يستطيع ان يمنع الولايات المتحدة من ضرب العراق... ولا اي دولة.. لانها اقوى دولة في العالم."

وبغض النظر عما قاله العرب في الحرب من معلقات اعتراضية فقد ساهم ما لا يقل عن تسع دول عربية فعليا في المجهود الحربي وبشكل مباشر ابتداءا من توفير المرور للقوات الامريكية عبر المياه الاقليمية بدأ من مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومن ثم مضيق هرمز والخليج العربي اضافة الى فتح الاجواء العربية مرورا بتوفير القواعد الجوية والتسهيلات العسكرية في السعودية وقطر (قيادة الحرب والعمليات) والبحرين والامارات وعمان وانتهاء بتوفير قواعد الانزال للجيوش الامريكية في الكويت والاردن

والسعودية.ما يعنيه ذلك عمليا ان الحرب لم تكن ممكنة،بل كانت مستحيلة، دون تلك المساهمة العربية السخية وهي قضية تثير مليون علامة استفهام حول الموقف العربي، ولا يشفع فيها القول ان الانظمة العربية كانت اعجز من ان تقف ضد الحرب، فان تقف ضد الحرب شيء، ولكن ان تقدم لها كل التسهيلات التي تجعلها ممكنة شيء اخر، تماما.

بعد ثلاثة ايام من بدء الحرب عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة لمناقشة ما سموه بالعدوان الأمريكي البريطاني على العراق الشقيق وتداعياته على أمن وسلامة دول الجوار العربي والأمن القومي العربي.وبعد مناقشات يوم كامل خرج الوزراء ببيان اكدوا فيه على تضامن الدول العربية مع العراق، ودعمها له في مواجهة العدوان وطالبوا بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية-البريطانية الغازية من الأراضي العراقية، وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان كما اعادوا تأكيد ما جاء في بيان شرم الشريخ بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف سيادة وأمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأية دولة عربية أخرى.في ذات الوقت الذي كان الوزراء يصوغون فيه بيانهم كانت القوات الامريكية الغازية مستمرة في الدخول من ثلاث دول عربية مجاورة الى العراق وهي الكويت والسعودية

والاردن، بينما كانت الطائرات الامريكية تنطلق من مطارات في قطر والبحرين والامارات، في حين كانت صواريخ كروز تطلق من بارجات امريكية في الخليج العربي والبحر الاحمر باتجاه المدن العراقية.

هل كانت الدول العربية مدركة للنتائج الجيوساسية والجيوستراتيجية التي ستتحق بعد اسقاط نظام حسين على كامل المنطقة، وهل هيأت انفسها للتعامل معها، اذا كانت فعلا غير قادرة على منع الحرب والوقوف بوجه واشنطن؟ من المؤكد ان الانظمة العربية كانت على وعي بالاحتمالات التي ستنتج عن الحرب وخاصة من ناحية التاثيرات التي ستتركها عملية تغير النظام العراقي بالقوة والسابقة التي ستوجدها في سياسات المنطقة.كما انها كانت على وعي بان عملية التغير لا بد ان تطلق شرارة مشاريع الاصلاح والتغير والتحديث في المنطقة، والتي اذا ما نجحت، ستزلزل عروش وكراسي انظمتها.في هذا السياق ايضا لابد ان الدول العربية كانت تدرك ان غزو العراق كانت سياتي في سياق الحرب الاستباقية على الارهاب التي اعلنتها ادارة الرئيس بوش اثر تفجيرات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 ومدى ارتباط ذلك بالاوضاع الامنية والسياسية في البلدان العربية التي تعاني هي ذاتها من مشكلة ارهاب مزمنة، وكان ينبغي ان يكون واضحا ان هدف الحرب الاستباقية هو رد ساحة محاربة الارهاب الى المنطقة، مثلما

يرتد سهما الى نحر صاحبه.الا ان اخطر النتائج التي ارعبت هذه الدول هو التغير المتوقع في طبيعة وبنية النظام السياسي العراقي نفسه وانتقاله من يد السنة العرب الى ايادي الشيعة والاكراد والذي سيحدث انقلابا في موازين القوى داخل العراق، من جهة، ويطلق هزات جيوسياسية في المنطقة لن تخلوا من تبعات على البنى الاجتماعية في دولها وخاصة في علاقات السلطة والثروة بين الاكثرية (السنية العربية) الحاكمة والاقليات الدينية والمذهبية والعرقية العديدة المحكومة.

كان الوصف الذي اطلقته الادبيات السياسية الامريكية فيما بعد لما سيحصل في المنطقة العربية جراء غزو العراق هو "الفوضى الخلاقة" وهو تعبير موحي وذو دلالة عميقة غير ان السؤال المهم ظل:هو اذا كانت الانظمة العربية على وعي وادراك بطبيعة كل تلك الاخطار والتحديات التي ستواجهها جراء التغير في العراق، فهل قبلت هي حقا بالتوجه الامريكي وانصاعت له، اما انها اختارت "التقية" والانحناء امام تلك المخاطر، ريثما تتمكن من مواجهتها باساليبها الخاصة؟من الصعب الاقتناع الان ان الانظمة العربية وخاصة تلك التي كانت دولها الاكثر تأثرا بالتغير في العراق لم تحاول بلورة استراتيجية خاصة بها لمواجهة المأزق الذي ستقع به حالما ستنطلق عجلة التغير.كانت تلك الاستراتيجية، كما اتضح لاحقا بسيطة، بل في غاية البساطة، وهي تتخلص بالسماح للامريكان

بالقيام بمغامرتهم في العراق، طالما ليس هناك امكانية لوقفهم عنها، ولكن العمل على افشالها بكل قوة ممكنة بعد ذلك.ولم يخطر ببال الانظمة العربية ان سياستها تلك، اي الانتقام من الامريكان او التشفي بهم من خلال دفعهم الى مستنقع ساعدوا على خلقه في العراق، سيؤدي بهم بالنتيجة الى الوقوع في احضان الفوضى تلك التي سرعان ما ستتحول الى ذاتية.

في المرحلة التي تلت الغزو لعب العرب، انظمة ونخبا وشارعا، موقفا معاديا تماما لمشروع التغير في العراق.كان الخطأ الاول والاكبر الذي ارتكبوه هو عدم تميزهم بين الغزو والاهداف الامريكية وبين تطلعات اكثرية العراقيين وآمالهم في التغير واعادة بناء العراق على اسس جديدة.وكان الخطأ الثاني هو وقوعهم في الفخ الطائفي الاستقطابي الذي وقع فيه العراقيون انفسهم، وتبني القوى العربية الرئيسية موقفا مذهبيا صارخا في معاداة مشروع التغير، مما أدى بالنتيجة الى زيادة حدة الاستقطاب في داخل العراق، وانتقاله الى المحيط الاقليمي.وكان الخطأ الثالث هو محاولة نقل ميدان الصراع الاقليمي الى داخل العراق، وتحويل العراق الى ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة او مع ايران او اسرائيل مما عمق من حدة الصراعات وشبكها بعضها بالبعض الاخر.ولم يكن نتيجة ذلك هو غياب الحيادية في المواقف العربية التي كان ممكنا ان تساهم في جهود الوفاق والمصالحة، بل ظهور

العرب وكأنهم طرف اساسي في الصراع العراقي منحاز للسنة على حساب الشيعة والاكراد.

من ناحيتها فقد تجاهلت الولايات المتحدة المصالح العربية في العراق تماما، وهي مصالح لاعلاقة لها بسياسات الانظمة، بقدر ما تتعلق بحقيقة الانتماء العراقي للمنطقة وكونه جزءا حيويا منها، وكذلك بالتوازنات الاستراتيجية الاقليمية وخاصة ازاء اسرائيل وايران وبالمتطلبات الحقيقية للامن القومي لبعض البلدان العربية التي اصبحت هياكلها السياسية والاجتماعية مهددة نتيجة للتغير الحاصل في العراق.ومثلما عملت قبل الحرب، فقد تغاضت واشنطن، حتى بعد ان اصبج واضحا ان اطرافا عربية تسعى لالحاق الهزيمة بمشروعها، عن اي مشاورات او حوارات او تنسيق حقيقي مع الدول العربية، وهو تغاضي لم يكن ينم عن تجاهل للانشغالات العربية بالعراق، بل وشكل استهانة حقيقية بقدرة الانظمة العربية على عرقلة المشروع العراقي، وهو ما نجحت به الانظمة العربية، وبعض النخب المعادية للمشروع من منطلقات مذهبية او عقائدية او لمجرد مناكفة امريكا وسياساتها في المنطقة.وفي هذا الاطار فقد بقيت المعادلة التي تستحكم بالموقف العربي هو العمل على تخريب المشروع العراقي، مقابل الغطرسة والانفراد الامريكي في اقرار مستقبل العراق.

وبلا ادنى شك فقد حفر الموقف العربي المرتبك من العراق خندقا عريضا بينهم وبين كل العراقيين الذين رؤا في ذلك خذلانا وتهاونا، وربما ايضا تشفيا وانتقاما من العراق لاسباب تتعلق ربما في الرغبة في كسر شوكة بلد طالما مثل رمزا تاريخيا، ومركزا حضاريا، وقوة حقيقية في المنطقة.لم يكسب الموقف العربي السنة العراقيين، الذين لم يروا من العرب الا متطرفين وارهابين اجلاف يجوبون مدنهم، ارادوا ان يحولونهم تبعا في مشروع ظلامي، او دولا وحكومات تحاول ان تستغلهم وتستخدمهم دروعا وخنادق لحماية انظمتها المتهاوية، كما انه خلق شرخا مذهبيا واسعا مع العراقيين من الشيعة العرب الذين جردوا حين غرة من هويتهم القومية وانتمائهم العربي واتهموا علنا وعلى اعلى المستويات الرسمية، كما جاء على لسان الرئيس المصري حسني مبارك في حديث لقناة العربية يوم 8 نيسان (ابريل) 2006، بالولاء والتبعية لايران لا لشيء الا بسبب عقيدتهم المذهبية.

ولم تكن اسرائيل بعيدة عما يجري فقد جاءت الحرب على العراق في وقت كانت الدولة العبرية تشن فيه معركة اخرى على الشعب الفلسطيني الذي كان يخوض معها انتفاضته الثانية بعد وصول مشروع التسوية وفق اتفاقية اوسلو لطريق مسدود.ولم تكن معركة الانتفاضة الثانية الا حرب ارادات بين

الفلسطينيين الذين اراد زعيمهم ياسر عرفات ان يحقق الحد الادنى من طموح شعبه بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وبين اسرائيل التي لم تحسم بعد خيارها في التسوية على اساس دولتين لشعبين وسلام مع باقي العرب على اساس صيغة المساومة التاريخية، واعادة الارض العربية التي احتلتها عام 1967، وفقا للمبادرة العربية التي اقرتها قمة بيروت عام 2002 والتي وافق عليها نظام صدام حسين.لقد كانت الحرب القادمة ونتائجها المتوقعة بالنسبة لاسرائيل احد الاسباب التي حدت باريل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي برفض المبادرة والمضي قدما في سياسة كسر الانتفاضة وتحطيم ارادة الفلسطينيين وفرض الواقع عليهم.وهنا كانت الرؤية الاسرائيلية القائمة على عدم وجود اسباب حقيقية تدفعها للتنازل للعرب تمثل قراءة تاريخية واستراتيجية بارعة مقابل قراءة العرب الذين كانوا يبددون واحدة من اخر اوراقهم في الصراع معها في وقت كانوا يمضون فيه الى واحدة من اكثر مراحلهم هزلا وهزيمة.

كان الاسرائيليون يدركون تماما مالذي ستأتي به الحرب ونتائجها من فوائد وميزات حتى انهم واصدقاءهم في الولايات المتحدة رفضوا عروضا من صدام كان اخره الذي نقله الرئيس اللبناني الاسبق امين الجميل الى رامسفيلد في الاسابيع التي سبقت الحرب بالاعتراف باسرائيل مقابل بقاءه في سدة السلطة

لانهم كانوا يدركون بان الثمن الذي سيحصلون جراء غزو العراق سيكون اكبر واهم مئات المرات من اعتراف هزيل من صدام بهم.خارج القراءة الاسرائيلية للحرب ونتائجها لم يكن من الواضح مدى التأثير الاسرائيلي المباشر سواء في التخطيط او التنفيذ عدا طبعا معرفتنا ان اسرائيل لم تشارك في العمليات العسكرية سوى في اطار الاستعدادات في الدفاع عن نفسها ضد تهديدات محتملة بضربها بصواريخ عراقية.غير ان مما لا شك فيه ان النتائج المتحققة، والمتوقعة، على صعيد المنطقة بعد الحرب، وخاصة امكانية تدمير العراق وتقسيمه، اثبتت ان اسرائيل كانت من الاطراف الرابحة نتيجة التغير الاساسي الذي حصل في موازين القوى وهو ما يبرر التحليلات التي قالت ان جزءا من اهداف شن الحرب هو تعزيز وضع اسرائيل في المنطقة.

وفي حدث كان متوقعا ان يهز اركان المنطقة وخاصة بناها المذهبية والعرقية وتوازناتها الجيوسياسية ويدخل اليها الولايات المتحدة كعامل جغرافي مباشر، كان لابد ان تعمل ايران كل ما بوسعها، لا لكي تستثمر الاخطاء التي ستقع فيها جميع الاطراف، بل وعلى دفعهم اليها دفعا لكي تحبط كل الاثار السلبية المتوقعة عليها وتحمي كيانها الفسيفسائي ونظامها الشمولي القابل للعدوى من المثال العراقي، ولكي تعزز من فرصها ومن

مصالحها القومية.كانت الحرب الامريكية بالنسبة لها تعني اولا التخلص من صدام حسين ونظامه الذي شن عليها الحرب بين اعوام 1980 و1988 وشكل دائما خطرا عليها وكان ذلك اكبر مكسب استراتيجي مجاني سوف يتحقق لها بعد مكسب اسقاط نظام طالبان في افغانستان وايضا بواسطة الامريكان.كانت الحرب ايضا تعني تعزيز النفوذ الايراني في المنطقة من خلال بزوغ نجم الشيعة المتوقع في العراق وفي المنطقة بما يمكن ان يضيف الى رصيدها الاستراتيجي فيها اضافة الى شبكة علاقاتها في المنطقة التي تضم سوريا وحزب الله والتنظيمات الفلسطينية المتعاونة معها وطبعا اضافة الى برنامجيها النووي والصاروخي وباقي برامج التسلح الاخرى.كانت الحرب القادمة فرصة ايران الذهبية في تثبيت نفسها كقوة اقليمية كبرى الامر الذي لا يمكن ان يتحقق دون تحويل النصر الامريكي الى هزيمة واغراق امريكا في مستنقع العراق، وهو الرهان الايراني الذي تحكم فيما بعد بكل خطوات ايران تجاه العراق.لقد تصرفت ايران خلال كل ذلك كدولة قومية وليست كدولة شيعية كما ظل التحليل العربي يصر والذي استخدمته طهران ببراعة في تعزيز مكاسبها حين اتجه الخطاب العربي الغالب الى التخويف من المد الشيعي والتحريض عليهم بدلا من احتضان الشيعة العرب.

وتشير معلومات متداولة ان اتصالات جرت بين ايران والولايات المتحدة في المرحلة التي سبقت الغزو الاميركي للعراق من جهة، وايران واسرائيل من جهة ثانية.بعض التقارير الامريكية ذهبت الى حد عرض طهران "صفقة كبرى" اقترحت فيها نزع سلاح "حزب الله" اللبناني ودعم المبادرة العربية للسلام والتعاون في الحرب على الارهاب.فمثلا يورد الكاتب الامريكي والأستاذ في العلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكينز "تريتا بارسي" في كتابه "التحالف الخبيث، أسرار التعاملات بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة" الصادر في ايلول (سبتمبر) 2007 واستنادا الى 130 مقابلة مع مسؤولين حاليين وسابقين، أجراها معهم روايات وتفاصيل عن الاتصالات الامريكية الايرانية تمت بتأييد من وزير الخارجية الامريكي كولن باول ونائبه ريتشارد أرميتاج ومستشارة الأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس والتي تم البحث اثنائها عن "رزمة ديبلوماسية تمنح ايران انفتاحا أميركيا في مقابل دعمها في حرب افغانستان ووقف دعم المجموعات التي تعادي اسرائيل."ويشير المؤلف الى ان اهم حلقات الاتصال هي التي جرت بين المندوب الايراني السابق لدى الأمم المتحدة جواد ظريف، وبين السفيرين زلماي خليلزاد وريان كروكر اللذان شغلا مناصب السفير في كل من كابل وبغداد وهي الاجتماعات

التي سبقت مؤتمر لوراجيرغا الافغاني في بون في كانون الأول (ديسمبر) 2001 بشأن أفغانستان.

ويروي الكتاب انه بعد إسقاط صدام وقبل أيام من خطاب "انجاز المهمة" لبوش في الأول من آيار (مايو) 2003 وضع الايرانيون مسودة "صفقة كبرى" لواشنطن أعدها سفير طهران لدى فرنسا آنذاك صادق خرازي وظريف، ووافق عليها آية الله خامنئي.كما استشار الايرانيون فيها السفير السويسري في طهران تيم غولدمان الذي يعتبر "الوسيط التقليدي" بين البلدين وعرض الايرانيون، فيها وقف الدعم لمنظمتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" والمساعدة في تحويل "حزب الله" الى حزب سياسي فقط داخل لبنان والتعاون لمكافحة "القاعدة" وفتح المنشآت النووية الايرانية امام المفتشين الدوليين وتأكيد الطابع السلمي لنشاطها.كما تضمنت الصفقة ايضاً قبولاً وتبنياً واضحاً لمبادرة السلام العربية لحل النزاع العربي- الاسرائيلي.في مقابل ذلك طالبت طهران بانهاء العقوبات الاقتصادية بالكامل واحترام "المصالح الايرانية في العراق" و"الروابط الدينية في النجف وكربلاء" والسماح لإيران بتكنولوجيا نووية سلمية وملاحقة جماعة "مجاهدين خلق" الايرانية المعارضة.

ووفقا للكتاب اقترح الجانب الايراني عقد اجتماعات في باريس لمناقشة العرض الذي سلم للنائب الجمهوري السابق بوب ناي

الذي يتقن الفارسية وعمل في طهران قبل الثورة الاسلامية والذي نقله بدوره الى اقرب مستشاري بوش حينذاك وهو كارل روف.وحاول كل من رايس وباول وأرميتاج العمل على اقناع بوش بالرد على المبادرة غير ان شيني ورامسفيلد تحفظا على العرض بشدة بحجة رفض الحديث مع "محور الشر."ويقول الكاتب إن اتصالات ايرانية- اسرائيلية جرت في مؤتمر أكاديمي استضافته العاصمة اليونانية اثينا وان الجانب الايراني كرر خلالها العرض نفسه.وينقل عن مسؤولين اسرائيليين "ان الرسالة هي نفسها التي نقلها ممثلون رسميون وغير رسميين من طهران في اجتماعات أخرى." ويخلص الكاتب الى ان هذا العرض لم يلق أي رد نظراً الى اقتناع واشنطن واسرائيل بإمكان حشر ايران واستثمار الانتصار في العراق ووجود شارون في الحكم في اسرائيل والمحافظين الجدد في البيت الأبيض.

ومن الواضح من هذه التفاصيل، التي لم تؤكدها اية جهات رسمية، ان الطرفين لم يتوصلا الى الصفقة المطلوبة مما ادى الى تحول العراق الى ساحة حرب ضارية بين طهران وواشنطن استخدمت فيها على الاغلب كل نواع الاسلحة السرية حيث مرة اخرى راح المشروع العراقي ضحية للصراعات الاقليمية وتجاذبات القوة وطموحات الهيمنة في المنطقة وانعدام الرؤية الامريكية الشمولية لقضايا المنطقة وصراعاتها التاريخية.اذ

بغض النظر عن وجود او عدم وجود عرض بمثل هذه الصفقة فان السنوات الخمس التالية للحرب بينت كم ان ايران اوغرت اياديها في تلك القضايا مثل لبنان وفلسطين والخليج وافغانستان مستخدمة الورقة العراقية في المساومة على الحصول على مباركة امريكية لطموحها بان تصبح القوة العظمى في المنطقة.

اما العالم فقد اثبت هو الآخر فشله في انقاذ العراق من مصيره المآساوي القادم لاسباب يتعلق اكثرها بالصراعات والاستقطابات الدولية والتنافس على المصالح والنفوذ وعجزه في الوقوف امام البلدورز الامريكي الماضي في توكيد هيمنة القطب الكوني الواحد.فعلى مستوى الرأي العام الدولي تقدمت قوى اليسار المعادية لامريكا والمناهضين للعولمة الصفوف في معارضة خطط الحرب حتى انهم تمكنوا قبيل الحرب باسابيع قليلة من تحشيد 10 مليون شخص خرجوا في مظاهرات كبرى مناؤة للحرب يوم 15 شباط (فبراير) 2002 في لندن وبرشلونة وبرلين ومدريد وفي نيويورك وسان فرانسيسكو ومونتريال ومدن اخرى حول العالم.

لم تنجح تلك المظاهرات من لجم الادارة الامريكية، كما انها عجزت ايضا عن ان تقدم حركة تضامن اممية فعالة مع شعب

العراق تساعدهم في الخروج من محنة وقوعهم تحت هيمنة نظام صدام، وتمنع عنهم غوائل الغزو الامريكي القادم لبلادهم.كان المتظاهرون والمحتجون معنيين اكثر بمعاداة امريكا وسياستها وهيمنتها من الدفاع عن حق الشعب العراقي ورغبته في التخلص من صدام وهو مأزق سياسي واخلاقي ظلت هذه الحركات والجموع تعاني منه حتى بعد الفترة التي تلت الحرب وتحول المشروع العراقي الى انقاض.كان الفشل الاول لهذه الحركات هو انها عجزت عن بلورة حركة تضامن دولي مع الشعب العراقي ومن ضمن ذلك الدفع باتجاه تعزيز دور الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في مرحلة التحول التي ستلي الحرب وكان فشلها الثاني هو انها تحولت الى ادات استغلها صدام لدعم موقفه والتظاهر بالاتكال على ما بدا وانه اسناد دولي لنظامه في رفضه لاي حل يتيح منع الكارثة القادمة.

على المستوى الدولي الرسمي لم يكن العراق يوما ما بعيدا عن صراع المصالح سواء بسبب النفط والاحتياطات الهائلة التي يمتلكها او بسبب موقعه الاستراتيجي في الخريطة الاقليمية ودوره المحوري وما ان اصبحت الحرب قاب قوسين او ادنى حتى ظهر ذلك الصراع مجددا وخاصة بين القوى الدولية الرئيسية وهي روسيا والصين وفرنسا والمانيا التي اتخذت مواقف مغايرة للتحالف الدولي الذي بدأ يتبلور وعلى رأسه

الولايات المتحدة وبريطانيا وقوى اخرى استظلت بها.فامام الاصرار الامريكي اصدر مجلس الامن الدولي القرار 1441 في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 والذي قرر ان العراق في حالة خرق جوهري لقرارات الامم المتحدة بشأن التخلص من اسلحة الدمار الشامل كما منحه "فرصة اخيرة" للامتثال لتلك القرارات.حقا ان القرار لم يمنح واشنطن الضوء الاخر لضرب العراق كما تمنت، وكما حاولت بعد ذلك، لكنه كان القرار الذي منحها تبريرا معنويا لشن الحرب باسم البحث او التخلص من اسلحة الدمار الشامل.

تكشف سجلات النقاشات التي دارت حول القرار وكذلك تفاصيل المباحثات التي اجريت بين زعماء هذه الدول خلال هذه الفترة عن تجربة مريرة في ادارة الازمات الدولية في ظل استقطاب احادي وحاد لم يشهده العالم منذ عقود طويلة.وفي مسعاها لفرض خيارها في غزو العراق ضربت الادارة الامريكية بسبب هيمنة المحافظين الجدد ومؤيديهم بتحالفات استراتيجية مهمة كتلك التي مع المانيا وفرنسا كما اوشكت على ان تهدر ثمار علاقات بناءة في التعاون والشراكة بدأت بنسج خيوطها مع روسيا والصين واستخفت بالرأي العام الدولي واختارت بدلا من كل ذلك خيار القوة والغطرسة والضربات الاستباقية والانعزالية.استغلت ادارة الرئيس بوش احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001 في وضع العالم اما خيار واحد لا ثاني له وهو

الانصياع لطريقة ادارتها للعالم وفق مبدأ بوش للامن القومي الامريكي الذي جعل الولايات المتحدة شرطي العالم ودعا كل دوله للانظمام الى حربه ضد "محور الشر".ومن الواضح ان رد الفعل الامريكي على تفجيرات نيويورك وواشنطن خلق جوا نفسيا لدى قيادات القوى الدولية الاخرى يميل اما الى استرضاء واشنطن ومجاراتها ومشاركة البعض في تحالف الراغبين الذي قادته بعد ذلك في حربها في العراق، او على الاقل تفادي اغضابها في تلك المرحلة التي كانت تتصرف بها مثل نمر جريح.

وعموما فقد اظهر العالم عشية الحرب ضعفا، والى حد ما جبنا، في الوقوف امام الرغبة الامريكية العارمة بأجتياح العراق، ولم يصر الاصرار اللازم على ان يرتبط ذلك باجماع دولي وشرعية قانونية دولية، كان يمكن ان توفر المظلة اللازمة لتدخل انساني دولي لانقاذ العراق بدلا من الانفراد الامريكي بذلك.ومثلما فعل العرب، مارست قوى عظمى نفاقا، وتبنت مواقف ذات معاير مزدوجة على اساس الحرص على مصالحها الوطنية، وارضاء الرأي العام لديها من ناحية، بينما مارست، من ناحية ثانية، سياسات ترضية مع واشنطن بهدف عدم اغضابها في نفس الوقت الذي تركت الادارة الامريكية تغزو العراق، على امل ايضا، بان تتخبط امريكا في وحل المستنقع الذي سيواجهها هناك وربما تنتحر فيه.

فمثلا عندما كان المستشار الالماني غريرهارد شرويدر يعلن معارضته للحرب كانت الاستخبارات الالمانية تزود المخابرات الامريكية بمعلومات هائلة من مصادرها البشرية في بغداد ساعدت القيادة الامريكية على وضع العديد من خططها الحربية ومن بينها الضربة الجوية الاولى في الحرب والتي وجهتها القوات الامريكية لمزرعة تعود لرغد بنت صدام في الدورة بعد معلومات تلقتها المخابرات الامريكية من المخابرات الالمانية عبر عميل لها في الدائرة القريبة من صدام.ونحت فرنسا نحوها وشاركت المخابرات الفرنسية في واحدة من اهم عمليات تجنيد العملاء من الدائرة الضيقة لصدام ومن بينهم وزير خارجيته ناجي صبري الحديثي الذي كشفت محطة تلفزيون NBC الامريكية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 عن واحدة من نشاطاته والتي تتعلق بتنظيم المخابرات الفرنسية للقاء له مع عملاء المخابرات المركزية الامريكية في فندق في نيويورك في ايلول/ سبتمبر 2002 زودهم فيها معلومات عن اسلحة الدمار الشامل العراقية.هذان الموقفان شديدا الدلالة على المواقف المتناقضة، بل والمنافقة، للدول الكبرى من الحرب الامريكية على العراق.

ومن الامثلة على المواقف الاوربية المتخبطة هو بيان القمة القمة الاوروبية في 19 شباط (فبراير) 2003 في بروكسل الذي يكشف عن ذلك النوع من السياسات المتذبذبة

والمنافقة التي اتبعتها المجموعة تجاه اخطر ازمة تواجه العالم منذ انهيار المعسكر الشيوعي.فمن ناحية اقرت القمة بان "الطريقة التي ستتم فيها ادارة تطورات الوضع في العراق سيكون لها تأثير مهم على العالم في العقود المقبلة" ولكنها مع ذلك اكتفت بلعب دور تقليدي يركز على اهمية حل ازمة اسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال قرارات الامم المتحدة مع التأكيد على ضرورة حل مشكلة المنطقة الرئيسية وهي الصراع العربي الاسرائيلي.وفي دليل واضح على عجز اوربا، التي اهانها رامسفيلد قبل ذلك باسابيع، حين وصفها بالعالم القديم، اي الزائل، امام صعود الامبراطورية الامريكية الجديدة، خضعت القمة الى المنطق الامريكي وارسلت اشارة واضحة بان العراق سيواجه اقسى العواقب اذا لم يتعاون مع مفتشي الاسلحة لانهاء ملفه وهي اشارة واضحة الى الحرب التي كانت تستعد لها واشنطن.كانت مثل هذه البيانات هي السمة الغالبة لمعظم المواقف الدولية الا انها لم تكن تخفي حقيقتين اساستين؛ وهما الصراع الدولي حول المنطقة، وعجز العالم عن الوقوف امام الادارة الامريكية.

لم يكن مفهوما على الاطلاق وقوف دول مثل فرنسا والمانيا الى جانب الولايات المتحدة في الحرب في افغانستان وانظامهما الى قوات الناتو في التحالف الذي انشأ لمحاربة طالبان، بينما احجمتا عن دعم واشنطن في الحرب على صدام.كان واضحا

ان الصراع على النفوذ والمركز الدولي وعلى المصالح وخاصة النفطية قد املى على هذه الدول هذا النوع من السياسة المواربة والمتناقضة كوسيلة للتعامل مع حقبة شديدة التعقيد في السياسة الدولية تسعى فيها الولايات المتحدة فرض هيمنتها على العالم وسط مقاومة من دول اخرة ترى نفسها اقطابا تسعى امريكا الى تهميشها.في مقابلة مع مجلة تايم الامريكية نشرتها في عددها الصادر يوم 24 شباط (فبراير) 2002 يضع الرئيس الفرنسي جاك شيراك تلك المشكلة على رأس الاسباب التي دعته الى رفض الحرب فيقول "هذا هو الوقت المناسب للاقرار بعالم متعدد الاقطاب تجد فيه اوربا دورا تلعبه."وفي هذا الخظم بدا العراق مرة ثانية ميدانا للصراع وحقلا لاختبار الارادات ارتأت فيه الدول المنافسة لامريكا دفعها الى مغامرة مصيرها الفشل ريثما تتاح لها الفرصة وقف تصاعد النفوذ الامريكي في العالم وكسر الاحادية القطبية التي كانت امريكا تسعى لفرضها على العالم.ومرة اخرى راح العراق ضحية وسط صراعات الدول الكبرى في حين كان بالامكان ان يكون ميدانا اخر للتعاون وفق شرعية قانون التدخل الانساني الدولي لو كانت هذه الدول سعت الى العمل معا في مشروع التغير بدلا من تدفع الولايات المتحدة ان تعمل منفردة.

فمثلا شاركت 39 دولة الى جانب الولايات المتحدة سواء في الغزو او في الاحتلال ومنها دول اعضاء في مجلس الامن

كبريطانيا ودول نافذة كاليابان واسبانيا والبرتغال واستراليا وكوريا الجنوبية وبولندا وغيرها كانت مساهمتها تعبيرا اما عن قناعة، او لاندفاع كي لا تغضب واشنطن او انتظارا لمصالح وفوائد في ما بعد.غير ان جميع هذه الدول لم تخضع تلك المشاركة لاتفاق بشأن ضمان مستقبل العراق او حتى ان تكون مشاركتها مشروعة ومتسقة مع احكام القانون الدولي لكي لا تعطي للولايات المتحدة الحق بالانفراد في تقرير مصير البلد المحتل.لقد اضاعت هذه الدول حقها وواجبها ان تكون شريكة فعالة ولكن ابشع ما عملته هو انها استلمت امام الحليف الاكبر وتركت له حق التصرف بالطريقة التي يشاء في العراق.

كان بالامكان مثلا الاصرار منذ بداية النقاشات حول العراق في مجلس الامن على بلورة استراتيجية دولية يوضع فيها العراق تحت نوع من الحماية الدولية لفترة معينة بعد الغزو يمهد من خلالها السبيل لاعادة بناءه كي يمنع وقوعه تحت الاحتلال الامريكي بدلا من مناكفة الامريكان علنا ودفعهم للمغامرة سرا بانتظار حصاد نتائج الفشل.لقد توفرت مثل هذه الفرصة بعد الحرب حين اقر مجلس الأمن يوم 22 آيار (مايو) 2003 القرار 1483 والذي اعترف بموجبه بمشروعية الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ومنحها شرعية "السلطة" التي تدير العراق من غير تقيدها بجدول زمني محدد سوى تقديم تقرير عن أعمالها لمجلس الأمن في غضون 12 شهرا.واضاعت

المجموعة الدولية الفرصة ثانية عند اصدار القرار 1511 الصادر في24 تشرين الثاني 2003 والقرار 1546 الصادر في 8 حزيران (يونيو) 2004 واللذان شرعا الخطوات التي كانت قد اتخذتها ادارة الاحتلال المتمثلة بسلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بريمر.لقد ثبت فيما بعد ان كل تلك الخطوات الارتجالية،ومن بينها تشكيل الحكومة المؤقتة والدعوة الى انتخابات عامة وكتابة دستور دائم في ظروف استمرار العنف والصراع الاهلي، كانت خاطئة وانها كانت السبب الرئيسي لفشل المشروع العراقي فيما بعد.

وهنا فان السؤال هو كيف ان المجموعة الدولية التي سبق لها ان رعت مشاريع مماثلة لاعادة بناء الدول المدمرة وكانت تدير حينئذ في مواقع اخرى من العالم كالبلقان وتيمور الشرقية مشاريع مماثلة، فشلت في تتخذ من البدء مواقف مماثلة في العراق ذي الاهمية الكبيرة لامن العالم واستقراره، وكيف انها عجزت ان تمد للعراقيين يد العون الدولي في اصعب الاوقات التي احتاجوا اليها وعدم تركهم حقلا لتجارب الموظفين والخبراء الامريكان او فئات عراقية تستعجل السيطرة عليه وحكمه.من المؤكد ان بعض اسباب ذلك يعود الى الصراعات الاستراتيجية بين الدول والقوى الكبرى وبعضها يعود لتباينات في المواقف والاجتهادات السياسية وخاصة لدى الاحزاب

الحاكمة في تلك الفترة ولكن من المؤكد ان المصالح وخاصة النفطية ظلت تعلب دورا في تحديد البوصلة باتجاه العراق.

في 19 آب (اغسطس) 2007 زار وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير العراق وعلى الرغم من بعض تصريحات صاخبة اطلقها الاشتراكي القديم بعد الزيارة مثل ان امريكا لن تحل المشكلة وحدها في العراق، فان من المؤكد ان تلك الزيارة شكلت نهاية لمثلث باريس- برلين- موسكو الذى عارض خطط الغزو الامريكى للعراق كما انها شكلت ايضا محاولة الرئيس الفرنسى الجديد نيكولا ساركوزى للتصالح مع الولايات المتحدة وفتح فصل جديد خاص بالعراق.ومع هذا فان الخطوة الفرنسية لم تكن تعبرا عن سياسة حكيمة لطى صفحة النزاعات القديمة والعمل على تحقيق السلام او مجرد لنية فرنسا تسعى إلى التعامل مع الواقع الجديد، بل كانت ايضا تعبيرا عن فرصة وفرها التغير الرئاسي في فرنسا مثلما حدث في المانيا قبل ذلك مع مجيء انجيلا ميركل للتخلي عن المواقف المعادية لامريكا والعودة الى ذلك التحالف بين طرفي الاطلسي الذي ارتكز دائما على وشائج التاريخ والثقافة والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وعلى الرغم من ان التحول الالماني-الفرنسي جرى في اطار انتخابات غيرت التركيبة السياسية في البلدين وفي ظل تنافس مستجد مع روسيا التي اججت طموحاتها الاوربية والدولية سياسات فلاديمير بوتين، من ناحية، واستمرار صعود المارد

الصيني والمخاوف المترتبة من ذلك، من ناحية ثانية، فان الهدف الاساسي من التغير كان الحفاظ على المصالح المشتركة للغرب، دون اي اعتبار للمصالح العراقية.فخلال هذه السنوات كانت الدبلوماسية الغربية تحاول ارضاء السياسة الامريكية، او مساعدتها كلما واجهت مأزقا، لكنها احجمت عن تقديم اية مبادرات حقيقية تجاه العراق لا في الامم المتحدة، ولا في اي محفل دولي اخر، مخافة اغضاب واشنطن.

ولم يكن تصرف روسيا والصين بأقل من تصرف اوربا واليابان اتساما بعدم المسؤولية الاخلاقية والقانوينة باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الامن ولم يحاولا المبادرة باي طريقة ممكنة للمساعدة في وقف المعاناة وفي اصلاح الخراب الذي عم العراق والتهديدات التي يتعرض لها كيانه.بل انهما اغلقا عيونهما عن هول الكارثة وتركا واشنطن تنفرد بالعراق خشية ايضا على مصالحهما المشتركة، علما ان قرارات مجلس الامن التي وافقا عليها كانت تخولهم ذلك.ان مثل هذه المواقف اللامبالية والانانية، التي مورست ايضا قبل الحرب، سواء مجاملة او نكاية بامريكيا، او مراضاة لصدام، ساهمت بعد الحرب والى حد كبير بيأس العراقيين من التوجه الى العالم بحثا عن قنوات للتضامن وللمساعدة في الخلاص من التفرد الامريكي.

(3)

"الحرية ليست هدية أمريكا الى العالم، إنها عطية الله الى الانسان."

"جورج دبليو بوش"

في الوقت الذي كانت فيه ادارة الرئيس بوش تعمل سياسيا ودبلوماسيا على مستوين اولهما، دولي وهو بناء قضية للحرب تستخدما كذريعة لشنها، وثانيهما تحشيد وتعبئة المعارضة العراقية كي توفر الغطاء السياسي لها، كانت القيادة العسكرية الامريكية تجهز الخطط اللازمة التعبوية والعملياتية واللوجستية الضرورية للحرب وبوتيرة متسارعة.وتكشف الكثير من الوقائع التي نشرت ان الاعداد للحرب على العراق سبق العمل السياسي والدبلوماسي باشهر طويلة على اول بادرة ظهرت عن النية الجدية للحرب، وهي اجتماع آب (اغسطس) 2002 مع ممثلي المعارضة العراقية في المنفى.فالواضح ان التحرك باتجاه الحرب على العراق بدأ بانتهاء الحرب على افغانستان واسقاط نظام طالبان حين استدعى رامسفيلد قادة هيئة الاركان في الاسابيع التي سبقت عيد الميلاد عام 2001 وطلب منهم اعادة النظر بالخطة المعروفة OPLAN 1003-98 وهي اخر خطة حربية وضعها الجنرال انطوني زيني قائد القيادة المركزية عام 1998 لاستخدامها في حالة نشوب حرب مع العراق.

كانت الخطة التي اعدت اساسا للرد على حرب افتراضية يشنها العراق على دولة حليفة تقتضي نشر 500 الف جندي امريكي

للقيام بمهمة احتلال العراق وتأمين حدوده والعمل على فرض النظام العام ريثما تقام حكومة جديدة تحل محل نظام صدام.وبدا ان اول شيء اعترض عليه رامسفيلد هو العدد الكبير من القوات التي يفترض استخدامها وطالب القادة العسكريين بانقاص العدد في الخطة الجديدة التي طلب منهم اعدادها.وحين بادره الجنرال ريشارد مايرز رئيس هيئة الاركان بالسؤال عن العدد المطلوب الذي في ذهنه كان جواب رامسفيلد 120 الف، مما اصاب كل القادة الموجودين بالذهول.غير ان ذلك هو ما كان يفكر فيه رامسفيلد بالضبط لحربه القادمة في العراق ضمن نظرية الحرب الخاطفة التي اصبحت العمود الفقري لخطط اعادة بناء القوات الامريكية ولاستراتيجة الامن القومي الجديدة التي يقوم الجزء العسكري منها على اساس قوة مدمرة وكاسحة بعدد اقل من الرجال.

الاسابيع والاشهر التي تلت ذلك الاجتماع شهدت نقاشات مستفيضة حول خطط الحرب غير ان الجانب الاكبر منها دار حول العدد الذي المطلوب من الجنود للمشاركة وسط اصرار لا يلين لرامسفيلد على تقليص ذلك الى اقل عدد ممكن والذي رسى بالتالي على عدد بحدود 150,00 جندي.ولم يشمل تدخل رامسفيلد تحديد عدد القوات فقط، بل انه تدخل في تفاصيل الخطة كاملة، مثل التكتيكات التي ستتبع وتحديد مراحل الهجموم وخطط التقدم نحو بغداد واصراراه على وضع جدول

زمني وهو ثلاثين يوما للوصول الى بغداد، بدلا من ستين يوما اقترحتها الخطة الاولية التي وضعها الجنرال تومي فرانكس قائد القيادة المركزية الذي سيتولى مهمة شن الحرب وكسبها.كانت نظرية رامسفيلد التي فرضها على القادة تقوم على ثلاثة عناصر كان يتبجح بها امامهم وهي السرعة وخفة الحركة والدقة التي ارادها ان تكون مرتكز العقيدة العسكرية الجديدة لامريكا في القرن الجديد.فاستنادا الى تجربة افغانسان التي رأى هو والكثيرين من مسؤولي الادارة انها قصة نجاح نادرة في كسب الحرب واسقاط نظام طالبان خلال اربعين يوما، كان الرجل يريد ان يجعل من الحرب على العراق دليلا اخر على عظمة القوى الامريكية وامكانية ان تغزو وتحتل بلدا اكثر قدرة على المقاومة من افغانستان بنفس اسلوب الحرب الخاطفة الذي حقق نجاحا هناك.

لم تكن تجربة افغانستان، كما ثبت بعد ذلك نصرا ناجزا، كما قيل، ولكن في غمرة الزهو الزائف وفي غمرة التحضير للحرب الجديدة والاندفاع لشنها نسي رامسفيلد تماما التخطيط لفترة ما بعد الحرب، او ما اصبح يعرف باليوم التالي، او ان ذلك احتل مرتبة متدنية في اولوياته، وهو الاهمال او التجاهل، الذي سيصبح فيما بعد السبب الرئيسي لتعثر المشروع الامريكي وللمأساة التي حلت بالعراق.كان الاتفاق الذي فرضه رامسفيلد هو ان يقوم البنتاغون، اي رامسفيلد نفسه والمجوعة التي

يرأسها نائبه بول وولفتز، بوضع خطط لما سمي بالمرحلة الرابعة للحرب، وهي مرحلة ما بعد الغزو وادارة العراق واعادة بناءه.لكن تلك الخطة، ان وجدت بقيت طي صدور تلك المجموعة ولم تكن القيادة العسكرية تعلم بها او بتفاصيلها على الاقل، مما اضطرها الى ان تضع من جانبها خطة لمعالجة ذلك الجانب الحيوي الغائب من الحرب.وفقا للخطة التي وضعتها رئاسة هيئة الاركان سينشأ جيش الاحتلال فور انتهاء الحرب 22 ادارة تتولى الشؤون المختلفة من الصحة والكهرباء والبلديات والنفط لفترة غير محددة برئاسة جنرال امريكي تابع للقيادة المركزية مع تنسيق مع السفير الامريكي المعين على ان تستمر لفترة يتم خلالها تعين ادارة مدنية او حكومة عراقية مؤقتة.لم يوافق رامسفيلد على الخطة ومن ثم طلب اجراء تعديلات عليها ولكنه اصر في النهاية على ان يكون تخطيط مرحلة ما بعد الحرب بيد البنتاغون كاملة وشطب اي دور لوزارة الخارجية.

كان من الواضح ان هناك صراعا خفيا بين القادة العسكريين الذين سبق للبعض منهم ان اشترك في حرب البلقان وله خبرة وعلى اطلاع بمشاكل فترات ما بعد الحرب واعادة الدول المهدمة وبين الادارة المدنية في البنتاغون التي تخفي ورائها اجندة خاصة.كان القادة العسكريون يدركون ان مهمتهم في هزيمة صدام ميسورة، اما ماكانوا يخشونه فهو ان يتبدد النصر

الذي سيحققوه في العراق اذا لم يتم التخطيط المحكم للفترة التي سيكون فيها الجيش الامريكي قد احتل العراق وادارته.كان القادة يخشون من ان القوات التي ستشترك في الحرب غير مدربة على مهمات تأمين دولة بحجم العراق البالغ مساحته اكثر من 400 الف متر مربع وسكانه البالغ عددهم 25 مليون نسمة.الا ان كل تلك المخاوف التي عبر عنها بعض القادة لم تلقى اذنا صاغية حتى ان اقتراحا قدمه الجنرال جون ابي زيد بان يتولى الفيلق الامريكي الثالث الذي لم يشترك في العمليات العسكرية مهمات الامن بعد الحرب لم يتم حتى مناقشته.من وجهة نظر رامسفيلد ورهطه كان الامر محسوما، وهو ان صدام سيسقط وستسقط معه دولته وجيشه واجهزة مخابراته وامنه وحزبه سريعا وان الشعب العراقي سيستقبل الجنود الامريكيين بالورود وانه سيكون هناك متسع من الوقت لوضع العراق المفكك في مختبر حيث يجري عليه الخبراء الامريكان التجارب، مثل الفئران، قبل ان يعاد تجمعيه وفق الطريقة التي ستختارها مجموعة البنتاغون تلك.كان رهانهم هو النصر الناجز وانهم سيدخلون عراقا من غير شعب، بعد ان تأكدوا من تعاملهم مع المعارضة من انه عراق بلا قيادة.

على الجانب العراقي كان السؤال الملح هو كيف سيواجه صدام حسين هذه الآلة العسكرية الجبارة التي كان موقنا، حتى ولو

قال عكس ذلك، انه لا يمكن لنظامه ان يجاريها او ان يقف امام اصرارها على شن الحرب والتخلص منه.لم تكن الحرب القادمة كتلك الحروب التي خاضها من قبل، اذ كان هدفها الذي وضعته القيادة الامريكية واضحا وجليا وهو تغير نظامه، مما يعني انه اضافة الى القوة العسكرية الهائلة التي عليه مقاوتها، فان عليه ايضا ان يقنع العراقيين اولا انهم يخضون حربا من اجل الوطن، لا من اجله هو وعائلته وعشيرته.هنا بالضبط كانت تكمن معضلة صدام الكبرى، بل كعب اخيل الذي سيكون مقتله، وهي ان سنين القهر والاذلال والدمار التي عاشها العراقيون في ظل نظامه لم تترك في قلوبهم ولا ارواحهم ولا عزيمتهم اي حبة من التعاطف معه، بل على العكس من كل ذلك تماما، كانوا يتوقون للخلاص منه باي ثمن.كانت تلك ربما هي من المرات النادرة في التاريخ الانساني ان يمد شعب بابصاره وبيده الى من ينقذه من جلاده حتى لو ادى ذلك الى غزو اجنبي.كانت معضلة صدام، التي ادركها تماما، هي انه سيخوض حربه هذه المرة وحده، دون اي تأييد شعبي.

ولم تكن تلك هي المعضلة الوحيدة بل كانت هناك شكوك حقيقية ان ما تبقى لديه من جيش سيبقى متماسكا ويخوض الحرب الى جانبه، مما يحتم عليه وضع استراتيجيته القتالية على ذلك الاساس.كان الجيش العراقي قد خرج مدمرا تماما من حرب الخليج عام 1991 وبعد ثلاثة عشر عاما من الحصار حرم

خلالها الجيش من الحصول على اي من انواع الاسلحة والمعدات والعتاد، مما جعله عمليا خارج الخدمة، وغير صالح للقتال الحديث، خاصة وان تلك الفترة شهدت تطورا هائلا في منظومات التسلح على الصعيد العالمي.ولم يكن للجيش قيادة مؤهلة بعد ان تمت تصفيته من المهنيين ومن ذوي الخبرة، الذين حل محلهم ذوي الثقة من الانصار والازلام الذين تمت ترقيتهم الى مناصب قيادية دون اي جدارة واستحقاق.

خلال الفترة التي تلت هزيمة الجيش في حرب الخليج عام 1991 استطاع صدام ان يعيد تشكيله من خمسة فيالق من القوات البرية غير كاملة التجهيز والتسليح، بينما ظلت القوة الجوية والقوة البحرية خارج نطاق الخدمة، بسبب العجز الكبير في الطائرات وفي السفن والقواعد التي تعرضت للتدمير في الحرب وفي فترة الاحتواء والحصار والعزلة التي تلتها.وعلى الرغم من النقص الشديد في المعدات كالرادارات وشبكات الاتصالات والإنذار المبكر والضربات المتتالية التي تعرضت لها خلال فترة الحظر الجوي استطاع صدام ايضا اعادة بناء منظومات الدفاع الجوي، رغم انها ظلت اقل فاعلية في مواجهة الطائرات الجوية الامريكية والبريطانية ومعداتها المتقدمة خاصة اثناء الفترة التي فرضت فيها منطقتي الحظر الجوي.

وحسب شهادات قادة عسكرين عراقيين شاركوا في الحرب فان القوات البرية العراقية، سلاح صدام الوحيد في المعركة القادمة

والتي سماها الحواسم، كانت قد تقلصت إمكانياتها وقدراتها كثيرا من الناحيتين العددية والنوعية بسبب ما أصابها من تدمير مادي ومعنوي في الحروب السابقة، وما أضافته نتائج الحصار الاقتصادي والحظر التسليحي من تخلف في مستويات أعداد القدرة العسكرية لمواجهة حرب جديدة. ووفقا لهؤلاء القادة فقد لعبت عوامل أخري منها تدني المستويات المعيشية في انهيار كبير في المعنويات وفي التقاليد العسكرية المبنية على قيم الشرف والالتزام الاخلاقي وانصراف الكثير من الضباط الى البحث عن وسائل عيش أخرى بجانب مهنة الجندية لتأمين الحد الأدني من مستويات المعيشة السابقة لمعظم الضباط والمراتب المتطوعين مع تفشي الرشوة والكثير من مظاهر الفساد الإداري في مستويات مختلفة في المؤسسة العسكرية العراقية.ورغم كل المحاولات التي بذلت في عمليات إعادة الأعمار والصيانة والتصنيع الذاتي للأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية المعطوبة او المتخلفة تقنيا، إلا أن ضعف القدرات البشرية وندرة التسليح والتجهيز ادت الى تقليص كبير في الامكانات خفض كثيرا من قدرة التشكيلات والوحدات المقاتلة والساندة والخدمية.

عشية الحرب كانت الفيالق الخمسة موزعة على ثماني عشرة فرقة منها ثلاث مدرعة وثلاث أخري آلية (ميكانيكية) والباقي فرق مشاة مع غياب تام لوحدات متكاملة ومجهزة للقوات

الخاصة.كانت فرق الدروع تعاني من نقص في الدبابات الحديثة من طراز (تي 76) واقتصار معظم الوحدات على دبابات من الأنواع القديمة (تي55) و (تي62).اما قوات الحرس الجمهوري فاعيد تنظيمها بمستوي جيش يتألف من فيلقين، كل فيلق يتكون من ثلاث فرق زائد لواء قوات خاصة بالاضافة الي التشكيلات الساندة والخدمية كالمدفعية والدفاع الجوي والهندسة العسكرية والوقاية الكيماوية ووحدات النقل والتصليح والمخابرة والطبابة وغيرها.وعلى عكس وحدات الجيش التي كانت تعاني نقصا في الجنود والمعدات ظلت وحدات الحرس الجمهوري بشكل افضل، حيث بقيت نسبة تكامل الأفراد الى الهياكل المعدلة، ضباطا وجنودا، كانت بمعدل تسعين بالمئة، وفي بعض التشكيلات مائة بالمائة، اما في الدروع فقد كانت الفرق المدرعة للحرس هي الوحيدة التي تمتلك دبابات (تي 72 أم) المتطورة.

غير ان اهتمام صدام انصب على بناء قوات مسلحة غير نظامية كان اهمها "جيش القدس" الذي ادعى النظام انه انشأه لدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، معنويا وسياسيا، وقد تألف من21 فرقة تقلصت الى (17) قبيل الحرب ملحقة برئاسة اركانها بقيادة ضابط مخلص هو رئيس الاركان السابق الفريق

اول اياد فتيح الراوي، يعاونه عدد من القادة القدماء ومعظم مقراتها تكون من ضباط دائمي الخدمة ومن فائض الجيش والحرس الجمهوري، اما الجنود فهم من المتطوعين الوقتيين.ولما طال الامد في بقاء هذا الجيش دون ان يحقق غاية وجوده وهو المشاركة في تحرير القدس، كما كان يدعي النظام، حوله النظام الى نوع من المليشيا، فتم اجبار المواطنين، ومنهم النساء الاعضاء في حزب البعث، من خلال المنظمات الحزبية في كل المحافظات والاقضية والنواحي، علي الخدمة فيه لمدة شهرين او اكثر وبالتتابع.

وخلال تلك الفترة انفق صدام مبالغ كبيرة لاعداد هذا الجيش العقائدي بلغت اكثر من (60) مليار دينار عراقي عدا الاسلحة، والغريب في نظام القيادة لهذا الجيش ان لكل فرقة فيه قائدان، أحدهما من الحزب، والآخر من ضباط الركن العاملين في الجيش النظامي، او الحرس الجمهوري، علي ان يكون الاول هو القائد الاصيل والاخر رديفاً له.وقد احدث هذا النظام ارتباكا كبيرا وكانت رتب الضباط الصغار في بداية الامر تمنح فخريا لعدد من الشباب المدنيين ذوي الدرجات الحزبية المختلفة، ثم الغي العمل بهذا لما سببه من سلبيات كثيرة، فاستعيض عنه بدورات خاصة للشباب في الكلية العسكرية ولمدة تسعة اشهر.

اما القوة الاخرى فهي "فدائيو صدام" وهو تنظيم شبه عسكري يعتمد علي المتطوعين وبقيادة ضباط من ذوي الخدمة الدائمة من فائض الجيش والحرس الجمهوري، وجاءت فكرة تشكيل هذا التنظيم عبر مسرحية هزلية حيث نشرت وسائل الاعلام ان الفريق الركن المتقاعد هشام صباح الفخري وهو من القادة المقربين لصدام اثناء الحرب مع ايران هو الذي اقترح على عدي صدام حسين انشاء جهاز عسكري خاص مدرب على الطاعة العمياء للقيام بمهمات انتحارية وواجبات يكلف بها دون تردد.انشأ التنظيم على شكل وحدات نشرت في مختلف العراق وعين عدي صدام حسين لقيادته بمساعدة قيادات عسكرية من اصحاب الولاء لصدام وتم تجنيد المقاتلين من متطوعين من البعثين كما تم الاستعانة بعناصر من اصحاب السوابق والمجرمين.وظلت مهام هذا التنظيم شبه العسكري غامضة ومتداخلة مع مهام الاجهزة الامنية الاخري شملت مطاردة المهربين داخل المدن وعلي الحدود الدولية والقاء القبض علي بعض المعارضين السياسيين ومتابعة الهاربين من الخدمة العسكرية الي القضاء علي شبكات الدعارة واعدام بعض عناصرها باسلوب مقزز كقطع الرؤوس بالسيوف وتعليقها جثثهم او رؤسهم المقطوعة علي الجدران.

ثم كان هناك مليشيا اخرى هي "الجيش الشعبي" وهو جيش الحزب او التنظيمات الحزبية المسلحة باسلحة خفيفة ومعظم أفراده من كبار السن وخارج سن الخدمة العسكرية، واكبر تنظيم عسكري فيه بمستوي فوج مشاة خفيف.كانت مهام هذا الجيش الذي تم تأسيسه بعد استلام حزب البعث للسلطة هو حماية المرافق الحيوية في داخل المدن والقصبات وكان قادته وآمروه من بين المسؤولين الحزبيين بينما يتكون افراده من اعضاء الحزب وبضمنهم اعضاء القيادة حيث يتلقون تدريبات عسكرية بسيطة بين فترة واخرى ومن ثم يظهرون على شاشات التلفزيون وهم يقومون بمهماتهم بهدف بث الرعب في نفوس باقي افراد الشعب.في المرحلة الاخير التي سبقت الحرب تم وضع وحدات هذه المليشيا تحت قيادة اعضاء القيادة القطرية لحزب البعث في المحافظات واوكلوا اليهم مهمة التصدي ومقاومة الامريكان.

اما بالنسبة للاستراتيجية التي تبنتها القيادة العسكرية والخطط العسكرية التي كانت ستخوض بموجبها الحرب، فقد بان منذ البداية انها تقوم على فرضية اساسية، وهي ان القوات العراقية لن يكون بامكانها ان تخوض حربا على حدود العراق، بالطريقة التي خاضت بها الحرب العراقية الايرانية وحرب عام 1991، والتي تتطلب تحصينات وحقول الغام وخنادقا مجهزة بكافة انواع الاسلحة والمعدات التي ستخوض بها حربا دفاعية.وعلى

هذا الاساس لم تكن هناك على اي من الحدود وخاصة مع الكويت والسعودية والاردن، التي كان متوقعا ان تدخل القوات منها، اية استعدادات كتلك التي جرت خلال الحربين السالفتين من نشر للقوات وخطوط دفاعية، بل انها خلت من ذلك تماما تقريبا.

كان صدام يدرك تماما ان جيشه لا يمتلك اية عناصر للصمود امام القوة الامريكية في حرب تقلدية، كما انه كان مدركا ان الهدف هذه المرة مختلف تماما عن الحرب الاخيرة وهو الوصول الى بغداد واسقاط النظام، مما يتطلب استخدام الموارد الشحيحة المتاحة له افضل استخدام ممكن.وحسب شهادة قادة عسكريين عراقيين ادلوا بها اثناء استنطاقهم من قبل القوات الامريكية ودونت في وثائق نشرت لاحقا، فان خطة الدفاع وضعت على اساس استنتاج ملخصه ان الحرب الوشيكة ستكون على غرار الحرب التي انتهت لتوها في افغانستان والتي اسقطت فيها القوات الامريكية نظام طالبان في كابل بعد ان اسقطت المدن الافغانية واحدة تلو الاخرى بالتعاون مع قوى المعارضة.واستنادا الى هذه الشهادات فان القيادة العسكرية التي درست الحرب في افغانستان استنتجت ان العامل الاساسي الذي كان وراء سقوط افغانستان هو عدم تمكن نظام طالبان من بناء دفاعات في المدن الرئيسية مما سهل سقوطها وفتح الطريق بعد ذلك الى كابل.

وهكذا وضعت خطة الدفاع على اساس حماية بغداد عبر سلسة معارك ستجري حول المدن الرئيسية على امتداد خطوط التقدم نحو العاصمة والتي ستتضمن تحصين جبهات المدن الداخلية بواسطة جيش القدس وفدائي صدام والجيش الشعبي لمنع اي نشاط معادي من الداخل، في حين تشاغل الوحدات العسكرية وعناصر منتقاة من المليشيات هذه القوات الامريكية على طول تلك المحاور.كان الافتراض الاساسي للقيادة العراقية هو ان المدن الرئيسية كانت نقطة ضعف النظام الافغاني، بينما رأت انها ستكون نقطة قوة لها، اضافة الى ما رأته من ان مؤسسات النظام في العراق، كدولة وحزب وقوات مسلحة، كانت راسخة وقوية الولاء للنظام مقابل مؤسسات نظام طالبان المتهاوية وعديمة الخبرة.

هذا هو الاساس الذي قامت على اساسه الاستراتيجية العراقية، اي افتراض ولاء الشعب العراقي الكامل لصدام، فجعلت ذلك جوهر خططها الحربية، وهو الامر الذي سيتضح انه كان مجرد خداع للذات وتضليل وكذب يرتقي الى درجة البلاهة والحماقة.كانت الفكرة الجوهرية في تلك الاستراتيجية تقوم على اساس ان المدافعين العراقيين سواء من الجيش او مليشيات النظام سيجرون القوات المهاجمة الى معارك استنزاف في المدن والمحاور الرئيسية حتى وصولها الى بغداد، حيث كانت تخطط للمعركة الحاسمة والتي ستشترك فيها

عندئذ كل الامكانات المتاحة وعلى رأسها ما تبقى من قوات الحرس الجمهوري واعضاء حزب البعث وكل من يمكن تجنيده من الشعب في معركة قد تستغرق شهورا.وكما هو واضح فان الرهان هنا هو ان اطالة آمد الحرب سيكون لصالح صدام، اما بسبب الاقتناع ان خسائر كبيرة يمكن ان تقع في صفوف الامريكان، مما يؤثر على القرار السياسي، او بسبب تأثيرات اخرى قد تحصل مثل اندلاع مظاهرات واحتجاجات في العواصم العربية والعالمية، مما سيجبر الامريكان على وقف الحرب.

لكن بعيدا عن تفكير القيادة العسكرية وتخطيطاتها، ما الذي كان يدور في ذهن صدام في تلك الايام المصيرية من افكار لانقاذ نظامه ومشروعه، بل حياته وحياة عائلته؟ من المؤكد ان المخططين الامريكان فشلوا في قراءة عقلية صدام، وما يخطط له، مثلهم مثل اغلب المحللين، وخاصة الغربين، الذين ارتكزوا في تحليلاتهم والسيناريوهات التي رسموها على اساس الحسابات التقليدية لموازين القوى والاحتمالات القائمة والتي كانت تؤكد الا فرصة امام صدام هذه المرة لكي يفلت من مصيره المحتوم.لقد ظهرت بعد اعدام صدام بعض الروايات الامريكية التي تنقل عنه انه لم يكن يتوقع حربا شعواء ستشنها القوات الامريكية لاسقاطه، بل ان جل ما كان يتوقعه هو هجمات بالصواريخ هدفها استعراضي لا اكثر.كانت اول رواية من هذا النوع جاءت على لسان مترجم سابق لصدام روجها عبر مقابلة

صحفية بعد خمسة اشهر من الحرب، علما انه لم يكن اقترب من صدام منذ حوالي عشر سنوات، نقل عنه انه لم يتوقع حربا واسعة النطاق.ثم بعد ذلك جاءت رواية محقق اف.بي آي الذي استنطق صدام وهو الامريكي اللبناني الاصل جورج بيرو، والذي اخبر تلفزيون سي.بي.اس يوم 27 كانون الثاني (يناير) 2008 ان صدام اكد له اثناء استجوابه بانه اخطأ التقدير لانه كان فقط يتوقع هجمات جوية محددة كالتي حصلت عام 1998.

واذا كانت قراءة مترجم صدام مجرد استنتاج غير موثق، فان شهادة بيرو منقوله عن صدام نفسه، ومع ذلك فمن الواضح ان هذه الروايات وغيرها مشكوك بها، لانها تتعارض تماما مع كل الوقائع والاستعدادات التي كانت تجري على الارض من الجانبين، ومع التحركات السياسية والدبلوماسية وتقيمات اجهزة المخابرات والمراكز البحثية، ومع الروايات التي اوردها القادة العسكريون العراقيون، سواء في تسجيلات استنطاقهم او في احاديث ادلوا بها، بل مع كل احاديث صدام نفسه، قبل الحرب، وبعدها، والاهم من كل ذلك، مع منطق الاشياء.لا احد يعرف الغاية من ترويج مثل هذه الاقاويل طبعا، ولكنها تبقى في اطار تلك الهالة من الغموض والاسرار التي ستبقى تحوم حول الحرب.

على اي حال، فقد كان هناك من بين المحللين من طرح بعض التساؤلات عن امكانية قيام صدام بمفاجأة ما لايقاف الهجوم

وردعه مثل القيام بهجوم استباقي على الحشود الامريكية في الكويت وقتل عدد كبير من الجنود الامريكان هناك، او ان يكلف طيارين انتحارين بالهجوم على حاملة طائرات في الخليج واغراقها وهو الامر الذي قد يؤدي الى عرقلة الهجوم الامريكي او ايقافه.كان هناك تساؤل ايضا عن امكانية تحرك قواته نحو الحدود الاردنية او حتى اجتيازها بغية تهديد اسرائيل واجبارها على الرد مما يخلط الاوراق في المنطقة ويصعب من عملية الغزو الامريكي.كان هناك تساؤل ايضا عن امكانية القيام بمناورة مماثلة على الحدود السعودية او حتى ان يجتازها بهدف احتلال ابار البترول واثارة ازمة دولية، مع امكانية ان يدخل مساومة سياسية هذه المرة ربما تحل مأزقه، او على الاقل انها تربك الخطط الامريكية؟

ومهما كانت توقعات المحللين وسيناريوهاتهم الا ان الواقع اثبت ان صدام لم يكن يفكر بكل ذلك، وكان له اسبابه، وعلى رأسها انه كان يريد جر الامريكان الى معارك داخل العراق ومن ثم قتالهم هناك، او على اسوار بغداد كما ظل يردد.فعبر تاريخه المليء بالمغامرات فان صدام لم يكن يجيد المباراة الصفرية، بل هو يبرع في المقامرة، التي اتخذت بعد سنوات من هوسه بالتاريخ تفسيرات نبوئية او مهمات رساليه، لم تكن هناك قوة بامكانها ان تحيده عنها طالما انه كان يرى في ذلك قدرا الاهيا وتلبية نداء الواجب والمسؤولية التي القاها التاريخ على عاتقه

والرسالة الخالدة التي كلفته الامة بأنجازها.القراءة النفسية المعمقة للخطاب الصدامي في تلك الفترة كانت تدل على انه واقع تحت تأثير ذلك الهوس المفرط وحزمة الاساطير الاوهام والاكاذيب التي نسجها وعاش في شرنقتها.في تلك الايام بدأ صدام يتحدث عن جلجامش، ولم يكن استدعاءه لذلك البطل الاسطوري في ميثولوجيا بلاد الرافدين الباحث عن الحكمة، في وقت المحنة تلك الا محاولة عبثية لرسم صورة اسطورية له، ملمحا الى ان التاريخ سيخلده بعد ذلك كباني العراق الجديد، كما كان يطلق على نفسه، مثلما بنى جلجامش اوروك.وفي تلك الايام الكالحة عاد صدام ايضا الى استدعاء التتار وسقوط بغداد على يد هولاكو عام 1258 ميلادية، ملمحا الى انه لن يكون المستعصم، اخر خلفاء بني العباس الذي وقع صك استسلام عاصمة الخلافة للمغول.واقسم صدام مرارا وتكرارا بان العراقيين سيقاتلون على ابواب بغداد وسيحولون اسوارها الى مقابر لمغول العصر، في اشارة الى خطة الدفاع عن العاصمة، من خلال الحلقات المتتالية من قوات الحرس الجمهوري، التي اتضح فيما بعد انها كانت سلاحه السري في المعارك.

غير ان ولع صدام بالتاريخ، كما كان دائما هو مجرد افتتان باستحضار الخرافة وتوظيفها في مشروعه الرسالي الافتراضي، اما همه الحقيقي وهو يدرك تماما ان نهايته ونهاية نظامه اصبحا قاب قوسين او ادنى، فكان الا يمضى دون ان

يدفع اعدائه ثمن، ولم يكن هناك ثمن يساوي رأسه سوى العراق نفسه.ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يضع نفسه مقابل العراق فكم قالها جهارا نهارا اثناء الحرب العراقية الايرانية: ان من يريد العراق فسيأخذه ارضا بلا ناسه، او كما كان زبانيته يقولون بان العراقيين سيقاتلون لاخر رجل، وكانوا يعنون بذلك ما يقولون.ومن هنا فان خيار صدام الحقيقي في الحرب القادمة لم يكن خيار جلجامش وبحثه عن خلوده الابدي او المستعصم وعار استسلامه، بل كان خيار شمشون، وهدم المعبد بمن فيه، اي علي وعلى اعدائي وبمعنى اخر كان خيار صدام انا العراق والعراق انا.كان صدام يدرك تمام الادراك ان معركته الحقيقية ستأتي بعد سقوط بغداد وانجلاء المعارك وعمل مستفيدا من الاخطاء الامريكية الشنيعة، لشن حربه، التي خطط لها طويلا، حالما تتورط القوات الامريكية في المستنقع الذي ستحفره بيده.

لا تتوفر في الوثائق الامريكية التي كشف النقاب عنها ولا في مذكرات القادة العسكريين او المسؤولين السياسيين الذي خططوا للحرب وشاركوا فيها اي شيء يدل على ان الامريكان سيواجهون بعد الغزو مقاومة مسلحة وانهيار امني كالذي حصل فيما بعد.وتخلو ادبيات الحرب الامريكية من اي شيئ يشير الى ان هذا الاحتمال قد نوقش على اي من المستويات السياسية والعسكرية اثناء التحضير للحرب.فواحدة من اهم

الوثائق الاساسية المتعلقة بتحليل فترة ما بعد الحرب وهي وثيقة معنونة "التحديات الرئيسية لعراق ما بعد صدام" والتي اصدرها "مجلس المخابرات القومي" في كانون الثاني (يناير) 2003 لم تأتي على ذكر المقاومة او التمرد او العصيان ضمن التحديات التي ستواجها واشنطن في العراق.فمثلا كان اخفاق المخابرات المركزية الامريكية بينا في جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالقوات غير النظامية مثل جيش القدس وفدائي صدام والجيش الشعبي ومخازن العتاد التي كانت بحوزتها والدور الذي ستلعبه في الحرب، وهو ما جرى فعلا، حيث تم عرقلة تقدم القوات الامريكية نحو بغداد في الناصرية والسماوة والنجف والكفل اضافة الى الدور الذي سيلعبه افرادها بعد الاحتلال في المقاومة، وهو خطأ استراتيجي دفعت واشنطن ثمنه غاليا بعد ذلك.

ونتيجة لغياب المعلومات الدقيقة، سواء الاستخبارية او السياسة والاجتماعية والجهل التام بالوضع العراقي المعقد، وبطبيعة صدام وانماط وآليات تفكيره الذهنية، فقد غاب تقدير الموقف الصحيح من قبل المخططين الامريكان الذين عجزوا تماما عن التنبأ في مالذي يمكن ان يفعله صدام اذا ما افلت من القاء القبض عليه، بل ان شيئا مهما اخر غاب عن سيناريوهات الحرب وتطبيقاتها في ما بعد وهو عدم وجود ترتيبات لاستسلام القيادة العراقية رسميا وتوقيعها في مراسم خاصة على اعلان

الاستسلام، كما حدث في المانيا واليابان، بكل ما يمثله ذلك من معان ومضامين قانونية ورمزية، كان من الممكن ان تبطل كل ادعاءات صدام وانصاره لاحقا بعدم مشروعية الحكم الجديد.وفي اللحظة التي وطئت فيها القوات الامريكية مركز العاصمة العراقية، ثارت هذه وغيرها من التساؤلات، عما اذا كان الامريكان يدركون ما هم مقبلون عليه، ام ان امر كله كان نتاج الغطرسة والغرور والاقتناع بان بامكان القوة لوحدها ان تحسم نجاح المشروع الامريكي في العراق، مثلما عملت في كسب الحرب والوصول الى بغداد خلال ثلاثة اسابيع فقط.

كانت اول الصور التلفزيونية التي بثتها القنوات الدولية، بعد ساعات قليلة من دخول وحدات فرقة المارينز الاولى الامريكية بغداد من جبهتها الجنوبية باتجاه قلب العاصمة، والتي ادرك العالم من خلالها ان نظام صدام قد سقط فعلا تحت سرفات الدبابات الامريكية، هي صورة مواطن عراقي وقد حمل بيده صورة لصدام انتزعها من مبنى مكتب عدي، الذي هاجمته الجماهير، وهو يضربها بنعاله البالي بألم وحرقة.ولم تلبث شاشات التلفزيون ان بدأت ببث مشاهد اخرى كانت اكثر اثارة حيث بدأت الدبابات الامريكية تزحف وسط اهم شوارع العاصمة العراقية في بغداد نحو ساحة الفردوس التي يقام وسطها تمثال كبير لصدام، وكان المشهد مرة ثانية، في منتهى الاثارة الدرامية، ليس للعراقيين وحدهم، بل للملايين الذين كانوا

يشاهدون على الهواء مباشرة لعملية اسقاط نظام، من خلال اسقاط تمثال رئيسه.

في البداية حاولت مجموعة من الشبان العراقيين اسقاط الصنم بايديهم المجردة، ثم بالحبال التي لفت حول عنقه، ثم بمطارق صغيرة بدأت تضرب بها قاعدته الرخامية، غير ان كل محاولاتهم تلك بائت بالفشل.حينها تقدم جندي المارينز "ادوارد تشين" من الفوج الثالث للفرقة الامريكية ذاتها ليتسلق التمثال ويضع على رأسه العلم الامريكي، ثم يربط عنقه بسلسلة حديدية مشدودة الى دبابة لكي تقوم بسحبه.كان المشهد الذي لم يتجاوز دقائق معدودة في منتهى الاثارة الدرامية والتوتر قبل ان يسارع "تشين" بتغير العلم الامريكي بعلم عراقي بأمر مباشر تلقاه من الجنرال توني فرانكس الذي كان يشاهد مثله مثل الملايين تلك اللحظة على شاشات التلفزيون من مقره في قاعدة السيلية في قطر، ولتبدأ بعد ذلك الدبابة بسحب الصنم وتهوي به الى الارض.

هنا يجب ان نتوقف قليلا لكي نسأل كيف اتيح لفرق البث التلفزيوني ان تنقل لتلك الملايين حول العالم وبشكل حي مشاهد دخول القوات الامريكية الى قلب العاصمة والى الموقع الذي ينتصب فيه تمثال صدام حيث يتم باسقاطه اسقاط النظام كله.خلال الاسابيع الثلاثة التي استغرقها الهجوم حتى الوصول الى بغداد كانت القوات الامريكية تمنع بث الصور التي يلتقطها

المصورون والصحفيون الذين رافقوا الوحدات من الكويت حتى بغداد لدواعي شتى.لقد اصغت المؤسسات الصحفية الامريكية والعالمية الكبرى لاوامر الجيش الامريكي بعدم بث تلك الصور التي كانت ستتيح للراي العام العالمي ان يشاهد لاول مرة في التاريخ صورا وافلام حقيقية وحية عن حرب تجري وقائعها امام الصحفيين، لان بثها كان سيسجل وقائع قد لا تريد القيادات الامريكية ان يطلع عليها العالم.ومع هذا وفجأة وعند نهاية خط المسيرة نحو بغداد يصبح المشهد بكل شحنات الاثارة والتوتر التي فيه مباحا دون ان يتاح للعالم ان يعرف كيف ومتى ومن الذي كتب ذلك السيناريو واخرجه.

تذكر وقائع الايام القليلة قبيل الحرب ان محمد سعيد الصحاف وزير اعلام صدام امر بنقل المركز الصحفي الذي يضم مكاتب الصحفيين الاجانب الى فندق فلسطين-ميرديان الذي يطل على ساحة الفردوس بحجة ان المركز الذي يقع في مبنى وزارة الاعلام قد يتعرض للقصف اثناء الحرب.ولم يكن مفهوما ابدا ان ينقل الصحفيون بكاميراتهم واجهزة البث الحي الى ذلك الفندق، الذي تشكل بنايته واحدة من اعلى البنايات في بغداد، والتي تطل من الناحية الاخرى، وعبر نهر دجلة، على القصر الجمهوري، ولكي تتوفر من على سطحه افضل فرصة لكاميرات التلفزيون العالمية في ان تنقل من هناك كل وقائع قصف بغداد خلال الحرب، واخيرا ذلك النقل الحي لتلك اللحظات

التاريخية لدخول الدبابات الامريكية قصر صدام وقلب العاصمة العراقية ولكي تسجل من خلال سقوط الصنم نفسه وقائع سقوط النظام وتحقيق الحرب لغايتها المرجوة.

لا احد وفر اجابات شافية عما وعمن كان راء قرار الصحاف ذلك، غير ان عدم القاء القوات الامريكية القبض على الصحاف بعد الحرب، والسماح بطائرة تابعة لدولة الامارات العربية بنقله مباشرة من مطار بغداد الى ابو ظبي، ربما يوفر اجابة ما عن اسئلة تتلعق باعداد ساحة الفردوس كمسرح لاعلان بشائر النصر الامريكي.هل كان ذلك قرار الصحاف نفسه ام ان سلطة اكبر منه هي التي اتخذت ذلك القرار؟هل كان الصحاف متواطئا وهو الذي ظل طيلة الحرب يدير المؤتمرات الصحفية، ويصر خلالها وحتى اليوم الاخير، على ان الجيش العراقي يحقق الانتصارات وان العلوج، كما كان يسمي الامريكان، سوف يسحقون بسلاح غير تقليدي عند بوابة بغداد؟ومهما يكن فقد كان الصحاف فعلا احدى الغاز الحرب العديدة التي ربما سيأتي اليوم الذي تنكشف فيه، غير ان تلك حكاية اخرى.

على اي حال هنا وسط ساحة الفردوس وفي تلك اللحظة الفارقة حدثت مفارقة سيسجلها التاريخ على انها لحظة بداية فشل المشروع الامريكي حتى قبل ان يولد.اذ مع ان المسرح كان معدا بشكل جيد مع كل اضواء الكاميرات التي سلطت عليه لنقل لحظة الانتصار الامريكي الى كل العالم، فان ما كان غائبا عن

المشهد الدرامي ذلك هو لقطات في غاية الاهمية لكي تعطي للنصر شرعيته العراقية، الا وهو الجمهور الذي يحمل الورود والحلوى لكي ينثرها على رؤوس الجنود الامريكان، كما وعد قادة المعارضة العراقية الرئيس بوش.كان العراقيون الذين تجمعوا في ساحة الفردوس حينها منقسمون، بين غير مصدق لما يراه امامه، وبين من اخذته الصدمة والذهول لما يشاهد، وبين من يهوي على تمثال صدام وصوره بالمطارق والاحذية، الا ان مشهد الورود والحلوى ظل غائبا، وهو ما لم يستوعبه او يتوقعه القادة والجنود الامريكان، الذين اقتنعوا دائما انهم فعلوا كل ذلك لكي يحرروا ذلك الشعب من دكتاتوره الذي اذاقه مر العذاب.

تشير الوثيقة السرية التي اصدرها الجنرال تومي فرانكس يوم 6 آيار (مايو) 2003 والمعنونة (CCF6-D USCENTCOM) والتي يسجل فيها وقائع الحرب، او عملية تحرير العراق، كما سميت، منذ 19 أذار (مارس) 2003 الى السهولة والسرعة التي تمت فيها العمليات العسكرية من الجانب الامريكي وباقي قوات التحالف.فخلال 21 يوما استطاعت القوات الغازية، باسناد كثيف من القوة الجوية والصاروخية والقوات الخاصة، ان تخترق الدفاعات العراقية وتسقطها واحدة تلو الاخرى كما تسقط المدن التي مرت بها، حتى وصلت وسط بغداد نهار 9 نيسان (ابريل) 2003.واستنادا الى هذه الوثيقة التي كشفت

لاحقا فان 359,029 جندي منهم 316,769 حندي امريكي كانوا تحت امرة القيادة الامريكية بينما دخل العراق فعليا وشارك في العمليات 150,816 جندي امريكي اضافة الى 22,402 جندي من التحالف اغلبهم من البريطانيين.في تلك العمليات تم اسقاط 30,501 قنبلة من مختلف الانواع من بينها 802 صاروخ بالستي.اما مجموع قتلى الجيش الامريكي فقد بلغ 138 (منهم 110 اثناء العمليات) اضافة الى 33 بريطاني (منهم 28 اثناء العمليات).ما توضحه هذه الارقام هو ان العملية كانت من وجهة نظر عسكرية في منتهى النجاح حيث سقط بلد مساحته حوالي نصف مليون كيلو متر مربع ونفوسه نحو 25 مليون نسمة في قبضة القوات الغازية خلال ثلاثة اسابيع وبكلفة مادية وبشرية بسيطة، فاقت كل تصور.

بعد ذلك النصر كان بامكان رامسفيلد ورهطه اصحاب نظرية الحرب الخاطفة ان ينتشوا زهوا انهم لم يسقطوا صدام ويحتلوا العراق فقط خلال هذه الفترة القصيرة ويحتلوا بلدا كان يوما مهدا للحضارة البشرية واول ارض شهدت ولادة الحضارة والدولة، بل انهم اثبتوا للعالم كله قدرة وتفوق الجيش الامريكي الذي لا يقهر على تحطيم كل من يفكر بان يقف امام قوة الولايات المتحدة ويتحداها وان يرسلوا البهم برسالة واضحة وقوية عن نوع حروب المستقبل التي ستخوضها الجيوش الامريكية ضد اعدائها من الان فصاعدا اذا ما اضطرت الى

ذلك.غير ان الايام القليلة القادمة ستثبت ان زهو النصر ذلك لم يكن الا سرابا ووهما بل ان الحرب الحقيقية لم تبدأ بعد.

في غمرة النشوة بالنصر تجاهل القادة الامريكان بعض اشكال المقاومة التي واجهتهم ليس من قبل الجيش العراقي، ولكن من قبل المليشيات والتنظيمات البعثية وخاصة فدائي صدام وجيش القدس وافراد اجهزة المخابرات والامن وهم في الطريق الى بغداد، مثلما نسوا او تناسوا تلك التفاصيل المتعلقة بادارة الاحتلال بعد النصر، واعتبروها مجرد مطبات صغيرة على الطريق.كانت القوات الامريكية تمضي نحو بغداد من خلال الطريق الرئيسية دون ان تدخل المدن التي لم يكن البعثيون يسيطرون عليها ولم يسترع بالهم مثلا مقاومة افراد محطة المخابرات في ام قصر التي عطلت اقتحام البلدة من قبل البريطانيين لمدة عشرة ايام ولا تلك التي جرت في البصرة واخرت سقوطها على يد الفرقة الاولى البريطانية حتى يوم 6 نيسان (ابريل) 2003، ولا المعارك التي خاضها فدائيو صدام في الناصرية والسماوة وبالقرب من النجف، او بعض العمليات الانتحارية التي حاول المقاتلون العرب الذين كانوا قد وصلوا الى العراق تنفيذها.

كان اول جندي من المارينز يقتل في الحرب قد سقط على ايدي مجموعة ترتدي الملابس المدنية بالقرب من الناصرية وهم يستقلون سيارة نقل عادية وليس في معركة حربية، ولم يخطر

ببالهم مثلا ان تلك المجموعة ربما كانت من الجنود الذين خلعوا ملابسهم العسكرية وغادروا مواقعهم عند بدء الحرب، الامر الذي طالما طبلت له الدعاية الامريكية باعتباره مؤشرا على هروب الجنود العراقيين وهزيمة الجيش العراقي.كانت كل تلك مؤشرات خطيرة على ما يمكن ان تواجهه القوات الامريكية في المراحل القادمة من الاحتلال والتي تجاهلها المخططون الامريكان الذين فشلوا فشلا ذريعا في تحديد العدو الذي كانت مهمتهم دحره.لقد اعتقد القادة الامريكان ان المهمة انتهت بسقوط تمثال صدام، مثلما اعلن الرئيس بوش من على حاملة الطائرات ابراهام لينكلن يوم 1 آيار (مايو) 2003، بينما الحقيقة انها لم تكن قد ابتدأت بعد.

كيف فشلت اكبر قوة عسكرية في العالم مدعومة باكبر اجهزة مخابرات ومؤسسات بحثية في ان تستقرأ ما الذي يمكن ان يحدث لها بعد الانتصار المدوي في المعارك الحربية التي كانت محسومة على اي حال؟لقد اصرت الادارة قبل البدء بالحرب على الربط بين صدام والقاعدة كما قدمت بعض الادلة على وجود ابو مصعب الزرقاوي في العراق، وكان واضحا منذ اعلان صدام عن دعوته للعرب للانظمام الى الجهاد في العراق ان الافا منهم قد وصلوا فعلا وان القوات الامريكية اشتبكت مع بعض مجموعاتهم في بعض المعارك.ومع ذلك، فلا تتوفر اية معلومات في الوثائق الامريكية وفي محاضر النقاشات ما

يشير الى ان القادة الامريكان اخذوا ذلك على محمل الجد، او وضعوه موضع الاعتبار.

كما كان سرا شائعا حجم قوات فدائي صدام وباقي المليشيات والتدريبات التي اجروها والمهمات التي انيط بهم القيام بها، مثلما كان شائعا حجم السلاح المتوافر لدى اكثر من مليون من البعثيين الذين كان تغير النظام بالنسبة للكثير منهم قضية حياة او موت.هنا ايضا لا تتوفر اية مؤشرات على ان القادة الامريكان قد درسوا مالذي يمكن ان يفعله هؤلاء، او حتى البعض منهم، بعد الاحتلال وهل سيرمون سلاحهم ويرحلون، مثلما فعل افراد الجيش، ام انهم سيقاتلون.لم يكن لدى الامريكان، كما اصبح واضحا، اية استراتجية لمواجهة مقاومة محتملة لقواتهم بعد انتهاء المعارك الحربية، بل ان الوقائع تشير ان اية تعديلات لم تجر على الخطط العسكرية لتحويل مهمة القوات من قوات قتالية الى قوات لمحاربة العصيان والقيام بواجبات حفظ النظام والقانون حتى بعد اتساع حجم التمرد والعصيان والمقاومة ضدهم.

كانت المعضلة الاساسية التي اكتشفتها القوات الامريكية منذ اتضح لها ان الحرب لم تضع اوزارها كما اعلن قادتها، هي انها اولا قليلة العدد للقيام بمهمة السيطرة على بلد واسع الارجاء وسكان قليلهم مرحب بهم، بينما اغلبيتهم رافضة، او متحفظة، وثانيا انها لم تكن مستعدة ولا تمتلك الخبرة والامكانية

للرد على حرب عصابات وعصيان مسلح ينتشر في المدن وسط سكان يوفرون الحماية والدعم للمتمردين.لم تعد السرعة وخفة الحركة والقوة النارية والاسلحة المتطورة هي التي تحسم المعركة، بل كان هناك حاجة اساسية للعمل على مساريين متوازيين، الاول قوة حفظ نظام وقانون منتشرة في كل زاوية من العراق، والثاني عملية سياسية مدروسة ومحددة وصبورة تلبي حاجة العراقيين جميعا لاعادة بناء الدولة على اسس جديدة من العدالة والمساواة، دون القفز الى حلول جاهزة طبخت في المطابخ الامريكية ومحاولة تجريبها وفرضها على العراقيين.

على الجانب الاخر لم يكن صدام حسين او حزب البعث او الاجهزة العسكرية او المخابراتية من غير استراتيجية دفاعية، كما تبادر للاذهان، بسبب الهزيمة السريعة والمذلة التي واجهها النظام.فمن المؤكد اولا ان صدام ادرك ربما في الاشهر الاخيرة وخاصة التي اعقبت هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 على نيويورك وواشطن وبعد نجاح الحرب على افغانستان ان دوره آت لا محالة، بعد ان راهن سنوات طويلة على امكانية ان يلين الموقف الامريكي تجاهه مع مرور الزمن.ثانيا ان صدام الذي كان يعرف جيدا الامكانات الشحيحة المتوفرة لدى جيشه كان يدرك تماما انه لن يكسب هذه الحرب عسكريا مهما فعل وخطط وان معركته الحقيقية مع الامريكان

لن تبدأ الا بعد ان تطأ اقدامهم الارض العراقية والتي سيستطيع تحويلها بعدئذ الى مستنقع لن ينجيهم من الغرق فيه اسلحتهم ومعداتهم المتطورة.فعلى المستويين الاستراتيجي والتكتيكي كانت الجيوش الامريكية تمتلك مزايا لا حصر لها، بما لا يمكن لجيش صدام ان يقف امامها في معارك حربية مباشرة، كما ان معلوماته الاستخباراتية سواء عن التجهيز والتسليح وخطط الحرب العملياتية لم تتعدى تلك التي كان يحصل عليها من الصحف ومواقع الانترنيت، مما حرمه من اية امكانية لوضع خطط مضادة مبنية على حسابات عسكرية واستخباراتية دقيقة.

وهكذا يتبين ان الخطة الدفاعية العراقية بنيت على اساس افتراضي وفي منتهى التبسيط بهدف بناء معوقات او مصدات امام تقدم العدو من ثلاثة جبهات شمالية وغربية وجنوبية باتجاه بغداد حيث كان من المتوقع ان تجري المعركة الكبرى لاسقاط العاصمة والنظام.كانت الخطة كما اكدها الفريق رعد الحمداني رئيس اركان الحرس الجهوري في كتابه "قبل ان يغادرنا التاريخ" تفترض خوض معركة حاسمة تشارك فيها قوات الحرس الجمهوري و"الطاقات الشعبية والحزبية والحكومية" في الدفاع عن بغداد بعد ان تكون القوات الامريكية قد انجزت الامساك بالمحاور الرئيسية المؤدية الى بغداد، بفترة تمتد بين 6-8 اسابيع.كان معنى هذا، بشكل اخر، هو ان الوحدات العسكرية المنتشرة على طول جبهة القتال وحتى بغداد

ستجد نفسها، امام خيارين، اما القيام بمهمة انتحارية، وهي صد القوات الامريكية التي تفوقها في القوة النارية وفي العدد والامكانات الاخرى، بهدف عرقلتها قليلا، او ان تهرب من ميدان المعركة، على اساس ان خسارتها، وفق الخطة، تحصيل حاصل، لان المعركة الرئيسية ستكون عند ابواب بغداد.

ويتضح من كلام الحمداني الذي كان يتولى قيادة فيلق الحرس الجمهوري الثاني اثناء الحرب في كتابه المذكور ان القادة العسكرين العراقين لم يكونوا على اتفاق على جدوى مثل هذه الخطة، التي كانت تنسجم بطبيعة الحال مع تفكير صدام، ولكنها لا تستخدم الجيش في قتال حقيقي.فهو ينتقد ما يسميه تقديرات الموقف لدى القيادة العراقية وتخطيطها الاستراتيجي باعتبارها "مثيرة للشفقة" و"مشوشة" ولا تتناسب مع الخبرة العسكرية العراقية في الحروب، كما يعزوها الى قيادات عسكرية غير جديرة بمواقعها، او كما يسميها هو "اشكالا لا جوهر" ويتهمهم بانهم "تنازلوا عن الكثير من المقومات الادبية والاخلاقية لضمان استمرارهم في المواقع التي كانوا فيها" في اشارة الى تخاذلهم وجبنهم امام صدام، القائد العام للقوات المسلحة.

ويكشف الحمداني اكثر من ذلك للضباط الامريكان الذين استنطقوه بعد الحرب في وثائق كشف النقاب عن بعضها لاحقا، وخاصة خلافه مع الفريق الاول سلطان هاشم وزير الدفاع في

اليوم الرابع للحرب، حول تقدير كل منها للاتجاه الذي ستقوم منه القوات الامريكية بمهاجمة بغداد.كان الحمداني يرى ان الهجوم الرئيسي ستقوم به الفرقة الثالثة الامريكية الزاحفة من محور كربلاء-المسيب متزامنا مع هجوم اخر تقوم به فرقة استطلاع المارينز الاولى من الجنوب الشرقي، بينما رأى هاشم ان الهجوم سيأتي من الغرب.وفي اجتماع حاسم للقيادة العسكرية يوم 2 نيسان (ابريل) 2003 طلب الحمداني ان يتولى قيادة فرقتي حمورابي والنداء المتمركزتين خارج منطقة قيادته وكذلك السماح له بتدمير جسر المسيب على نهر الفرات والذي يشكل اخر عقدة مواصلات رئيسية تؤدي الى بغداد الا ان قصي صدام حسين الذي كان القائد الفعلي للحرس الجمهوري حسم الجدال بان مال الى وجهة نظر هاشم وابقيت الفرقتان في منطقة غربي بغداد بانتظار هجوم لم يحصل، بينما كانت القوات الامريكية تعبر فعلا من خلال المحور الذي قدره الحمداني.

ويشير الجدل بين الحمداني وهاشم اسئلة عديدة حول كفاءة القيادات العراقية ومسؤوليتها في ادارة الحرب، اذ بينما كان الرجلان من اكثر القادة العسكريين كفاءة، كما يشهد لهما زملاءهما، مقارنة باقارب صدام الذين تولوا معهم المسؤولية بحكم القرابة لا بحكم الخبرة، من امثال ابنه قصي، واللواء برزان عبد الغفور المجيد قائد الحرس الجمهوري الخاص، او اللواء ماهر سفيان التكريتي، قائد عمليات قطاع الوسط، الا ان

النتيجة كانت في كل الاحوال واحدة، وهي انهم جميعا لم يكونوا سوى بنادق يديرها صدام في لعبة لم يكونوا يعون ابعادها.بعد الحرب اطلقت القوات الامريكية سراح الحمداني بعد استجوابه وتسجيل شهادته حيث اتيح له السفر خارج العراق، بينما اثيرت اتهامات بالخيانة بشأن ماهر التكريتي في حين سلم هاشم نفسه بعد فترة من الحرب احيل بعدها الى المحاكمة بتهم الاشتراك في عمليات الانفال وحكم عليه بالاعدام لكن الامريكان ظلوا يماطلون بتسليمه للمشنقة.

ولعل دور هاشم في الحرب يبقى مثيرا للجدل وخاصة تلك التصريحات التي ادلى بها في مؤتمر صحفي عقده يوم 27 اذار (مارس) 2003 بعد اسبوع من بدء الحرب وتوقع فيها وصول القوات الامريكية الى بغداد خلال خمسة الى عشرة ايام.والواقع ان تصريحات هاشم تلك اثارت تساؤلات من نواح عديدة خاصة انه كان الرجل الذي ارتبط اسمه بالتوقيع مع الجنرال نورمان شوارزكوف على وثيقة انهاء الحرب عام 1991 بعد تحرير الكويت.فكل من شاهد وزير الدفاع وهو يعلن ذلك بكل ثقة امام الكاميرات التي كانت تنقل تصريحاته رفض تصديق ان تلك كانت زلة لسان، او اجتهاد عفوي، فكان السؤال هو لمن كان هاشم يبعث هاشم برسالته بالضبط من خلال تلك التصريحات، التي كانت تحمل عنوانين متعدة، احدها ربما الجنود والضباط

العراقيين في مواضعهم من الكويت حتى بغداد بان لا جدوى من قتالكم اذن.

في 10 تشرين الاول (اكتوبر) 2007 كشف ريك فرانكونا المحلل السياسي لشبكة "إن. بي.سي" الأميركية لأول مرة دوره في تجنيد قادة عسكريين من الجيش العراقي السابق في صفوف وكالة المخابرات المركزية بالتعاون مع القادة الاكراد للقيام بانقلاب ضد نظام صدام حسين عام 1996 ابان عهد كلنتون.في تلك المقابلة قال فرانكونا الذي عمل سابقا ضابطا في المخابرات المركزية مكلفا بمهمات في العراق ان طالباني هو الذي أخبرهم في أحد اللقاءات أنه حقق نجاحا في الاتصال ببعض الشخصيات داخل الحكومة العراقية وان احدى هذه الشخصيات كان سلطان هاشم.ويشرح فرانكونا ان طالباني اخبره ان هاشم على استعداد للتعاون معنا للإطاحة بنظام صدام غير انه يؤكد انه لا يعرف ما اذا كان هاشم قد تعاون في هذا الشأن ام لا.من ناحيته رفض طالباني بعد توليه منصب الرئاسة رفضا قطعيا التصديق على حكم الاعدام على هاشم مؤكدا مرات عديدة انه يعرفه بشكل جيد وكان يتعاون معه ضد صدام.

نحن لا نعرف على وجه التحديد صحة مثل هذه المعلومات التي يصعب تأكيدها في الوقت الحاضر بأنتظار ان يقوم التاريخ بدوره ويكشف لنا حقيقية ماجرى، الا ان مجرى الكثير من الاحداث في سياق الحرب وقبلها يكشف انه حتى صدام نفسه

كان مدركا انه محاط بأناس هم ليسوا محل ثقته وكانوا يلاعبونه في الوقت الضائع بانتظار اللحظة التي يبيعونه فيها ويشترون فيها ليس حياتهم فقط، بل كل ما استباحه فيهم من كرامتهم وانسانيتهم.بعد الحرب وفي مقابلة مع قناة العربية تكلمت رغد ابنة صدام بمرارة عن الخيانة في ما اسمته سقوط بغداد وقالت "ان من المؤسف ان الاشخاص الذين وثق فيهم (صدام) ثقة كاملة وكانوا ذراعه اليمين هم الذين كانوا المصدر الاساسي للخيانة."ومن الواضح ان عدم ثقة صدام بجنرالاته وتوقعه الاكيد خذلانه له سواء بخيانته، كما تقول ابنته، او كرد فعل طبيعي على انفراده في القرار وتسليمه القيادة الفعلية للجيش لولديه واقاربه، واذلاله للقادة الحقيقيين، تشكل نقطة مركزية في تفكيره ازاء الحرب والخطط التي وضعها في ذهنه.

لقد كان صدام مدركا تمام الادراك انه سيخوض في النهاية حربه تلك وحده، من غير جنرالاته وحتى من غير جيش، وان ليس هناك من خطة عسكرية بامكانها ان تنقذه، مثلما ليس هناك من قدرات عسكرية بحوزته ستمكنه من كسب الحرب، وان عليه ان يضع بدائل اخرى وحده مستفيدا من الاخطاء التي ارتكبتها وسترتكبها القوات الامريكية قبل واثناء وبعد الحرب.كانت لديه خطته التي هدفها عبور نتائج الحرب مهما تكن والبقاء على قيد الحياة فقط كي ينفذ بعدئذ خيار شمشون في تدمير المعبد الذي كان اختمر برأسه.لذلك لم يعتمد صدام لا

على قادته، ولا على جنوده في انقاذ نظامه، كما انه لم ينتحر كما يفعل الابطال الحقيقيون في الحياة، وفي التراجيديات الكبرى، وكما كان ينتظر او يأمل الكثيرون.كما انه لم ينتظر لكي يفاوض على شروط استسلامه، اذ ان كل ذلك كان نقيض ما كان يخطط له لعراق ادرك انه لن يكون له بعد الان.

تصر مصادر الادارة الامريكية على انها لم تجد بعد احتلالها للعراق او من خلال استجواب القيادات السياسية والعسكرية العراقية ما يدل على ان صدام كان يخطط لاي حركة مقاومة وعصيان للمرحلة التي تلي الحرب وهو اصرار ينسجم مع توقعاتها ومع الخطط التي وضعتها لليوم التالي للانتصار، اي عراق مستسلم لقدره وعراقيون ممتنون لتحريرهم من طاغيتهم.ومن البديهي ان ينطوي هذا الادعاء على الكثير من العجرفة والجهل والحماقة والعجز اذا ماكان مجرد استنتاج من تحليل المعلومات التي كانت متوفرة بحوزتها حين ذاك، غير انه سينطوي على ابعاد اخطر من الرعونة والاستخفاف بمستقبل الملايين من العراقيين ويرتقي الى مرتبة المؤامرة اذا ما كانت الاجهزة الامريكية، او حتى بعضها، على علم ودراية بمخططات صدام وغضت النظر، او انها لم تحاول احباطها منذ البداية، او انها ارخت الحبل لتمكينه من ذلك لاسباب اخرى، لعل من بينها الرغبة في تحويل العراق الى ميدان الصراع

العالمي مع الارهاب، كما اصبح فعليا وابعاده عن الاراضي الامريكية.

المهم في كل ذلك ان سلاح الدمار الشامل لصدام الذي استخدمته الولايات المتحدة كذريعة لشن الحرب ولم تجد له اثرا بعد احتلالها للعراق سرعان ما اظهره صدام بعد ايام قلائل ولم يكن هذه المرة سلاحا نوويا او بيولوجيا او كيمياويا، لكنه كان ابسط من ذلك بكثير، غير انه اكثر فتكا وتدميرا.قد لا تتوفر في هذه المرحلة ادلة ملموسة على ان صدام فعلا كان يدبر للعنف الذي انطلق فيما بعد تحت مسمى المقاومة وللفوضى التي اشاعتها، وقد يرفض حتى الكثير من البعثيين او من السنة العرب تحميل صدام ما يرونه شرفا لا يستحقه، الا ان من يعرف صدام ونمط تفكيره جيدا يدرك ان حساباته كانت قائمة على اساس أخر فشل الامريكيون في فهمه واستيعابه والتخطيط السليم لمواجهته.

لقد حول صدام خلال خمسة وثلاثين عاما من حكمه البعث الشمولي ومؤسساته واجهزته الى سلاح تدمير ذاتي شامل يحمل صاعق تفجيره بيده ويطلقه متى ما اجبر على التخلي عن حكمه.لقد هيأ صدام خلال كل هذه السنوات عناصر الانفجار لهذا السلاح، من بلد ممزق الهوية مذهبيا ودينيا وقوميا تحتكر حكمه طائفة واحدة، ودكتاتورية تقمع شعبها في الداخل وتخوض المغامرات والحروب في الخارج، واقتصاد متخلف

تتحكم فيه اجهزة الدولة البيروقراطية وينتج الفقر للاغلبية الساحقة من العراقيين، وثقافة فاشية تقوم على تمجيد الاوهام والاساطير وعبادة الشخصية وتحتقر الانسان وتسحق ارادته ومسعاه في التفكير الحر والمستقل، وفوق كل ذلك حزب شمولي اخطبوطي يمتد الى كل بيت وكل مرفق ويهيمن من خلال ادواته الامنية والمخابراتية على كل مفاصل المجتمع الذي حوله الى مجرد قطيع.

هل كان صدام بحاجة بعد كل ذلك الى خطة لكي يهدم المعبد بمن فيه بعد ان تداعى نظامه مثل قصر من الرمال ام ان المسرح الذي اعده كان كافيا لوحده لكي يثير كل تلك الفوضى العارمة تجسيدا لمقولته الابدية، ان يحكم العراق هو او يتركه خرابة تنعق فيها الغربان؟ومع ذلك فان صدام لم يبخل بان يضيف عناصر جديدة لمكونات سلاح تدمير العراق الشامل الوحيد الذي كان يمتلكه، فقد استجلب الزرقاوي ومعه عناصر الارهاب الاسلامي من افغانستان في حكاية مؤكدة لم تروى تفاصيلها بعد، كما استجلب الالاف من العرب المهوسين بالجهاد باسم الدين والذين كانت حكوماتهم تسعى اما الى كشفهم او الى التخلص منهم تنفيسا عن احتقاناتها الداخلية، وقبل كل ذلك هيأ الارضية اللازمة لذلك من خلال حملته الايمانية التي بثت بذور الغلو والسلفية والوهابية والتطرف في الارض العراقية وجعلتها خصبة لاستقبال الارهابين من كل

مكان.وكان انجازه الاكبر في هذا المجال انه نجح الى حد كبير بالربط بين شخصه ونظامه وحزبه وبين الطائفة السنية العربية التي حاول الايحاء لها بان مستقبلها ووجودها مرتبط به وبالنظام والحزب الذي يقوده.ولم يقتصر دوره ذلك على تعميق الخندق الطائفي العراقي الذي كشفت عنه الحرب وسقوط نظامه، بل انه مهد بعمله ذلك الى تأجيج صراع مذهبي في كامل المنطقة اصبحت ساحته العراق وكان هدفه هذه المرة ليس تهديم المعبد العراقي، بل معبد المنطقة برمتها التي خذلته ووقفت مع اعداءه.

بالمقابل فان الادارة الامريكية ومخططو الحرب والقادة العسكريون وفي سياق التخطيط للغزو وتنفيذه ومن ثم الاحتلال عمت بصيرتهم تماما لا عن تجاربهم في اليابان والمانيا وفي فيتنام وعن تجارب غيرهم السابقة، بل وايضا عن حقائق الوضع العراقي ومارسوا منذ البداية عاداتهم المعروفة في الغطرسة والغرور وايضا الخداع والنفاق التي اوقعتهم واوقعت العراق نفسه في ذلك المأزق الماساوي.لقد ارتكب الامريكان اخطاءا جوهرية عديدة يمكن اجمالها بما يلي:

-انهم استهانوا بقوة الخصم وبقدراته على المفاجأة في الفترة التالية للحرب من خلال تنظيمه للمقاومة، وبمعنى اخر انهم رأوا الحرب في تلك المعارك التي خاضوها بسهوله ولم يفكروا

ابدا بقدرة خصمهم على اعادة تنظيم نفسه وشنه الحرب من جديد ولكن بصيغة اخرى لم يكنوا هم قد توقعوها وخخطوا لها.

-انهم ركزوا كثيرا على التكنولوجيا، بل واغتروا بها، وتناسوا الوسائل الاخرى وخاصة البشرية، في حرب سيكون طابعها لاحقا صراع ذات وارادات.

-انهم فشلوا في التكيف مع التطورات على الارض واخفقوا في تعديل الخطط التي اعدوها للحرب حتى بعد ظهور مقاومة منظمة وخاصة في المناطق السنية.

-انهم عجزوا عن توحيد رؤاهم بين سياسين او مدنين وعسكرين اداروا مشروع الاحتلال دون اي قيادة او تعاون او تنسيق في الاستراتيجة والخطط بل وفي معظم الاحوال في ظل خلافات وتناقضات وصراعات كانت نتائجها تنعكس على الارض.

-انهم تجاهلوا وحتي احتقروا اساليب اعادة بناء الدول التي طبقت في حالات عديدة ورفضوا اشراك او الاستعانة بدول او منظمات عالمية ذات خبرة في هذا المجال وركنوا الى اساليبهم المعروفة في التجريب وفرض النماذج دون اي اعتبار لوضع العراق المعقد سياسيا واجتماعيا.

لقد ادت كل تلك الاخطاء وغيرها الى الوصول بالمشروع في وقت مبكر الى طريق مسدود تمثل بفشل العملية السياسية

والتدهور الامني والانحطاط الاقتصادي وهي العوامل الثلاثة الكفيلة باحباط اية امكانية لانهاض مشروع اعادة بناء الدولة المدمرة.ومع بداية عام 2007 وقبل دخول الاحتلال عامه الرابع كانت الولايات المتحدة تبدو على شفا هزيمة منكرة في العراق بسبب ذلك الانسداد وتزايد خسائرها البشرية والمادية والتي ادت بدورها الى تصاعد الرفض داخل امريكا عشية الانتخابات التشريعية المقررة.ولم يكن لدى الادارة الامريكية من بدائل معقولة للتعامل مع الوضع المتردي وحتى "مجموعة دراسة العراق" والمعروفة بلجنة بيكر-هاملتن التي شكلها الكونغرس وضعت توصيات هزيلة كخطة هروب ابرزها خفض القوات والتفاهم مع ايران وسوريا بشأن مستقبل العراق، مما كان سيجعل تطبيقها وصفة مؤكدة للهزيمة امريكيا، وعراقيا، للانحدار السريع نحو الحرب الاهلية والتقسيم.

وازاء ذلك المأزق اعلن الرئيس بوش يوم 10 كانون الثاني (يناير) 2007 عن تغيرات في استراتيجية ادارته العسكرية والسياسية في العراق والتي اطلق عليها "الطريق الجديد الى الامام" والتي كما يدل اسمها اعتبرت منهجا جديدا للتعامل مع الوضع المتردي حيث تقرر بموجبها ارسال اكثر من عشرين الف جندي اضافيا الى العراق على ان يتمركز اغلبهم في بغداد اكثر المناطق سوءا.كان ذلك اول اقرار رسمي بخطأ رامسفيلد بالاصرار على ارسال عدد غير كاف من القوات منذ البداية

والذي كان سببا اساسيا وراء الفشل في جهود ضبط الامن ومن ثم وصول الامر الى ماهو عليه.ولم تكن حصيلة السنوات الاربع فقط ذلك الشلل الذي اصاب العملية السياسية وعطل عملية اعادة البناء، بل عشرات الالوف من القتلى واضعافهم من الجرحى وملايين من المهجرين وتدمير شبه كامل لبنى الدولة والمجتمع واندلاع صراع طائفي دامي نتج عنه تخريب اسس التعايش بين العراقيين.

اوكل تنفيذ الخطة الى الجنرال ديفيد بترايوس القائد السابق للفرقة 101 المنقولة جوا والتي اشتركت في بعض معارك الحرب قبل ان يتفرغ بعد ذلك بقليل للدراسة في "جامعة برنستن" للحصول على شهادة الدكتوراه.وكان اختيار بترايوس، المولود في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1952 لابوين هولنديين، نموذجيا ويرتبط الى حد كبير بماضي ذلك الجنرال وخبرته في عمليات حرب العصابات ومكافحة التمرد وحرب المدن والتي كانت موضوع شهادة الدكتوراه اعتمادا على التجربة الفيتنامية التي شارك فيها عندما كان لا يزال ضابطا صغيرا حيث اهله كل ذلك لان يكتب بالاشتراك مع جنرال المارينز جيمس انون "كراسة مكافحة العصيان" التي اصبحت الكراسة الرسمية للجيش الامريكي في هذا النوع من الحروب.تسلم بترايوس مهام منصبه يوم 10 شباط (فبراير)

2007 حيث شرع فورا بالاستعداد لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة ومن ضمنها زيادة القوات باضافة 30,000 جندي.

ووفقا ل"كراسة مكافحة العصيان" فان نظرية بترايوس في هذا النوع من الحروب تستند على بعض المرتكزات اساسية ومنها:

-ان القيام بحملات مكافحة العصيان معقدة ومملة ولا يوجد حل سريع بل تكون عادة طويلة الامد وصعبة.

-ان الانتصار في حروب محاربة العصيان يحتاج دائما الى صبر والتزام طويل.

-ان هناك ميزة لصالح المتمردين وهي انهم يعتمدون على وجودهم على ارضهم.

-ان وجود دعم من الرأي العام الاميركي لنشر قوات على مدى طويل اساسي في الانتصار.

-ان الحملات الهجومية العسكرية لوحدها لا تكفي ما لم يصاحبها عمل اخر لكسب افئدة وعقول السكان المحليين وتعاونهم عبر عزلهم عن المقاومين المسلحين.

وهكذا فان السؤال الاساسي الذي طرح مباشرة هو كم من الزمن سيستغرق انجاز المهمة هذه المرة وفيما اذا كان الزمن

سيلعب لصالح بترايوس ام لصالح القوى الاخرى، الامريكية التي تدعوا للانسحاب المبكر والعراقية في وقت يفقد العراقيون صبرهم بعد فشل اثر فشل تواجهه الازمة السياسية وتتعرقل جهود الحل.

كانت استراتيجية بترايوس التي طبقت في بغداد وباقي المناطق الملتهبة كالانبار وديالى بسيطة، وتتركز بارسال المزيد من القوات بغية تحرير المناطق من جماعات العنف وامساكها اولا، ومن ثم الانتقال الى مرحلة ثانية وهي عزل او تحييد السكان عن هذه الجماعات وانشاء مجموعات محلية تتولى مسؤولية الامن فيها.وفي الواقع فان جزءا كبيرا من استراتيجية بترايوس نجح، ولو بشكل مؤقت، حتى قبل ان يبدأ حين ادرك الطرفان المتحاربان على جانبي الخندق الطائفي ان هناك قوة حقيقية ستواجههم هذه المرة، وهو الامر الذي يؤكد نظرية ان السبب الرئيسي في الفوضى التي حصلت بعد الحرب كان نقص القوات وعدم وجود خطة او استعداد لمحاربة العصيان.فعلى الجانب الشيعي اعلن مقتدى الصدر فورا الهدنة واصدر اوامره الى جيش المهدي بالتوقف عن اي نشاط لمدة ستة شهور، وهو القرار الذي منع حدوث مواجهات رئيسية بينهم وبين القوات الامريكية.اما على الجانب السني فقد اوقفت اغلبية جماعات المقاومة نشاطها ولم يبقى الا جماعة القاعدة وحلفائها التي سرعان ما واجهت حربا على جبهتين، امريكية،

ومحلية حين انقلب عليها معظم السكان السنة الذين كانوا منذ اسابيع قليلة حاضنتها الاساسية.

وكما كان متوقعا فقد جرى تقيم ايجابي لخطة بترايوس بناء على انخفاض معدلات مقتل الجنود الامريكان وعدد الهجمات ضدهم وهبوط معدلات سقوط الضحايا العراقيين وتراجع عدد العمليات التفجيرية، وما ترتب على كل ذلك من تحسن نسبي بالوضع الامني في بعض المناطق.ووفقا للتقرير الذي قدمته وزارة الدفاع الى الكونغرس بنهاية شهر كانون الاول (ديسمبر) 2007 فان تنفيذ خطة "الطريق الجديد الى الامام" مع زيادة عدد القوات اديا الى "تحسن كبير في الوضع الامني خلال الربع الاخير من العام، مما يعني ان (ادامة) زخم التقدم الحاصل (ربما) سيؤدي الى استقرار مستدام."وعزا التقرير النجاحات في تقليص مستوى الهجمات الى حوالي 50 بالمائة عما كانت عليه من قبل الى ضعف نشاط القاعدة والجماعات المسلحة السنية المتطرفة الاخرى، انشاء المجموعات التي اطلق عليها الصحوات والتي تولت مسؤولية الامن في بعض المناطق السنية، وقف اطلاق النار اوالهدنة التي اعلنها الصدر، تحسن اداء القوات العراقية، الفصل بين الجماعات المذهبية في بعض المناطق المختلطة، واخيرا استمرار تواجد القوات الامريكية والعراقية في المناطق الساخنة.

ولعل بامكان اي متابع دقيق ان يرى ان نفس عوامل النجاح هذه هي ذاتها التي يمكن ان تتحول الى عوامل للانتكاسة حالما يتم التخلي عن الزيادة في عدد القوات ويتم اعادتها الى بلادها كما هو متوقع، اذا لم يتم التوصل الى حل سياسي جذري للمشكلات الاساسية القائمة.والسؤال الرئيسي الذي يتبادر الى الذهن هو ليس فقط الى اي مدى سيكون ممكنا الاحتفاظ بهذا المستوى من القوات في شوارع بغداد وباقي المناطق المتوترة، بل وايضا مدى امكانية تطابق النتائج المرجوة امريكيا مع رغبات واهداف الجماعات العراقية المتصارعة.فالواقع هو ان استراتيجية "الطريق الجديد الى الامام" وخطة بيتراوس تخدمان اهدافا سياسية امريكية داخلية، بعضها يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقررة نهاية عام 2008، وبعضها الاخر يتعلق بالصراع داخل المؤسسة العسكرية الامريكية وبينهما وبين القيادة السياسية، اكثر مما تخدمان هدف مساعدة العراقيين على تحقيق المصالحة والوفاق الوطني.ان الفارق بين الهدفين يكمن في تلك الجدران الكونكرتية التي شيدت بين المناطق السنية والشيعية في بغداد والجزر الطائفية التي اوجدت والمليشيات المذهبية التي اسست وفق خطة بترايوس، والتي اما سيطول بقائها في مكانها، او تتحول الى خنادق وادوات القتال ثانية، اعتمادا على مدى الالتزام الامريكي.

لقد جاء قرار زيادة القوات الامريكية ووضع خطة لفرض الامن متأخرا خمس سنين، وبعد ان جرت انهار كبيرة من الدماء في العراق، كان بالامكان تفاديها، لو ان القيادات الامريكية السياسية والعسكرية وضعت الخطط المناسبة منذ البداية لادارة العراق دون تجريب.ان وجود خطط لبقاء عسكري امريكي طويل المدى، وفق اتفاقيات مع العراقيين، ليس ضمانا اكيدا للحل، ما لم ينبني على اتفاق سياسي وفق عقد اجتماعي جديد، وهو التحدي الاكبر الذي سيواجه الامريكان والعراقيون في السنوات القادمة.ما هو مطلوب هو ازالة الجدار الاكبر، جدار الحقد والكراهية والجروح المفتوحة والشكوك وعدم الثقة، والتي من غير محوها لا يمكن تصحيح الاخطاء التي ارتكبها الامريكان في العراق.

(4)

"بالكذب تذهب بعيدا ولكنك تضل طريق العودة."

(حكيم من اسبرطة)"

"أعتقد أن هناك مساحة كبيرة للانتقادات، من دون شك، بسبب وجود غطرسة وحماقة من قبل الولايات المتحدة في العراق".لم تكن هذه كلمات كاتب او صحفي من الذين اعتادوا نقد السياسة الامريكية في العراق، بل انها تصريحات اطلقها ديبلوماسي أمريكي كبير ومسؤول عن ادارة العلاقات العامة

في دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية.ولم يكتف البرتو فرناندیز في حديثه الذي أدلي به خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة يوم 21 تشرين الاول (اكتوبر) 2006 بذلك، بل انه مضى ليصف الوضع في العراق ب"جهنم" وقال "ان التاريخ سيكون الحكم الأخير علي السياسة الامريكية في العراق."

وكما كان متوقعا فقد قامت الدنيا ولم تقعد، خاصة وان الكلام جاء من مسؤول يجيد اللغة العربية وعين في وظيفة كانت مهمتها الدفاع عن الاحتلال وتجميله امام العرب، كما انه جاء في مرحلة كانت فيها الادارة والنخب السياسية في واشنطن منخرطة في عملية اعادة تقييم للاستراتيجة الامريكية في العراق ومحاولة البحث عن مخرج.اضطر فرناندیز الذي قال كلامه في لحظة صدق نادرة مع النفس بعد يومين ان يسحب ملاحظاته ويعتذر، لكنه حتى باعتذاره الذي جاء نتيجة ضغوط موريت عليه، كشف الحقيقة كما هي، مثلما صرخ ذلك الطفل في رواية هانز كرسيشيان اندرسن الشهيرة، في دهشة ان الامبراطور المغتر، كان عاريا وان بدلته الجديدة التي جاء يستعرضها، لم تكن الا وهما.

لم تمضى الا ايام قلائل على سقوط صدام، والذهول لا يزال سيد الموقف في العراق، حتى بدأت شاشات التلفزيون العربية والعالمية تنقل وقائع احداث مثيرة تجري في بهو وقاعات فندق عشتار (الشيراتون) المطل ايضا على ساحة الفردوس وفي

نادي العلوية المجاور، كان بطلها شخص مجهول يدعى محمد الزبيدي، نصب نفسه رئيسا للمجلس التنفيذي لبغداد، محاطا بحراس شخصين مسلحين، وهو يجتمع مع اناس متطفلين، قيل انهم وجهاء وزعماء عشائر.بدا الزبيدي يمارس مهامه الجديدة كرئيس لمجلس شكله من 21 عضوا لادارة العاصمة بثقة شديدة وكانه صاحب السلطة الفعلية في بغداد المحررة، بينما يتحلق حوله مساعدوه واعوانه وهم في غاية الانشغال في ادارة أمور العاصمة، وعلى بعد امتار قليلة من القوات الامريكية التي اقامت مقرا لها في الفندق وفي فندق الميرديان المجاور الذي لا يزال يعم بالصحفيين الاجانب.

كان المشهد سوريواليا ومثيرا للشفقة، وخاصة بالنسبة للعراقيين الذين كانوا يعرفون الزبيدي عن كثب ايام اقامته خارج العراق وتجنيده من قبل احمد الجلبي، للعمل لديه في بعض العمليات، التي عادة ما يطلق عليها في العلم السفلي، بالقذرة.كان الرجل مثار شبهات عديدة بعضها في منتهى الخطورة عن ارتباطات وعلاقات مع جهات واجهزة اسرعت الكثير من مواقع الانترنيت العراقية في الخارج في تسليط الاضواء عليها، فيما حذر بعضها منه ويسخر الباقون مما يرونه ويسمعونه اثناء مؤتمراته الصحفية.كانت اكثر اعماله اثارة للسخرية هو اعلانه عن قرار بارسال مندوب عنه لحضور اجتماعات وزراء الدول المصدرة للنفط (اوبك) الذي عقد تلك

الايام في فيينا، وهي الخطوة التي اثارت السؤال المهم عمن يحكم في بغداد فعلا بعد الاحتلال.وعلى الرغم من ان القوات الامريكية اعتقلت الزبيدي بعد ايام من ذلك وانهت تلك المسرحية التراجيكومدية، الا ان السؤال ظل معلقا منماً عن حقيقة مؤلمة، وهي ان اعظم قوة عسكرية في العالم، احتلت بلدا، وازاحت نظامه، ودمرت دولته، واشاعت فيه الفوضى والسلب والنهب، لم تراع وضع ترتيبات لادارته او نقل الحكم لاهله.

اذ حتى اليوم الذي دخلت فيه القوات الامريكية بغداد كان الجدال لا يزال دائرا وسط الدوائر والقادة في واشنطن حول مالذي ينبغي عمله لادارة احتلالهم للعراق، بينما بدأ البلد، بكل تعقيداته السياسية والتاريخية وتركيبته الاثنية والمذهبية الفسيفسائية، يغرق سريعا في فراغ سياسي هائل.كان السؤال الملح هو اذا كانت الولايات المتحدة قد شنت الحرب لتحرير العراقيين من صدام وتغير النظام، فاي نظام هي بصدد اقامته في بغداد وكيف سيتم ذلك بعد ان استبعدت الخيارات التي اصرت عليها المعارضة العراقية منذ مؤتمر لندن لتنصيبها كحكومة مؤقتة تدير البلد حال سقوط النظام، كما لم تعلن هي عن خيارات اخرى.

تكشف الوثائق الامريكية ليس فقط عدم اعداد خطة سياسية لادارة العراق كرديف للخطة العسكرية التي خاضت على

اساسها القوات الحرب، بل عن الصراعات بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وهيئة الاركان والقيادة الوسطى حول من يتولى مسؤولية ادارة الاحتلال، في حين كان البيت الابيض ورئيسه غائبا او مغيبا عن تلك الصراعات.في الاشهر التي سبقت الحرب وبينما كان وزير الدفاع رامسفيلد ومساعديه يتحدثون بلغة عامة ومبهمة عن مشاريع لاعادة بناء الدولة في العراق بسواعد العراقيين واموال نفطهم، كان القادة العسكريون يركزون على الجهود التي تحقق لهم النصر بهزيمة صدام دون اكتراث جدي بحقيقة ان النصر سيكون بلا معنى اذا ما تحول العراق بعد ذلك الى مستنقع يبتلع جنودهم وتغرق في وحله احلام التفوق والعظمة الامريكية.اما وزارة الخارجية ووزيرها كولن باول المتردد اساسا في تأييد الحرب والذي قدم دعمه لها على مضض، فقد فشل في اقناع البنتاغون بان تتولى الدبلوماسية الامريكية مهمة الجانب السياسي في ادارة عملية اعادة بناء العراق بعد الاتهامات التي وجهت لها بالاخفاق في افغانستان وكان اخر ما فعله في اجتماع مع الرئيس بوش في شهر آب (اغسطس) 2002 ان حذره من ان هيكل الدولة العراقي سينهار بعد الحرب وان مسؤولية واشنطن هي اعادة بناءه واذا كان رامسفيلد والبنتاغون على استعداد لتحمل مسؤولية ذلك فانه لن يمانع.

في تلك الاثناء ظل البيت الابيض يراوح في المنطقة الرمادية من خلال الكلام العمومي عن ضرورة اشراك العراقيين، دون تحديد معنى لذلك، بل ان مستشارة الامن القومي حينذاك كوندليزا رايس ذهبت في مقابلة لها مع مايكل غوردن المراسل الحربي لنيويورك تايمز الى حد القول " مفهومنا هو اننا سنقوم بهزيمة الجيش (العراقي)، اما المؤسسات فستبقى، كل شيء، من الوزراء حتى قوات الشرطة."ولم تكن رايس التي فضلت طيلة هذه الفترة ان تلعب دورها في الظل، بعيدا عن مناطحة الرؤوس الكبيرة في الادارة، مثل شيني وباول ورامسفيلد، تعبر الا عن رأيها دون اطلاع تفصيلي على مجريات التخطيط للحرب، ودون حتى رغبة حقيقية في ذلك.اما بوش، الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة، والذي سيسجل تاريخ هذه الحرب ونتائجها بأسمه، فكما هو اضح فقد ترك مصيرها يقرره مساعدوه السياسيون وقادته العسكريون، دون اي تدخل منه.

ولم يكن ذلك بغريب او مستبعد عن رئيس كان جاهلا مثله مثل الملايين من الامريكان ليس بتركيبة الشعب العراقي المعقدة، بل بالعراق نفسه.وينقل "بيتر غاربيث" في كتابه "نهاية العراق" عن اثنين من ثلاثة منفين شاركوا في اجتماع مع بوش قبل شهرين من الحرب، وهم كل من كنعان مكية، ورند رحيم، وحاتم مخلص ان الرئيس كان يلتفت يمينا وشمالا كلما ذكر

العراقيون كلمتي شيعة وسنة، مما اضطرهم ان يقضوا معظم الوقت يحاولون ان يشرحوا له تركيبة المجتمع العراقي الاثنية.

لكن الغريب في الامر حقا هو انه بينما كان القادة الامريكان يتخبطون في جهلهم، وغطرستهم ومشاريعهم كانت مجموعة من الخبراء العراقيين المعارضين الذين تبرعوا او جندوا منهمكين في ورش عمل ترعاها الخارجية الامريكية في واشنطن يحاولون وضع تصورات ودراسات وخطط ورؤى حول عراق المستقبل، ربما اعتقدوا انها ستكون الاسس التي سترتكز عليها استراتيجية اعادة بناء الدولة.كان بعض المشاركين من العقول البارزة في اختصاصاتها العلمية والفكرية والمهنية، ويتمتعون بخبرات مهمة في الشؤون العراقية، وعملوا طيلة شهور على اعداد "دراسة مستقبل العراق" وهي مجموعة اوراق حول مختلف الميادين التي تشملها عملية اعادة بناء الدولة ابتداء من الاقتصاد والنفط والتعليم والقانون والجيش وانتهاءا بالدستور الذي كتبوا مسودة له.

كانت المشكلة الاساسية هي ان ما خرجت به هذه الورش هي مجرد اوراق عمل ودراسات ومقترحات لم تجد طريقها للنور وللنقاش العلني، بل حتى ان الكثير منها، وكما اتضح لاحقا، لم تقرأ من قبل القادة والمخططين الامريكان، او حتى حين قرأت فانها لم تلق اي اعتبار من قبلهم، وهي مشكلة يتحمل بعض

المسؤولية فيها المشاركون انفسهم، اولا لانهم وافقوا ان يكون عمل الورش مثلما نتائجها سريا، وثانيا لانهم لم يعملوا كمعارضين وسياسيين يدافعون عن حقهم في ان يكون حق تقرير مصير بلدهم بايدهيم لا وفق الاجندات الامريكية الغامضة، بل قبلوا العمل كموظفين دفعت اجورهم من النفقات المخصصة في ميزانية تحرير العراق التي افرت في عهد كلنتن.

وعلى الرغم من ان بعض المشاركين الاكثر تحمسا، ككنعان مكية ابدوا اعتراضات في وقت مبكر على الطريقة التي يدير بها المسؤولون الامريكيون الامور ونبهوا الى مخاطر اسلوب المحاصصات الطائفية والى هيمنة واستئثار التيارات الدينية على العملية (رسالة من مكية الى ديفيد بيرس في الخارجية الامريكية يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002) الا ان من المؤكد ان هذه المجاميع من العراقيين ساهمت، حتى ولو كان ذلك بحسن نية، ومثلها مثل قوى المعارضة السياسية، بان تكون المحلل الذي منح الادارة الامريكية شرعية القيام بالحرب، دون ان يكون لها دور حقيقي في العمل.وكان ما هو اكثر ايلاما ان البعض منهم عمل بعقود اجيرا في الادراتين اللتين اقامهما الاحتلال دون اي احساس بالكرامة او وخز من ضمير او تردد بانه يساهم في الخراب القادم على العراق.

في نفس الوقت اصرت الادارة الامريكية ومنذ البداية على اطراف المعارضة عدم القيام باي خطوة تتعارض مع تصوراتها

وخططها بشأن مستقبل العراق، على الرغم من ان تلك المعارضة كانت ورقة التوت التي استخدمت كغطاء الشرعي للحرب.قبل مؤتمر المعارضة في لندن ارسل البنتاغون كلا من دوغلايس فايث ومارك غروسمان، وهما من ابرز مساعدي رامسفيلد، الى لندن لعقد اجتماع مع ممثلي المعارضة، حيث اطلعوهم على الغاية من عقد المؤتمر، المراد منه ان ان يكون مجرد توفير الواجهة العراقية المطلوبة للحرب.ولم يترك المسؤولان اجتماعاتهما مع هؤلاء قبل ان يقدما لهم ورقة كتبت بالانكليزية من ستة نقاط، لا تحتوي على اي اشارة الى الجهة التي اصدرتها، وغير ممضية، وتضع خطوطا حمراء امام المشاركين في المؤتمر، ومنها توقيعهم مقدما على تعهد بعدم تحول المؤتمر الى اي شكل من اشكال البرلمان في المنفى او تشكيله حكومة والاكتفاء بانتقاء "هيئة استشارية" تعمل كلجنة اتصال مع واشنطن، على ان يجري اختيارها بالتصفيق وليس بالتصويت.كانت هذه الفكرة الاخيرة تعني منع المؤتمرين من الادعاء فيما بعد انهم صوتوا على اختيار مجموعة، مما يجعل المؤتمر بمثابة هيئة تمثيلية انتخبت بدورها ومن بينها هيئة تمثيلية اصغر.

ولم تعترض اطراف المعارضة الستة التي شاركت في الاعداد على الاشتراطات الامريكية، على الرغم من انهم كانوا يدركون اهمية الدور الذي يقومون به في اضفاء الشرعية على الغزو،

وان البعض منها كان يسعى فعلا لتشكيل حكومة في المنفى، او على الاقل الحصول على موافقة واشنطن باعلان حكومة مؤقتة، حال سقوط نظام صدام.من جانبها لم تسع الادارة الامريكية لتوضيح موقفها من رفض تشكيل الحكومة المؤقتة، وتركت تفسيرات ذلك للاخرين الذين رؤا بان الامر ربما يرتبط، اولا في عدم وجود خطة امريكية لادارة عراق ما بعد لاحتلال والخلافات الداخلية حول ذلك، وثانيا بشكوك من بعض القيادات الامريكية بقدرات هيئات المعارضة وشخصياتها في تولي الحكم، وثالثا في ضرورة عدم تسليم الحكم للجماعات العراقية المنفية واستبعاد اغلبية العراقيين الذين هم في الداخل.وعوضا عن ذلك كانت رسالة واشنطن التي نقلها ممثل الرئيس بوش السفير زلماي خليلزاد لقيادات في المعارضة التقي بها في انقرة في شباط (فبراير) 2003، اي قبل ثلاثة اسابيع من الحرب، هي ان الولايات المتحدة ستتولى الادارة في العراق بعد الغزو بنفسها لفترة قد تطول الى عام قبل ان تجري انتخابات على المستوى الوطني والمحلي على ان يظل دور قوى المعارضة خلال هذه الفترة استشاريا فقط.

بعد اثني عشر يوما من سقوط بغداد وصل اليها الجنرال غي غارنر لكي يتولى مهامه كحاكم امريكي للعراق المحتل كانت بغداد قد سقطت خلالها صريعة لفوضى السلب والنهب والقتل والخطف لانها ظت بلا حكومة وبلا شرطة وبلا جيش، في حين

وقفت القوات الامريكية متفرجة على ما يحصل دون اكتراث او محاولة لضبط الامن واحيانا ايضا متواطئة ومشجعة على ذلك.كانت تلك الايام الاثني عشر، بكل الفوضى التي اشاعتها وحدها كافية لكي ترسي اساسا لما حل بالعراق بعدئذ من خراب.لقد اصر الجنرال تومي فرانكس اولا على عدم وضع ترتيبات لنقل غارنر ومساعديه الستين الذين شكلوا "مكتب اعادة البناء والمساعدات الانسانية" الذي انيطت به مهمة ادارة الاحتلال، مع القوات التي دخلت بغداد لكي تقوم بتنصيب نفسها حكومة او ادارة للعراق، كما اصر فرانكس ثانية، على تأخير دخول غارنر وفريقه طيلة هذا المدة لكي يعطي القادة العسكريين سلطات اوسع باعتبارهم السلطة الحقيقية في العراق.

انتسب الجنرال الستيني غارنر الى وحدات الدفاع الجوي قبل تقاعده وعمله في واحدة من الشركات المتخصصة بالصناعات الحربية القريبة من البنتاغون ومن رامسفيلد بالتحديد.في يوم التاسع من كانون الاول (يناير) 2002 تلقى الجنرال المتقاعد مكالمة من دوغلاس فايث الذي عرض عليه المهمة والتي شرحها له باعتبارها تولي مسؤولية التخطيط وادارة العراق لفترة قصيرة ريثما تعين الادارة شخصا مدنيا يتولى الحكم لفترة اخرى.تضمنت مهمة غارنر ومكتبه كما بينها الامر الرئاسي الذي اصدره الرئيس بوش هي توفير وتوزيع المساعدات

الانسانية والخدمات الضرورية والكشف عن اسلحة الدمار الشامل اضافة الى التنسيق مع الامم المتحدة وقوى المعارضة العراقية، وهي مهمات لا تتضمن مسؤولية توفير الامن وحفظ النظام، او اي ترتيبات للادارة والحكم، كما يتضح من الامر الرئاسي.

وفي الاسابيع القليلة التي تلت تعينه عقدت بعض الاجتماعات وجرت بعض النقاشات حول مهمات المكتب وتمويل مهامه وعلاقاته بالقيادة العسكرية، ولكنها مرة اخرى لم تتطرق الى مسألتين اساسيتين وهما من يتولى السلطة ومن يتحمل مسؤولية الامن بعد الغزو.ويبدو ان الرأي الذي كان سائدا لدى القيادات العليا الامريكية ان تلك ليست بالقضية المطروحة للنقاش حيئذ، على افتراض ان كل شيء بعد الاحتلال سيسير بسهولة ويسر، وعلى هوى القادة العسكريين، قياسا على استنتاجهم بان الحرب محسومة مسبقا، وان العراقيين سيكونون ممتنين لمحتليهم وسيتركون لهم تقرير مصيرهم بالطريقة التي يشاؤون.

كانت احدى اسهامات غارنر الاساسية التي وضعته قريبا من الملف العراقي هي انه كلف بادارة عمليات الاغاثة التي جرت للاكراد عشية نزوحهم الكبير الى تركيا اثناء الانتفاضة التي وقعت بعد الحرب عام 1919 حيث اصبح يومها على علاقة متينة بالقيادات الكردية، وهي مزايا اضافة الى خلفيته

العسكرية، رأت الادارة انها تؤهله لتولي مسؤولية ادارة بلد كالعراق هو ومكتبه الذي ضم اليه حفنة من اصدقاءه من الضباط المتقاعدين ودبلوماسيين اثنين هما توم وورك الذي اشرف على مجموعات "دراسة مستقبل العراق" وميغن او سوليفان والتي ظلت تعمل بعد ذلك في العراق حتى شهر تشرين الاول (اكتوبر) 2007، والتي كان يحلوا للكثير من العراقيين الذين يتعاملون معها ان ينادوها "مس بيل" اشارة الى الدبلوماسية البريطانية التي عملت سكرتيرة المندوب السامي ايام الاحتلال البريطاني، والتي يعزى اليها صياغة العراق الحديث.

اضافة الى هؤلاء تم الاتفاق مع احد الامريكيين من اصل عراقي وهو عماد ضياء الخرسان على ان يكون مقاولا ويقوم بتجنيد نحو 150 من المنفيين العراقيين للعمل بعقود مؤقتة كمستشارين، او ممن سيناط بهم بعض المهمات غير المحددة بعد الاحتلال، وهي خطوة كانت تستهدف خلق مجموعة من المرتزقة والمنتفعين الذين سيسيطرون على هرم الجهاز البيروقراطي للدولة، بدلا من النخب البعثية التي سيتم اجتثاثها.لقد كشفت هذه الخطة بشكل مبكر عن عدم وجود استراتيجية لاعادة بناء الدولة والاستعاضة عن ذلك بعقلية "الانتربرايز والبزنيز" الامريكية التي اريد بها ان تدير مشروع تحرير العراق.والواقع ان مسألة التوظيف بعقود التي هي سمة

اساسية من سماة العمل والاقتصاد في امريكا كان لها دورا كبيرا في وصول المشروع العراقي الى ما وصل اليه من فشل مخزي، وهو الامر الذي ينطبق ايضا على معظم افراد الجيش من الجنود الامريكان الذين عملوا كمتطوعين لقاء اجر وحوافز مغرية، وليس كجيش من المجندين المحترفين الذين يحملون قضية ويدافعون عنها.لقد دلت تجارب تاريخية عديدة على ان النصر الناجز يحققه ويحافظ عليه جيش مؤمن بالهدف، كما ان اعادة بناء الامم يتطلب اضافة الى المهارات التزام مبدئي واخلاقي طويل الامد، وهما عنصران افتقدتهما المغامرة الامريكية في العراق، لانها ارتكزت على موظفين وجنود عملوا بعقود قصيرة الاجل.

كانت اول تجربة فاشلة لغارنر هي الاجتماع الذي دعا الى عقده يوم 28 نيسان (ابريل) 2003 في مركز المؤتمرات في بغداد وحضره نحو 350 من العراقيين الذين استطاع لملمة شتاتهم عل عجل بهدف الخروج بتصور عن الطريقة التي سيدار بها العراق.وتحول الاجتماع الذي عقد دون اجندة واضحة او حتى تصور اولي في النهاية الى فوضى عارمة ولم يخرج عنه اي نتيجية.وجاءت الاشارة الثانية على تخبط غارنر بعد اسبوع حين اعلن عن النية لتشكيل حكومة عراقية مؤقتة خلال عشرة ايام، حيث ان ذلك لم يكن ابدا، بين ما يفكر به البيت الابيض وبالتحديد نائب الرئيس تشيني فتم اجهاض المشروع

بسرعة.لقد شهدت تلك الايام القليلة، ولكن العصيبة على العراق، مشاهد تراجيكوميدية حيث اكبر قوة عالمية تظهر هشاشة وتردد وتخبط لا مثيل له في مشروع ارادت له ان يكون فاتح عهدها ببناء امبراطورية جبارة.وتكشف بعض الوثائق التي نشرت ومنها رسالة كتبها السير جون ساورس الممثل البريطاني في بغداد في تلك الفترة الى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن الكثير من ذلك التخبط حيث يقول ان الامريكان في العراق "بلا قيادة، وبلا استراتيجية، وبلا تنسيق، وبلا هيكل تنظيمي، ومنعزلين تماما عن العراقيين" الذين احتلوهم.

وبسبب اشتداد الخلافات بين مراكز صنع القرار، وخاصة وزارتي الخارجية والدفاع، حول من يجب ان يتولى المسؤولية في العراق فقد اطيح بغارنر بعد نحو اسبوعين من توليه المسؤولية وتم تولية بول بريمر مكانه في السادس من آيار (مايو) 2003، كما تم حل "مكتب اعادة الاعمار والمساعدات الانسانية" وتم تشكيل "سلطة التحالف المؤقتة" لتولي المسؤولية.كان تعين بريمر هو الاخر مثار علامات استفهام وتعجب حيث جيئ به من التقاعد على عجل من قبل رامسفيلد لكي يطلب منه التوجه الى العراق وتولي مهمة لم يكن ملما بتفاصيلها، وفي بلد لا يعرف عنه الكثير، وربما لاشئ ذي جدوى.كان بريمر دبلوماسيا مخضرما عمل مساعدا لوزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر وتولى منصب سفير في

هولندا كما عملا مسؤولا عن ملف مكافحة الارهاب، الا ان اهم خصاله السياسية انه كان جمهوريا بامتياز ومحافظا مما يجعله اهلا للثقة.

بعد يوم من اعلان تعينه استقبل بريمر في البيت الابيض من قبل الرئيس جورج بوش وحضر المقابلة باول ورامسفيلد، وكما يشير هو في كتابه "عامي في العراق" فقد دار نقاش عام حول مهمته التي بدت غير محددة ولم يتطرق فيها الى اية قرارات مما حدا به ان يطلب هو نفسه تخويله صلاحيات اتخاذ قرارات "تشريعية وادارية وقضائية" لادارة العراق وهم ما تم قبوله.ومرة اخرى كشفت الادارة والبيت الابيض بالذات انها لا تمتلك او لا تطرح تصورا عن المستقبل الذي تريد وضع حجر اساسه في العراق.وحين وصل بريمر الى بغداد وعقد لقاءه الاول مع قيادات المعارضة السابقة يوم 16 آيار (مايو) 2003 اخبرها بشكل قاطع بانه لن يكون هناك حكومة مؤقتة، كما لن يتم تسليم السلطة للعراقيين بوقت قريب.وفي الايام اللاحقة اتخذ بريمر بموجب سلطته تلك قرارات بحل الجيش والمؤسسات الامنية وحل حزب البعث وتجريم عمله ومنع عمل فئة القيادات والكوادر العليا من العمل في الدولة اضافة الى سلسة من القرارات والاجراءات الاخرى شرعت، من ناحية، الاحتلال، وانهت من ناحية ثانية، وهي الاخطر، اي امكانية من ان يعود العراق موحدا كما كان عليه قبل الغزو.

لقد قيل وكتب الكثير عن اجراءات بريمر وخاصة حل الجيش والاجهزة الامنية واجتثاث البعث التي كانت خطوات لا مفر منها في ضوء انها كانت اعمدة نظام صدام وقوتها الضاربة التي هيمنت بواسطتها عل حكم العراق لاكثر من ثلاثة عقود، غير ان الاشكالية الحقيقية كمنت في الطريقة العشوائية التي جرت فيها.كان جيش صدام جيشا عقائديا بامتياز، حيث كان يهمين على قياداته البعثيون، مما كان يعني ان وجودهم على دفة القيادة مع احتفاظ الجيش بهيكليته هو منحهم الفرصة لكي يكونوا القوة الاساسية في العراق مرة ثانية.كان بقاء قيادة الجيش بيد البعثيين يعني ايضا ان التغير كان مجرد التخلص من شخص صدام مع امكانية ظهور صدام جديد، مما يعني ان ثمن الغزو ووقوع العراق تحت الاحتلال هو استبدال دكتاتور بدكتاتور اخر.

من ناحية ثانية، كان الوضع الجديد الذي تم فيه تمكين الشيعة والاكراد من الحكم يستحيل فيه وجود جيش يهمين على قياداته السنة مما يعني ازدواجية في السلطة غير قابلة للتعايش، وهو الامر الذي كان يتطلب اعادة هيكلة قيادة الجيش واعادة بناء عقيدته العسكرية وتنظيمه على اسس جديدة.فالاكراد مثلا كانوا اكثر اصرارا على حل الجيش، وهو موقف اتضح حتى خلال النقاشات التي جرت داخل ورشات العمل التي شكلت قبل الحرب، والتي طالبوا خلالها بنزع الكثير من اسلحته القتالية،

لاعتبارات كانت تتعلق بذكريات القمع التي مارستها الانظمة المتعاقبة ضدهم.ولم يبد الشيعة حماسا للابقاء على جيش كبير خوفا من ان يستخدم مرة ثانية ضدهم كما استخدم مرات عديدة اخرها في الانتفاظة التي تلت حرب عام 1991.

اما بالنسبة للبعث، فلم يمكن كذلك ممكنا الابقاء عليه كحزب او كيان سياسي فاعل، لاسباب عديدة، على رأسها ان الحزب كان تنظيما شموليا هيمن باجهزته الامنية والاستخباراتية على السلطة وعلى الحياة العامة عقودا طويلة وشكل باديولوجيته التي لم تخلو من افكار فاشية وشوفينية القاعدة السياسية التي ارتكبت على ركائزها كل المآسي بحق العراقيين.كان يستحيل تحقيق تغير واصلاح حقيقيين مع وجود ذلك الحزب باعضائه وانصاره الذين يبلغ عددهم حوالي مليونين مع سيطرتهم على الجيش والامن وتغلغلهم في اجهزة الدولة.ان فكرة التغير، ايا الوسيلة التي كانت ستجري بها، كانت ستقوم على ركيزة هزيمة فكر هذا الحزب الشمولي وتطهير الدولة والمجتمع منه، لان وجوده كان سيتعارض مع فكرة بناء عراق جديد قائم على الحرية والتعددية والديمقراطية.

ومع ذلك فان الاشكالية الاساسية في قضية حل الجيش واجتثاث البعث هو ان كلا الخطوتين لم تجريا في اطار عملية سياسية متكاملة تراعي السياق التوافقي الجديد، بل اتخذتا بطريقة عشوائية وارتجالية مما جعل الامر يبدو وكأنه تصفية حسابات

وعمليات ثأرية وانتقامية، ما حول الموضوعين سريعا الى عنصر جوهري في الصراع الطائفي الذي اندلع فيما بعد.لقد كان ضروريا البحث عن صيغة عقلانية وموضوعية لمعالجة مشكلة البعث بشكل اقرب للطريقة التي تمت بها في جنوب افريقيا، مثلا، عن طريق تأسيس هيئة للحقيقة والعدالة، وعلى قاعدة انصاف ضحايا البعث من جرائم جلاديهم، ومنح الفرصة لمن يعلن ندمه من اعضاء البعث لكي يكشف عن حقيقية تلك الجرائم باعتبارها وسيلة ايضا لطلب الصفح والغفران.كان ينبغي ان يكون ذلك اجراء عراقيا، لا امريكيا، وهو ما حاولوا تصحيحه في القرار الذي اتخذه مجلس النواب في 12 كانون الثاني (يناير) 2008، ولكنه جاء ناقصا، مثلما جاء فقط بعد ان كان قد فات الاوان.

اما بالنسبة للجيش فقد كان بالامكان اللجوء الى طرق اكثر واقعية وحكمة في حل الاشكالية المتعلقة بتبعيثه وصبغته العربية السنية، وذلك من خلال اعادة تشكيل المستويات العليا، وربما الوسطى ايضا، للقيادة دون المساس به كمؤسسة وطنية وبهيكليته العامة.فالجيش ليس رمزا للدولة وسيادتها ووحدتها فقط، بل هو مؤسسة وطنية تحمي كل ذلك، وكان غيابه سببا في المأزق الامني على المستويين الداخلي والخارجي.ومرة ثانية ادرك الامريكان الخطأ الذي ارتكبوه فحاولوا تشكيل جيش جديد، غير انه لم يكن جيشا مهنيا

ونظاميا، بقدر ماكان تجميعا من مليشيات طائفية، ولكن بمظلة رسمية.وكما كشفت السنوات الخمسة التي اعقبت الاحتلال عن مثالب كثيرة عرقلت جهود اعادة البناء فان من الواضح ان اي حل للمأزق العراقي في اطار عملية سياسية توافقية لن يكتب له النجاح ما لم تأخذ بنظر الاعتبار وجود جيش وطني محترف، غير مرتبط، او موال لاي من الجماعات السياسية او الطائفية، ويقوم بواجبه كحامي وضامن للوحدة التراتبية وللتعددية والديمقراطية.

وخلال اربعة عشر شهرا قضاها بريمر في بغداد حاكما فعليا للعراق قام بالكثير من الاعمال واتخذ العديد من القرارات التي بالامكان الان القول انها رسمت مستقبل العراق على الرغم من انه اعترف في كتابه "عامي في العراق" وفي مقابلات اجريت معه بانه لم يكن يعرف البلد، ولم يزه في حياته، ولم يكن من اهتمامته، ولم يشارك في التخطيط للحرب وان كل معلوماته جاءت من خلال اطلاعه على بعض التقارير قبل ذهابه لاستلام مهمته.صحيح ان الجانب العسكري والامني في العراق بقي بيد جنرالات البنتاغون، الذين ظلوا في ريبة وشك وانعدام الثقة بالقيادات المدنية وعلى رأسها رامسفليد منذ بدأ الاستعدادات للحرب، مما ادى الى فقدان التنسيق والتضارب في القرارات، وصحيح ايضا ان التباين في الاراء والصلاحيات بين الادارات والاجهزة المختلفة المعنية بالملف العراقي بقيت مستمرة خلال

فترة بريمر، الا ان القرارات الاساسية ظلت مرتبطة باسم بريمر ومن نتاج اجتهاداته.

كانت ابرز خطوة تتعلق بمستقبل العملية السياسية يتخذها بريمر هي رفض تسليم الحكم لجماعات المعارضة السابقة التي لم يخف شكوكه بها وبمحاولاتها خطف السلطة والاستفراد بها.فقد ظل بريمر لفترة رافضا الضغوط التي كانت تضعها عليه ماكانت تدعى بمجموعة الستة، اي الجماعات الكردية والشيعية والجلبي وعلاوي والشريف علي، لتشكيل حكومة مؤقتة لصالح مسعى البقاء في فترة انتقالية ينضج فيها الوضع لاجراء انتخابات برلمانية واختيار حكومة.غير انه لم يستطع مقاومة ضغوط هذه الجماعات وخاصة الكردية التي كانت تدير السلطة اساسا في الاقليم الكردي، وكل ما تسعى اليه تقنينه، وكذلك المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الشيعي، الذي بدأ خطوات حثيثة لتركيز نفوذه وسلطته في المناطق الشيعية وسط مقاومة وتنافس قوي مع التيار الصدري البازغ.صحيح ان الجسم الرئيسي في الجماعة العربية السنية الذي كان افاق من صدمة سقوط النظام على وقع صعود الجماعات الشيعية والكردية وهيمنتها على مقاليد الامور انحاز سريعا الى خيار المقاومة الذي كان البعثيون وازلام النظام السابق قد استعدوا له، الا ان وقوع بريمر تحت ضغوط وابتزاز الجماعات الرئيسية الكردية والشيعية، التي كانت قد فرضت هيمنتها على مجمل العملية،

ومدت نفوذها الى المناطق التي استولت عليها، ادى الى وصاية هذه الجماعات على العملية السياسية واقصاء كل القوى الكامنة الاخرى في المجتمع العراقي منها.

الا ان بريمر لم يستطع الصمود كثيرا امام الفوضى واعمال النهب والشغب والعنف التي استشرت سريعا وبدأت تضرب اطنابها في طول البلاد وعرضها دون ان تقوم القوات الامريكية بواجب التصدي لاقرار الامن.ففي اليوم التالي لوصوله الى بغداد اصدر امرا للقوات بان تقوم بايقاف عمليات النهب التي كانت مستمرة بعد شهر من دخولها بغداد الا ان الجنرال "باف بلونت" الذي كان حينها قائدا للقوات الامريكية في بغداد رفض ذلك مدعيا ان قواته جاءت لتحرير العراقيين الجياع وليس لايقافهم من نهب مؤسسات النظام السابق.ومرة ثانية اشر موقف بلونت على عدم وجود تصور واضح لكيفية ادارة الاحتلال، وايضا برفضه الخضوع لقرارات الحاكم المدني كشف عن الفجوة التي تفصل بين المؤسسة العسكرية وقيادة القوات في العراق وبين سلطة الاحتلال.

وفي ظل انعدام وجود، او بالاحرى اقصاء، الممثلين الحقيقين عن الشعب العراقي في الداخل، واصرار مجموعة السبعة (بانظام حزب الدعوة اليهم) على انها منتخبة من قبل مؤتمر لندن (رغم ان المؤتمر لم يختار الا لجنة متابعة وتنسيق وبالتصفيق وليس بالاقتراع) ورفض الجماعة السنية الانخراط

في العملية السياسية الوليدة، فقد خضع بريمر وقرر بعد حوالي شهرين تشكيل مجلس الحكم كتنظيم انتقالي مكون من 25 عضوا جرى تسميتهم وفق قاعدة للمحاصصة الطائفية والدينية والقومية.من بين هذا العدد كان هناك شخص واحد هو نصير الجادرجي يمكن القول عنه انه سياسي من الداخل، بينما كان اغلب الاخرين ممن سماهم بريمر بالمنشقين المنفيين ايام صدام، اضافة الى عدد صغير من اصدقائهم ومحاسيبهم الذين رشحوهم هم.وبذلك اسس المجلس لقاعدتين ظلتا تتحكمان بالعملية السياسية طيلة الفترة التالية وهي توزيع السلطة والثروة على اساس محاصصة بين الجماعات وفقا لاغلبيتهم العددية واستئثار الجماعات التي جاءت من الخارج بقيادة العملية السياسية على حساب الاغلبية من العراقيين الاخرين الذين لم تتح لهم الفرصة بتنظيم انفسهم.

ولان الامر برمته كان نتاج عمليات التجريب والى اللجوء الى اساليب اعادة التركيب والقص واللصق التي مارستها سلطة الاحتلال في وضع سياسي وامني منهار، وكذلك بسبب الضغوط التي مارستها الجماعات التي احتلت مقاعد مجلس الحكم وأستاثرت بسرعة على السلطة في الوزرات والادارات المحلية وعلى الفضاء السياسي المتوفر، فقد رضخ بريمر مرة ثانية ووافق على مطالب اجراء الانتخابات وتسليم السلطة لحكومة منتخبة، بعد ان كان يصر على فترة انتقالية طويلة نسبيا، تتهيأ

خلالها الارضية السياسية والامنية اللازمة لمثل هذا الانتقال الى الانتخابات العامة.وفي واقع الحال كانت الانتخابات بالسرعة التي تمت بها وتحت ظروف غير مؤاتية تمثل طريقا عكسيا للديمقراطية ووسيلة لتلاعب القوى المتصدية، اضافة الى كونها وصفة لمزيد من الاحتقانات والصراع.

وسرعان ما اثبتت الانتخابات التي جرت في كانون الاول (ديسمبر) 2005 تلك المخاوف حين كشفت عن نفسها كونها كانت غطاءا زائفا لديمقراطية ظلت عصية على الولادة في عراق كان يحتاج اولا وقبل كل شيء الى عملية اصلاح داخلي للبنية النفسية الاجتماعية والاتفاق بين جماعاته المختلفة على اسس خياراتهم الوطنية.لقد كانت احدى ابرز الاثار التي ترتبت على انهيار الدولة العراقية هو تمزق الهوية الوطنية وشرذمة المجتمع العراقي على الاسس الطائفية والعرقية، ولم يكن ممكنا اجراء الانتخابات، قبل نضوج حالة توافقية تمهد الارضية السياسية والامنية لذلك، وهو ما ادى بالتالي الى مسار سياسي قائم على الاحتكار من ناحية، ومن ناحية ثانية، على اسس المحاصصة الطائفية والعرقية دون اجماع او توافق وطني.

من السهل طبعا ايجاز وجهة نظر الجماعات الشيعية والكردية في الاسراع بعملية الانتخابات لانها كانت قائمة على اساس حسابات التحالف الذي شكلوه للاقتسام السريع للجزء الاكبر

من كعكة السلطة والثروة بينهم.كانت الانتخابات بالنسبة لهم، وهم احزاب معروفة تاريخيا بانها شبه شمولية، تفتقد للبنى والافكار والثقافات والممارسات الديموقراطية داخلها، ليس تأسيس ديمقراطية حديثة في اي جزء من اجزاء العراق، بل ركوب الموجة التي وفرها الاحتلال والشعارات التي اتى بها لتحقيق تلك الاهداف.فمثلا سعى الاكراد بكل قوة ان يتضمن الدستور كل ما يزيح القيود التي يمكن ان تعوقهم مستقبلا عن تشكيل دولة مستقلة في الوقت الذي سيختارونه، وخاصة ما يتعلق بطبيعة الفدرالية والعلاقة الرخوة مع المركز وبالسيطرة على الحدود، والاحتفاظ بالقوات المسلحة واستثمار الثروات الطبيعية وغير ذلك.

اما الشيعة فقد كان همهم الاكبر هو استخدام الانتخابات، عبر التمسك بمبدأ صوت واحد لشخص واحد، لضمان كل ما يمكن ان يمنحهم سيطرة وهيمنة كاملة على الدولة التي سرعان ما وقعت تحت هيمنة الجماعات الدينية التي تصدت لقيادتهم.لم يتسع الوقت للكتلة الشيعية الكبرى التي وقعت تحت ضغط الارهاب الدموي للقاعدة وبعض الجماعات السنية الاخرى، من جانب، وشعارات التهيج الطائفية والوعي الداخلي الزائف، من جانب اخر، ان تبلور اتجاها ديمقراطيا توافقيا داخلها، يعني بما هو اكثر من مصالح الطائفة الضيقة، ويشجع الاخرين على الانخراط في المشروع الوطني الاندماجي التعددي.

اما السنة العرب فقد اتخذوا من الانتخابات موقفا شديد الازدواجية حين قرورا المشاركة فيها، في ذات الوقت الذي استمروا فيه في المقاومة.كانت المشاركة عبر بعض الوجوه والجماعات السنية تمثل لهم تعبيرا وجوديا رمزيا، مثلما مثلت فرصة تحدي العملية السياسية من الداخل، غير ان المقاومة ظلت التعبير الاكثر قوة عن رغبتهم وارادتهم على تغير موازين القوى الجديدة، المستندة الى مبدأ الاكثرية مقابل الاقلية.الا ان تقسيم العمل الذي تمثل بوضع قدم في البرلمان والحكومة واخر في المقاومة، او على حد تعبير طالباني، العمل نهارا مع الحكومة وليلا مع المقاومة، اظهر قلق السنة وتشتتهم، وعدم قدرتهم على التكيف مع السياق الجديد وتطويره، منقسمين بين خياري البحث عن عن توازن خادع، او كل شيء او لاشيء.

وسواء كان الامر يتعلق بميل الشيعة والاكراد الى تحويل الاغلبية الى سلطة احتكار وتهميش، او بالسنة الذين تعالوا واستكبروا عن البحث عن حلول تفاوضية، فلم تكن النتيجة سوى تدمير فكرة الديمقراطية، سوا اكانت توافقية او تنافسية، واحلال النزعة الجمعية الشاملة محلها، حيث انشأت الانتخابات التي جرت في 15 كانون الاول (ديسمبر) 2005، بناءا على الدستور الذي تم كتابته، نظاما يقوم على المحاصصة الطائفية بين المكونات العراقية، كنظام محدد لادارة الدولة، ليس على مستوى الهيئات العليا كمجلس الرئاسة والحكومة والبرلمان

فقط، بل وايضا على مستويات الادارة الادنى كالوزارت ومؤسسات الدولة والمجالس المحلية.وفي الوقت الذي لايمكن فيه تجاهل التركيبة الاثنية والدينية والمذهبية، وحاجة من ينتمي اليها الى العدالة في تقسيم السلطات والثروات، الا ان اقامة نظام سياسي واداري على اساس المحاصصة ينطوي، كما اثبت الواقع العراقي فيما بعد، على مخاطر بشأن تحقيق الديمقراطية وحقوق المواطنة والمشاركة على اساس العدالة والكفاءة.

ان ما اثبتته تجربة اعادة بناء الدولة العراقية بعد خمس اعوام من الاحتلال، هو تنامي الاحساس بتحول الديمقراطية الى مجرد استبداد الاثنية او الطائفة الكبرى، من ناحية، وتقويض دور الفرد، من ناحية ثانية، حيث لم تعد هوية الناس ومصالحها غير هوية الجماعة الطائفية والقومية ومصالحها، او بالاحرى مصالح اولئك الذي نصبوا انفسهم اوصياء عليها.فالديمقراطية، كما هو معلوم، وكما اثبتت التجربة العراقية ذاتها، لا يمكن اختزالها بمجرد حكم الاكثرية، كما لا يمكن ان تنمو في غياب الحرية الفردية، مثلما ان الحرية الفردية لا يمكن ان تنمو دون سياق ديمقراطي.

ويتفق علماء السياسة وخبراء ممن لهم باع في عمليات اعادة بناء البلدان المدمرة ان اي عملية من هذا النوع تتطلب توفر حزمة من اربعة عناصر، هي: اعادة البناء السياسي لدولة تقوم

على اسس الشرعية والكفاية، اعادة البناء الاقتصادي ومن ضمن ذلك البناء التحتي وخلق قواعد ومؤسسات لاقتصاد نزيه يحقق العدالة الاجتماعية، اعادة البناء الاجتماعي ومن ضمن ذلك تجديد او خلق مجتمع مدني وثقافة سياسية وتعاون طوعي لكي تكون ادوات مراقبة وسيطرة على سلطات الدولة، واخيرا توفير الامن العام بهدف تاسيس مناخ من الامن والاستقرار.وكما هو واضح من مسار التجربة العراقية ومنذ بدايتها، وكما حاولت ان اوضح في فصول هذا الكتاب، فان الادارة الامريكية افتقدت طويلا للارادة وللعمل على توفير هذه العناصر، وحين ادركت الحاجة لها كان الوقت قد تأخر جدا لكي يحقق الهدف المرجو.

ادى غياب هذه الحزمة من الاجراءات وتنفيذها بشكل متلازم ومتناسق الى عملية سياسية هشة ومشوهة لم تفلح بعد خمس سنوات من تحقيق التوافق الوطني باعتباره اللبنة الاولى لمشروع اعادة بناء الدولة.ورغم العمل على جبهتين عسكرية وسياسية، وفق خطة بترايوس، في محاولة لانهاء التمرد في المناطق السنية وتحقيق المصالحة الوطنية الا ان الفجوة على الارض ظلت باتساع، ليس فقط بين السنة والشيعة، بل بين كل الجماعات وفي مابينها، وايضا في داخلها.وعلى نقيض ما ظلت تغزل به الدعاية الامريكية من ان عراقا موحدا وديمقراطيا وتعدديا اصبح الان قيد الامكان، فان نهاية السنة الخامسة

للاحتلال اشرت الى ان نهجا عكسيا هو الذي سيبقى سائدا لفترة طويلة قادمة.

كانت مشكلة ايجاد ارضية توافقية بين الجماعات العراقية هي التحدي الاكبر امام نجاح مشروع التغير وهو التحدي الذي لم يتم الاستعداد لمواجهته من قبل الامريكان، كما لم تستوعب معانيه وغاياته الجماعات العراقية.ان ثمن ذلك الفشل كان باهظا كما ان الخيارات المتبقية امام العراقيين ضئيلة، وهي تنحصر، اما في حرب اهلية طاحنة وتقسيم نهائي او صوملة طويلة المدى، وهو ما سنستعرضه في الفصول التالي.

(5)

"كلمة هوية مضللة، فهي توحي في بادىء الأمر بحق مشروع، ثم تصبح أداة للقتل."

"امين معلوف"

في الثالث من شهر آب (أغسطس) 2006، أي بعد ثلاث سنوات وأربعة أشهر من الغزو وقف الجنرال جون أبي زيد، قائد القيادة الأمريكية الوسطي، التي تشرف علي العمليات الأمريكية في العراق، أمام لجنة القوات المسلحة، في مجلس الشيوخ ليدلي بشهادته حول تطورات الوضع العسكري والأمني في ظل تدهور لامثيل له، حيث سجل الشهر السابق أي تموز (يوليو)

مقتل 1417 عراقياً، وهو المعدل الشهري الأعلى منذ الحرب إضافة إلى مقتل 43 جنديا أمريكيا.وبكل هدوء وثقة إختتم القائد الأمريكي بالقول إن الحرب الأهلية في العراق "أصبحت ممكنة في حال إستمرار أعمال العنف الطائفية."في كلمته أمام اللجنة التي كانت تناقش الأوضاع العسكرية في العراق، بحضور وزير الدفاع رامسفلد وقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال جورج كيسي، مضى أبي زيد مؤكداً ومشدداً على ماقاله: "في حال لم يتوقف ذلك (العنف) فان العراق قد يغرق في الحرب الأهلية"، وكأنه يريد أن يتأكد من أن الجميع داخل وخارج القاعة قد سمع وأخذ علما برأيه ذلك.

كانت تلك هي المرة الأولى التي يدلي بها مسؤول عسكري أمريكي بارز بمثل هذا التقيم السلبي لما جرى في العراق منذ الحرب، بعد أن ظل القادة السياسيون والعسكريون الأمريكيون ينافحون في أن العنف المستشري في العراق لا يزال بعيداً كل البعد عن أن يوصف بانه حرب أهلية أو حتى أنه يقف على مشارفها.قبل أن يقف أبي زيد أمام لجنة الكونغرس بساعات قليلة، كشفت هيئة الإذاعة البريطانية عن مذكرة أرسلها وليام باتي، السفير البريطاني في بغداد المنتهية ولايته، والتي حذر فيها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ووزارة الخارجية، قبل أيام من مغادرته العاصمة العراقية، من أن حربا أهلية وتقسيما للعراق أصبحا الأن الخيار الأكثر ترجيحا في المرحلة

الحالية من عملية إنتقالية ناجحة لإرساء ديمقراطية مستقرة في البلاد.تقيم باتي الذي لم تنفه الحكومة البريطانية، جاء أيضا متناقضا تماما مع ما ظلت يردده بلير طيلة الفترة التي أعقبت الحرب من أن العراق يتجه نحو الديمقراطية، رغم الظروف الصعبة التي يمر بها.

ما حذر منه القائد العسكري الأمريكي، والدبلوماسي البريطاني الرفيع، وهما في موقع يسمح لهما بتقديم أفضل التقيمات، كان بمثابة إنتزاع ورقة التين التي ظلت الإدارتان الأمريكية والبريطانية تختبئان وراءها طيلة تلك الفترة.وللكثيرين الذين شككوا منذ البداية بأهداف الحرب ونتائجها، كانت ترجمة تلك التصريحات أن الغزو لم يكن تحريراً، كما لم يكن مشروعا لعراق ديمقراطي تعددي موحد، كما ظلت الإدارتان تزعمان، بل كان مشروعاً للقضاء على العراق، كدولة ومجتمع، بل وككيان حضاري، ووئده.في الأسابيع القليلة التي سبقت وصول القادة الأمريكيين والبريطانيين إلى هذا الإستنتاج الصارخ كانت الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق تسير بإتجاه خطير، كل خطوة فيه تؤشر على أن البلد ينزلق نحو حرب طائفية مدمرة.كانت مؤشرات الإنزلاق نحو الحرب الأهلية الطائفية قد بدأت تتكاثر ابتداءا من تدمير الدولة وهياكلها ومؤسساتها وإنفراط نسيجها المجتمعي وتشظي مكوناته، وفشل العملية

السياسية الهادفة إلى إعادة بنائها وتفشي العنف وأخذه طابعاً طائفيا بحتا.

ومن بين كل تلك المؤشرات، على أن الحرب الأهلية كانت قد بدأت فعلا، هو ذلك العدد الهائل من الضحايا الذين كانوا يتساقطون كل يوم على إمتداد السنوات الخمس دون توقف، حافرة مع كل ضحية مزيداً من الأمتار في الخندق الطائفي الذي ظل يتسع يوما بعد يوم.ظل القادة الأمريكان والعراقيون يرفضون الإقرار بأن ما يجري هو حرب أهلية طائفية، كما يصرون على أن ما يجري، هو أما إرهاب يقوم به تكفيريون، من جماعة القاعدة وغيرهم ومن البعثيين وأزلام نظام صدام، من الجانب السني، أو من المليشيات أو الجماعات المسلحة الأخرى، على الجانب الشيعي، رافضين الإقرار بالهوية المذهبية للسفاح وللمسفوح دمه.غير أن ذلك لم يكن إلا إستخفافا بالعقول وإزدراءا بالحقيقة، حيث أن طبيعة الصراع الاثني الطائفي كانت أكثر قبحا من أن يجري حجبها بالاكاذيب، وخاصة ذلك العدد الهائل من الناس الذين يتساقطون لا لسبب سوى هويتهم وإنتمائهم المذهبي.

فحسب إحصائية نشرتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فان 5818 عراقيا قتلوا خلال شهري آيار (مايو) وحزيران (يونيو) 2006، بينما ذكر التقرير أن عدد العراقيين الذين قتلوا جراء أعمال العنف خلال الشهور الستة الأولى من

عام 2006 كان 14,000 شخصا.وبمقارنة هذه الأرقام مع أرقام كشفت عنها مؤسسة (بودي كاونت) عن عدد الذين سقطوا خلال الفترة من 1 آيار (مايو) عام 2003 إلى 19 أذار (مارس) عام 2004 والتي بلغ عدد القتلى فيها 6331 شخصا، وبالفترة من 20 أذار (مارس) 2004 الى 19 أذار (مارس) 2005، والتي بلغ فيها الرقم 11,312 شخصا، وبالفترة من 20 أذار (مارس) 2005 إلى 19 (مارس) 2006 والتي بلغ فيها العدد 12,617 شخصاً، يتضح حجم الزيادة الهائلة في أعداد الضحايا الذي اخذ منحا تصاعديا مخيفا للفترة اللاحقة للاحتلال.خلال الشهر الذي سبق تصريحات أبي زيد أمام الكونغرس، وتحذيره من أن البلاد ماضية بإتجاه الحرب الأهلية فقط، سقط 6599 عراقي جراء أعمال العنف، حسب إحصائية للأمم المتحدة، بينما بلغ إجمالي القتلى عام 2006، وأيضا وفق تقديرات بعثة الأمم المتحدة، 34,425 شخصاً، أي حوالي خمسة أضعاف ما سقط خلال عام 2003.

كانت أخبار القتل، نتيجة التفجيرات الإنتحارية والسيارات المفخخة والهجمات المباشرة، التي تنقل بعضها شاشات التلفزيون، أصبحت مألوفة وعادة ما تترافق مع ذكر عدد القتلى والجرحى، لكن ما أصبح أكثر إثارة للقلق هو تلك الأعداد الأكبر من الجثث التي تلقى في الشوارع، أو ترمى أحيانا فوق أكوام

القمامة، أو في مجرى نهر دجلة، دون أي محاولة لحصر أعداها ودون أي تحقيقات قانونية لمعرفة الظروف التي قتل أصحابها فيها، وبالتالي دون أن يتاح للعالم أن يطلع على حجم الجريمة الحقيقي.والغريب أن مكتب رئيس الحكومة نوري المالكي منع وزارة الصحة العراقية من توفير أية بيانات بشأن مجمل عدد القتلى العراقيين وانتقل المنع، بعد ذلك، الى الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي قالت المنظمة الدولية انه يعرض للخطر مصدرا مهما للمعلومات بشأن تأثير القتال هناك على أوضاع السكان، وخاصة المدنين العزل.

وفي ظل غياب مجهود حقيقي لحصر أعداد الضحايا، فقد تباينت التقديرات بشكل كبير، على الرغم من أنها ظلت مرتفعة بأي من المقايس.ففي أخر تقدير نشرته منظمة الصحة العالمية في 9 كانون الثاني (يناير) 2008 كشفت المنظمة أنها، وفقا لمقابلات شخصية مع عوائل الضحيا، قدرت بان ما بين 104،000 و 223,000 عراقي، ربما يكون قد قتلوا منذ بداية الحرب حتى نهاية حزيران (يوينو) 2006، مما جعلها تستخلص أن حوالي 151,000 قد يكون العدد التقريبي.ويقترب هذا العدد من ضعف ما كشفت عنه منظمة "بودي كاونت" مع نهاية عام 2007 والذي بلغ 87,834، وهي أرقام مستخلصة مما يتم الكشف عنه في وسائل الاعلام فقط.

وكان خبراء أميركيون في الصحة العامة من جامعة جون هوبكنز وأخرون من جامعة بغداد قد قدروا في دراسة نشرت على الموقع الالكتروني لمجلة "ذي لانسيت" أن اكثر من 650 الف مدني عراقي ربما يكونوا قد ماتوا منذ بداية الإحتلال حتى نهاية حزيران (يونيو) 2006، في حين كانت التقديرات السابقة لهذه النشرة الطبية البريطانية تحدثت في تشرين الأول (اكتوبر) 2004 عن مقتل مئة الف مدني بين آذار (مارس) 2003 وأيلول (سبتمبر) 2004 نتيجة العنف وأزمات قلبية ومشاكل صحية متفاقمة.وكتب معدو الدراسة أن عدد الذين قتلوا في العراق واصل الإرتفاع، موضحين أن 601 الف من أصل 655 الف ضحية، سقطوا في أعمال عنف، حمّلت الدراسة قوات التحالف مسؤولية سقوط 31 بالمئة من هؤلاء القتلى نتيجة أعمال العنف هذه.

هنا ينبغي التوقف قليلا حيث أن هذه الدراسة تكاد تكون هي الأولى التي تحمل مسؤولية سقوط حوالي ثلث عدد الضحايا العراقيين لقوات الإحتلال، وهو مؤشر إذا ما أضفناه إلى حقيقية أن 3921 جنديا أمريكيا فقط هم الذين قتلوا منذ بداية الحرب، حتى نهاية عام 2007، فبإستطاعتنا أن نتعرف على حقيقة الدور الذي كان يعزى لما سمي بالمقاومة، التي ستكون مسؤولة حينئذ عن مقتل العدد الأكبر من العراقيين، اي ثلثيهم، مما سيعزز الشكوك بالدور الذي لعبته جماعات المقاومة تلك،

كما ويثير الاسئلة عن اسباب اختيارها للجهة التي وجهت اليها نيرانها ومتفجراتها وسكاكينها.إن من البديهي أن يواجه أي إحتلال أجنبي لاي بلد بمقاومة وطنية، فتلك سنة الحياة والرد الطبيعي من أي شعب على محتليه.غير أن التجربة العراقية كشفت عن حالة متميزة حين حولت المقاومة بنادقها صوب أفراد من الجماعة الوطنية، مطلقة عليها نعوت التخوين، في الوقت الذي كان الخلاف والصراع داخل الجماعة يدور حول تقاسم السلطة والثروة، وليس على الموقف من الإحتلال، حتى لو كان هذا الصراع قد جاء نتيجة للاحتلال نفسه.

لقد كان واضحا منذ البداية أن هناك إنقساما بين مكونات الشعب العراقي المذهبية والقومية والسياسية حول قضيتين أساسيتين؛ أولهما النظرة إلى نتائج التغير الحاصل بإسقاط النظام، والثانية حول مسألة التواجد الأجنبي على الأرض العراقية.فبينما أعتبر القطاع الأكبر من الأكراد الغزو تحريرا لهم من نظام صدام ورحبوا بتواجد امريكي أطول عمرا، دعماً وحمايةً لمكاسبهم التي تحققت نتيجة للإحتلال، فان الغالبية الشيعية، ولأسباب نفعية بحتة، رحبت أيضا بالنتائج المتحققة لصالحها، دون ترحيب كبير بالإحتلال نفسه، مثلما أصروا على رحيله المبكر.أما السنة العرب فقد كانوا أشد المقاومين له علنا خلال السنوات الاربع الأولى، تأكيداً على تحميله المسؤولية لما اصابهم من غبن في المعادلة الجديدة، مع تغير جزئي وتكتكي

في النظرة إلى الإحتلال خلال السنة الرابعة إنسجاما، مع التحول في الإستراتيجية الأمنية والسياسية للمحتلين التي سعت بإتجاه توسيع تمكينهم وزيادة حصتهم في معادلة السلطة والثروة.

هنا حصل إختلاف في مواقف الأطراف من ثنائية الإحتلال والمقاومة، كان إستراتيجيا في بعض جوانبه، وتكتيكيا في جوانب اخرى، ولكن في كل الأحوال، كان يمكن تجاوزه والإتفاق على رؤية وطنية موحدة، لولا الإنزلاق المبكر إلى هوة الصراع الأثني والطائفي الحاد.قد يكون خطأ أساسياً ذلك الذي أرتكبته الجماعات السنية، حين حاولت خطف قضية المقاومة وإحتكار شعارتها لنفسها ومحاولة دمغ الشيعة والأكراد بالخيانة الوطنية، وهو خطأ إستراتيجي كبير لانه عزلها عن القاعدة الشعبية العراقية العريضة، وأثار الشكوك بنواياها الحقيقية، والأهم أنه أحبط بناء جبهة، او تحالف وطني عريض لمناهضة الإحتلال، كان سينهض أيضا، لو قام، بمهمة إعادة بناء العراق.لقد أكدت المواقف السنية على نزعة الإستئثار والإحتكار التي اعتبرت دائما أنها السبب وراء أزمة الدولة لعراقية، الا أن ما نتج عن الإصرار على تخوين الأخرين، هو الانزلاق سريعا إلى مهاوي الطائفية، بكل شعاراتها وممارستها، ومنها الحرب المذهبية.في مثل تلك الظروف الشائكة والمعقدة لم يكن ممكنا الحديث عن مقاومة

وطنية، وخاصة حين تكون معظم أعمال العنف موجهة ليس إلى المحتل، بل إلى عراقيين آخرين، فكان من الطبيعي أن تدمغ بالإرهاب، أو أنها مجرد أعمال تمرد وعنف وعصيان، كونها تعبيرا عن اليأس والتخبط والإنتقام، أو بأحسن الأحوال بهدف تحسين الأوراق التفاوضية للحصول على نصيب في نفس الكعكة التي كان يتقاتل عليها الآخرون.

كان التاريخ العراقي قد شهد فترات من المحن والكوارث وحمامات الدم لا عد لها ولا حصر عبر القرون، كون لدى الكثيرين، وحتى من المؤرخين، صورة نمطية عن بلد قيل دائما ان سجله كتب بالدم، وجبل أهله على العنف والقسوة.كان ذلك جزءاً من التاريخ الذي ظن الكثيرون من العراقيين أنه ولى، مثلما نافح آخرون بان التغير جاء اساسا ليردم ما خلفه من ذكريات مليئة بالندوب في العقول والقلوب والضمائر، ويفتح صفحة جديدة مشرقة في تاريخ هذا البلد الدامي.غير أن الصراع الطائفي الذي انفجر اثار في الأذهان الكثير من الأسئلة، ليس فقط بشأن ماضي العراق وحاضره، بل بشأن قدرة العراقيين على إستعادة إمكانية العيش المشترك مستقبلا، بعد كل تلك الفضائع التي ارتكبوها بحق بعضهم البعض.لذلك فان إستجلاء هذا الجانب المظلم من التجربة العراقية الأخيرة هو ضرورة أساسية، ليس بهدف معرفة أسباباها وكيف أصبحت ممكنة فحسب، بل لجعلها جزءاً من عملية التعلم ذات الأبعاد

المتعددة وإختبار قدرة العراقيين على أن يعودوا شعبا واحدا، يعيشون في بلد موحد من جديد.

من هنا، فان ما هو أكثر بشاعة من عدد الضحايا الذين سقطوا، هو تلك الأساليب الهمجية التي استخدمت في قتلهم والأسباب والدوافع التي حفزتهم لذلك، مما يجعلها تنضوي تحت تعبيري الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وهما تعبيران غابا، بشكل مثير للشكوك، من اللغة السياسية والإعلامية في فترة الإحتلال، على الرغم من أن كل العالم كان يشاهد ذلك يوميا بام عينه، ويقارنهما بما حدث في اماكن اخرى من العالم.شملت تلك الجرائم أنواعا لا تحصى من فنون القتل، كما تعددت وسائله، وكان واضحا منذ البداية أن الإمعان في الوحشية والسادية في تنفيذ تلك الجرائم ينطوي على نزعات ثأرية انتقامية، مثلما يحمل رسائل طائفية وسياسية، وهي كلها وفي جوهرها، تعبير عن خزين الطاقات التدميرية الذي كان يمور في داخل المجتمع العراقي، بسبب تراكمات المراحل السابقة، وخاصة المرحلة الصدامية.فالحقيقة أن هذا الكم الكبير من الأحقاد الدفينة لا يمكن أن يكون وليد تلك اللحظات الصعبة من تاريخ العراق، بعد الإحتلال الأمريكي فقط، ولا يمكن عزوه، كما قيل كثيرا، إلى الإحتلال وشروره فحسب، بل هو نتاج طبيعي ومتوقع للنزعات الكامنة في النفوس والتي راكمتها

عقود، بل قرون من العصبيات المذهبية وتوجتها الأخطاء التي بنيت عليها الدولة العراقية.

كان واضحا منذ أول الجرائم التي أرتكبت أن أسبابا طائفية ومذهبية بحتة هي التي تقف وراءها، وخاصة من خلال الطرق والوسائل التي لجأ اليها الجناة، والتي شملت عمليات تصفيات، مثل الخطف على الهوية والإستهداف العشوائي للسيارات، والحافلات العابرة، ومهاجمة دور العبادة والتجمعات، وإستهداف مناطق معينة بالتفجيرات أو إطلاق الهاونات والصواريخ أو الهجمات المتبادلة بمجموعات مسلحة على المناطق والأحياء.ما ميز هذه الهجمات دائما وبشكل ملفت هو طابعها الطائفي البحت، سواء كانت أفعالا، أو ردود أفعال، بل انها جاءت وبشكل واضح كعمل منهجي ومنظم هدفه بث الرعب والتخويف والتطهير الطائفي المتبادل لمناطق ظلت حتى هذه الفترة تتمتع بشيء من التعايش بين أفراد من نفس هذه الجماعات المذهبية والدينية المختلفة، وخاصة بين الشيعة والسنة.

كانت جماعات سنية ترتكب أبشع أنواع القتل، ومنها حز الرقاب بالسيف من الوريد إلى الوريد، والتمثيل بجثث الشيعة القاطنين في مناطق حزام بغداد الغربي أو المارين عبر الطرق المؤدية إلى مدن الجنوب، والمراكز المقدسة الشيعية، في ما دعى بمثلث الموت، فترد عليها جماعات شيعية بعمليات قتل

عشوائية ضد سنة يعيشون في مناطقهم، مستخدمين أحيانا وسائل لاتقل بشاعة، كالقتل بالمثقب الكهربائي، وهي طريقة مستجدة، كانت في ما يبدو، من نتاج التجربة العراقية الوليدة.وكلما كانت المقابر الجماعية أو المجهولة والتي يدفن فيها الشيعة تزداد في المنطاق السنية، كانت ترتفع أعداد جثث السنة، التي تلقى فوق المزابل، وعلى قارعة الطرق في أنحاء بغداد.ولم يكن ذلك فقط معاناة وعقابا وموتا للناس الأبرياء، بسبب نزوات وطيش الجماعات السياسية وأنانيتها، بل كانت أيضا مؤشرات على الطريق الذي سيسلكه العراق فيما بعد.

كانت كل تلك الأعمال الفضيعة مجرد شرر تحت الرماد لما يمكن أن يأتي بعد ذلك من نار ولهيب، وهو ما حصل فعلا.فكما تدل تجارب تاريخية سابقة، فأن مثل هذه الافعال تكون عادة مقدمة لأحداث تشكل الصاعق الذي يطلق الإنفجار الكبير، والذي لم يتأخر كثيرا وجاء مع تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء، احدى اهم المزارات المقدسة لدى الشيعة، في 22 شباط (فبراير) 2006 حيث أطلق بدوره سلسلة من الأعمال الإنتقامية من الشيعة ضد المساجد السنية في العديد من المناطق العراقية.كان الهدف من تفجير المرقد الذي يضم رفات الإماميين العاشر والحادي عشر للشيعة الامامية الاثنى عشرية، علي الهادي والحسن العسكري، هو دق المسمار الاخير في نعش الإنسجام الطائفي، الذي كان قد أصبح فعليا في

غاية الهشاشة منتظراً من يطلق عليه الرصاصة الاخيرة.فبمجرد أن ظهرت صور المزار الشيعي بقبابه ومنائره الذهبية المنسوفة على القنوات الفضائية، اجتاح الغضب الشارع الشيعي في بغداد وباقي المدن، وتأججت المشاعر لدى الشيعة الذين هاجموا المساجد السنية، كما استهدفوا عددا كبيراً من رجال الدين السنة، وأحيانا من السنة الابرياء، في ما بدا بداية حرب أهلية طائفية، لم يعد أمامها مفر.

وعلى الرغم من تدخل المرجع الشيعي الكبير، آية الله علي السيستاني، وطلبه من الشيعة الإقتصار على الإحتجاجات ضد التفجيرات والإمتناع عن عمليات الإنتقام، إلا أن نداءه ذاك ضاع وسط صيحات الثأر والغضب التي ظلت مدوية.وخلال الإسبوع الذي تلى التفجيرات في سامراء أعلن متحدث باسم مجلس الوزراء بان مجمل أعداد الضحايا عقب التفجيرات بلغت 1379 قتيل، إضافة إلى 458 جريح، في كل محافظات العراق، بينما كانت تقارير صحفية قد أشارت الى مقتل 1900 شخصا في احداث طائفية، شملت تفجيرات بسيارات مفخخة وهجمات مباشرة بعضها بالصواريخ والهاونات على أحياء سكنية واشتباكات، إضافة إلى تصفيات مذهبية مباشرة.واستنادا الى موقع "اصوات العراق" وهي وكالة انباء عراقية مستقلة، عن مدير العمليات العسكرية في وزارة الدفاع العراقية اللواء الركن عبد العزيز محمد جاسم، وفي مؤتمر صحفي عقده بعد اربعة

ايام من يوم تفجيرات سامراء، بلغ إجمالي الهجمات المسلحة من قبل افراد وجهات مجهولة على المساجد السنية في العراق 30 هجوما، اضافة الى 8 هجمات تعرض لها ائمة مساجد سنية.كانت الهجمات الشيعية المضادة ملفتة للنظر في حجمها، وإتساع المناطق التي شملتها، ودرجة التنسيق العالية بين منفذيها، مما يعني أنها لم تكن مجرد ردود افعال عشوائية من قبل عناصر غاضبة، بقدر ما كانت منظمة وعلى درجة من التخطيط والإستعداد.

ولم يكن ذلك مستبعدا حيث أن الجماعات الشيعية وخاصة التيار الصدري، والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، كانا يحتفظان أصلا بمليشياتهما، وهما جيش المهدي وبدر اللتان أمضيتا الفترة السابقة بالتهيئة والتمكين إستعدادا للمعارك القادمة.كانت تفجيرات سامراء هي الفرصة المناسبة لكي تطرح المليشيات الشيعية نفسها بقوة بانها حامية حمى الشيعة والذائدة عن مصيرها.فبعد ساعات من التفجير خرج أفراد هذه المليشيات، وخاصة جيش المهدي، وهم مدججون بالأسلحة بثيابهم السوداء إلى شوارع بغداد ومدن أخرى، مشهرين بنادق الكلاشنكوف وقاذفات القنابل في مشاهد بالغة الدلالة، ليس على إستعراض القوة فحسب، بل على إنتهاء حالة الدفاع والشروع بحالة الهجوم، مما عد إنتكاسة حقيقية لسنتين من الجهود

الرامية إلى ضبط الصراع الطائفي ومحاولة إحتواءه من خلال العملية السياسية.

ولم تكشف ردات الفعل تلك عن الحجم والنفوذ اللذان أحرزهما كل من جيش المهدي والتيار الصدري ومنظمة بدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الوسط الشيعي الباحث عن الحماية فقط، بل عن مدى إختراقهما للقوات الأمنية التي نالت نصيبها من الإتهامات بالمشاركة في الهجمات ضد السنة، كمداهمة المساجد والقيام بالإعتقالات والإغتيالات في الوسط السني.وفي خطوة منحت مصداقية لمثل هذه الإتهامات أعلن المتحدث باسم الجيش الأمريكي الجنرال وليم كالدويل يوم 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2006 عن قرار لوزارة الداخلية بسحب اللواء الثامن من الخدمة لإعادة تأهيل كامل عناصره المتهمين بالتواطئ في عمليات إعتداء وقتل للسنة في منطقة عملياته في بغداد.

كانت عملية تفجير مرقد الإمامين العسكريين الخط الفاصل بين مرحلتين، بينت الثانية منها أن الشيعة قرروا أخذ زمام المبادرة بعد ان ظلوا لسنوات ثلاثة في موقف دفاعي بحت، ينتظرون فيه إستكمال العملية السياسية التي تضمن سيطرتهم على السلطة وترسخ قيادتهم للدولة الجديدة، وهو الأمر الذي تحقق في الإنتخابات التي جرت في كانون الأول (ديسمبر) السابق وتشكيل الحكومة الجديدة.غير أن الوضع الأمني ظل يسير نحو المزيد من التدهور نتيجة إستمرار الهجمات والهجمات

المضادة، حين أظهرت الجماعات السنية المسلحة تصميما على رفض المشروع السياسي والإنخراط في السلطة، وتفضيلها الإستمرار في نهج المقاومة، حتى مع سماحها بقبول جماعات سنية أخرى الإنضواء بالعملية والمشاركة بالحكومة.بل بدا واضحاً أن هناك ميلاً لتصعيد الهجمات والتفجيرات التي تستهدف الشيعة في معركة كسر إرادات أصبح واضحاً أنها تستهدف إثبات وجود طرف سني قوي قادر على تعطيل العملية السياسية وتدميرها، إن لم يستطع تحقيق أهدافه المرجوة.

في الأسابيع التالية شهدت بغداد والمناطق المختلطة الاخرى هجمات بأساليب جديدة لكنها كانت سافرة في دوافعها الطائفية.ففي 8 أذار (مارس) 2006 أعلن بيان باسم مجلس الوزراء بان 18 شخصاً وجدوا مقتولين خنقا في حافلة قرب منطقة "نفق الشرطة" في العاصمة العراقية.قبلها بيوم واحد وجدت سبع جثث ملغمة مرمية على جانب الطريق العام في منطقة اللطيفية انفجرت إحداها عند إقتراب جنود الحرس الوطني منها.وفي كلتا الحالتين كان الضحايا من الشيعة.وفيما بدا أنه تحد لردود الفعل الشيعية، منذ تفجيرات سامراء، شنت سلسة من التفجيرات في مدينة الصدر، معقل جيش المهدي، كانت أيضا بمثابة رسالة إلى ذلك الجيش، الذي اتهمته جهات سنية بأنه يقف وراء معظم الهجمات ضد السنة، وأيضا لإثبات

أنه عاجز عن حماية معاقله، ناهيك عن حماية الشيعة في المناطق الأخرى.

من مظاهر العنف المنفلت التي ازدات خلال هذه الفترة، هو تكاثر ظهور الجثث المجهولة الهوية في نهر دجلة، بشكل حول النهر الخالد إلى مكب للأجساد المقطعة الأشلاء والممثل بها، حتى أنها حسب حسين علي الغرابي قائممقام قضاء الصويرة، اصبحت المكان الثاني الذي يلجأ اليه الناس للبحث عن جثث أبنائهم الذين اختفوا، بعد مشرحة بغداد.ويقول الغرابي في تصريحات صحفية نشرت في 8 آب (أغسطس) 2006 إن معدل عدد الجثث التي أصبحت تصل إلى ضفاف النهر في منطقة الصويرة كان يتراوح بين 6 و 8 جثة يومياً حيث يأتي ذوو المخطوفين، أو المفقودين، من سكان بغداد خاصة، إلى الصويرة للبحث عنهم بين باقي الجثث الطافية.ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يعلن فيها عن توارد الجثث إلى هذه المنطقة التي تقع حوالي 60 كيلو مترا جنوب بغداد، ولا المرة الأخيرة، كما أن العثور على الجثث لم يقتصر على هذه المنطقة من النهر، بل كانت هناك مناطق عديدة أخرى كان السكان يعثرون فيها يوميا على جثث طافية مجهولة، مثل منطقة البساتين في الكاظمية، والتي عادة ما يتم فيها العثور على جثث أولئك الذين يتم قتلهم في مناطق شمال بغداد، مثل الطارمية والمشاهدة والتاجي وسبع البور، معاقل المليشيات السنية المتحكمة،

بطريق الشمال، والتي كانت تصطاد ضحايها من بين الشيعة المارين إلى مدنهم أو المسافرين الى مدن أخرى.

شيئا فشيئا بدأت الأمور تتخذ شكل صراع طائفي مكشوف، وأصبح القتل على الهوية الطائفية هو السمة الأساسية لكل ما يجري مظهرا الضغائن والأحقاد الدفينة التي كانت تتستر كل الفترة السابقة تحت شعارات تلفيقية، مثل المقاومة والتأخي والوفاق والوحدة الوطنية.في 17 آيار (مايو) 2006 تم اختطاف 16 صبيا من فريق التايكوندو الوطني للأشبال على الطريق السريع في الأنبار، وهم في طريق عودتهم من الأردن إلى بغداد، بعد دورة تدريبية هناك.في البداية قيل إن المختطفيين طالبوا بفدية قدرها 100 الف دولار لاطلاق سراح الصبية الذين كان عددا كبيرا منهم من أفراد عشيرة شيعية كبيرة تقطن في مدينة العمارة، جنوب العراق.الا ان أخبار أولئك الصبية اختفت خلال الأيام والأسابيع التالية، وبالنتيجة ظهر أنهم قتلوا ودفنوا في مقبرة جماعية تم الكشف عنها بعد ذلك.كان رد فعل العشيرة صاعقا حيث شاعت أخبار في بغداد بعد فترة أن أفرادا منها انتقموا بقتل عشرة من السنة الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي، مقابل كل صبي من العشيرة تم اختطافه وقتله.

وفي 6 حزيران (يونيو) 2006 أعلن مركز التنسيق المشترك للقوات الأمريكية والعراقية في محافظة ديالى عن العثور على

9 رؤوس بشرية مقطوعة ولاشخاص مجهولي الهوية في منطقة الحديد غرب مدينة بعقوبة.ما لم يقله المركز، أو السلطات العراقية، هو أن الضحايا الذين وضعت رؤسسهم في صناديق فاكهة ورميت على ناصية الطريق، كانوا لأفراد من عشيرة سنية أشارت تقارير محلية أنهم قتلوا على أيدي أفراد من عشيرة شيعية كبيرة في المنطقة إنتقاما لقتل العديد من أفرادها خلال السنوات الثلاثة السابقة، والتي امتنعت في البداية عن الرد على مقتلهم تفاديا لاثارة نزاع طائفي مفتوح.نفس العشيرة الشيعية لجأت إلى ردود مماثلة في مناطق تواجدها في شمال بغداد ضد عشائر سنية ظلت تهاجم تجمعاتها السكنية خلال تلك الفترة، مما شكل سياسة ردع للعشائر السنية في النهاية، وأوقف أو قلل من القيام بالهجمات ضدها، في ما بدا إستراتيجية توازن رعب ناجحة، لجأت اليها عشائر أخرى بعد ذلك في مناطق مختلطة أخرى في العراق.

وخلال أسابيع قليلة بدا أن العراق متجهاً فعلا نحو حرب أهلية طائفية.اذ بعد القتل على الهوية والتفجيرات والقصف العشوائي بالهاونات الذي يستهدف مناطق ذات صبغة مذهبية، تكثفت عمليات التهجير القسري مما أشر على محاولات لرسم خرائط جديدة على الارض لكلا الطرفيين إستعدادا لمعارك كبرى، يجري فيها حسم الوجود الطائفي لكل جماعة في كل مدينة وفي كل منطقة.كان القادة الأمريكيون والمسؤولون العراقيون

يحجمون علنا عن وصف ما يجري بالحرب الأهلية، على الرغم من أن إحدى تقديرات المخابرات القومية الامريكية رأت أن مصطلح "الحرب الاهلية" يصف بدقة عناصر أساسية من الصراع العراقي، منها تشدد الهويات العرقية الطائفية وتغيير كبير في سمة العنف ونزوح السكاني.كما أشار التقرير، الذي نشرت أجزاء منه فقط، إلى أن العنف بين السنة والشيعة تدفعه حالة إستقطاب متزايدة داخل المجتمع العراقي يزيدها حدة الضعف المستمر لقوات الامن وحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

ومن الطبيعي أن تكون بغداد ذات الملايين الستة، والعاصمة التي احتضنت كل المذاهب والاديان والقوميات على مر القرون، هي الميدان الذي يجري على أرضه الصراع الأكبر من قبل الجماعات الشيعية والسنية المتنازعة.تمتد بغداد على مساحة شاسعة تلبغ 46 كليومترا طولا و44 كيلومترا عرضاً، مقسمة إلى جزئين أساسيين، يفصل بينهما نهر دجلة، وهما الرصافة إلى الشرق، والكرخ إلى الغرب، واللذان ينقسمان بدورهما إلى أحياء سكنية كبيرة.وفي الوقت الذي توجد فيه مناطق في الجانين يمكن أن تكون ذات طبيعة طائفية منسجمة، مثل مدينة الثورة (أو الصدر) والشعلة والكاظمية، وكلها ذات أغلبية شيعية، والأعظمية والجهاد والمأمون، ذات الأغلبية السنية الواضحة، تبقى مناطق شاسعة من بغداد تحضى بسكان

من كلا الطائفتين، من الصعب جداً أن تصبغ أي منها المنطقة بصبغتها المذهبية.ما يميز بغداد أنها أيضا محاطة بمستويات متعددة من المناطق المتاخمة، أو مدن المحيط، التي تتحكم في مداخلها من الجهات الأربع، والتي تتميز أيضا بفرز طائفي واضح، مما يجعل عملية السيطرة على هذه المناطق ذات أهمية مطلقة في تحديد القوى التي بإمكانها السيطرة على العاصمة ومداخلها لو أو متى ارادت.

في هذه الفترة بدت ملامح المعركة على بغداد تتوضح واصبح جليا أن كل طرف يسعى لإثبات سيطرته على المناطق الموالية، او توسيع دائرة السيطرة تلك، أو تحييد الطرف المناسب بإنتظار معركة الحسم النهائي.في 9 تموز (يوليو) 2006 أوردت وكالات أنباء رويترز والفرنسية واسوشيتدبريس، نقلا عن متحدثين في وزارة الداخلية أن مهاجمين مقنعين يرتدون ملابس سوداء، في اشارة إلى منتسبي جيش المهدي، هاجموا حي الجهاد غرب العاصمة العراقية وبدؤا عمليات قتل على الهوية، استهدفت سكاناً سنة حيث راح ضحية ذلك حوالي 41 شخصاً.مسؤولو التيار الصدري نفوا تورط جيش المهدي، إلا أن الهجوم جاء بعد يوم واحد من إستهداف مسجد الزهراء الشيعي في نفس الحي قبل ليلة واحدة في هجوم راح ضحيته 3 من الشيعة وجرح 19 أخرون.تقارير أخرى اشارت إلى أن المهاجمين قدموا من حي الشعلة القريب وذي الأغلبية

الشيعية، إستجابة لنداءات إستغاثة من سكان حي الجهاد الشيعة، الذين زعموا أنهم كانوا خلال الفترة الماضية يتعرضون إلى تصفيات على يد جماعات سنية تنطلق من جامع "فخري شنشل" في نفس المنطقة.

ومن المؤكد انه لولا تدخل القوات الأمريكية السريع في المنطقة، وفرضها حضراً سريعاً للتجوال، كان من الممكن أن يتحول الأمر إلى كارثة طائفية حقيقية في بغداد، خاصة بعد توتر مشابه في مناطق أخرى من العاصمة، وهجمات متبادلة بين الطرفين، مثلما وقع في أحياء الدورة والفضل وشارع حيفا في وسط بغداد، حيث دارت إشتباكات مباشرة بين الطرفيين.في 19 آب (اغسطس) 2006 أعلنت القوات الأمريكية عن إلقاء القبض على ثلاثة من المشاركين في عملية حي الجهاد قالت أنهم شاركوا في مذابح أخرى، وشملت بعض عملياتهم سحل جثث ضحاياهم بحبال مربوطة إلى سيارات ظلت تدور في الأحياء بهدف واضح، وهو بث الرعب في قلوب الأخرين.

في يوم الثلاثاء 14تشرين الأول (أكتوبر) 2006، وفي وضح النهار وحتى أمام وسائل الإعلام، تم هجوم مسلح على دائرة البعثات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد، من قبل مجموعة مسلحة يرتدي أفرادها ملابس الشرطة، جاؤوا في نحو 25 سيارة من سيارات الشرطة، وقاموا بإختطاف أكثر من مئة من الموظفين والمراجعين، بعد أن تأكدوا من

إنتماءاتهم المذهبية.معظم الأدلة اشارت يومئذ إلى أن القائمين بهذه الجريمة المروعة هم مزيج من الشرطة العراقية والمليشيات الإسلامية الشيعية، حيث تعمدوا خطف الموظفين السنة، ولأسباب ثأرية وانتقامية بحتة.الأدلة التي قدمت تضمنت شهادات عن أن الخاطفين قدموا بسيارات الشرطة وبملابس الشرطة، وبعضهم كان يرتدي الملابس الرسمية الجديدة التي صنعت حديثاً في أمريكا، وتم توزيعها على بعض أفراد القوات المسلحة، قبل أسابيع والتي من الصعوبة جداً تقليدها أو وصولها إلى الأخرين من غير المنتسبين.

من الدلالات الأخرى على نقلة نوعية في تصعيد العنف الطائفي هو شنق الضحايا في الشوارع حيث أصبحت واحدة من التقنيات الجديدة، التي بدأت الجماعات المسلحة تطبيقها ضمن مسلسل العنف الطائفي في بغداد، على خلفية إعدام الرئيس السابق صدام حسين.فقد أقدمت مجموعات مسلحة سنية بعد أيام من إعدام صدام يوم 30 كانون الأول (ديسمبر) 2006 على شنق 15 شيعياً وتعليقهم على اشجار النخيل وسط شارع حيفا في قلب العاصمة بغداد، والذي شهد عشرات العمليات القتالية في العام 2005 ، حينما عجزت القوات الأمنية عن إعادته إلى سيطرة الدولة، إلا بعد الإستعانة بالقوات الأميركية، بعدما علقت جماعات شيعية مسلحة رايات سود على ذات أشجار النخيل التي شنق عليها الضحايا، قبل ذلك بأيام،

متوعدين بالإنتقام.ولولا إسراع القوات الأمريكية بالعمل على السيطرة على المنطقة، التي تضم احياءا شعبية منقسمة مذهبياً بين الشيعة والسنة، لكانت حصلت مجازر فضيعة بين الطرفيين.

أنهت هذه العمليات وغيرها كثير إمكانية التعايش في معظم أحياء بغداد، بعد أن سبقتها في ذلك معظم المدن العراقية الأخرى.أدت عمليات التطهير الطائفي إلى واحدة من أسوء نتائج تنامي العنف والفوضى وهي مشكلة اللاجئين والنازحين العراقيين، التي شكلت بدورها أحدى أهم المأسي الانسانية للإحتلال، ليس فقط بسبب الأعداد الكبيرة منهم، بل أيضا بسبب تحولها إلى عامل من عوامل التقسيم الواقعي على الأرض، مما يجعل إمكانية حلها واحدة من أكثر التحديات التي سيواجها العراقيون مستقبلا.فإستنادا إلى تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، فأن حوالي 4,2 مليون عراقي أو ما يشكل 16 في المئة من مجموع السكان، تركوا منازلهم ومناطقهم هربا من أعمال العنف الطائفي.ووفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فانه حتى 21 يونيو (حزيران) 2007 فان حوالي 2,2 مليون عراقي لجؤا إلى دول الجوار، دون رغبة حقيقية في العودة في ظل ظروف عدم الإستقرار المستمرة.

ويشير تقرير نشرته وزارة المهجرين والمهاجرين يوم 17 تموز (يوليو) 2006 إلى أن عدد العوائل النازحة قسرا من مختلف المناطق العراقية العراقية بلغ 26 الفا و 858 عائلة في مختلف محافظات العراق، عدا إقليم كردستان، كان نصيب بغداد وحدها 4642 عائلة بينما توزع الباقون على 14 محافظة أخرى وشمل النزوح منها وإليها عوائل شيعية وسنية، على حد سواء.اما بالنسبة لكردستان فقد ذكر وزير حقوق الانسان شوان عزيز يوم 7 آب (اغسطس) 2006 أن حوالي 5000 عائلة عربية وصلت إلى السليمانية خلال شهر الشهر السابق فقط قادمة من مناطق في الجنوب والوسط ولأسباب لها علاقة بتصاعد العنف الطائفي.وفي مؤشر على التصاعد السريع لوتيرة التهجير أو الهروب القسري خلال هذه الفترة أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن معدل النازحين والمهجرين قسريا نتيجة العنف التي تلت أحداث سامراء وصل إلي تسعة الاف نازح اسبوعيا.ووصفت المنظمة الدولية النزوح بانه اخذ يتحول بشكل متزايد إلي إستيطان دائم وسط إفتقاد المناطق المستقبلة إلى وسائل المأوي والتشغيل لهذه العائلات، أي بمعنى أخر أن هؤلاء المهجرين لم يعد لديهم الإستعداد للعودة إلى أماكنهم السابقة، من جهة، وعدم توفر سبل العمل والحياة، من جهة ثانية.

ولم تقتصر عمليات التهجير أو الفرار إلى مناطق داخل العراق، بل أنها أمتدت إلى خارجه حيث شهد منتصف عام 2006 والأشهر الأخيرة منه هروبا عراقياً مكثفا نحو الخارج بإتجاه البلدان المجاورة، مثل سوريا والاردن، اللذان إكتضا بمئات الالاف من العوائل العراقية حتى لم يبقى منازل كافية تستوعب المزيد الذين بدؤا بالذهاب إلى بلدان أخرى كمصر التي بدأت تسهل من عمليات منحهم تأشيرات السفر والإقامة، حتى وصل عدد العراقيين فيها خلال ستة الشهور الأخيرة من عام 2006 إلى حوالي 100,000 عراقي حولوا بعض مناطق القاهرة إلى تجمعات عراقية صرفة.وبإضافة الأعداد التي فرت خلال هذه الفترة إلى الأعداد التي سبقتهم منذ الإحتلال الأمريكي فان بعض التقديرات وضعت عدد العراقيين في المهجر نهاية عام 2006 بحوالي 4 مليون شخص.واذا ما استثنينا المناطق الكردية التي تنعم بأمن جيد والمناطق الجنوبية والوسطى التي تتمتع بأمن نسبي، فأن معظم الفاريين هم من سكان العاصمة بغداد ذات الملايين الستة، والتي أضحت ميدان عمليات التطهير الطائفي وحربها المستعرة.

إن ما يعطي مشكلة اللاجئين حجمها الحقيقي هو أن معظم هؤلاء الهاربين من العنف هم من سكان المدن، واذا ما احتكمنا الى نسب توزيع السكان فانهم يشكلون حوالي 40 بالمائة من الطبقة الوسطى العراقية بمختلف شرائحها وتكويناتها المهنية،

وهو امر ذو دلالة بالغة على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، حيث يحرم البلد من نخبه الحقيقية في أكبر عملية إقصاء وتهميش، وحيث يعاد إنتاج طبقات وفئات جديدة على حساب المجرى العام للتطور الطبيعي للمجتمع.يضاف إلى هذا أن واحدة من أخطر تبعات الهجرة هو هروب أعداد كبيرة من أبناء الطوائف الصغيرة وخاصة المسيحيين الذين قدرتهم منظمة الهجرة الدولية بحوالي 7 بالمئة من مجموع المهجرين والنازحين، في حين قدرت تقارير أخرى نسبة المسيحين الهاربين بأنهم نحو 50 بالمئة من مجموع المسيحين في العراق، الذين شكلوا عبر العصور عنصرا أساسيا في التشكيلة الدينية والأثنية العراقية، وهو أمر سيترك أثاراً جسيمة على قابلية نمو مجتمع تعددي، خاصة وأن الظاهرة شملت أيضا الأقليات الدينية الأصغر من اليزيدين والصابئة.

من جهة أخرى، فأن عمليات التهجير والتطهير خلقت وقائع جديدة على الأرض حيث سرعان ما انتشرت الجدران الفاصلة بين المناطق التي تم تطهيرها حتى أصبح واضحا أن هناك خرائط طائفية جديدة يتم رسمها في بغداد إستعداداً، فيما يبدو، لمعارك الفصل القادمة.ففي الأشهر التي تلت سقوط نظام صدام حسين كانت هناك عمليات تصفيات، إلا أنها ظلت فردية ومحدودة، وجرى معظمها أما من قبل الجماعات السنية التكفيرية، كتنظيم القاعدة وأنصار الاسلام، وبعض المجموعات

السلفية القريبة منهما، والتي انضوت لاحقا تحت راية مجموعة "مجلس شورى المجاهدين" ثم دولة العراق الاسلامية، والتي لم تخف عدائها للشيعة الذين كفرتهم وأباحت دمائهم، أو أنها جرت على ايدي المجموعات البعثية التي استهدفت رجال الأمن والشرطة ومسؤولين في السلطة الجديدة، ربما كان أكثرهم من الشيعة أيضا.في المقابل كانت المليشيات الشيعية، وخاصة جيش المهدي، تقوم بعمليات تطهير منظمة للسنة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، كما أنها كانت تزحف على مناطق أخرى بهدف الحصول على أوسع منطاق ممكنة داخل العاصمة، التي أصبح واضحا أن هدف كل طرف فيها هو السعي للسيطرة عليها.

غير أن هذا النوع من الهجمات تحول إلى عمل منظم وواسع النطاق مباشرة بعد الإنتهاء من تشكيل الحكومة الدائمة برئاسة نوري المالكي في آيار (مايو) 2006 والتي رسخت بطريقة تشكيلها مفهوم المحاصصة الطائفية.ففي الوقت الذي أعتبر الشيعة أن تشكيل الحكومة توج العملية السياسية، التي جاءت ثمارها متماشية مع أجندتهم، التي وضعوها منذ الحرب، والتي تتلخص بضمان إحكام قبضتهم على السلطة، أعتبر السنة تلك النتيجة خسارة أكيدة لدورهم المهيمن على السلطة والدولة، الذي ظلوا محتفظين به لفترة تجاوزت الثمانين عاما.كان تشكيل الحكومة الذي أتى على أساس إكتمال العملية السياسية

المبنية على نتائج الانتخابات التي جرت في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2005 والتي أعطت الشيعة أغلبية 138 مقعداً في البرلمان الجديد، المكون من 275 عضوا، هو المنعطف الذي وقف عنده الطرفان يعيدان فيه حساباتهما بإنتظار الخطوة الفاصلة القادمة.فبينما احتفل الشيعة بإنتصارهم وتطلعوا إلى إقرار سني بنهاية الجولة، وقبولهم بنتائج العملية السياسية، أفاق السنة على كابوس شعروا من خلاله أن قبولهم بذلك سيعني تحولهم أخيرا إلى مجرد أقلية ترتضي بالحصة الضئيلة التي ستمنح لهم في السلطة والثروة، التي كانت يوما ما كلها بقبضة يدهم.

كانت ترجمة تلك المواقف عمليا هو اسراع كل طرف بالعمل على السيطرة على الأرض، كي تتطابق المكاسب، أو الطموحات السياسية والإقتصادية مع الواقع، أو مع الأهداف المبتغاة، خاصة في ظل الخيار الفدرالي الذي أقره الدستور.وهكذا كان ضروريا تحقيق المزيد من السيطرة على الأرض، وخاصة في المناطق المشتركة والمختلطة طائفيا وقوميا، أو تلك التي سميت بالمتنازع عليها.فبينما قام الأكراد بضم المزيد من الأراضي إلى الاقليم الذي أصبح فعليا يتمتع بالحكم الفدرالي إستباقا لأي تطور أخر، فان الشيعة الذين مكنتهم نتائج الإنتخابات من ترسيخ سيطرتهم على الدولة، لم يعد يجدوا أي ضرورة بالبقاء في موضع الدفاع أزاء الهجمات

المستمرة على مناطقهم وتجماعاتهم السكانية من قبل السنة وإجبارهم على تركها، فانتقلوا إلى الأساليب الهجومية، بغية الدفاع عن مشروعهم السياسي، الذي طال إنتظارهم له.أما بالنسبة للسنة، فعلى الرغم من مشاركتهم في الانتخابات وإختيار 44 نائبا يمثلونهم في البرلمان، ومن ثم مشاركة إطراف سنية في الحكومة، إلا أن الجسد السني الرئيسي بقي عمليا خارج العملية السياسية، في موقف بدا واضحا أنه رفضٌ بات لكل النتائج التي تحققت مع رغبة وإرادة على تغيرها، مما أدى إلى إستمرار المقاومة المسلحة من قبل الجماعات السنية بهدف تغير الواقع الجديد، مما يعني عمليا إستمرار النزاع أيضا على الارض، وخاصة العاصمة بغداد، وفي المناطق المجاورة لها.

هذا الفرز والحسم في المواقف أديا سريعا إلى تفاقم الشرخ الطائفي وإنهيار آخر حلقات الثقة بين الطرفين على صعيد التعايش بين الجماعتين.أما على الصعيد السياسي فقد بدا واضحا أن هناك معركة يجري التخطيط والإعداد لها للسيطرة على بغداد في الوقت المناسب، أو على الاقل رسم حدود المناطق التي سيجري السيطرة عليها، اذا وصلت الامور إلى مرحلة لا يتمكن أي طرف من تحقيق هدفه الكامل خلالها.ما وفره تحليل العمليات الجارية خلال تلك الفترة والمواقف المعلنة والمعلومات المتوفرة عن النشاطات السياسية كشف عن نوايا

حقيقية وإستعداد أكيد لخوض معركة بغداد والسيطرة عليها في الوقت المناسب.كانت كل الدلائل، ومنها البدء بعمليات تفجير الجسور في بغداد، تشير إلى أن هناك تفكيرا من بعض الجماعات السنية، وخاصة تنظيم القاعدة، وحلفائهم في مجلس شورى المجاهدين والجماعات البعثية، بإتجاه العمل للسيطرة على الجانب الغربي من العاصمة، أو ما يدعى بالكرخ، بينما تسير الامور بإتجاه سيطرة التنظيمات الشيعية، وعلى رأسها جيش المهدي وفيلق بدر، على الجانب الشرقي، او ما يدعى بالرصافة.ما عزز التفكير في هذا الإتجاه هو وجود أكثرية سنية في مناطق الكرخ المختلفة، إضافة إلى قربها للتجمعات القبلية السنية الكبيرة، في المناطق المجاورة، مثل الطارمية والمشاهدة إلى الشمال والفلوجة وأبو غريب واللطيفية والبوعيثة، إلى الغرب والجنوب، في الوقت الذي تهيمن أغلبية شيعية على مناطق الرصافة وخاصة منطقة مدينة الصدر، التي يسكنها لوحدها اكثر من مليونين من المهمشين والفقراء والمعدمين الشيعة.وفي هذا الوقت جرت محاولات عديدة لفرض هذا النوع من السيطرة من خلال الهجمات المنظمة على عدد من مناطق بغداد، بهدف أما تطهيرها طائفيا، أو التمهيد لذلك، إلا أنها لم تحقق نتائج باهرة في تلك المرحلة، لأسباب أهمها التداخل الشديد بين السكان من الطائفتين وعدم وجود

مناطق "نقية" إلا في مناطق محددة، وكذلك تدخل القوات الحكومية، وبعد ذلك الأمريكية في إحباط تلك المخططات.

ما منع ذلك، أو لربما أجله، أيضا، هو خطة زيادة القوات الأمريكية التي أعدها الجنرال ديفيد بترايوس والتي أرسل بموجبها حوالي 30,000 من الجنود الأمريكان نشر معظمهم في بغداد بهدف فرض الأمن والقضاء على جيوب الجماعات المسلحة والمليشيات من الطرفين السني والشيعي.جاءت الخطوة الأمريكية بعد فشل خطة فرض الأمن والقانون التي طبقتها قوات حكومة المالكي لتحسين الوضع الامني، ومنع الإنزلاق إلى الحرب الإهلية، التي كانت تدق الأبواب.في مؤتمره الصحفي الأول يوم 14 أذار (مارس) 2007 أي بعد شهر من بدء تنفيذ الخطة بشر قائد عمليات بغداد، الذي يشرف على تطبيق الخطة، الفريق الركن عبود كنبر، بان قواته حققت نتائج كبيرة وملموسة كما توعد المسلحين الذين لا يريدون عودة الامن والإستقرار وأمهلهم فرصة أخيرة لأن يعيدوا حساب مواقفهم ويعودوا إلى إستخدام المنطق والطريق الصحيح، وإلا "ستسحقهم قوات الأمن العراقية، وتلقي بهم في مزبلة التاريخ." غير أن الوقائع على الأرض كانت تشير إلى عكس ذلك.

بعد أسابيع قليلة عاد الفريق كنبر ليعترف إلى صحيفة "واشنطن بوست" بأن عدد الجثث غير المعروفة الهوية لا

يزال بإرتفاع" مشيراً إلى تصاعد الهجمات الطائفية من قبل المسلحين السنة والميليشيات الشيعية، خاصة العناصر التابعة لجيش المهدي.في نفس الوقت أظهرت إحصاءات جديدة لوزارة الصحة زيادة في عدد الجثث وفي فنون التعذيب التي يتعرض لها الضحايا قبيل إعدامهم حتى أن مشرحة بغداد لم تستطع التعرف على هوية 321 جثة من بين مئات الجثث التي تسلمتها خلال هذه الفترة.جاءت الزيادة في العنف الطائفي نتيجة تبادل الهجمات بين الطرفين في هذه الفترة.ففي حين ارتفعت أعداد الهجمات الانتحارية وتفجير السيارات التي تستهدف الأحياء والمناطق والأسواق الشعبية في المناطق الشعية كانت تزداد عمليات القتل والتصفيات في المناطق السنية حتى أن بعض الاحصائيات أوضحت أن 1098 عراقيا قتلوا في الأسابيع ال 14 التي أعقبت تطبيق خطة فرض القانون قياسا ب 821 قتلوا في الأسابيع ال 14 التي سبقتها.

كانت كل هذه النتائج، وغيرها، مؤشرات على فشل الخطة والتي تعود بعض أسبابها إلى عدم وجود تأهيل مهني كاف لقوات الجيش والأمن العراقية، لاسيما الشرطة التي كانت تتعرض في نفس الوقت لضغوط شديدة من الجماعات الشيعية تمنعها من العمل بشكل مستقل ضد الميليشيات الشيعية، وكذلك وجود إختراقات من الجماعات المسلحة السنية للوحدات التي تتواجد في منطاقها.وقد أشار تقرير للمخابرات الأمريكية،

نشرته صحف أمريكية، إلى أن القوات المسلحة، المفترض بها أن تقوم بحماية أرواح الناس وممتلكاتهم، هي نفسها التي تقوم بترويع الناس وسلبهم وخطفهم وقتلهم على الهوية الطائفية، ولأسباب مختلفة.وذكر تقرير آخر أعده مدرب أمريكي للقوات العراقية، ورفعه إلى البنتاغون "إن القوات المسلحة العراقية مخترقة من قبل عناصر مليشيات الأحزاب الإسلامية الشيعية وعصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين البعثيين وحلفائهم الزرقاويين بنسبة 70 بالمئة" وأشار إلى هذه النسبة العالية جداً من الاختراق كونها السبب الرئيسي في فشل الحكومة في السيطرة على الوضع الأمني.

غير أن السبب الفعلي للفشل في تحقيق الأمن وإستمرار أعمال العنف والإرهاب كان عدم نضوج الحل السياسي، بسبب إصرار الجماعات السياسية على التخندق وراء الحالة الطائفية التي وصلت الى ذروة إستقطابها على الجانبين الشيعي والسني، والتي أدت بدورها إلى تغول وتوحش الجماعات المسلحة لدى الجانبين.وإزاء التدهور الذي أوشك على الدفع بحرب طائفية مفتوحة ومع إزدياد الإنتقادات للفشل الأمريكي في العراق، كان قرار الرئيس بوش بإرسال المزيد من القوات الأمريكية للعراق، وفق خطة الجنرال بترايوس، التي أصبحت هي الملاذ الاخير لانقاذ الوضع من الإنهيار.ولكن بغض النظر عن التحسن النسبي في الوضع الأمني، إستنادا إلى تناقص عدد الضحايا

من الجانبين الإمريكي والعراقي، فان الخطة وبعد سنة من تطبيقها لم تنهي، ولا حتى خففت، من الإحتقان الطائفي الذي بقي الفتيلة التي يمكن أن تشتعل ثانية في اللحظة التي ستترك فيها القوات الأمريكية شوارع بغداد.

والحقيقة أن الخطة، التي طبل لها كثيرا، كانت بحد ذاتها سببا آخراً للإحتقان الطائفي، حتى لو ظل كامناً تحت الرماد، كونها اعتمدت بشكل أساسي على إستراتيجية تحقيق توازن في القوى بين الجماعتين السنية والشيعية، ليس من خلال صيغة سياسية ودستورية توافقية، بل من خلال خلق واقع جديد على الأرض، يتمكن فيه السنة من أن يكونوا ندا للشيعة، عن طريق المليشيات الجديدة التي خلقوها، والتي سميت بالصحوات، والتي لم تكن في الواقع الا تجربة اخرى في سلسلة التجارب الأمريكية الفاشلة في العراق المحتل، حيث أدت إلى إعادة إنتاج للجماعات المسلحة السنية الموجودة فعليا ولكن بمسميات اخرى، وبعلاقة مع قوات الإحتلال هذه المرة.فعلى عكس كل الإدعاءات التي روج لها القادة الأمريكيون، بانها ستنهي المأزقين الأمني والسياسي، فان إستراتيجية الصحوات قد تكون هي الوصفة الجديدة للحرب الاهلية الدموية والتقسيم، إذا لم تتمكن الأطراف العراقية من التوصل إلى صيغة الوفاق المطلوبة.

ولم يكن الاحتلال ذاته بعيدا عن العنف وإستشرائه، بل كان سببا أساسيا فيه إبتداء من الاساليب الفضة والقاسية التي اتبعتها القوات الأمريكية في التعامل مع العراقيين وإنتهاء بجيش المرتزقة من الشركات الامنية والمقاولين الذين عاثوا بالأرض العراقية فسادا، دون رقيب أو محاسبة.فقد وضع الجيش الأمريكي ما يسمى بقواعد إشتباك خاصة به في العراق أصبح خلالها كل عراقي يمشي في الشارع أو حتى داخل بيته، عدواً محتملاً، يتيح له التعامل معه كهدف حتى دون تنبيه أو تحذير.كانت نتيجة التوسع في إستخدام قواعد الإشتبك هذه هو القتل العشوائي للعراقيين لا لشيء أو لأسباب تافهة، مثل تجاوز سيارة عراقية مركبة عسكرية أمريكية على الطريق، إشتباه جندي أمريكي بان عراقيا يحمل سلاحا ما، أو أنه وقف بطريقة يعتقد الجندي الأمريكي انها مريبة.غير أن الأكثر فضاعة هي تلك الجرائم التي كانت ترتكب عمدا لا لسبب سوى إرضاء نزوة سادية، أو شهية القتل والتنكيل لدى بعض الجنود الذين كانوا ينظرون للعراقي نظرة دونية عنصرية.

ففي عددها الصادر يوم 12 تموز (يوليو) 2007 نشرت مجلة "ذي نيشن" الأميركية الشهيرة إعترافات مثيرة لجنود أميركيين أعطوا أسماءهم الحقيقية ورتبهم العسكرية عن تجاربهم في إنتهاكات فضيعة قاموا بها أثناء خدمتهم في العراق.أقر خمسون من الجنود بفظاعات ارتكبوها هم أنفسهم،

شملت الطرق الوحشية التي إتبعوها، سواء في أثناء قيامهم بدورياتهم، أو خلال مداهمات منازل العراقين، الذين غالباً ما يكونون أبرياء.فعلى سبيل المثال يروي أحد المحاربين الذي يعترف بقيامه بآلاف الغارات التفتيشية لمنازل المواطنين في تكريت وسامراء والموصل بقوله: "لقد قمنا بإرهابهم أثناء غاراتنا التفتيشية لتلك المنازل."زميل له يصف تفصيل ذلك الإرهاب بقوله: "كان من عادتنا في غاراتنا التفتيشية لمنازل المواطنين التي عادة ما تكون بعد منتصف الليل وقبل الفجر أن نهجم على الزوجين في فراشهما ونسحب الزوج أمام زوجته ونضع رأسه إلى الجدار تحت تهديد السلاح، ونأتي ببقية أفراد العائلة في صورة مهينة، ثم نبدأ بسؤال صاحب المنزل تحت تهديد السلاح عما إذا كان في منزله أسلحة أو منشورات ضدنا، فإذا كانت الإجابة بـ لا، دمرنا مفروشات المنزل وأفرغنا كل ما في الثلاجة ودروج الملابس ومزقناها إرباً أمام أعينهم، فإذا لم نجد شيئاً اعتذرنا إليه وقلنا: نأسف لإزعاجكم، مساء ممتعاً."جندي آخر وصف تجربة له في إحدى الغارات فيقول: "هجمت في ليلة صيف على منزل مواطن وكنت قد أمرت من معي من الجنود بإضاءة الكشافات القوية في أعين ساكنيه لحظة إيقاظهم من النوم. ويستطرد الجندي: "فلما أضأنا كشافاتنا في أعين الساكنين في ذلك المنزل سمعت صراخاً من

رجل نائم لم أسمع في حياتي مثله.لقد كان صراخ شخص مرعوب حقاً.ربما كان كذلك لأنه عاش تحت حكم صدام!

في الوقت نفسه يروي أحد الجنود روايته فيقول: "بعد أن قمنا مرات متتالية بدهم الأماكن البريئة خطأً، صرنا نتندر بما سيواجهنا فنقول عند أي دهم جديد: الآن سندخل البيت الخطأ ثم بعد ذلك نقول: أوه... لقد وجدنا أسلحة الدمار الشامل! كانت مخبأة هنا!" أما الصور الأكثر فظاعة في توثيق المجلة، فهي تلك المتعلقة بجرائم قتل المدنيين الأبرياء، والتي شملت قتل الأطفال من غير سبب. إذ تروي المجلة عن أحد الجنود قوله: «كنت أستطيع قتل أي شخص لا تعجبني طريقة نظرته، بدعوى أنه كان يهدد أمني." ومن هذا المنطلق يؤكد جندي آخر عدم الاكتراث بأرواح العراقيين بقوله: "المفهوم العام عندنا أن قتيلاً عراقياً ليس سوى مجرد قتيل" ويروي جندي آخر أن زميلاً له "نبش دماغ أحد القتلى بملعقة بعد أن أطلق الرصاص على رأسه، وهو ينظر إلى الكاميرا ويبتسم!"وفي ذلك يقول أحدهم: "شعرت أني فقدت تعاطفي مع البشر، وأن كل ما يهمني المحافظة على حياتي وحياة رفاقي، وأما هؤلاء فعليهم اللعنة". ويقول آخر: "كنا نظن ان هؤلاء أصحاب البشرة الداكنة الذين لا يتحدثون الإنكليزية ليسوا بشرا، ولنا أن نفعل بهم ما نشاء."

شهادات أخرى تطرق لها صحفيون كانوا يرافقون الجنود الأمريكان بشكل خاص أثناء عملهم، لكنهم كتموها ولم يجرؤا

على نشرها، لإعتبارات عديدة، عن وحشية إستثنائية وسادية مفرطة، كان يمارسها الجنود مع العراقين كانت تصل بهم إلى حد انهم يخرجون في مهمات لإصطياد عراقيين أبرياء تماما مثل إصطياد الحيوانات، لمجرد تلبية نوازع مرضية تنتابهم ضد العراقيين، الذين كان العديد من الجنود يشعرون بكراهية لامتناهية تجاههم، لانهم يعتبرونهم ناكري جميل، أو سببا في المعاناة والخوف والهواجس من الموت التي تنتابهم بسبب إستمرار الحرب.واذا ما أضيف إلى ذلك العدد الكبير من الجرائم التي كشف عنها وارتكبها الجنود الأمريكان وأحيل أصحابها إلى المحاكم ووقائع التعذيب في سجن أبو غريب والاساليب المهينة والفضة التي كان يتعامل بها الجنود مع الناس، فبالإمكان إدراك، ليس فقط، ردود الأفعال المتوقعة، ولكن أيضا ثقافة العنف الامريكية التي غرسوها والتي غذتها كل تلك الممارسات اليومية.

ولم يكتف الإحتلال بقواته العسكري فحسب، فقد كانت إحدى البدع التي جاء بها هو شركات الأمن الخاصة والتي أنيطت بها مسؤوليات أمنية متنوعة، إبتداء من حماية السفارة الأمريكية، وباقي السفارات الغربية، ودبلوماسيها وبعض المؤسسات الصحفية الدولية إلى حراسة قوافل الإمداد ومرافقة المتعهدين والمقاولين.ولعل أخطر ما اقدمت عليه إدارة الإحتلال الممثلة برئيس سلطة التحالف المؤقتة بول بريمر، في ما يتعلق بعمل

هذه الشركات، هو منحها الحصانة القانونية من إمكانية مقاضاتها أمام القضاء العراقي في حالة إرتكابها أية مخالفات، أو جرائم، وهو إجراء يتنافي مع مسؤوليات وإلتزامات قوة الأحتلال، بموجب معاهدات جنيف الدولية.ولا تتوفر أرقام رسمية عن عدد هؤلاء الافراد ولا عن عدد الشركات التي تستخدمهم إلا بعض التقارير أشارت إلى عشرات الالوف منهم يتقاضون مرتبات قد تصل إلى 30,000 دولار في الشهر، الأمر الذي حولهم عمليا إلى جيش احتلال ثاني من المرتزقة الذين لا سلطة لاحد على تصرفاتهم.

وعلى رغم أن عبث هذه الشركات كان شائعا على لسان العراقيين، وأن هناك حسب تقرير اللجنة الخاصة بمراقبة الإصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب الأمريكي حوالي 195 حادثا يتعلق بالإفراط بإستخدام القوة تورطت به شركة "بلاك وتر" لوحدها منذ عام 2005، إلا أن قوات الإحتلال لم تحاول أبدا أن تضع حداً لهذه المشكلة، أو أن تخفف من تصرفات هذه الشركات، حتى تفجرت فضيحة قتل 17 عراقيا يوم 16 أيلول (سبتمبر) 2007 في حادث إطلاق نار على مدنيين عراقين عزل في ساحة النسور ببغداد أثناء قيام أفراد الشركة بمرافقة وحراسة دبلوماسية أمريكية في جوله لها هناك.كان أول حادث بارز تورطت فيه "بلاك وتر" هو الإشتباك الذي قتل فيه أربعة من رجالها في الفلوجة في نيسان (إبريل) 2004 والذي أدى

إلى الهجوم الذي شنته القوات الأمريكية على المدينة فيما بعد قبل أن تتورط الشركة في حوادث عديدة لم تسلط عليها الأضواء.ومع هذا فان أي من الإجراءات القانونية لم تتخذ لمحاسبة المتسببين في تلك الحادثة، أو في الحوادث الأخرى، أو في وضع حد لعمل الشركات الامنية هذه عدا قرار للحكومة العراقية الغت فيه رخصتها ولم تعلن السلطات الامريكية قبلوها به مما سمح بإستمرار عمل الشركة.

لقد شكل عمل أفراد هذه الشركات، أمريكية وغيرها، وجلهم من جنود قوات خاصة، سابقين ومن الباحثين عن المغامرة والثراء، ظاهرة جديدة في تاريخ الاحتلالات الا وهي خصخصة الإحتلال وعولمته، تجلت أيضا في العديد من الظواهر الاخرى ومنها إستخدام المتعاقدين الذين أوكلت لهم مهمات من بينها العمل كمحققين مع أفراد الجيش الأمريكي الذين يستجوبون السجناء العراقيين.وشكلت ممارساتهم وسلوكياتهم العنيفة، والمتغطرسة، والمستفزة، والعدوانية، وما ارتكبوه من مخالفات جسيمة، مثالا سيئا للمحتلين، وأعطت إنطباعا لا يمحى عند العراقيين عن نوع المعاملة التي يتوقعونها ممن إدعوا تحريرهم من ظلم وقساوة النظام السابق.إن أحدى النتائج المتعلقة بإستخدام أشخاص لا يتمتعون بصفة رسمية، سواء اكانت عسكرية أو مدنية، هو هدر المسؤولية القانونية

عن تصرفاتهم وضياع حقوق العراقيين التي انتهكوها، وهو ما يتنافي مع الإلتزامات القانونية الدولية لسلطة الإحتلال.

إن أسوء ما خلقه العنف المنفلت في العراق هو أنه أضحى سلوكا، وربما عادات متجذرة، سيكون من الصعب محوها من ثقافة مجتمع أصبح أكثر انقساما وتشضي بصورة تبعث على اليأس والاسى.من المؤكد أن هذه المذابح الوحشية، التي أرتكبت دائما بأسم الإنتماء إلى جماعة "الانا" ضد جماعة "الآخر"، ستترك في أعقابها سلسلة لا متناهية من الأحقاد والضغائن والجروح المفتوحة والمخاوف، وستبقى حية في نفوس العراقيين، جميعا إلى وقت طويل.ومهما كانت الأسباب والمبررات التي وقفت وراءها، فانها لم تكن فقط أعمالا شريرة، وجرائم إبادة ضد الانسان إرتكبها البعض باسم الكل، بل كانت إخفاقا وعجزا من قبل الجميع، في تجاوز لعبة السلطة وادراك مقاربة عراقية ملهمة لمستقبل جديد.

(6)

" ظهر الفساد، فلا منكر مغير، ولا زاجر مزدجر، أفبهذا تريدون ان تجاوروا الله في دار قدسه، وتكونوا أعز اوليائه عنده، هيهات!"

"علي بن ابي طالب"

اذا كان العنف الدموي الاعمى، والقتال الطائفي المنفلت من اجل السلطة، قد وضع لبنة الحرب الاهلية، وهدد بتقسيم البلاد، فان ما فعله الفساد الذي استشرى خلال سنوات الاحتلال كان لا يقل خطورة عن ذلك كله في دفع البلاد نحو الخراب.فقد بان منذ البداية وما ان انهار نظام صدام حسين ان الساعين لوراثته لا يتطلعون الى السلطة وحسب، بل الى الثروات الهائلة التي يختزنها العراق.ومثلما كان السعي للسلطة، هو بهدف احتكارها، وليس بهدف بناء عراق ديمقراطي تعددي لكل ابناءه، كما ادعوا، فان تطلعهم للثروة كان هو التعبير الاخر عن نهمهم لها والسعي لنهبها ووضعها تحت هيمنتهم المطلقة.ولم تمض سوى اسابيع قليلة حتى اتضح مدى لهاث الساعين للسلطة وراء رديفها، الثروة، الأمر الذي جر البلد الى حالة غير مسبوقة من الفساد عالميا، اهلته حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية الذي صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 لكي يتربع قمة 163 دولة ينتشر الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة بشكل واسع.

كيف نمى الفساد بهذا الحجم وبهذه السرعة؟من الضروري العودة في هذا المجال الى الايام الاولى للاحتلال، بل الى الساعات الاولى منه في يوم 9 نيسان (ابريل) 2003، حيث يتذكر مشاهدو القنوات التلفزيونية حول العالم مشاهد مثيرة

لعراقيين وهم يقتحمون مبان ودور في انحاء عديدة من بغداد، ليحملوا منها اثناء خروجهم ماغلا ثمنه، وخف حمله، قبل ان يأتي بعدهم من يحمل ما خلفوه وراءهم، حتى ولو كان كرسيا، او حنفية ماء صدأة، انتزعت من ماسورتها.كانت كاميرات التلفزيون تنقل الى ملايين المشاهدين حول العالم مشاهد اولئك العراقيين الذين سرعان ما انتقلوا من قصور صدام وابناءه وبناته وزبانيته الى مكاتب الوزارات والدوائر الحكومية والبنوك لنهبها قبل ان يتحولوا بعد ذلك الى المتاحف الاثارية والفنية والمكتبات العامة فيشعلوا فيها النيران بعد نهبها.ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل راح البعض من الناس ينتزع اعمدة واسلاك الكهرباء من الشوارع، كما نهب غيرهم علامات المرور واسيجة الحماية الجانبية المصنوعة من الالمونيوم، وسرقوا مولدات الطاقة من محطات ضخ المياه ومجاري المياه القذرة.

اللهجة العراقية غنية بالمفردات البالغة الدلالة، وكان سبق لها وان اطلقت لفظة "فرهود" على مثل هذه الحالات من نهب المال العام والخاص، من قبل الرعاع والسوقة، والتي حدثت مرات عديدة خلال تاريخ العراق الحديث اثناء الاضطرابات السياسية، وحالات انهيار الأمن العام الكثيرة التي مرت به.وحفلت فترة حكم المماليك من الولاة العثمانيين بالكثير من هذه الحالات نتيجة الفتن والاضطرابات التي تحصل جراء

الصراع بين الولاة انفسهم وبينهم وبين الناس، وكان اشهرها ما حصل اثناء ولاية داود باشا، الذي بدأ حكمه عام 1817 حيث نهبت بغداد عن بكرة ابيها.الا ان ابرز حالات الفرهود التي لا تزال عالقة باذهان بعض الاجيال الحالية من العراقيين، هي تلك التي حصلت عام 1941 حيث استبيحت ممتلكات اليهود الذين بدؤا الهجرة نحو اسرائيل، ثم تكررت بعد ذلك عدة مرات، وكان اخرها اثناء الانتفاضة ضد نظام صدام عام 1991.

كان البعض قد حذر الأمريكان من ان "فرهودا" لابد وان سيقع بعد سقوط بغداد بسبب انهيار الدولة واجهزتها، وايضا بسبب رغبة العراقيين الدفينة من الانتقام من نظام صدام حسين، وباقي رموزه وبقاياه، ونصحوهم بتوفير عدد كاف من القوات الأمريكية لضبط الامن ومنع الفوضى والسرقات المتوقعة.الا ان تلك التحذيرات لم تجد آذانا صاغية، وكأن الأمر كان مخططا له من قبل الامريكان لكي يترك للعراقيين الفرصة للتعبير عن غضبهم تجاه صدام وزمرته واعوانه، بتلك الطريقة التي كانت متبعة في الغزوات والحروب القديمة، حيث كان يترك لجنود الغزو او للناس في البلد المحتل الحرية لبضعة ايام يستبيحونه عقوبة للمغلوب وشفاء لغليل ضحاياه.

واذا كان الأمر متوقعا من بعض العراقيين بسبب تلك الرغبة الجامحة للإنقضاض على ارث العهد الصدامي كله، فان ما لم يكن متوقعا هو ان يجري كل ذلك تحت سمع وبصر القوات

الامريكية التي بقيت تتفرج على عمليات النهب والحرق في طول بغداد وعرضها وفي مدن اخرى، دون ان تحرك ساكنا، حتى حينما كان العالم كله يرى كنوز المتحف الوطني العراقي التي تعود الى حضارات بابل وآشور وأكد، وأمهات المصادر والفهارس والمعاجم في المكتبة الوطنية، وابرع اللوحات التي صاغها ابرز فناني العراق، في متحف الفن الحديث، وهي تنهب وتستباح.ما لم يشاهده العالم، وما رواه سكان الاحياء البغدادية، بعد ذلك، كان اكثر دلالة على التفكير الامريكي حيث رووا كيف كان الجنود الأمريكان يحرضون العراقيين على نهب البنوك والمكاتب الحكومية وسط القهقهات وصرخات " Go, Go Ali Baba او "يالا يالا علي بابا"، التي يطلقونها على مواطنيين تجمعوا حول هذه المؤسسات، بعضهم للفرجة وهم يعتصرهم الألم، والبعض الآخر في محاولة يائسة لحمايتها من عمليات النهب.

رامسفليد، احد ابرز عرابي الحرب ومهندسيها، برر "الفرهود" ووصفه بانه "مجرد رد فعل طبيعي ومتوقع على سنوات القهر التي عاشها العراقيون تحت حكم صدام."ولكن سواء كان التحريض مبيتا ومقصودا، بهدف الامعان في تدمير الدولة، ام انه جاء نتيجة لذلك النمط الاستعلائي من التفكير الغربي في الانسان الشرقي والعربي، باعتباره سلسيل ابطال قصص الف ليلة وليلة، فان ترك عمليات السلب والنهب تجري

لايام دون تدخل امريكي لوقفها، كان رسالة واضحة للجميع بان عملية التدمير لا تستهدف اجهزة الدولة، فقط، بل الدولة ذاتها وذلك عن طريق حرمانها من ثروتها المادية والحضارية، بل وتدمير قيم المجتمع ذاته، من خلال تحويل العراقيين، بنظر العالم وبنظر انفسهم وبعضهم البعض، الى شعب من اللصوص والمخربين، وهو ما عكسته صور القنوات الفضائية التي استمرت لايام وهي تنقل مشاهدا للسراق ينقضون كاسراب الجراد على المنشئات العامة، فيحيلوها الى مباني جرداء يعم فيها الخراب وتاكلها النيران.

واذا كانت علامات الاستفهام تبقى تدور حول دور القوات الامريكية في ما جرى من استباحة لمؤسسات الدولة العراقية واموالها، والاهم من ذلك النتيجة المروعة التي سببها ذلك الدور، فان علامات استفهام اخرى ظلت دور تدور حول دور كويتي محتمل في هذا المجال.لقد كان ملفتا ان تلفزيون الكويت كان السباق في بث مشاهد النهب في الوقت الذي كانت القوات الامريكية تضع اول اقدامها في العاصمة العراقية.فلم تكن الدبابات الامريكية قد وصلت الى ساحة الفردوس وسط بغداد لكي تدير ذلك المشهد المثير للجندي الامريكي وهو يحاول اسقاط تمثال صدام، كرمز لسقوط نظامه حتى كان جمال حسين مراسل التلفزيون الكويتي الذي رافق الفرقة الامريكية الاولى وهو يبث مناظر نهب مكاتب اللجنة الاولمبية التي كان يرأسها

عدي صدام حسين وكأن ذلك كان طلقة البداية للفرهود الذي سرعان ما انطلق.

عراقيون كثيرون تحدثوا بعد ذلك، البعض فوق صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون، عن مشاركة كويتيين في التحريض على اعمال نهب جرت في مناطقهم، مبررين ذلك برغبتهم في الانتقام مما جرى من احداث مشابهة على ايدى الجنود العراقيين اثناء غزو صدام للكويت عام 1990.اذا كان ذلك صحيحا، طالما ان لا تحقيقات عراقية او امريكية او كويتية جرت حول ذلك، فان الفرهود كان اكثر من دعوة الى الله عبر عنها بعض الكويتيين انذاك، من ان يقلب العراق حجرا على حجر، الى ما بدا كانه رؤية كويتية بعيدة المدى للتعامل مع الوضع العراقي الجديد.

غير ان للفرهود ابطالا آخرين هم قيادات الاحزاب والجماعات القادمة من الخارج لتحرير العراق مع الجيش الأمريكي الذين لم يتردد البعض منهم من التصرف بنفس طريقة "علي بابا" حيث انقضوا على مؤسسات الدولة ومبانيها واموالها وبنوكها لكي ينهبوها بطريقة ندر ان حصلت من قبل من حركة معارضة سياسية ووطنية جاءت لكي تكون بديلا ديمقراطيا ونزيها للنظام الشمولي الساقط.كان اول ما تم السيطرة عليه من قبل قادة هذه الجماعات هو قصور وبيوت صدام حسين والمسؤولين في نظامه وقصور الضيافة المقامة والنوادي

الخاصة في مناطق راقية من بغداد فتحولت تلك القصور الفارهة لمساكن ومقرات لعبد العزيز الحكيم وجلال طالباني واحمد الجلبي واياد علاوي والشريف علي وغيرهم من حكام العراق الجدد، اما اتباعهم فأستولوا على بيوت وشقق كانت لمسؤولين اقل شأنا في النظام المنهار، ولضباط مخابراته وموظفي رئاسة الجمهورية.كان منظرا مقززا ومثيرا للهواجس في المشروع الديمقراطي الذي جاؤا من اجل بناءه ان يرى العراقيون اختفاء صدام ورموز نظامه، وان يحل في اماكنهم ورثته الذين بدأت مليشايتهم باسلحتها تحكم قبضتها على تلك المباني وتستعرض قوتها في شوارع بغداد واحيائها وازقتها.كانت تلك بحد ذاتها رسالة شديدة القتامة ودليلا ناصعا عما سيفعله قادة العراق الجديد به، بعد ان رؤا ما فعله محرروهم الامريكان.

ولم يقتصر الأمر على ذلك ففي الايام الاولى لسقوط بغداد امتدت ايادي بعض هؤلاء الزعماء وتنظيماتهم الى منشئات الدولة فتم الاستيلاء على ممتلكاتها التي شملت الاف السيارات والآليات والأجهزة المختلفة، بل وتم تفكيك بعض المصانع والورش والمطابع ونقلها الى خارج بغداد، ومنها عبر الحدود الى بلدان مجاورة.كانت مناظر النهب المنظم هذه مثيرة للحزن بقدر ما هي مثيرة للغضب.فقد جيء بعمال كل منهم متخصص في مجال معين للتفكيك، فكان الناس يشاهدون بعد عمليات النهب التي

تجري تحت السلاح، من يفكك المعدات والاسلاك الكهربائية وينتزعها من الجدران، او من يفكك الزجاج من الشبابيك، بينما انغمس آخرون في خلع الابواب، وما ان ينتهوا من كل ذلك حتى يضرموا النيران في المبنى المنهوب، ويتركونه نهبا للحرائق.ولم يكن الوصول الى هذه الأماكن ليجري بهذه السرعة لولا ان جهودا بذلت في الايام السابقة للحرب على حصرها وتحديد اكثرها اهمية والوصول اليها، قبل ان يصل اليها الرعاع الذين انظم اليهم في الايام التالية المزيد من الناقمين او ممن انتهزوها فرصة ذهبية للكسب السريع من انهيار الدولة والنظام.

ما كانت تصرفات بعض هؤلاء الزعماء الجدد لتثير استغراب الكثير من العراقيين الذين يلمون بتاريخهم الشخصي وارتباطاتهم اثناء فترة المعارضة في الخارج.فاحدهم وهو احمد الجلبي كان مدان في قضية اختلاس كبرى لاحد البنوك الاردنية ومحكوم عليه بالسجن المؤبد، اضافة الى مصالح وارتباطات مع جهات اقليمية و دولية مشبوهة.كان الكثيرون ممن في معيته مشكوك ايضا في ذممهم، وسرعان ما شاعت في بغداد الاتهامات حولهم بالاشتراك في نهب بعض المؤسسات وخاصة البنوك التي اختفت منها ملايين الدولارات وبلايين الدنانير.كان هناك اخرون ممن يعرفهم العراقيون في الدول التي عاشوا فيها قبل العودة كتجار سلاح وسماسرة ومهربين

ويتذكرون ممارساتهم في الفساد والاحتيال والنصب، ويرتابون في نواياهم، والتي سرعان ما صدقت، حين عادوا سريعا الى بلدان اللجوء السابقة، والتي اصبحوا يحملون جنسياتها، لكي يشتروا العقارات الغالية، من اموال باهظة حصلوا عليها اثناء فترة قصيرة اعقبت الاحتلال، دون ان يتعرضوا للمسائلة القانوينة عن مصادر اموالهم وطرق تبيضها.اما المجموعة الاخرى فهم ممن عادوا وهم يحملون في دواخلهم ضغينة ونوايا للثار وحسابات كانوا يريدون تصفيتها تعدت النظام البعثي، او الاشخاص الى تصفيتها مع البلد نفسه، فوجدت ضالتها في نهب كل ما يمكن ان تقع عليها يداه لتشفي غليلها وتعوض بذلك عما تراه للثمن الذي دفعته في سنين الاغتراب والحرمان.

كان اخطر ما تم نهبه هو معسكرات الجيش ومقرات الفرق والفيالق ومذاخر السلاح والعتاد والقواعد الجوية والبحرية والورش العسكرية ومنشئات التصنيع العسكري المنتشرة في مناطق العراق كافة.اختفت في ظرف ايام الدبابات والمدافع الثقيلة والصواريخ والطائرات والهليكوبترات واجهزة الرادار وكل معدات الجيش العراقي، وكل ذلك مرة اخرى، تحت بصر وسمع القوات الامريكية التي كانت ترى اختفاء هذه المعدات، بعضها تنقل الى مزراع وبساتين لكي تخفى او تدفن فيها، وبعضها الاخر تنقل الى المناطق الكردية، دون اي محاولة

لوقفها. واذا كان نقل واخفاء المعدات والاسلحة الثقيلة تتلعق باسباب "استراتيجية" لدى الجماعات السياسية، وخاصة لدى القوى الكردية، تترتبط بهدف حل الجيش ومنع اعادة بناءه بنفس التسليح والتجهيز السابقين، فان الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخيرة والمتفجرات التي تم نهبها سرعان ما وجدت طريقها للجماعات الارهابية والمليشيات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة والتي ساهمت بدروها في تفاقم الانهيار الامني في المرحلة اللاحقة.

في الاسابيع التي تلت سقوط بغداد خف الفرهود، لكن عمليات النهب لم تتوارى وشاعات في العراق ثقافة مرتبطة بذلك سرعان ما اطلق عليها العراقيون "الحواسم" نسبة للاسم الذي اطلقه صدام حسين على الحرب التي اسقطته.كان تعبير "الحواسم" يطلق على كل اثرياء الحرب الجدد الذين بدؤا يشكلون طبقة ثرية جديدة، يجسدون اكثر مساوئ الحرب واسرعها بروزا، وهي الفساد واللصوصية التي سرعان ادت الى استشراء الجريمة بكل انواعها.ابرزت هذه الظاهرة تلك السمات السلبية التي كانت مخبأة تحت السطح لدى الكثير من العراقيين، وأخس ما في النفس البشرية من رذائل، والتي مهدت بدورها لاحقا، لاطلاق حلقات العنف والجريمة بكل انواعها ابتداء من القتل لاتفه الاسباب، والسلب الذي اصبح ممارسة عادية على الطرقات العامة، وفي شوارع المدن،

والاختطاف الذي سرعان ما امسى تجارة منظمة تدر الملايين من الدولارات، وانتهاء بالاغتصاب وترويج المخدرات التي بدأت لاول مرة تظهر على ارصفة الشوارع في المدن العراقية.كانت تسمية "الحواسم" تعبيرا عن سخرية مرة لما آلت اليه أمور العراق الذي بدا وكأن امره قد حسم منذ الآن باعتباره البلد الذي سيصبح بعد قليل رمزا لانهيار الدولة وتفكيك مجتمعها ومثالا ناصعا على ما يمكن ان يؤول اليه اي بلد آخر يمكن ان تطأه قدم المحررين الامريكان.

في الأشهر التالية للإحتلال بدت الصورة القبيحة للفساد الذي جاء معه تظهر جلية لأعين العراقيين، وبدت روائحه النتنة تزكم انوفهم.حقا ان سنوات الحصار الاقتصادي الثلاثة عشر التي سبقت الحرب جعلت نظام صدام حسين يتغاضى، وربما يشجع، الكثير من ممارسات الفساد في اجهزة نظامه في الفترة التي تلت حرب الخليج الاولى والتي ادت الى اهتزاز منظومة القيم الاخلاقية، نتيجة الازمة السياسية والاجتماعية التي صاحبت ذلك، الا ان الفساد الجديد ونهب المال العام والرشاوي التي اضحت سمة عامة للحياة، سرت مثل النار في الهشيم واصبحت روتين يومي لا يمكن لاي عراقي ان ينجو منه لتمشية اموره في اية دائرة حكومية.

ففي العراق الجديد يكاد لم يعد هناك موظف حكومي يقضي واجبا مكلفا به لاي مواطن، مهما كان بسيطا دون رشوة،

وشمل ذلك رجال الشرطة والجيش وحتى القضاء ورجال الدين الذين يستغلون هيمنتهم وسطوتهم على المكاتب والمسؤولين الحكومين.فمثلا كان الحصول على جواز السفر يكلف حوالي 500 دولار، او اكثر، بل ان صعود الركاب على الطائرة في مطار بغداد اصبح لقاء ثمن.وشمل ذلك المدرسين الذين اصبحوا يبيعون النجاح والجامعات التي تبيع الشهادات وفق تسعيرة علنية، تتراوح بين جهاز تلفون محمول وسيارة، حسب نوع الشهادة المطلوبة.اما الوظائف فقد اصبحت لها تسعيرات بالدولار ابتداء من 500 دولار للشرطي الواحد، الى الملايين التي دفعت لقاء الحصول على مراكز عليا في الوزرات الخدمية، او تلك التي تهيمن على موارد البلد الطبيعية والاستثمارات.

ومرة اخرى كان الاحتلال والمحتلون في مقدمة المتورطين في قضايا الفساد، ليس من خلال تشجيعه واشاعاته كثقافة وممارسة سلوكية في حياة العراقيين، فقط، بل من خلال الانخراط المباشر في عمليات فساد واسعة سرعان ما شاعت رائحتها حيث كشفت بعض التحقيقات التي اجريت عن ممارسات مؤسسية ومنهجية لم يتواني عن التورط فيها بعض كبار المسؤولين الامريكيين عن الغزو ذاته.ففي 18 نيسان (ابريل) 2007 كشفت شركة المقاولات ساينس ابليكيشن انترناشيونال كورب (اس.ايه.أي.سي) ان وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أمرتها بمنح عقد من الباطن لموظفة

بالبنك الدولي وصديقة الرجل الثاني في الوزارة في ذلك الوقت بول ولفويتز في عام 2003 للعمل في العراق.وقالت متحدثة باسم الشركة إن مكتب السياسات في وزارة الدفاع وجه الشركة للدخول في عقد من الباطن مع شاها رضا التي أمضت بمقتضاه شهرًا واحدا من 25 نيسان (أبريل) الى 31 ايار (مايو) عام 2003 في دراسة سبل تشكيل حكومة في العراق.اهمية الكشف عن هذه الفضيحة هو ان صديقة ولويفتز تقاضت مبالغ طائلة عن عمل لا وجود له، سوى الذهاب الى بغداد لهدف اخر يخدم اجندة خاصة بها وبصديقها، المهندس الرئيسي للحرب.وتعرض ولفويتز الذي تولى بعد ذلك رئاسة البنك الدولي وقاد حملة ضد الفساد في الدول النامية لإنتقادات حادة بسبب تلك الفضيحة، ادت بالتالي الى إستقالته لموافقته هذه المرة على ترقية رضا وتخصيص راتب مرتفع لها عندما تولى رئاسة البنك الدولي وجاء بها معه الى تلك المؤسسة الدولية.

المزيد من قضايا الفساد اخذت طريقها الى العلن مثلما حدث مع الكابتن اوستين كي الذي وجت اليه يوم 23 آب (اغسطس) 2007 تهما بقبول رشوة قدرها 50 ألف دولار مقابل توفير معلومات سرية خاصة بعقود عسكرية في العراق اثناء اشرافه على عقود ادارة الخدمات والامداد التي يمنحها الجيش والبالغ قيمتها مئات الالاف من الدولارات.واتهم الادعاء كي بطلب 125 ألف دولار من مالك احدى الشركات مقابل تأمين

ارساء عقود مستقبلية على شركته، غير أن مالك الشركة اتصل بالسلطات والتي اجرت تسجيلا لمقابلة كي معه وتم اثبات التهمة عليه.وكانت هيئة محلفين في تكساس ادانت قبل يوم من ذلك الميجر جون كوكرهام بالجيش الامريكي وزوجته ميليسا وأخته كارولين بليك بتهم تتعلق بقبول رشاوي بلغت ملايين الدولارات تم تحويلها من خلال حسابات باسم زوجته وأخته.

في 7 شباط (فبراير) 2007 مثلا فتح الكونغرس الامريكي بعد الانتخابات التي فاز فيها الديمقراطوين ملف الفساد في العراق لاول مرة حين استدعت لجنة المجلس النيابي للمراقبة والإصلاح الحكومي الحاكم الاميركي السابق للعراق بول بريمر للاستماع الى شهادته حول قضايا الفساد التي جرت منذ الاحتلال.هنري واكسمان، رئيس اللجنة بدأ استجوابه لبريمر بسؤاله عن مصير 360 طنا من الدولارت ارسلت الى العراق في اكياس دون اجراء تحويلات مالية سليمة وتم توزيعها بشكل اعتباطي."من هو الذي في كامل قواه العقلية ليقوم بارسال هذه الكمية من النقود إلى ساحة حرب؟هذا بالتحديد ما فعلته حكومتنا" قال واكسمان في مستهل حديثه في الوقت الذي كانت اجابة بريمر الوحيدة انه ايضا لا يعلم وانه فعل كل ما كان بوسعه للمساعدة على دفع الاقتصاد العراقي قدما.

غير ان كل ذلك لم يكن الا جزءا بسيطا من جبل الفساد الذي رسخه الاحتلال في العراق.فلم تكن هناك طريقة للتحقق من اختفاء تسعة مليارات دولار، اما عن طريق الهدر او سؤ الاستخدام او التزوير، كما ان من المؤكد ان جزءا كبيرا منها ذهب الى قادة وسياسيين واصحاب شركات اميركية كان لهم نفوذا واسعا في الوجود الاميركي في العراق.لم يكن هناك نظام للتحقق من كيفية استخدام هذه الاموال و طرق صرفها مما يزيد من تكهنات تسربها الى حسابات شخصية وصفقات مشبوهة في تقاسم تلك المبالغ التي لم تكن كلها امريكية المصدر بل ان جزءا كبيرا منها جاء من عائدات النفط العراقية واموال من أرصدة مجمدة سابقا.ولم يكن لدى الحاكم بريمر ما يبرره سوى قوله أنه كان يحاول أن يقوم بأفضل ما يستطيع في وضع كان سيئا" مضيفا "كما هو جار في كثير من الاحوال في العراق، اصطدمت المثاليات بالحقائق الصعبة على الأرض ".ولم ينتهي التحقيق مع بريمر الذي جاء بعد ازدياد الشكوك بوجود تفريط في عدم ضبط عمليات الصرف وفق المعايير الدولية الى اي شيء جدي، على الرغم من الدعوات الى ذلك من قبل اعضاء في الكونغرس للوصول الى خيوط يمسكون بها لتتبع الجهات التي تسربت لها هذه المليارات التسعة من الدولارات التي اختلست وسرقت وضاعت

ومن الامثلة الشائعة عن حالات الفساد تلك المتعلقة بالمقاولات ومشاريع البناء.ففي اول أول مؤتمر صحفي له في العراق كشف المفتش العام الامريكي لإعادة اعمار العراق ستيوارت براون عن متورطين أمريكان بقضايا فساد مالي في عدد من المقاولات التي منحت في عهد سلطة الائتلاف المؤقت التي ادارت ميزانية قدرها 22 مليار دولار لاعادة الاعمار حيث اكد ان وزارة العدل الامريكية تحقق في 82 حالة من حالات الغش والفساد والرشوة والابتزاز والإكراميات من بينها 25 حالة ثبتت وتم احالتها الى المحاكمة.لم يكشف براون عن التفاصيل الخاصة بهذه القضايا الا ان تقريرا لهيئة كلفتها الامم المتحدة كشف ان الهيئات الامريكية المسؤولة عن انفاق هذه الاموال لا تحتفظ بقوائم كاملة ودقيقة بالالتزامات التعاقدية او سجلات حسابات اصولية.وتابع التقرير أن بعض العقود الاميركية التي توصف بانها انتهت او الغيت ما زالت تشمل ارصدة معلقة في حين زادت المدفوعات لبعض العقود عن القيمة الاجمالية للعقد.

وفي حالة ملفتة كشفت وزارة العدل الأميركية يوم 23 تموز (يوليو) 2007 عن اعتراف ضابط احتياط أميركي بأنه تلقى رشاوى من متعاقدين مع الحكومة الأميركية أثناء عمله في العراق.وحسب البيان فان الميجور جون ألين ريفارد البالغ من العمر 48 عاما اعترف بتلقي رشاوى والتآمر للحصول على رشاوى وغسل أموال، للفترة من نيسان (ابريل) 2004 وحتى

آب (أغسطس)2005 خطط وساهم في منح عقود بقيمة 21 مليون دولار لمتعاقد خاص لقاء رشاوى وعمولة تصل إلى أكثر من 220 ألف دولار.والعقد المذكور كان يتعلق بمشروعات ومنشئات في قاعدة "أناكوندا" التي تعتبر إحدى أكبر القواعد الأميركية في العراق والواقعة على مشارف مدينة بلد.وقالت الوزارة ان عملاء سريون في الجيش الاميركي والشرطة الفيدرالية يجرون تحقيقات في معلومات تتعلق بتورط عشرات الضباط في الجيش الاميركي بتلقي عمولات ورشاوي للقاء المساهمة في ارساء العقود على مقاولين عراقيين واجانب بملايين الدولارات تتعلق بمشاريع للجيش الاميركي او مشاريع جرى اقامتها في بعض المحافظات بمبالغ المنح المقدمة للعراق وكان اولئك الضباط يستغلون مواقعهم كحكام لتلك المناطق بشكل غير مباشر لارساء العقود لمن يتفقون معهم على عمولات ورشاوى وخاصة منذ دخول القوات الامريكية العراق وحتى فترة مجلس الحكم وسيطرة الحاكم المدني بريمر على شؤون العراق.

غير ان صور الفساد والمتورطين به من الامريكان لم تزل تتواصل ومن غير المتوقع ان تنتهي صفحاتها دون ان تكشف ليس فقط عن الحجم الهائل من الاموال التي نهبت، بل عن نوع اولئك الامريكان الذين انيطت بهم مهمة سامية، مثل اعادة بناء

دولة وامة دمروها تحت دعاوي تحريريها من الدكتاتورية.بتاريخ 17 كانون الاول (ديسمبر) 2007 كشفت صحيفة واشنطن بوست ان من بين المشتبه بهم في الفساد في هذه المرة هو كبير مفتشي مكتب التحقيق في كيفية انفاق اموال الاعمار الامريكية في العراق ستيوارت بوين والذي عمل مستشارا خاصا لبوش قبل توليه منصبه ذلك.وكان مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق (سيغير) قد انشئ بقرار من الكونغرس عام 2004، للعمل كرقيب علي جهود احلال الاستقرار عن طريق بناء المستشفيات والمدارس وتدريب قوات الامن وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية، الا انه سرعان ما صار مكتبا للتحقيق في حالات إهدار الأموال، ليتم أخيرا الاعلان عن التحقيق في ممارساته هو الآخر حول سبل الإنفاق وسوء الادارة.فمثلا كشفت الصحيفة النقاب عن ان عشرة من كبار موظفي المكتب تقاضوا حوالي ربع مليون دولار ذلك العام عن اجور عمل اضافي ادعوا القيام به.ولعل حكاية تورط هذا المكتب نفسه بالفساد شبيهة الى حد التطابق، او تكاد ان تكون نسخة أمريكية، لما جرى في مفوضية النزاهة العراقية تحت الإحتلال.صحيفة واشنطن بوست اطلقت على المشروع اسم لعنة اعمار العراق، وانتهت الى الاستنتاج ان كل من شارك، او وضع يده بقضايا الاعمار في العراق، لم يخرج منها الا بيد ملوثة فعلا، او على الاقل متهمة بالتلوث.

وازاء اتساع حالات الفساد، وشيوع رائحة القضايا البارزة منها، كشفت هيئة النزاهة العامة العراقية التي شكلت بعد الحرب عن أكثر من 1400 قضية جنائية خاصة بالفساد بلغت مجموع الاموال التي تشملها حوالي 5 مليارات دولار وهو رقم اكده رئيس الهيئة القاضي راضي الراضي والذي قال ان من بين هذه القضايا 42 قضية تورط فيها مدراء عامون ووكلاء وزارات ووزاء، مشيرا الى انهم لم يستطيعوا تقديم هؤلاء للمحاكمة اما لان اكثرهم هرب خارج العراق او ان لديه حصانة برلمانية.وقال الراضي لاحدى وكالات الانباء الدولية ان ملاحقة الوزراء وكبار الموظفين المتهمين بالفساد تتعثر لعدة اسباب اخرى، ابرزها "وجود قوانين تتيح للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون السلطة القضائية مضيفا "على سبيل المثال لا يمكن احالة الموظف الفاسد للمحاكمة الا بموافقة الوزير، وهذا الاخير اذا كان مشاركا في الفساد لا يوافق، وان لم يكن فانه يرفض ايضا لانه يعتقد ان الكشف عن فساد في وزارته يؤثر على سمعته."

واشار الراضي الى ان عشرات الضباط المرتشين من الشرطة والحرس الوطني موقوفين ومحالين الى المحاكمة كما ان العديد من موظفي وزارة التعليم المتهمين بتزوير شهادات دراسية ووثائق رسمية محالين كذلك للمحاكمة.وفي 5 تموز (يوليو) 2006 اكد الراضي في مقابلة اخرى ان الفساد بلغ خلال

عامي 2004 و 2005 مستوى غير مسبوق وان كبار المسؤولين لا يزالون يفلتون من العقاب بسبب قوانين تسهل لهم الهروب خارج البلاد او الاحتماء بالحصانة البرلمانية واكد ان ثمانية وزراء من الحكومات المتعاقبة التي شكلت في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين احيلوا للقضاء بتهمة الفساد دون ان تتم محاكمتهم.واشار ايضا الى مقتل 15 قاضيا ممن حكموا في قضايا فساد او ارهاب و21 من محققي هيئة النزاهة خلال تلك السنتين.

وفي 12 آب (اغسطس) 2006 اصدرت المحكمة الجنائية العليا في العراق اوامر ضبط واحضار بحق 11 وزيرا سابقا و15 مسؤولا بينهم وكلاء وزراء ونواب في البرلمان في حكومتي اياد علاوي وابراهيم الجعفري على خلفية قضايا فساد اداري.واعلن الناطق الرسمي باسم المفوضية العامة للنزاهة علي الشبوط ان المفوضية أصدرت من خلال المحكمة الجنائية العليا أوامر ضبط واحضار بحق المسؤولين المذكورين وسمى من بينهم اربعة وزراء سابقين هم ايهم السامرائي وزير الكهرباء في حكومة سلطة الائتلاف وزمليه لؤي العرس وزير النقل وليلي عبد اللطيف وزيرة العمل في نفس الحكومة وحازم الشعلان وزير الدفاع في حكومة علاوي.

كانت القضية التي اتهم فيها الشعلان هي الابرز حيث وجه القاضي راضي الراضي مفوض النزاهة قرارا بالقبض على 27 من المسؤولين السابقين بمن فيهم الشعلان بتهم اختلاس مبالغ قد تصل الى مليار دولار خلص محقوقون الى انها سرقت وهربت الى الخارج واستخدمت في شراء معدات عسكرية قديمة ومستهلكة، الامر الذي اثر تأثيرا سلبيا على جهود الحكومة في سحق التمرد المسلح الذي تشهده البلاد.الشعلان الذي يحمل الجنسية البريطانية هرب من العراق، واستخدم اجهزة الاعلام وخاصة السعودية، في نفي التهم، لكن تقريرا اذاعته شبكة التلفزيون الامريكية "سي بي اس نيوز" كشف عن تفاصيل مهمة في القضية كما وجه الاتهامات الى كل من الحكومتين الأميركية والبريطانية بأنهما لا تبذلان مساعي كافية لاستعادة تلك الاموال.وكشف التقرير الذي اذيع ضمن برنامج "60 دقيقة" عن تسجيلات صوتية لأحد المشتبه فيهم وهو زياد قطان الذي كان مسؤولا عن المشتريات العسكرية في ذلك الوقت وهو يناقش على ما يبدو تحويل 45 مليون دولار الى حساب أحد المستشارين السياسيين البارزين في وزارة الدفاع في الحكومة العراقية المؤقتة السابقة.وقال التلفزيون نقلا عن محققين عراقيين، إن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تبذلان الكثير من الجهد للمساعدة في

استعادة تلك الاموال أو القبض على المشتبه باختلاسها، والذين فر معظمهم من البلاد.

وقال علي علاوي وزير المالية العراقي في نفس الحكومة التي شغل فيها الشعلان منصبه للبرنامج "لم نحصل على أي دعم جدي رسمي سواء من الولايات المتحدة او بريطانيا أو أي من الدول العربية المجاورة" في استرجاع الاموال المنهوبة.واضاف علاوي الذي ترك منصبه عندما شكلت حكومة اخرى مطلع عام 2006 "التفسير الوحيد الذي يمكن أن اقدمه هو أنه تبين أن الكثير من الأشخاص في مراكز السلطة والقوة في العراق الجديد متورطون" في الفساد."وتابع "واذا تم تقديم هؤلاء الى المحاكمة، فان ذلك سيسيء للأشخاص الذين دعموهم ووضعوهم في مواقع القوة والسلطة."وقدر علاوي ان ما بين 750 الى 800 مليون دولار من تلك الاموال قد سرقت.

في 21 آب (اغسطس) 2007 اصدرت المحكمة الجنائية المركزية العراقية اربعة احكام غيابية بالسجن 28 عاما بحق القطان على خلفية اربعة قضايا تتعلق بفساد مالي واداري وتتلخص بتوقيع عقود بملايين الدولارات مع شركات وهمية لاستيراد اسلحة ومعدات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها.هذه الاحكام اضيفت الى احكام اخرى ب 114 عاما سبق

ان اصدرتها نفس المحكمة بقضايا اخرى، لكن بقي تورط الشركات التي تم تسميتها وهي شركة ينبوع الخليج وشركة العين وشركة زهور نوروز وشركة الميلاد للتجارة العامة والمقاولات، دون اي اشارة الى فيما اذا كانت قد تم او سيتم ملاحقتها ام لا.

وفي 11 تشرين الاول (اكتوبر) 2006 اصدرت المحكمة الجنائية المركزية في بغداد حكما بالسجن سنتين بحق وزير الكهرباء العراقي السابق أيهم السامرائي بتهمة الفساد الاداري والمالي وتبديد المال العام.لكن بعد صدور الحكم بحقه وصلت قوة اميركية بملابس مدنية اصطحبته لمكان مجهول داخل المنطقة الخضراء بعد ان شهر عناصرها السلاح بوجه رجال الشرطة العراقية.بعد اسابيع من ذلك ظهر السامرائي وهو عضو في الحزب الجمهوري الأميركي في العاصمة الاردنية عمان متحصنا بجوار سفره الامريكي ومقيما في فيلا قيل انها تساوي بضعة ملايين من الدولارات اشتراها ايام توليه المسؤوليه، ثم وعاد وظهر في الولايات المتحدة دون اي ملاحقة قانونية من السلطات هناك.

وفي مواجه المطالب بالعمل على وقف الفساد أقر مجلس النواب العراقي رفع الحصانة البرلمانية عن رئيس كتلة المصالحة والتحرير النائب مشعان الجبوري بطلب من مجلس القضاء الاعلى.وكان قد صدرت بحق الجبوري مذكرة اعتقال

بعد اتهامه بالاستيلاء على مبالغ مالية تسلمتها إحدى الشركات التي يملكها مقابل إبرام عقود لتجهيز وزارة الدفاع بمواد غذائية.وكان قد تم اعتقاله في وقت سابق من العام الجاري في مطار بغداد الدولي وبحوزته حقيبة بها مئات الآلاف من الدولارات، وهو ما أكد اتهامات البعض له بالضلوع في عمليات فساد إداري.وفي جلسة رفع الحصانة عن الجبوري، قال رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي، صباح الساعدي إن الجبوري متهم باتهامات خطيرة استهلكت من خزينة الاقتصاد العراقي اكثر من 75 مليون دولار.

ومن قضايا الفساد البارزة الاخرى القضية التي وجهت فيها مفوضية النزاهة الى عادل اللامي المدير العام التنفيذى في مفوضية الانتخابات وعدد من العاملين معه في الادارة الانتخابية تهم بالاهمال وهدر المال العام من خلال التوقيع على عقد مع شركة اردنية اسمها "رامن" قيل انه عقد وهمي.وفي تفاصيل القضية ان اللامي وقع على عقد مع الشركة الوهمية بمبلغ يزيد عن ستة ملايين من الدولارات كما قام مع مساعده حارث محمد حسن بدفع شيكات تزيد على خمسة ملايين ونصف المليون دولار وبأسم احد الاشخاص ويدعى فراس عبد الله عاروری الذى هرب الى الاردن بعد ان كان ممنوعا من السفر وعليه امر القاء قبض.وقالت المفوضية ان اللامي كان قد خول حارث محمد حسن، الموظف في الهيئة، وبخطاب موجه الى

مصرف الرشيد حيث حسابات المفوضية المرقم 5 والمؤرخ في 5 تشرين الاول (اكتوبر) 2004 توقيع على كافة الصكوك وعلى المستويات المختلفة من الحسابات.وفعلاً اصدر حارث محمد حسن بعد ذلك الكثير من الصكوك ومنها الصك المرقم 8411580 والمؤرخ في 27 كانون الثاني (يناير) 2005 بمبلغ مليون و377 ألفاً و38 دولار وبالاسم الشخصي لفراس عبدالله عاروري الذي ادعى انه يملك شركة باسم رامن واحتال على العراق بمبلغ يزيد على خمسة ملايين ونصف وهرب الى الاردن حيث يعيش حياة مترفة هناك.

وذكر مسؤول في المفوضية، وحتى تكتمل صورة السحوبات والتلاعب بالمال العام، فقد قام اللامي باستبعاد كافة المفوضين من التوقيع وخول صديق اخر له عينه كمدير اداري في المفوضية، وهو صفاء كريم محمد، بالتوقيع على الصكوك الصادرة من المفوضية بموجب كتاب رقم 2114 في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 ارسله الى مصرف الرشيد فرع الصالحية.ومع ذلك اطلقت المفوضية سراح اللامي يوم 12 ايلول (سبتمبر) 2006 بعد تحقيق قالت انه اسفر عن برائته من اية تهمة.ما لم تقله المفوضية ان تدخلات سياسية كانت وراء الافراج عنه جاءت من قيادات في بعض الاحزاب والجماعات التي اتهمت بانها حصلت على نسب عالية من الاصوات في الانتخابات التي اجريت في كانون الاول (ديسمبر)

2005 والتي نادت جماعات عراقية اخرى بانها زورت، او تم التلاعب بها من المشرفين على الانتخابات من منتسبي الهيئة.

غير ان اخطر عمليات النهب والفساد هي تلك التي جرت في القطاع النفطي حيث اكد تقرير اعدته مؤسسة "ارنست اند يونج" لحساب المجلس الدولي للاستشارة والمراقبة، التابع للامم المتحدة، ويغطي صادرات النفط في النصف الثاني من عام 2005، اتهامات للحكومة العراقية حول الطريقة التي تدير بها ثروات البلاد، مشيرا الى وجود سوء ادارة وثغرات وضعف في المراقبة الداخلية.وقالت الهيئة الرقابية ان آلية عراقية وضعت للمساعدة في تتبع استخدام بغداد لثروتها النفطية تعاني من سوء الادارة وثغرات في نظمها المحاسبية وضعف في المراقبة الداخلية.ووجه التقرير انتقادات لنطاق واسع من الجهود الحكومية لرصد مبيعات النفط واستخدام بغداد لعوائده.وانتقد التقرير اداء الحكومة، خاصة في ما يتعلق بتأخر تركيب معدات لقياس انتاج النفط (عدادات) ومطابقة بيانات الانتاج مع المبيعات بهدف منع السرقة والتهريب.

واعترف المفتش العام بوزارة النفط على محسن اسماعيل في تصريحات لنشرة "تقرير الحرب والسلم الدولي" ونقلتها عنها مجلة "انباء خدمات البيئة" يوم 15 نيسان (ابريل) 2005 باستشراء الفساد في وزارة النفط بشكل قال انه "سيصعب القضاء عليه."وكان تقرير للمفتش العام قد اشار سابقا الى ان

الفساد في قطاع الطاقة كلف العراق مئات الملايين من الدولارات، وقال التقرير ان نحو 22 مليار دولار من الايرادات اودعت في الحساب في عام 2005 هي حصيلة بيع 509 ملايين برميل من النفط، غير المديرين لم يحتفظوا بسجلات كاملة عنها، كما ان نظم الرقابة الداخلية كانت غير فعالة، والهيكل التنظيمي ضعيف، وطاقم العمل غير مدرب، مما يعني ضياع الكثير من الاموال او من النفط دون مرورها بسجلات حسابات دقيقة.وأظهر التقرير عدم وجود مسؤول تنفيذي واحد مسؤول يدير انشطة الحساب الخاص بالنفط وعدم وجود نظام مراجعة داخلي للحساب وغياب نظم كافية لمنع التحويلات غير المصرح بها للاموال. ووجد مراجعو الحسابات انه ليس هناك امكانية لتحديد حجم النفط الذي يتم تحميله للتصدير بدقة وان كميات النفط المسجل ان المبيعات تختلف من مكتب لآخر.وانتقد التقرير كذلك الهيئات الاميركية التي كانت لاتزال تنفق اموال النفط العراقي على مشروعات يرجع تاريخها الى فترة ادارة سلطة التحالف التي انتهت رسميا في يونيو (حزيران) عام 2004.اما في مجال التسويق فقد اكتشف مراجعو الحاسبات ان 211 مليون دولار من ايرادات النفط ذلك العام تم ايداعها في حسابات غير مصرح بها لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) ومبلغ 231 مليون دولار اخر تم تحويله لوزارات غير مصرح لها بالحصول على اموال من ايرادات النفط.كما وكشف

التقرير ان سومو تقوم بعمليات مقايضة مع الحكومة السورية تبلغ قيمتها 79 مليون دولار، على الرغم من اوامر صدرت لها بانهاء هذا النوع من التعاملات بسبب صعوبة تعقب هذه الصفقات.

على ان اخطر ما يشير الى حجم الفساد في هذا القطاع هو سيطرة الجماعات المسلحة والمليشيات على العديد من منشئات النفط وموانئ تصديرها والتي استطاعت من خلالها جني مليارات من الدولارت.فوفقا لعبد الكريم لعيبي مدير عام توزيع المشتقات النفطية ("تقرير الحرب والسلم الدولي" ونقلتها عنها مجلة "انباء خدمات البيئة" يوم 15 نيسان (ابريل) 2005) فان عشرين فتحة كان قد تم فتحها في انبوب نفط الجنوب حتى تلك الفترة، حيث تعمل جماعات مسلحة على تحميل النفط منها دون اية مراقبة حكومية، مضيفا ان 60 بالمئة فقط من الشاحنات المحملة بالنفط تصل الى وجهتها، بينما يظل الباقي طريقه، الى جهات اخرى.هذه الجهات الاخرى يكشفها امر فوج حرس الحدود الرابع المرابط على الحدود الايرانية عند البصرة فيقول انهم تلقوا اوامر بعدم التعرض للشاحنات التي تعبر باتجاه ايران او الايرانيين الذين يرافقونها بدون وثائق سفر رسمية.

في 16 كانون الاول (ديسمبر) 2007 نقلت صحيفة الصاندي تايمز البريطانية عن قائد شرطة البصرة اللواء عبد الجليل خلف قوله ان نحو 28 جماعة مسلحة بعضها من المشاركة في الحكومة تسيطر على موانئ تصدير للنفط في البصرة دون ان تستطيع الاجهزة الامنية والجيش ايقافها عن ذلك.وقدر خلف ان البصرة، التي تحتضن حوالي 90 بالمئة من احتياطي نفط العراق، خسرت اكثر من 64 بليون دولار، منذ الحرب بسبب الفساد وعمليات تصدير النفط بطرق غير مشروعة.وربما ايضا على طريقة المحاصصة الطائفية فان التهريب لم يقتصر على المناطق الشيعية، فان عمليات سرقة وتهريب للنفط ومشتقاته كانت تجري ايضا في المناطق السنية، ولكن طبعا على نطاق اضق، بسبب عدم وجود المصادر النفطية هناك.فاستنادا الى، رئيس هيئة النزاهة، الراضي، فان محققي الهيئة كشفوا عن عمليات تهريب للنفط في منطقة الموصل حيث اجري تحقيق مع 12 من ضباط الحدود وموظفي وزارات المالية والنفط والداخلية والمالية بعد ان تمكن فرع هيئة النزاهة في مدينة ربيعة (على الحدود العراقية-السورية) في آيار (مايو) 2005 من ضبط عملية تهريب 1200 صهريج نفط اسود تقدر قيمتها بملايين الدولارات كان يتم تهريبها الى سوريا.ولم يكن مدير المعبر الحدودي الذي وجهت اليه اصابع الاتهام في هذه القضية

وغيرها من عمليات التهريب والاستيلاء على عوائد الكمارك، سوى احد اقارب احد اعضاء مجلس الحكم الذي عينه بريمر.

ولم يكن بعيدا عن قضايا الفساد في قطاع النفط ما بدأ يتردد عن النوايا في تخصيص هذا القطاع والتي عبر عنها عدد من القادة الجدد جهرا وعلنا، والتي تم لاحقا بلورتها عبر مرسوم خصخصة مؤسسات قطاع الدولة في العراق الذي أصدره بول بريمر، مدير سلطة التحالف المؤقتة.ولم يتم تنفيذ المرسوم، نظرا للمعارضة التي جوبه بها حينها، باعتباره يتعارض مع نصوص القانون الدولي الذي يلزم أي سلطة احتلال باحترام القوانين السارية في البلد المحتل، وأن إجراء إصلاحات واسعة النطاق في الهياكل الحكومية والإدارية والاقتصادية لن يكون مشروعا من وجهة نظر القانون الدولي.الا انه ظل مطلبا امريكيا وقف وراءه المحافظون الجدد عرابو الحرب، حيث ظل يتردد حتى بعد الانتخابات وتشكيل حكومة المالكي حين اصر المسؤولون الامريكيون على اصدار تشريع جديد للاستثمارات النفطية وعلى قيام الحكومة بطرح حوالي 2500 مؤسسة تملكها الدولة للبيع، ومنها منشئات نفطية، ضمن برنامج مقترح لتصفية القطاع العام وبالحجة، اياها وهي التخلص من الهدر وتشجيع الاستثمار.

وقد قاوم سياسيون واقتصاديون عراقيون هذا الاتجاه الامريكي المدعوم من قبل بعض الزمر المستفيدة في السلطة والتي كانت

تخطط للاستيلاء على هذه المنشئات، ومنها النفطية، باي شكل كان، عبر تحالفات مع الشركات الامريكية.فتحت ذرائع تطوير اقتصاديات النفط، عبر اتفاقيات المشاركة، كانت عمليات الاستثمار الجديدة ستفتح الباب امام قيادات الجماعات السياسية الجديدة لكي يضعوا ايادیهم بشكل قانوني على ثروات النفط بعد تمكنوا منها عنوة طيلة هذه الفترة.وبالاضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان من الممكن ان يتسبب بها خصخصة القطاع العام، ومنه النفطي، فقد طرح المعارضون تساؤلات جدية عن شرعية هذا الأمر نفسه حيث ان هدف الخصخصة هنا هو وضع جل القطاع الصناعي العراقي تحت هيمنة حفنة من المنتفعين دون حساب للعواقب الاجتماعية مثل تغير طبيعة الملكية والبطالة والاحتكار في ظل ظروف الأنحدار الامني.

وبسبب العدد الهائل من القضايا التي كشفتها وطبيعة الاشخاص المتورطين فيها فقد تعرضت هيئة النزاهة الوطنية ذاتها الى ضغوط وتهديدات ادت بالنتيجة الى هروب الراضي الى الولايات المتحدة في آب (اغسطس) 2007، وابلاغه الكونغرس في جلسة علنية في تشرين الاول (أكتوبر) أن الحكومة العراقية فقدت 18 مليار دولار بسبب الفساد وأن 31 من موظفي مفوضية النزاهة قتلوا بسبب عملهم .الراضي طلب اللجوء هناك، مدعيا تعرضه لتهديدات عديدة، ومخلفا وراءه ضجة بين

حكومة وبرلمانيين يتهمونه بالفساد والهروب، وبين تهم مضادة يوجهها هو نفسه للمسؤولين بالفساد والتغطية على المفسدين، وكانت تلك من اكثر الحكايات اثارة للسخرية بقدر ما كانت مثيرة للألم.

وكان صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي عن التيار الصدري قد فاجئ الاعضاء يوم 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 بتوجيه اتهامات للراضي بالفساد الاداري وعدم النزاهة وقال في مؤتمر صحفي ان الراضي استلم مبالغ مادية من مصادر مختلفة ومنها استلام 2 مليون دينار شهريا بحجة انه وكيل وزير اضافة الى استلامه مبلغ "5000" الاف دولار شهريا باعتباره معينا بدرجة وزير من قبل بريمر كما انه يستلم مبلغ 4 ملايين دينار عراقي كمخصصات سكن علما انه يسكن احد دور الدولة مجانا.واتهم الساعدي رئيس اللجنة ايضا بانه استلم مبلغ 9 مليون دولار من السفارة الامريكية واحتسب هذا المبلغ على تخصيصات صندوق التنمية العراقي دون وجه حق.

ولم تنتظر مفوضية النزاهة كثيرا للرد، ففي اليوم التالي خرج علي الشبوط المتحدث باسم المفضوية ليقول ان اتهامات الساعدي تشكل سابقة غير دستورية وتصرف خطير.واعاد الشبوط الكرة الى ملعب البرلمان واتهمه بانه هو الذي اختار

"وزراء وقادة" فاسدين وقال لو احسن البرلمان الاختيار "لغدا الفساد بعيد الاحتمال".وكشف الشبوط في رده بان المفوضية تمكنت منذ انشائها من كشف "جرائم ثلة من مافيات الفساد التي اختلست مليارات الدولارات من اموال الشعب العراقي فكانت سببا مباشرا في تعطل جهود التنمية وتحقيق الرفاه للشعب العراقي ومن دون وازع من ضمير او اخلاق."ولم يبق الشبوط في مكانه، بل تم استبداله سريعا، ربما بسبب هذا الانتقاد اللاذع.

ولم يكن خليفة الراضي اقل نقدا للفساد، وراح موسى فرج منذ استلامه يزيح اللثام عن الكثر من قضايا الفساد، ومنها ما هو مرتبط بمكتب رئيس الوزراء المالكي ومنها وجود مخالفات مالية في صفقة شراء سيارات مصفحة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء تبلغ قيمة الواحدة منها ثلاثة ارباع مليار دينار عراقي، وهو ما يزيد بعدة أضعاف عن سعرها الحقيقي، على حد وصفه.وكذلك وجه الاتهام للساعدي، رئيس لجنة النزاهة في البرلمان بانه اثار القضايا ضد الهيئة لتورط حزبه، وهو حزب الفضيلة في الاستيلاء على النفط، وتصديره لحساب قياداته في البصرة.واوضح فرج بعد استقالته، في تصريحات لوكالة (آكي) الايطالية للأنباء يوم 22 كانون الثاني (يناير) 2008 أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء عمدت ومنذ اليوم الاول لاستلامه المنصب الى اتباع سياسة "احتواء للهيئة

كي تنحاز لصالح الحكومة، الأمر الذي رفضته بشدة لانه مخالف للدستور" في البلاد.واتهم فرج المالكي بالتغطية على فساد 4 من اقاربه وظفهم في مكتبه وانقاذهم من المحاسبة.

القاضي رحيم العكيلي، الذي خلف فرج بدوره لم يبخل بالنقد للزعماء السياسيين الذين اتهمهم في تصريحات لوكالة رويترز في 22 كانون الثاني (يناير) 2008 انهم يفتقرون للإرادة اللازمة لمكافحة "سرطان" الفساد، داعيا اياهم البدء باعلان حجم ما يكسبونه من مال.واقر العكيلي بان المفوضية أخفقت حتى الآن في انجاز مهمتها المتمثلة في القضاء على الفساد المستشري، الذي شبهه بالسرطان، وقال انه ينبغي الاجهاز عليه بخطط طويلة المدى.وكشف العكيلي انه عجز عن اقناع أعضاء مجلس النواب باعلان حجم دخلوهم وتوضيح كل مصادر الدخل وحجم المال الذي يكسبونه بالتفصيل.

ومع ذلك فقد ظلت الهيئة نفسها متهمة بالفساد خرج سمير عواد الشويلي الناطق الرسمي الجديد باسم الهيئة يوم 2 كانون الثاني (يناير) 2008 لكي صرح بان ضمن استراتيجية هيئة النزاهة المعلنة في كشف المفسدين والمزورين في مؤسسات الدولة تمت احالة اوراق مدير عام دائرة الوقاية والشفافية السابق في الهيئة الى المحكمة الجنائية المركزية حيث اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكما بالسجن لمدة خمس عشرة

سنة عليه على خلفية قيامه بتزوير وثيقة التخرج المرقمة 918 في 1/13 /2005 المنسوب صدورها الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية وتقديمها الى هيئة النزاهة.

ومن المؤسسات التي طالها الفساد ايضا الجيش والشرطة، فاضافة الى قضية الشعلان كشف النقاب في 22 نوفمبر (تشرين الثاني) قالت هيئة رقابة تابعة لوزارة الخارجية الامريكية ان ملايين الدولارات من المساعدات الامريكية المخصصة لبرامج تدريب الشرطة العراقية يمكن ان تكون فقدت خلاله لنقص الرقابة على العقود.وجاء في التقرير ان وزارة الخارجية الامريكية انفقت نحو 43,8 مليون دولار على معسكر سكني لايواء متدربي الشرطة الذي لم يستخدم قط من بينها 4,3 مليون دولار لاعمال لم ينص عليها في العقد الممنوح لشركة دين كورب الدولية.وقال التقرير الذي أعده مكتب المفتش العام الخاص باعمار العراق ان المعسكر لم يستكمل بسبب مخاوف أمنية.وأوصى المكتب بان تطلب الحكومة الامريكية من الشركة رد المبلغ الذي انفق على اعمال غير منصوص عليها في العقد.

وتحدث التقرير ايضا عن "ضعف بل في احيان غياب ادارة للتعاقد" كسبب للمشاكل لدى مراجعة العقد الكلي لشركة دين كورب في مشاريع عسكرية اخرى وقيمته 1,8 مليار

دولار.واضافة الى ذلك خلص التقرير الى ان الحكومة الامريكية ربما تكون قد انفقت 36,4 مليون دولار اضافية على الاسلحة والمعدات بما في ذلك عربات مدرعة ومعدات اتصال لا يعرف مصيرها.والقى التقرير اللوم في المشكلة على فواتير غير واضحة ونقص عمليات التوثيق مضيفا انه لا الحكومة الامريكية ولا شركة دين كورب لديها قوائم كاملة عن العناصر المباعة.ومن القضايا المثيرة في ما يتعلق بالجيش ما كشف عن كبير المفتشين بالجيش الامريكي يوم 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 من فقدان 14 ألف قطعة سلاح كانت مخصصة لاستعمال الجيش العراقي ويعتقد أنها وجدت طريقها الى أياد الجماعات المسلحة في العراق بعد أن فقد البنتاجون قدرته على تعقبهم.

واذا كان كل ذلك يتعلق بقضايا جنائية حسمت، او يتم التحقيق فيها، فقد بقيت قضايا اخرى تتعلق بالفساد بعيدة عن المحاسبة، ومنها استيلاء شخصيات نافذة على اراضي وممتلكات تعود للدولة وتحويلها الى ممتلكات خاصة دون اي حق او موسوغ شرعي.وفي الوقت الذي لاتتوفر فيه معلومات رسمية عن حجم الاراضي او الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها فان منتديات الانترنيت العراقية تزخر بالقصص عن تلك الممارسات في معظم المحافظات والتي تنسب الى مسؤولين كبار في الدولة او الى اولادهم او اقاربهم.وفي هذا المجال ايضا تأتي قرارات منح

المناقصات ومقاولات البناء والتبليط والمجاري وغيرها من الخدمات والتي ذهبت معظمها الى هؤلاء المسؤولين ومحاسيبهم الى الحد الذي جعل حتى بعض الامريكان ممن رعى مشروع الحرب والتغير في العراق الى الحديث باسف للنتيجة التي وصل اليها العراق.في 7 كانون الثاني (يناير) 2008 نشر الباحث مايكل روبن عضو معهد إنتربرايز الأمريكي في "MIDDLE EASTERN OUTLOOK" مقالا شديد اللهجة تحدث فيه عن اوجه الفساد الضارب بكردستان وسلط الضوء على ما أسماه بحالات فساد كبيرة في الاقليم في مجالات التجارة السرية والصفقات السياسية المشبوهة بالإضافة إلى الفساد المستشري في مجال تنفيذ مشاريع الخدمات.كانت الاسماء التي ذكرها روبن باعتبارها متورطة في الفساد تشمل عائلة طالباني وبرزاني.

ولم يكن الامر سرا في كردستان حيث تصاعدت الشكوى من انواع كثيرة للفساد حتى ان مراسلة هيئة الاذاعة البريطانية كيت كلارك نقلت في تقرير لها يوم 11 كانون الثاني (يناير) 2008 عن سامان الجاف وهو رجل اعمال كردي قوله: "ان الفساد كالفيروس. فهو يقتل كردستان."واضافت كلارك ان "المواطن الكردي العراقي يناضل في سبيل البقاء بينما تسرق الاموال العامة وتجد طريقها الى جيوب قلة متنفذة."عندما قامت مجلة (هاولاتي) الكردية الأسبوعية بترجمة مقال روبن

الذي كان نصه " هل كردستان العراق حليفة جيدة لأمريكا" اعلن مكتب طالباني ان الأخير أقام دعوى قضائية مزدوجة ضد مايكل روبن الباحث في معهد إنتربرايز الأمريكي واتهمهما بـ"إساءة" سمعته ومسؤولين آخرين اكراد معتبرا كل هذه التهم الموجهة الى القيادات الكردستانية "باطلة" تهدف إلى "التشهير والاساءة" إلى سمعة تلك القيادات.

وفي نطاق عمليات الفساد ما اشير الى ما يحصل عليه اعضاء الحكومة والبرلمان من رواتب وصلت الى ارقام فلكية.فعلى سبيل المثال تم تخصيص راتب يبلغ 3000 دولار لكل عضو من اعضاء الجمعية الوطنية التي انتخبت في كانون الثاني (يناير) 2005 طيلة حياتهم حتى بعد خروجهم من المجلس والذي استمر ستة اشهر فقط.هذا المبلغ زاد الى 5000 دولار شهريا مع مخصصات للحماية تبلغ حوالي 7000 دولار شهريا لاعضاء مجلس النواب، الذين انتخبوا في كانون الاول (ديسمبر) من نفس العام، على ان يستمر ايضا بعد خروجهم من البرلمان، وطيلة حياتهم، مع الامتيازات الاخرى، وهو اجراء لم يسمع ان اتخذ في اي بلد في التاريخ.ومن الامثلة على ذلك ما كشفه اللواء عبد الجليل خلف قائد شرطة البصرة عن عضو في مجلس النواب خصصت له الدولة 20 مليون دينار رواتب لحمايته الشخصية الا انه يستخدم بدلا عن ذلك 14 شرطياً من جهاز الشرطة في المحافظة، تدفع لهم

رواتب بحدود 12 مليون دينار شهريا."اما راتب رئيس مجلس النواب محمود المشهداني فقد بلغ 60 الف دولار شهريا غير المخصصات الاخرى ومنها مخصصات ل 200 شخص مسجلين كافراد حماية له.

وفي يوم 31 تموز (يوليو) 2006 نشرت جريدة القلعة تقارير كشفت فيها ان مرتبات رئيس الجمهورية جلال طالباني تبلغ 3 ملايين دولار شهريا وان لدى طالباني 100 مستشار يتقاضون مرتبات تكلف خزينة الدولة مليون دولار شهريا، علما ان اكثرهم يعيشون خارج العراق في امريكيا واوربا وبلدان اخرى.ورغم نفي مكتب طالباني لهذه الانباء الا انه لم يكشف عن الرقم الحقيقي لرواتبه ومخصصات مكتبه.غير ان ميزانية الدولة التي قدمت الى البرلمان لمناقشتها يوم 27 كانون الثاني (يناير) 2007 كشفت ان مخصصات سميت ب "منافع اجتماعية" وقميتها 120 مليارا و921 مليون دينار عراقي افردت لرئاسة الجمهورية بينما خصص مبلغ 762 مليارا و827 مليون دينار عراقي لمجلس الوزراء وهي مبالغ لن يتم مراقبة صرفها من اية جهة حكومية.

ولم ينجو المالكي نفسه من اتهامات بالفساد حيث اتهم الراضي حكومته بانها غارقة في مشكلات فساد مالي واداري واسعة النطاق وان المالكي نفسه وفر غطاء حماية بعض اقاربه

الموجودين داخل حكومته.وقال الراضي في شهادته امام لجنة تابعة للكونجرس الامريكي في 5 اكتوبر (تشرين الاول) 2007 ان الفساد المنتشر في العراق وصل إلى دوائر قريبة من حكومة المالكي.في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 نقلت جريدة الشرق الاوسط عن صادق الموسوي، احد مستشاري طالباني، ان للمالكي 60 مستشارا يتقاضى كل واحد منهم 2000 دولار شهريا عدا المخصصات والامتيازات الاخرى.مالم يذكره الموسوي، او الجريدة، هو الحجم الهائل من المنافع التي يحصل عليها هؤلاء المستشارين واقربائهم، والاعمال التجارية التي يديرونها، داخل وخارج العراق، والتي تمر معظمها من خلال قنوات حكومية او بتسهيلات تقدم منها.

وطال الفساد ميادين متعددة ومنها حصص المواد الغذائية التي توزعها وزارة التجارة وفقا لنظام البطاقة التموينية.ففي يوم 13 نيسان (ابريل) 2007 اعلن مجلس الوزراء عن تخصيص مبلغ إضافي مقداره 117 مليون دولار من أجل تغطية النقص الحاصل في تمويل شراء مواد البطاقة التموينية لعام 2006.وجاء الاعلان بعد يوم واحد من اعلان رئيس المجلس المحلي لبغداد معن الكاظمي عن وجود مليون حالة من الاحتيال في البطاقات التموينية، اي بمعنى اخر ان هناك من يستلم حصصا تموينية باسم مليون شخص في بغداد وحدها غير موجودين اساسا على ارض الواقع، وذلك بالتأكيد عمل لا يمكن

ان يتم دون تعاون شبكات واسعة من الموظفين في مختلف الدوائر.ولم تسلم حتى مرتبات المتقاعدين من السرقة حيث اصدرت المحكمة الجنائية المركزية في شهر تشرين الاول (اكتوبر) 2007 حكما بالسجن لمدة ثمانية عشر سنة على احد منتسبي دائرة التقاعد العامة بعد احالته من هيئة النزاهة العامة على خلفية قيام المتهم بتزوير عدد من الوكالات الخاصة بالمتقاعدين المتوفين والمقيمين خارج العراق واستلام الرواتب التقاعدية بموجب هذه الوكالات.

ولم تنجوا حتى منظمات المجتمع المدني الوليدة من تهم الفساد التي تورطت بها القيادات السياسية العليا حتى ان النائبة صفية السهيل طالبت يوم 25 كانون الثاني (يناير) 2008 الرئاسات الثلاث بتقديم كشف الحساب الختامي للمنح الاجتماعية المخصصة لها متهمة هذه الرئاسات بتخصيص قسم من هذه المنح لدعم أحزاب سياسية على نحو غير مباشر.ودعت السهيل في حديث لـ"راديو سوا" إلى عرض الحسابات الختامية لهذه المنافع للتحقق من طرق صرفها.واتهمت السهيل الرئاسات بتحويل اموال هذه المخصصات الى أحزاب لم تسمها بعد ان قام بالتمويه لإظهار ان هذه الأموال صرفت على منظمات المجتمع المدني.

كما امتد الفساد الى مجال الاثار حيث طالت عمليات النهب المواقع الاثارية على طول العراق وعرضه واضحت الصورة

البائسة لمدى الدمار الثقافى الذي الحق بالعراق، حتى ان دوني جورج، ابرز اثاري عراقي والذي كان يتولى منصب رئاسة هيئة الاثار العراقية قبل الحرب، شبه سلب تراث العراق على ايدى اللصوص باعتباره متساويا فى الخطورة مع الخسائر البشرية المتنامية.وشكلت عمليات نهب الاثار جريمة مزدوجة، اذ لم تقتصر على سرقة ثروة البلد القومية، بل سرقة ذكرياته وتاريخه.وتعود بداية سرقة الاثار بالتاكيد الى نهب المتحف العراقي بعد الحرب، الا ان عدد القطع التى سرقت فى اعمال حفر غير قانونية، بعد الحرب، ازدادت كثيرا عن تلك التى سرقت من المتحف حيث تركت قوات التحالف المواقع الثقافية للسلب والنهب على ايدى اللصوص الذين توسعوا فى عمليات الحفر غير القانونى بشكل غير مسبوق.وتشير الادلة الى أن عددا كبيرا من المواقع الاثرية في العراق نهبت وتم بيع محتوياتها في السوق السوداء.ولعل المشكلة كانت تكمن فى العدد الهائل للمواقع الاثرية الغنية التى تنتشر فى طول البلاد وعرضها من دون حماية.

ومن بين قضايا الفساد ايضا تزوير الشهادات الدراسية التي تحولت الى ظاهرة في عراق ما بعد الاحتلال اثارت اتهامات بتورط حركات واحزاب وشخصيات سياسية في قضاياها بهدف الحصول على وظائف لهم وللمحاسيب وكطريقة للهيمنة على السلطة.في عددها الصادر يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر)

2007 كشفت صحيفة "الحياة" ان الاتهامات بتزوير الشهادات طالت مسؤولين كبار ووزراء في حكومة نوري المالكي وجاء الكشف بعد تقارير نشرت في صحف عراقية ومنها الصباح المملوكة للدولة عن ان هيئة النزاهة تلاحق 905 قضية تزوير شهادات علمية لمسؤولين عراقيين مع تلميحها ان فرار رئيس الهيئة السابق القاضي راضي الراضي كان بسبب قضايا تزوير شهادات تمس مسؤولين كبار في الدولة والبرلمان خاصة وان اغلب هؤلاء المزورين لازالوا في الخدمة العامة ويعاملون على اساس شهاداتهم في سلم التدرج الوظيفي والرواتب والامتيازات المالية.

تزوير الشهادات المدرسية والجامعية أتخذ ثلاث صور اولها تزوير الشهادات من الدوائر الرسمية العراقية المخولة بإصدار الشهادات لغرض التعيين في دوائر الدولة، وثانيا إصدار الشهادات من الدوائر الرسمية العراقية لغرض استخدامها خارج العراق وثالثا صورة تزوير الشهادات الأجنبية الصادرة من الدوائر الرسمية الأجنبية لغرض استخدامها في العراق.وكشف عبد الله الموسوي المستشار الثقافي في السفارة العراقية في لندن لصحيفة "الزمان" انه يتعرض لضغوط من مسؤولين عراقيين كبار لاعتماد شهاداتهم المزورة وإعادتها إلي بغداد كشهادات حقيقية حصلوا عليها من جامعات غير موجودة أساسا في بريطانيا أو مهروا عليها بأختام مزورة

باسم مواقع أجنبية على الإنترنت لا علاقة لها بمنح شهادات الدكتوراه والماجستير "المقدمة من المزورين لاعتمادها كشهادات حصلوا عليها من خارج.غير ان العدد الاكبر من الشهادات المزورة كان بين المجندين في الجيش والشرطة حيث اكتشفت الاف الحالات من بين الافراد الذين لم يحصلوا على اية شهادة تعليمية تؤهلهم للحصول على وظائف، بينما تم الكشف عن تزوير بعض الضباط شهادات تخرج لهم من الكليات العسكرية، دون ان يكونوا قد انظموا لها فعلا.

ان الفساد في هذا المجال لا يعني انه مجرد جريمة عادية، او نوع من سوء استخدام السلطة، كما انها ليست قضية بضعة مئات او الاف من الوظائف تذهب هنا وهناك، بل هي مسألة تمس صميم قضية الديمقراطية، وكيف سيحكم العراق، وبمن.ان تزوير الشهادات يتم لان اصحابها غير اكفاء وغير مؤهلين للوظيفة او المنصب الذي يريدون الاستحواذ عليه.فهذا ليس فسادا اداريا او سياسيا فقط، بل تخريبا للعملية الديمقراطية وانشاءا لنظام من المنتفعين والمحاسيب وللموالاة وللشللية السياسية تترأسه وتتوارثه فيما بعد زمر وجماعات لا هم لها سوى فرض حضورها المنفر على المسرح السياسي، حتى بعد انتهاء عمرها الافتراضي بوقت طويل.انها اعادة انتاج لنظام صدام الذي اقام سلطته القمعية على تدمير الطبقة

الوسطى ونخبها الثقافية والفكرية والسياسية واحلال زمر ريفية لا رصيد لها سوى الولاء والانقياد الاعمى له.

واذا كانت نتائج الفساد على الاقتصاد واضحة وتتمثل بالخسائر الفادحة في الاموال التي جاءت من خزينة الدولة او من مصادر الثروة الوطنية فان احدى نتائجه هو المساهمة في انهيار منظومة القيم الاجتماعية وبالتالي تدمير فرص اعادة بناء الدولة والمجتمع.وهناك حالات وامثلة مقززة لما اشاعه الفساد الخلقي فمثلا من بين الحالات التي شاعت هو قيام البعض بسرقة المقتنيات خاصة مثل الاوراق الثبوتية والهواتف النقالة للضحايا الذين يتساقطون في العمليات الارهابية ثم القيام بالاتصال باهالهيم مدعين ان الضحية مختطف لديهم وما زال حياً ويساومونهم على فدية، ومع ذلك فانهم يسلمون المخطوف (القتيل) جثة الى ذويه بعد الاستلام.وروت صحيفة الحياة عن رئيس اتحاد الطلبة في كلية الاداب في الجامعة المستنصرية محمود الجوراني ان "ما لفت نظرنا بعد الانفجارات التي استهدفت الجامعة في 18 كانون الثاني (يناير) 2007 وأودت بحياة نحو 70 شخصاً معظمهم من طلبة الجامعة ان بعض رجال الامن بدلاً من مساعدتهم في جمع الجثث ونقل الجرحى والقتلى بادروا الى سرقة مقتنيات القتلى واهمها النقود واجهزة الموبايل والمقتنيات الذهبية."

وتعرض آلاف العراقيين لعمليات خطف، اطلق عدد ضئيل منهم بعد دفع فدية مالية، فيما عكفت ميليشيات ومسلحون على قتل المخطوفين حتى بعد الحصول على الفدية، والتي غالبا ما تعجز العوائل عن توفيرها فتضطر الى بيع منزلها او مقتنيات ثمينة اخرى لجمع مبلغ الفدية.وحسب تقارير لهيئات دولية ووكالات للامم المتحدة، فان ما بين 60 أو 70 جثة يوميا كان يتم العثور عليها في بغداد خلال بعض الفترات كان اغلبها لاشخاص اختطفوا لاسباب اجراميةً وبهدف الحصول على فدية وان البعض منهم تم قتلهم حتى بعد دفع الفدية.

ومن نتائج الفساد شيوع تجارة وزراعة المخدرات في العراق والذي اصبح سريعا مركزا لترويج وتهريب اصناف عديدة منه الى البلدان المجاورة منافسا في ذلك افغانستان، بعد ان كان واحدا من اكثر بلدان العالم خلوا من هذه الافة.ففى 23 آيار (مايو) 2007 كشفت مصادر عراقية لصحيفة الغاردين البريطانية ان المزارعين فى مناطق جنوب العراق بدأوا لاول مرة فى زراعة نبات الخشخاش الذى يستخدم فى إنتاج مادة الافيون المخدرة وهو الامر الذى أثار مخاوف من إحتمال ان يتحول العراق الى منتج رئيسى أخر لانتاج المخدرات على مستوى العالم الى جانب افغانستان.وأوضحت المصادر التى لها دراية بالاوضاع فى هذه المنطقة أن مزارعى الارز على امتداد نهر الفرات وخاصة فى غرب مدينة الديوانية فى جنوب بغداد

قد توقفوا عن زراعة محصول الارز الذى اشتهرت به المنطقة حيث انهم يقومون حاليا بدلا من ذلك بزراعة الخشخاش.وأضافت الصحيفة انه رغم ان التحول لزراعة هذا النبات المخدر مازال فى مراحله الاولى غير أنه ليس بمقدور الحكومة العراقية اتخاذ اى إجراءات مؤثرة حيال ذلك حيث أن الميليشيات الشيعية والعناصر الموالية لها داخل قوات الامن تسيطر على الديوانية والمناطق المجاورة لها.

وأشارت الصحيفة الى أن تجار المخدرات كانوا يعمدون منذ فترة طويلة لاستخدام العراق كنقطة عبور للهيروين الذى يتم إنتاجه من مادة الافيون فى معامل بأفغانستان حيث يتم إرساله من هناك عن طريق ايران ثم العراق الى الاسواق فى المنطقة.غير أن التطور الجديد المتمثل فى بدء زراعة الخشخاش داخل العراق نفسها بات يبعث على الشعور بالكثير من القلق لاسيما وانه ليس من المرجح ان يكون المزارعون فى جنوب العراق قد قرروا البدء فى زراعته من تلقاء انفسهم، بل انه من المعتقد انهم قد اقدموا على ذلك بناء على توجيهات صدرت لهم من الجماعات العنيفة المتمركزة فى هذه المنطقة والتى تقوم بتوفير التمويل اللازم للمزارعين.

ادى استشراء الفساد الى انطلاق الصرخات المطالبة بوضع حد لهذه الظاهرة التي اصبحت لا تقل خطرا عن الارهاب والعنف

المستشري بل اشد خطرا لانها اتخذت طابعا مؤسسيا كما تعمقت جذورها الى الحد الذي سيصعب اجتثاثها في المستقبل.في 2 ايلول (سبتمبر) 2006 اصدر آية الله علي السيستاني بعد لقاءه مع المالكي بيانا حذر فيه من تفشي الفساد الاداري وسوء استخدام السلطة في اجهزة الدولة، وسماه داء عضال يستنزف موارد البلد واشار الى الفروق الهائلة في سلم الرواتب بين اعضاء الحكومة والبرلمان وموظفي الدولة.ومع ذلك لم تتخذ الحكومة التي يعود الفضل للسيستاني بوجودها في السلطة اية اجراءات من شأنها وضع حد لذلك، بل ان نائب رئيس الوزراء برهم صالح اعترف في 3 كانون الثاني (يناير) 2008، اي بعد اكثر من عام ان الفساد المالي والاداري ينخر في جسد الدولة، وعزا ذلك الى عدم رسوخ المؤسسات وسلطة القانون وغياب المساءلة والشفافية الحقيقيتين.واقر صالح ان "الاختلالات التي تشهدها البلاد في الوضع السياسي والتي تتمثل بمعايير المحاصصة والمحسوبية الحزبية حولت الوزارات والمؤسسات الاخرى الى ضيعة لهذه الجماعة او تلك."اما منظمة الشفافية الدولية التي كانت قد وصفت الفساد في العراق بانه وباء لا يمكن التخلص منه فقد عادت لتحذر من ان عملية إعادة إعمار العراق يمكن أن تتحول إلى "أكبر فضيحة فساد في التاريخ."

(7)

"لا أعتقد أن هناك شيء يدعى مصالحة، هذا تعبيرغيردقيق. إنه صراع على السلطة."

"برهم صالح"

للعراقيين مثل، أو قول مشهور، وهو، ماذا بعد خراب البصرة.ودائما ما يلجؤون إلى هذا القول للتعبير عن قناعاتهم، وربما يأسهم، من أن الأمور لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه من قبل، حتى ولو تحسنت، وتمكن الأنسان من تجاوز المحن التي ألمت به.ومع نهاية عام 2007، ومع إقتراب الذكرى

الخامسة للغزو الأمريكي، بدا العراق كله، وليس البصرة وحدها، كما لو أنه قد أضحى خرابا، أو يكاد.ربما سيقال إن في هذا الوصف مبالغة، وإن الأوضاع لم تصل بعد، وربما لن تصل إلى تلك الحدود، وهو في كلتا الحالتين تقيم سياسي وأخلاقي، يقوم على أساس تباين في الرأي حول ما الذي يمكن أن يدعى خراباً، وما الذي يمكن أن يدعى مجرد هدم للماضي لإقامة الحديث بدلاً عنه.هذا الجدل طبيعي، ليس فقط لأن العراقيين على طرفي المعادلة منقسمون حول ما حدث، ومن يقف وراءه، وغير ذلك من التعليلات التي يمتلكها كل طرف للدفاع عن رأيه، بل وأيضا لأن التجربة ذاتها لم تأخذ مداها بعد، مما يصعب من مهمة إصدار حكم نهائي عليها قبل أن تصل إلى نهايتها القصوى.

بإمكان المتفائلين أن يقدموا حججاً كثيرة بأن ما حدث كان طبيعياً ومتوقعا نتيجة للإنهيار الذي حصل للدولة ومجتمعها، وأن العراق سيشهد بالتالي إنتصار العقل على الجنون وقوى النور على قوى الظلام بعد أن تستنفذ هذه الإخيرة طاقتها ورصيدها من الحماقة ومن الحقد والأنانية.بإمكانهم أيضا أن يحاججوا بأن الحرب والغزو وما تلاهما من أحداث قد وفرت جميعها المحك الذي عليه سيختبر العراقيون مدى صلابة هويتهم الوطنية، وبالتالي مدى قدرتهم على الحياة المشتركة كبشر قادرين على العيش معا، وجعل هذه الهوية فاعلة

وحقيقية.وفي أسوء الأحوال سيقول المتفائلون أن الأحداث وضعت تحت الأضواء إشكالية الدولة العراقية المزمنة، وخيرت العراقيين بين ماضيهم، الذي لم يكن بريئا أبدا في إنتاج هذه الوحشية الإستثنائية، وبين مستقبلهم الذي سيختارونه بحريتهم بعد لئي وجهد، حتى لو كان خارج إطار تلك الدولة، مفضلين وجودهم وسعادتهم كبشر، على حدود وفواصل لم تعد بإمكانها أن تحتويهم.

بإمكان المتشائمين أن يحاججوا أيضا أنه بعد خمس سنين من الإحتلال فان صورة العراق الجديد الذي بشر به الرئيس الإمريكي جورج بوش قد اكتملت، وأصبح جلياً أن كل ملامحها الكئيبة لا تشي إلا بالنقيض التام لتلك الشعارات التي أطلقت عن "عراق ديمقراطي، تعددي، فدرالي، موحد" ومصدر إشعاع لباقي دول وشعوب المنطقة.فهذا العراق، من وجهة نظر ما يحدث على أرض الواقع، سابح أو غارق في الدم، مثلما هو غارق في الظلام وفي وحل التسلط والهيمنة والإحتكار والتعصب الأعمى، كما أنه تفكك وتشضى ، مجتمعا ودولة، إلى حالة ما قبل الهويات والتكوينات الأولية، وربما أصبح يصعب إعادة لملمته وتركيبه ووضعه مرة ثانية على سكة الحضارة.فالواقع أن تلك السنوات الخمس لم تكن المرآة التي إنعكس عليها حاضر العراق المضبب بدخان المعارك، ولا ماضيه المجبول بالدم والعنف والقسوة، بل أيضا مستقبله

المحفوف بالمجهول والخوف وأسئلة الوجود.وبالنسبة للمتشائمين فان خمس سنين من المآسي كانت كافية لكي تبرهن أن الأمل بان يكسر التغير الحاصل بالحرب وإسقاط نظام صدام حلقة التاريخ العراقي المغلقة على متلازمة العنف والدكتاتورية قد تلاشى، وتحول إلى كوابيس مرعبة لا شفاء منها.

ولكن بغض النظر عن التفاؤل والتشائم، فان الوقائع على الأرض، وما أنتجته من فضائع وكوارث على الصعيد الإنساني، وتخريب على المستوى السياسي، لا تزال هي الفيصل في الحكم على مآلة المشروع الواعد وفداحة الثمن الذي دفع من أجله.فبالنسبة للتكلفة البشرية، لا يمكن تحديد العدد الفعلي للضحايا المدنيين من العراقيين، نظرا لعدم وجود إحصاءات رسمية، الا أن التقديرات التي قامت بها جهات محايدة كموقع (سياسة خارجية عادلة) على الانترنيت (http://www.justforeignpolicy.org/iraq/iraqdeaths.html) والمهتم بإحصاء الأعداد تشير إلى موت نحو 1,1 مليون عراقي مع نهاية عام 2007، في حين أن دراسة قامت بها جامعة جون هوبكنز بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية قدرت أن نحو 655,000 عراقي قتلوا حتى نهاية عام 2006، بينما قدر موقع (http://www.iraqbodycount.org/) والذي يحصي

القتلى الذين تشير اليهم وكالات الأنباء فقط بنحو 87,000 مدني عراقي.وكان أخر تقدير هو ما أعلنته منظمة الصحة العالمية نهاية عام 2007 من أن 150,000 عراقيا قد يكونوا قتلوا منذ الغزو، مستندة في ذلك على إحصاءات وزارة الصحة العراقية.وايا كانت الأرقام فان العبرة هي في قدرتها على تصوير مسار الأحداث ووجهتها وتوفير الدلالات المطلوبة على نوايا الأطراف المتصارعة وأهدفها.فالقتل، والقتل المقابل، في عراق ما بعد الغزو، لم يعد مجرد أفعال وردود افعال، انما اضحى الأن سياسة منهجية وعمل منظم، وإستراتيجية للجماعات المختلفة، بهدف تحقيق أهدافها واجنداتها الطائفية، بل واصبح ثقافة سائدة في المجتمع.

وإضافة إلى الكلفة البشرية من الضحايا، فان العراقيين دفعوا أكلافاً باهظة اخرى، على الصعيد الإنساني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي، تم إستعراض بعضها في فصول الكتاب السابقة.فتحت الإحتلال أصبح العراق الميدان الأكبر للإرهاب في العالم، كما شهد سجل حقوق الإنسان، في الفترة ذاتها إنتهاكات لا حدود لها، شملت جميع أنواع هذه الحقوق الأساسية والعامة والإقتصادية والإجتماعية.وشكل إتساع دائرة الفقر وشحة الغذاء احدى أهم سمات مرحلة مابعد الإحتلال والناتجة عن زيادة معدلات البطالة والتضخم وغيرها من عوامل التردي الإقتصادي وتدهور الأوضاع الصحية في بلد

يمتلك حوالي 10 في المئة من إحتياطي النفط العالمي.ومثلت معاناة النساء العراقيات واحدة من أبشع نتائج المرحلة حيث عانت من اشكال عديدة للعنف المباشر كالقتل والإختطاف والإغتصاب والتحرش والمتاجرة بهن عبر الحدود بالجنس، إضافة إلى تعرضهن لحملات لإجبارهن على تغير نمط سلوكهن في الملبس وفي العمل وفي الحياة عموما.

وشهدت الحالة الصحية تدهوراً فضيعا تحت الإحتلال حيث تراجعت مؤشرات الصحة إلى ما دون مستواها الذي كانت عليه في خمسينات القرن الماضي.وشكلت مشكلة اللاجئين والنازحين العراقيين نتيجة تنامي أعمال العنف وسيادة الفوضى احدى أبرز المآسي الإنسانية التي رافقت الأزمة العراقية، ليس فقط بسبب الأعداد الكبيرة منهم، بل الأهم من ذلك بإرتباطها بعمليات التطهير الطائفي في المنطاق المختلطة مذهبيا، وتحولها إلى عامل من عوامل التقسيم الواقعي على الارض، مما يجعل من إمكانية حلها واحدة من أكثر التحديات التي سيواجهها العراقيون مستقبلاً.بل أن احدى المآسي الكبرى للغزو الأمريكي وتبعاته هو إرتفاع عدد الايتام في العراق إلى أرقام فلكية، بلغت وفق بعض التقديرات حوالي أربعة مليون طفل.

وبشكل عام فان خمسة أعوام من الإحتلال الأمريكي وضعت العراق في مأزق وجودي يصعب الخروج منه.حقا أن عراق

صدام كان دولة فاشلة بكل المعايير، وكانت هناك حاجة ليس فقط للتخلص من النظام نفسه، بل وأيضا من كل إرثه السياسي والاديولوجي المدمر، لكن التغير الحاصل بفعل إدارة الإحتلال العسكري دمر الدولة العراقية ذاتها، ومحى سيادتها، وأجهز على مؤسساتها، كما فكك بناها الإجتماعية التي كانت قائمة عليها منذ ثمانين عاما.إن احدى أبرز الآثار التي ترتبت على إنهيار الدولة العراقية هو تمزيق الهوية الوطنية وشرذمة المجتمع العراقي على الأسس الطائفية والعرقية، بسبب صيغة الحل الذي ارتكزت عليه، وهو نظام لتوزيع الثروة والسلطة على أسس محاصصة طائفية وعرقية، في ظروف اتسمت بحالة صراعية شديدة، وعدم إستقرار وتدهور أمني بالغ، وقبل نضوج حالة توافقية تمهد الأرضية السياسية والأمنية لذلك، وهو ما ادى بالتالي إلى مسار سياسي مهلهل ويفتقد إلى الإجماع أو التوافق الوطني.

وكما حاول هذا الكتاب أن يجادل فهناك ثلاثة أطراف رئيسية تقف وراء المآساة التي تعرض لها العراق، والتي تتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة لما آلت اليه الاوضاع فيه من دمار في هذا البلد المنكوب؛ أولها العراقيون أنفسهم، وبالصدارة منهم أولئك الذين تصدوا للعمل العام، سواء مع العملية السياسية أو ضدها، والذين أهدروا فرصة تاريخية، كان ممكنا أن ينتهزوها لإعادة بناء بلدهم على أسس

جديدة.وثانيا الولايات المتحدة الأمريكية التي غزت العراق، ودمرت دولته، ومحت أسسها السياسية، ومنظموتها الإجتماعية، ثم تعاملت بخفة وإستهتار وغباء وعجرفة مع أية محاولة لإعادة بناءه، كما وعدت.وثالثا هناك دول الأقليم، وخاصة إيران وسوريا، وبعض الدول العربية، التي تعاملت مع الوضع العراقي بإنتهازية وأنانية منقطعة النظير مستغلة ظروفه السيئة، لتحويله إلى اوراق لعب بأيديها، وإلى معترك للصراعات الأقليمية والدولية ولتصفية الحسابات.

فالبنسبة للعراقيين، فبعد كل ذلك العجز الذاتي في صياغة بدائل سياسية خلاقة لإستعادة القدرة والإرادة على الخروج من الأزمة الوطنية، ركنت الجماعات العراقية المتناحرة، إلى الحلول التي تفتقت عنها ذهنية المحتلين، والتي تستهدف إخراجهم من مأزقهم هم، وليس إخراج العراقيين من مأزقهم الوطني.كانت أخر ما بجعبة الإدارة الامريكية هو ما سمي بخطة زيادة القوات، التي صاغها الجنرال بترايوس والتي دفع نجاحها النسبي في تقليل مستويات العنف خلال عام 2007 إلى عقد الآمال عليها كمخرج نهائي لتحقيق الأمن والإستقرار المنشودين.ففي 6 كانون الأول (ديسمبر) 2007 قام وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس بزيارة لبغداد للوقوف على التقدم الحاصل في تطبيق الخطة بعد أشهر من بدئها وصرح في ختامها بأن "الوضع الأمني في أنحاء البلاد شهد تغييراً

كبيرا"، مشيراً إلى أن "مستويات العنف تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ عامين"، وان "عدداً كبيراً من اللاجئين عادوا إلى بلادهم."ولم يكتف غيتس بذلك، بل أعطى الوضع تقيما أكثر تفائلا، حيث قال إن "عراقاً مستقراً وديموقراطياً بات هدفاً ممكن التحقق في المدى المنظور."في نفس الوقت الذي كان فيه يلتقي غيتس بقادة الجيش الأمريكي في بغداد، كانت التفجيرات تدوي في بغداد وبعقوبة وكربلاء وكركوك وأودت بحياة العشرات في أعلى حصيلة لها منذ أسابيع، كان أبرزها أنفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري قرب حسينية عبد الرسول علي في حي الكرادة الشيعي المزدحم وسط بغداد، حيث قتل 28 مدنياً وجرح 15 آخرون وصل دويها الى القاعة التي كان يجتمع فيها غيتس في المنطقة الخضراء على الجانب الأخر من نهر دجلة.

كانت الإنفجارات وغيرها التي توالت فيما بعد مؤشرا اكيدا على أن النتائج الشحيحة التي تم التطبيل لها، كالإنخفاض النسبي في عدد القتلى، وتدني مستويات العنف الطائفي، في بغداد وبعض المدن الاخرى، لا يمكنها أن تخفي حقيقة أن مكامن العنف وأسبابه ظلت دون علاج، مما يعني أن أي إنخفاض جديد في مستويات القوات الأمريكية في الشارع، كما توقعت القيادة الأمريكية خلال النصف الاول من عام 2008، سيعيد الأمور إلى ماكانت عليه قبل تطبيق الخطة، ما لم يتم

التوصل إلى إتفاق سياسي شامل.ولم يكن مثيرا للإستغراب أن بترايوس نفسه أعطى تقيميا متحفظا في تصريحات له يوم 28 كانون الأول (ديسمبر) 2007، حيث عبر عن قناعته بأن العراق "أبتعد عن حافة الحرب الأهلية، ولكن المكاسب الأمنية التي تحققت في الاونة الأخيرة هشة، وما زال بالإمكان أن تتقوض."

إن إعتماد الخطة الأمنية على ما يدعى بجماعات الصحوة في المناطق السنية والأمل على إدماجها في الجيش، أو قوات الامن، كطريقة لخفض عدد القوات الأمريكية، وتوليها الأمن في مناطقها، قد يكون هو السبب وراء إنتكاسة كبيرة جديدة، بدلا من الحل المنشود.قامت خطة تجنيد "الصحوات" على فكرة شراء ولاء وتعاون بعض أفراد القبائل الذين ملوا من هيمنة الجماعات المسلحة وخاصة القاعدة على مناطقهم.إلا أن الخطة في جوهرها عودة إلى الإستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية منذ البداية في تفتيت الدولة المركزية وقواتها المسلحة وتوزيعها على الأقاليم والمحافظات والمناطق.ما نتج عن ذلك فعلياً هو خلق ونشر مليشيات جديدة في المدن والأحياء السنية بذريعة تحويلها لاحقا إلى قوات أمن نظامية، وهو أمر سيقود إلى نتيجة عكسية وهو تحول القوات التي هي تحت سيطرة الحكومة والمتهمة بكونها مخترقة من قبل الجماعات الشيعية إلى مليشيات، وبذلك ستنتهي فكرة الجيش

الوطني وقوات الأمن الوطنية التي تقوم عليها فكرة الدولة، والأمر الآخر عسكرة المجتمع العراقي برمته بطريقة يصعب فيها بعد ذلك تفكيك المليشيات ونزع سلاحها.

من ناحيتها، فقد وصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود تماماً وبدأت مساراً عكسياً، عندما أخذ عقد التحالفات والإئتلافات التي قامت من داخلها يفرط، وبعد أن عجزت عن أن تضم إليها، أو تستقطب الجموع الغفيرة من التيار الوطني العام الرافض لكل ما يجري حوله، والباحث عن مشروع وطني توحيدي جامع.ولقد أثبتت الأحداث أن هناك حاجة إلى عملية سياسية وطنية جديدة تقوم على أسس توافقية حقيقية لا على المحاصصات الطائفية الفجة التي أثبتت الدروس المستخلصة منها أنها عامل تمزيق وفوضى.إن أسلوب توزيع السلطة والثروة المعبر عنه بالفدرالية ساعد إلى حد كبير على إشاعة عدم الإستقرار، أولا لأنه أقيم على أساس عرقي ومذهبي، وثانيا لأنه أتخذ على عجالة، ودون إجماع وتوافق وطني، وباسلوب فرض الأمر الواقع، وثالثا أنه تجاهل مرحلة التطور التاريخي التي يمر بها العراق، وحاول إستعارة نموذج مستخلص من التجارب الأخرى، وفرضه على واقع مختلف تماما قبل العمل على تغير الواقع نفسه.وبذلك بدت الفدرالية في العراق، أو الكونفدرالية، كما ظهرت على الطبيعة عند التطبيق،

مثل محاولة وضع العربة أمام الحصان، وهي محاولة من المشكوك فيها أن تعزز الطابع التعددي الذي يحتاج بالدرجة الأولى للديمقراطية التوافقية لتعزيز بنيانه.

كان من سوء حظ العراق أنه افتقد في هذه اللحظات الأشد قتامة في تاريخه المعاصر، لقادة سياسيين مجربين، ورجال دولة محنكين، وبناة أكفاء يأخذون على عاتقهم هذه المهمة الجليلة.حقا أن صدام ونظامه الإستبدادي دمرا أية فرصة لنشوء طبقة سياسية عراقية، بعد أن نكل بالنخب والأحزاب ومحى ثقافة التفكير الحر، وأنتج بدلا عنها كتل صماء تعيش على عبادة شخصيته، كما أشاع ثقافة مقموعة تستلهم قيم الإستكانة للطغيان، إلا أن الجماعات التي ورثت نظامه أو تلك التي نازعتها على الارث، لم تستطع أن تقدم مثالا ملهما على قدرات القيادة في وقت المحنة هذا.لم يستطع هؤلاء مثلا أن يقدموا رجلا بقامة نيلسن مانديلا كان بامكانه أن يعتلي على جراح الماضي ويرنو إلى مستقبل أكثر إشراقا لشعبه الجنوبي الأفريقي ولا حتى لفرديريك دي كليرك، لكي يصغي لمنطق التاريخ، ويستسلم لإرادته، بل أن من جاء لكي يقبض على ناصية الحكم كان حفنة من المتنطعين من اللاعبين على حبال السياسة والمتمرسين، بعقد الصفقات السرية ممن يسعى لضمان حصوله على أكبر نصيب من كعكة السلطة والحكم.واذا كان ذلك هو الوضع السائد بين القيادات، فمن الطبيعي أن نتوقع

الأسوء بين القواعد التي أما انها كانت منتشية ب أو مغلوبة على أمرها وسائرة كالنيام.

ومن الأهمية بمكان أن نلقي نظرة فاحصة على مواقف الجماعات العراقية الرئيسية الثلاث، ودورها في ما آلت اليه الأوضاع من خراب، لكي يكون بإستطاعتنا تقيم التغير الذي تحقق والإمكانات التي يفتح السبيل أمامها في المستقبل.لقد كان مفهوما أن التغير سيؤدي إلى عراق جديد يلقي عن كاهل شعبه، كل آثار الماضي البغيض، ويفتح له طريقا للأمل بمستقبل يكون فيه كل العراقيين من كل الأديان والطوائف والأعراق أحرارا في الحياة والعمل والفكر.لكن ذلك لم يحصل كما دلت الوقائع، وكأن القدر كان على موعد جديد معهم لكي يختبر صلب المعدن الذي جبلوا منه، أو كأنهم محكمون بمآساة أبدية كإمتداد لتاريخ بلدهم المضطرب.

فبالنسبة للشيعة، كان التغير يعني أنهم أصبحوا لأول مرة في تاريخهم، يمسكون ليس فقط بزمام مصيرهم، بل وبزمام مستقبل ومصير العراق كله.لقد وجدوا فجأة أن معاناتهم وتضحياتهم قد أتت أوكلها بالنهاية، وهاهم يملكون الأن من الإمتيازات قدرا كافيا يضمن لهم المستقبل الذي سيختارونه بانفسهم.كانت الحالة الشيعية مسكونة بهاجس الماضي غير البعيد، وهو شعورهم الدائم بالخذلان والخسارة التي عانوها

بعد الإستقلال، حين حرمتهم السياسة الإستعمارية البريطانية من جني ثمار الدولة الوليدة، بعدما سلمت الحكم للأقلية السنية، التي أقامت بدورها دولة وسموها دائما بالطائفية المعادية، أو على الأقل النابذة لهم، رغم أنهم الأغلبية.ولم تكن تلك الهواجس تعني لهم في سياق التغير الحاصل سوى منع تكرار تلك التجربة والعمل على ضمان تمكنهم من السيطرة على الدولة والحكم، معولين على حق الأغلبية الذين يسعون إلى ترسيخه عبر صناديق الإقتراع، وهو ما أصروا عليه من خلال التعجيل بإجراء الإنتخابات.أما العارض الآخر الذي تجلى في الحالة الشيعية فهو الإحساس بأنهم طالما كانوا من محرومي الامس فان من حقهم ليس فقط الإستفادة من السلطة التي استحوذوا عليها، بل فرض شروطهم عبر مواقعهم الجديدة، دون إعتبار لمعاناة الآخرين، ومخاوفهم ومصالحهم، وأيضا من ناحية جيبوليتيكية، غفلتهم عن إشتراطات الوضع الإقليمي الذي هزه التمكين الشيعي وأثار فيه المخاوف والظنون.

إن من حق الشيعة القول إنهم بإصرارهم على التمسك باللجوء إلى صناديق الإقتراع، لم يكونوا يفتتؤون على حق أحد، وإنهم كانوا بذلك يستردون فقط موقعهم وحقوقهم ورد الظلم التاريخي الذي يشعرون به، كما قد يدعون أنهم يرسون لقاعدة ديمقراطية للحكم عبر الإنتخابات.لكن لم يكن من المكن التغاضي عن الإفراط والمغالاة والتعسف الذي رافق ذلك تجاه

الجماعات الاخرى، بل ربما بحق أنفسهم أيضا، حين تناسوا أو تجاهلوا إشتراطات الديمقراطية التوافقية، وعلى رأسها توازن القوى على أساس المشاركة الفاعلة والحقيقية لكل القطاعات الاجتماعية، وليس على أساس هيمنة الأكثرية.كما أن فرادة التجربة العراقية، كونها أيضا تولد من رحم معاناة عموم المنطقة من المشاكل القومية والطائفية وقضايا الأقليات، كانت تحتم عليهم إدراك حقائق المنطقة والأبعاد التاريخية والأواصل التي تربط شعوبها ودولها، وليس تجاهلها وتخطيها، لما يمكن أن يسببه ذلك على أوضاعها كونهم بالتالي جزء منها.

وعلى أساس هذا النهج المتعجل الذي اختطته الجماعة الشيعة، فانها ارتكبت العديد من الأخطاء في سعيها لتحقيق أهدافها، سواء كانت تلك الأخطاء نتيجة التكتيكات التي اتبعتها الجماعات السياسية والدينية التي تصدت لقيادتهم، أو طريقة مواجهة الجماعة الشيعية ذاتها لتحديات المرحلة الجديدة، لعل أبرزها ما يلي:

-وقوع الجماعة الشيعية في فخ الطائفية في وقت مبكر وعدم قدرتها على بلورة خطاب سياسي ومنهج إستراتيجي لإعادة بناء الدولة والمجتمع يجمع بين حقهم في الدفاع عن مصالحهم ورؤيتهم الدينية كجماعة ذات اتجاه مذهبي مميز، وبين العمل ضمن إطار الهوية الوطنية الجامعة، والسعي نحو بلورة هذه الهوية.واذا كان مفهوما ومقبولا الإدعاء الشيعي بأنهم كانوا

ضحايا للتميز الطائفي الذي ساد طيلة عمر الدولة العراقية في مرحتلها السابقة، فأن الطريقة الوحيدة التي ظلت ممكنة لتعديل ذلك المسار، كان السعي لإبعاد الصبغة وحتى الرموز الطائفية عن كل ما يمس عملية إعادة بناء الدولة الجديدة على أسس الشراكة والعدالة والمساواة.إن واحداً من الأخطاء التي أرتكبت في هذا المجال هو إشباع الدستور بالرموز والإشارات الطائفية وإستخدامهم لأجهزة الدولة، مثل الإعلام، لأغراض طائفية.إن أسباب ذلك عديدة، منها ما يتعلق بالتحديات التي شكلها الخطاب السني الطائفي أيضا والممارسات المتطرفة التي انطوى عليها، كقتل الشيعة على الهوية، كما يعود إلى الشحنات الطائفية التي انطوى عليها خطاب جماعات التشيع السياسي التي هي بطبيعتها طائفية.ما ساعد على ذلك، أيضا، هو غياب جماعات وأحزاب سياسية شيعية علمانية، أو غير ذات صبغة دينية، تعمل على تحقيق أهداف الشيعة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، في إطار الدولة الوطنية، وأيضا في نطاق الهويتين المذهبية والوطنية.بالاضافة إلى ذلك، هناك أيضا ضعف وعجز الأحزاب والحركات الوطنية القائمة التي بإمكانها أن تتجاوز في أهدافها وبرامجها الحدود المذهبية الضيقة وتتبنى برامج وطنية شاملة.

-وشكلت المحاصصة الطائفية، وخاصة تطبيقاتها الفجة، معضلة اخرى بوجه بلورة وإنضاج مشروع بناء دولة مدنية

حديثة، تكفل العدالة والمساواة للجميع.ففي الوقت الذي لا يمكن فيه تجاهل التركيبة الأثنية والدينية والمذهبية، وحاجة من ينتمي إليها إلى العدالة في تقسيم السلطات والثروات، إلا أن اقامة نظام سياسي على أساس المحاصصة ينطوي، كما أثبت الواقع العراقي فيما بعد، على مخاطر بشأن الديمقراطية وحقوق المواطنة والمشاركة على أساس الكفاءة والعدالة للجميع، بغض النظر عن هوياتهم.لقد ادى تطبيق المحاصصة، بالطريقة التي أصرت عليها الجماعات الشيعية، إلى إختلالات جوهرية في العملية السياسية من زاوية أساسية، وهي تحول عملية التوافق الوطني إلى مساومات على الوظائف وحصص في المال العام، كطريقة للتحكم في القرار السياسي، مثلما أفصحت عنه آلية تشكيل المجلس الرئاسي وصلاحياته، مما أدى إلى تحول الديمقراطية إلى مجرد إستبداد الأثنيات بعضها بالبعض الآخر وتحكمها بطريقة تقاسم الثروة والسلطة.وبشكل ما، يمكن الإستنتاج أن نظام المحاصصة على المستوى الكلي ارتد إلى نحر الجماعات الشيعية واثبت فشله في تمكينها من أن تحقق كل شيء، طالما أنها كانت الاغلبية، بل أنهم سرعان ما أصبحوا من ضحاياه.كما أنه على المستوى الجزئي تحول إلى نظام توظيف ورشاوى، هدفه شراء الذمم والموالاة للأحزاب والجماعات المتصدية ذاتها، وتقسيم الغنائم في مابينها.إن أسوء نتيجة ظهرت على أرض الواقع للمحاصصة

الطائفية، هو تحولها إلى محاصصة بين الحركات السياسية الحاكمة التي تدعي تمثيل الطوائف، وبذلك أضحت نقيضا للعدالة الاجتماعية ولمبدأ ارتباط العمل بالكفاءة.

-ولم تظهر الجماعة الشيعية براعة في التعامل مع الموضوع الإيراني الذي فرض نفسه بقوة على الواقع العراقي في الفترة التالية للحرب، لإسباب بعضها موضوعي ومتوقع، والآخر مختلق أو مبالغ به.لقد استغلت إيران عوامل عديدة لفرض نفوذها ومصالحها في العراق وإستخدام ذلك في صراعاتها الدولية والإقليمية وتعزيز دورها في المنطقة، ومنها الإرتباط المذهبي بالشيعة وعلاقاتها المتينة مع الحركات الشيعية التي استضافتها سنوات طويلة، وطبعاً الحدود الطويلة التي سهلت لها اختراق المدن العراقية من قبل مختلف انواع الاجهزة الأمنية والمخابراتية وغيرها.وفي خضم مواجهة التحديات التي شكلها رفض سنة العراق للواقع الجديد وتعاطف وتضامن العالم العربي السني معهم، وقع شيعة العراق في فخ آخر خطير وهو النفوذ الإيراني الذي تزايد ماديا ومعنويا مستغلا مخاوف الشيعة وهواجسهم من تحالف سني واسع سيقوم ضدهم لحرمانهم من فرصتهم التي كسبوها بعد عقود.ومهما كانت الضغوط التي سلطت عليهم ومنها إتهامات وتشكيك في ولائهم من جهات رسمية عربية عليا، كالعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري حسني مبارك، إلا أن الضرورة كانت

تستدعي الصبر والحكمة في بلورة خطاب وإستراتيجية شيعية عراقية عربية تأخذ بنظر الإعتبار حقائق المنطقة التاريخية والتحديات التي تواجهها.كان على الشيعة العراقيين العمل دون كلل أو ملل على بلورة مواقف سياسية وفكرية تحترم خصويتهم المذهبية وصلاتهم مع أبناء المذهب من القوميات الأخرى، وفي نفس الوقت توثيق إرتباطاتهم القومية ببني جلدتهم العرب في إطار الإحترام المتبادل للمصالح المشتركة.ولا يمكن الأن إلا الإقرار بأن إتساع النفوذ الإيراني، الذي جاء بسبب تساهل بعض القيادات الشيعية، قد عقد المشكلة العراقية، ومن إمكانات حلها، على مدى قريب، كما عمق من الفجوة بين الجماعتين السنية والشيعية، علاوة على أنه ربط الحالة العراقية بالصراعات في المنطقة لمصلحة إيران.

-إن احدى إخفاقات شيعة العراق وهم يؤسسون لإعادة بناء الدولة على أسس المشاركة والتعددية بين الطوائف والأعراق، كان في عجزهم عن تقديم نموذج إنساني، تعددي، شامل، ديمقراطي، تقدمي، وملهم في عمليات إعادة بناء الدول المهدمة، وعدم التقوقع في ماضويات التراث وصراعاته المقيدة للأفق، والتقيد بضرورات الثأر والإنجرار إلى لعبة السلطة.كانت الضرورة تستدعي أن يكسر الشيعة القالب المذهبي الضيق وينطلقوا في طرح فكر سياسي خلاق ومواقف

نهضوية حداثوية من قضايا بناء الدولة المدنية وخاصة في الدستور والقوانين وبرامج الاحزاب وفي التطبيق العملي، كي يوفروا أرضية إلتقاء للجماعة الوطنية، ويكونوا نموذجاً لحل إشكاليات المنطقة وفق معادلة تناغم الهوية الوطنية والهويات الصغرى.كان على الشيعة أن يجدوا نقطة التوازن بين آلام الماضي وآمال المستقبل، بين الحقيقة والعدالة، وهي من غير شك عملية محفوفة بالمخاطر، ومهددة بالشكوك ولكن من دونها ليس هناك ثمة أمل بان يبقى العراق موحداً، بل أن يبقوا هم مستقلين.

اما الجماعة السنية العربية، فأنها أرتكبت بدورها أخطاء كبيرة وقاتلة، عبر إصرارها أولا، على رفض الواقع الجديد المتحقق، والذي مكن الشيعة العرب ومن خلال صناديق الإقتراع من تولي صدارة المسؤولية، بحكم أغلبيتهم العددية، وثانيا، من خلال لجوئهم إلى العنف المدمر لإيقاف هذا الواقع ومحاولة عكسه.كان مفهوماً، وربما مقبولاً أيضاُ، إلى حد ما، أن تعبر الجماعة السنية عن مواقف معارضة سلمية للوضع الجديد كنتيجة طبيعية لخسارتها السلطة التي ظلت بيدها طيلة ثمانين عاما، وخشيتها من التهميش والإقصاء، كما كان مفهوماً أيضا، لو أنها تبنت مشروعا وطنياً للتحرر الوطني وبناء الدولة الديمقراطية التعددية، خارج الإطار الطائفي الضيق، وحاولت

أن تستقطب القوى الاخرى وراءه، ولكنها بدلا من ذلك سارعت للتقوقع وراء مشروع طائفي مضاد، عمق القناعة بما كان إحساسا من قبل، من أن السنة العرب لا يريدون الشراكة، بل يسعون إلى إدامة الهيمنة على الحكم الذي لم يعد أمراً ممكنا بعد التغير.

واذا كان معروفاً أن درجة عالية من التماهي مع نظام صدام كانت تربط السنة العرب بماضي الدولة العراقية الذي تبدد مع الغزو، فان خطأهم الأكبر كان الفشل في إستيعاب دروس ذلك الماضي، ومحاولة استشراف مستقبل مختلف، مبني على أسس الخيارات الجديدة المتاحة.كان ما ترتب على ذلك الخطأ الإستراتيجي سلسة أخطاء أخرى تكتيكية أبرزها ما يلي:

-إنسياقهم وراء زمر النظام السابق من قيادي البعث وكبار ضباط الجيش والحرس الجمهوري وأجهزة المخابرات والأمن الذين كان هدفهم حماية أنفسهم من المحاسبة التي كانت تنتظرهم، والدفاع عن مصالحهم الشخصية، وترويج أحلام العودة التي ظلت تراودهم.ما ترتب على ذلك هو إنصياعهم لمخططات وتهديدات هذه الزمر بتحويل المناطق السنية إلى مناطق صراع ضد النظام الجديد، وهو الأمر الذي وضع الأساس لأعمال العنف والإرهاب اللاحقة.لقد أثبتت الوقائع لاحقاً عقم الرهان على هذه الزمر التي تشتت في مجموعات

لاحصر لها، على أسس مناطقية وعشائرية، وبسبب الإدراك المتأخر عن مسؤولتيها الفعلية، سواء عن سقوط العراق في قبضة الإحتلال، أو سوء إدارة الصراع الجديد.كان أهم تبعات هذا الإنسياق هو أن السنة العرب ظهروا وكأنهم يتبنون المشروع البعثي، الذي لم يعد بالإمكان قبوله في عراق مختلف، مما جعل الهوة تبدو شاسعة في أي مهمة تصالحية، حيث تبقى هواجس الآخرين، وخاصة الشيعة، من أن أي طرف سني ما هو إلا واجهة للبعث تحاول وتسعى لإعادته للسلطة بأي ثمن.

-طرحت الجماعة السنية نفسها بإعتبارها الجهة الوحيدة المحتكرة لمشروع المقاومة، والمحت أحيانا وصرحت في أحيان أخرى، بتخوين الجماعتين الشيعية والكردية، وإظهارهما بإعتبارهما مستسلمتين أمام الإحتلال، دون أي مسعى، أولا، للتميز بين القيادات المتصدية في هاتين الجماعتين، وثانيا، لفهم وإدراك المواقف التي اتخذتها هاتان الجماعتان لتحصين مكاسبهما، التي تحققت، دون أن يعني ذلك القبول بالإحتلال أو التفريط بالمصالح الوطنية.لقد كان بإمكان الجماعة السنية أن تبلور موقفا وطنيا شاملا من مقاومة الإحتلال، لو أنها طرحت بدورها مشروعا معقولا يتبنى إقامة عراق جديد موحد توافقي تعددي قائم على أساس عدالة المشاركة في السلطة والثروة وعلى إحترام الخصائص القومية والدينية والمذهبية لكل جماعة.ولم يكن إنخراط الأحزاب

والحركات السنية في العملية السياسية، حتى على أسس المحاصصة التي ادعت رفضها اولا، وقبلته بعدئذ، ومن ثم ظهور ما دعي بالصحوات وتعاونها مع القوات الأمريكية، سوى برهان على تهافت دعوى المقاومة التي ظهرت أنها لم تكن سوى شعارات زائفة للبحث عن موقع، حتى تحت ظل الإحتلال وبمساعدته.لقد إدعت الكثير من القيادات السنية أنها استسلمت للأمر الواقع وأنقلبت على المقاومة، وتعاونت مع الإحتلال، بهدف حماية ذاتها ومصالح الطائفة، إلا أن ذلك لن يشفع في أنها قامت بأسوء إستغلال ممكن لحق المقاومة الوطنية المشروع الذي صودر وتحول إلى مجرد مشروع طائفي آخر ليس الا.

-عدم دخولهم العملية السياسية بوقت مبكر وعدم مشاركتهم الفاعلة في كتابة الدستور وصياغة أطر النظام الجديد والمشاركة الإيجابية في الإنتخابات والذي أدى بالنتيجة إلى عملية ذات لون واحد هيمنت عليها صيغة المحاصصة القومية الطائفية.ولعل هذا الإستنكاف عن المشاركة السياسية هو الذي أدى إلى إضعاف موقفهم التفاوضي بشأن الوضع الذي كان يمكنهم من أن يحصلوا عليه في الصيغة الجديدة، كما أدى في وقت لاحق، إلى الدفع بجماعات صغيرة وافراد غير ذي شأن، أو تمثيل حقيقي، استحوذت على تمثيلهم لمصالح شخصية ونفعية إنتهازية، مما سهل من عملية تدجينها من خلال

المناصب والوظائف والإمتيازات.إن أحد أسباب فشل أية إمكانية لإقامة جبهة مشتركة بين السنة العرب والتيار العام الوطني الشيعي وحتى الكردي هو أن ممثلي السنة في العملية السياسية لم يكونوا أقل طائفية أو تعصبا وإنغلاقا من الاخرين، مما ضيع الفرصة على خلق جبهة وطنية ديمقراطية ذات أفق توافقي ديمقراطي.والواضح أن نتيجة كل ذلك هو أن السنة العرب، سواء من كان منهم معارضا للعملية السياسية أو داخلها سقط في الفخ الطائفي، رغم أنهم كانوا أكثر الناس زعيقا في رفض الطائفية، كإسلوب لتقاسم السلطة والثروة.

-وفي نفس الإطار فقد عجزت الجماعة السنية على بلورة قيادات وحركات سياسية قوية وتمثيلية ذات أفق واسع يشمل البعدين الفؤي والوطني والدفع بها إلى العمل السياسي مما فسح الطريق لعناصر إنتهازية ووصولية أو ضعيفة وعديمة الخبرة إلى تصدي المشهد السني، فكان أن وقعت تحت تأثير الإرهابين وجماعات العنف، من جهة، أو أسيرة لمصالحها الإنانية، التي سرعان ما أرتبطت بالإحتلال وبأطراف العملية السياسية الآخرين، من جهة ثانية.لقد أدى ضعف القيادة السنية، وإنعدام المخيلة السياسية عندها، وغياب المبادرات لديها، وضيق أفقها وتمكسها بالمحاصصة الطائفية أيضاً، إلى سهولة التلاعب بها ومحاصرتها في قفص الطائفية، مما افقدها الإحترام والتأثير داخل الإطارين الوطني العام والسني.ومما

يرتبط بهذا أيضاً هو فشل الجماعة السنية في طرح برنامج عمل وطني يتمتع بالمصداقية ويشكل حين يجد صداه مع الجماعات الاخرى شبكة ضمان سياسي واخلاقي لهم وللجماعة الوطنية ككل.

-إفساح المناطق العربية السنية كمجال لعمل ونشاطات الجماعات السنية المتطرفة والمتشددة القادمة من الخارج وخاصة تنظيم القاعدة، الذين كانت لديهم أهداف مغايرة وهي تحويل العراق إلى بؤرة جهادية وقاعدة دولية الإرهاب، دون إعتبار للإهداف والمصالح الحقيقية للسنة العراقيين ومشروعهم الوطني.لقد كانت نتائج هذا الخطأ الفضيع كارثية سواء على السنة العراقيين أنفسهم، حين حاولت القاعدة إختطاف ذلك المشروع، وتحويلهم إلى مجرد أتباع وأدوات في مغامرة صبيانة، وغواية سياسية، ومهمة إنتحارية، مثلما سعت إلى توسيع الخندق الطائفي بينهم وبين الشيعة الذين جعلت من تصفيتهم مهمتها الأساسية والأولى.كان أسوء نتائج التحالف مع القاعدة وباقي الجماعات الإرهابية وما رافقها من وحشية إستثنائية إستعارتها بعض المجموعات السنية في تصفياتها ضد الشيعة، وخاصة في عمليات التطهير الطائفي في مناطقهم، هو سقوط الثقة بين الطرفين وقيام جدار من الريبة والخوف والكراهية الذي سيحتاج إزالته الى معجزات.

-العمل على تحريض العالم العربي السني ضد الوضع الجديد، وفسح المجال أمام التدخلات الخارجية، الأمر الذي عمق من المشكلة الطائفية، وحولها إلى صراع طائفي إقليمي بين شيعة المنطقة وسنتها، بكل الأبعاد والمخاطر المستقبلية التي تنطوي عليها.لقد كانت احدى الرهانات التي اختارها السنة العراقيون هو إدخال أو توريط الطرف السني العربي في المعادلة العراقية في محاولة للتأثير على النفوذ الإيراني الذي إزداد بسبب إستغلال إيران للتحول الجاري والفراغ الذي خلقه إنهيار الدولة العراقية، وهو رهان أثبت في التحليل الأخير، أنه لم ينفع الجماعة السنية العراقية كثيراً لأنه أستغل في تأجيج الإستقطاب المذهبي والصراعات في المنطقة وتحويل العراق إلى ميدان لهذه الصرعات، بدلا من حلها.لم يع السنة العراقيون، لا حدود التأثير العربي، ولا أزماتهم الداخلية، ولا تجاذباتهم الثنائية والإقليمية، ولا تعقيد علاقاتهم الدولية، مما جعلهم يخسرون رهانهم العراقي دون أن يكسبوا من العرب غير تأييد لفضي مجرد في العموم، وتدخلات ضارة.إن اسوء نوع من التحريض هو ذلك الخطاب الشوفيني المقيت الذي ظل يصف الشيعة العراقيين بالصفويين ويربطهم بإيران والذي نقله البعض من سنة العراق إلى بعض العرب، حتى تجرأ العديد ومنهم قيادات سياسية وفكرية على انكار عروبة شيعة العراق، وربط ولائهم بإيران.

وبخصوص الأكراد، فقد كان طبيعيا أن يكونوا، شعبا وقيادة، من أكثر العراقيين إبتهاجا بالغزو، ذلك لأنه حقق لهم ماكانوا يناضلون من أجله ويحلمون به طيلة عقود ثمانية، وهو تمكينهم من حق تقرير مصيرهم، والإستقلال الذاتي، بعد أن عجزوا عن تحقيق ذلك لوحدهم على الرغم من النضال الشاق الذي خاضوه طيلة هذه الفترة.والحقيقة هي أن الأكراد هم الوحيدون الذين أطلقوا علنا ودون تردد أسم التحرير على عملية كان معظم العراقيين لا يرون فيها إلا غزواً وإحتلالاً، كما أنهم الوحيدون الذين استقبلوا محريرهم بحرارة وعانقوهم وقدموا لهم الورود، وهي مواقف سياسية وأخلاقية تنسجم تماماً مع شعورهم بالإمتنان العالي لمن منحهم فرصتهم التاريخية.ولم يكن هذا الموقف عاطفياً، أو مغالا به، بل كان إمتنانا حقيقياً، ليس لأكراد العراق فحسب، بل للامة الكردية قاطبة، التي وجدت نفسها بفضله تنتصر على أعدائها، وتضع قدمها على طريق تحقيق مشروعها القومي الكبير، وهو موقف جسد وفسر كل المواقف الكردية اللاحقة في العملية السياسية.

لكن إذا ما أريد تحليل المواقف الكردية إرتباطا بالشعارات التي رفعها الأكراد حول إصرارهم بالبقاء ضمن إطار الدولة العراقية، فان من الواضح أنهم أيضا أرتكبوا أخطاءا كبيرة، سواء بحق باقي العراقيين أو بحق أنفسهم، بسبب الطريقة التي

ساهموا بها في العملية السياسية وإدارة مشروع إعادة بناء العراق الجديد الذي اقتصر على جزئية توزيع السلطة والثروة، دون إعتبار للبعد الكلي للمشروع، وهو ما يلقي بضلال من الشك على مصداقية شعار البقاء ضمن العراق كخيار إستراتيجي.لم تكن أخطاء الجماعات الكردية قليلة، على الرغم من أن كثيرين كانوا يتوقعون أن تلعب القيادات الكردية دورا محوريا في إنجاح المشروع، إعتمادا على بعض العوامل وأبرزها:

-إن أغلبية الأكراد هم من المسلمين السنة، كما أن بينهم أقلية شيعية، وبذلك يمكن أن يكونوا قاسماً مشتركاً بين الجماعات المذهبية والقومية، وعنصر إطمئنان للسنة العرب ضد إحتمالات جنوح الأغلبية الشيعية.

-إن الحركات السياسية الكردية الرئيسية تنهج نهجا فكرياً وسياسياً وسطياً، وربما علمانيا، أو تقدميا، بإمكانه أن يقلل من غلواء التشدد الديني والمذهبي لدى الجماعات الاخرى، كما ويساهم في بلورة إتجاه مماثل لدى الغالبية العربية من الطائفتين.

-إن الأكراد إمتلكوا خبرة سياسية وإدارية خلال إدارتهم للاقليم منذ عام 1992، مما يؤهلم أن ينقلوا بعض جوانب تلك الخبرة إلى الجماعات الجديدة التي هيمنت على السلطة، دون سابق

تجربة في الحكم، ومساعدتها على تخطي ظروف المرحلة الأولى الصعبة.

-إن الاكراد أذا ما اختاروا البقاء في العراق، كما ظلت تصرح قيادتهم، فهم أصحاب مصلحة لإنجاح المشروع الجديد لانهم سيستفيدون من بناء دولة حديثة مدنية وديمقراطية ستمنحهم حقوقهم الأثنية والسياسية والإنسانية والوطنية التي كانوا محرومين منها كما ستوفر لهم فرصة الإستفادة من غنى مواردها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي حرموا منها.

غير أن الأمور لم تسر وفق تلك التوقعات، وبان منذ اللحظة الأولى أن حركة الأكراد هي بإتجاه تحقيق إنجازات سريعة ومراكمتها لصالح تحصين وضع الأقليم الذي انشأوه بالأمر الواقع، وكل ذلك على أساس حسابات خاصة، وربما ضيقة، ولا تنسجم مع سير العملية السياسية المتعثرة، ناهيك عن ضرورة دعمها.ومن وجهة النظر العراقية الكلية لمجرى تلك العملية، وعملية إعادة البناء، فان بالامكان الأن القول ان الأكراد ارتكبوا بعض أكبر الأخطاء التي ساهمت بوصول الوضع إلى ما هو عليه، ولعل من بينها:

-أظهر الأكراد ميولا إستقلالية منذ اليوم الأول لسقوط النظام، عبروا عنها بطرق عديدة منها تحويل الكيان الكردي إلى دولة شبه مستقلة والإصرار على الإحتفاظ بكل عناصر الدولة ورموزها ومسمياتها من الجيش والقوات الامنية والمخابراتية الخاصة والسيطرة على الحدود والمطارات وإستقلالية الحكومة المحلية شبه التامة عن الحكومة المركزية وإقامة رئاسة للاقليم تتمتع بوضع قانوني ورمزي خاص، معادل عمليا لمنصب رئيس دولة ومنح المجلس التمثيلي الكردي، الذي سمي بالمجلس الوطني، سلطات تشريعية ورمزية استخدمت أحياناً أما لتمرير تشريعات سيادية أو لتأسيس أمر واقع إستقلالي.كان نتيجة تلك الإجراءات وغيرها مثل رفع العلم الكردي دون العلم العراقي وخلق وضع نفسي وثقافي إنعزالي وفرض أذونات خاصة للعرب العراقيين للسفر وللإقامة في المنطقة الكردية، قد خلق واقعاً جديداً انعكس لدى كلا الجانبين العربي والكردي، حيث أظهر إستفتاء غير رسمي أجري في الإقليم عن إغلبية تفضل الإنفصال.

-أدى إصرار الأكراد على ترسيخ الفدرالية، كجزء أساسي من العملية السياسية المتعثرة، وتقنينها في دستور لم يحصل على الإجماع الوطني، والتعجل في تطبيقها من جانب واحد، في ظل أزمة وطنية حادة، ووصول البلد إلى حافة الحرب الأهلية، إلى تعمق هذه الأزمة بدلاً من المساعدة على حلها.ولم تكمن

المشكلة في مبدأ الفدرالية ذاته، على الرغم من أنه بقي غير مفهوما وغامضا بالنسبة لمعظم العراقيين، ولكن كمنت أولاً في الإستعجال بفرضها في ظروف صعبة، كانت الأولية يجب أن تمنح فيها إلى تحقيق الإستقرار وبناء الدولة الديمقراطية، كشرط مادي أساسي لنجاح الفكرة بالممارسة، وثانيا، في التوسع في المفهوم والتطبيق دون وجود إتفاق أو حتى نقاش وطني على شروطها التي تتطلب مراعاة مصالح جميع الأطراف.لقد جاءت الفدرالية نتيجة إتفاق بين القيادات الكردية وأطراف المعارضة العراقية التي أصبحت شريكتهم في السلطة الجديدة، كما ظلت القيادات الكردية تقر دائما، كما أنها اتت مفصلة على مقاسات الأكراد التي وضعوها هم أنفسهم، على الرغم من أن بعض تطبقياتها، كنوعها، أي جغرافي أم أثني، وحدود المنطقة الكردية وتقاسم الثروة والسلطة، والإطار المستقبلي للشراكة، هي قضايا جوهرية تمس مستقبل ومصالح الأطراف الأخرى، غاب النقاش المجتمعي حولها.

-كما كان تشكيل تحالف كردي مع القوى الشيعية الدينية من الأخطاء الأخرى التي ارتكبتها القوى الكردية حيث أظهرها بشكل إنتهازي، لا هم لها إلا تحقيق مصالحها وأهدافها حتى لو كان هذا التحالف لا يتطابق، ولا ينسجم مع الافكار والتوجهات السياسية والفكرية التي تحملها، وحتى لو كان هذا التحالف لا يخدم قضية الأغلبية العراقية على المدى البعيد.فالحركتان

الكرديتان طالما ادعتا أنهما تحملان أفكارا ديمقراطية وتقدمية وعلمانية، لكنهما اختارتا التحالف مع قوى دينية اصولية تشددت في طرح وجهات نظر دينية ومتزمتة، لم يكن ممكنا أن تأخذ طريقها إلى الدستور إلا بمباركة القوى الكردية التي قايضت ذلك بتمرير شروطها.لقد كان واضحاً أن الموقف الكردي يقوم على تكتيك تبادل المصالح مع التحالف الديني الشيعي حيث أدى ذلك إلى إقامة دولة شبه دينية، أو على الأقل أنه وضع الأساس القادم لها في الوسط والجنوب العراقي في حين أحتفظ لنفسه بإمكانية التملص من ذلك، بحكم حق أسبقية التشريع التي منحها للمجلس التشريعي الكردستاني.

-وشكل أسلوب التعاطي مع مشكلة كركوك معظلة أخرى أثارت الإنتباه لما يمكن أن يكون عليه شكل العلاقة الوطنية بين الأكراد وباقي الجماعات العراقية في ظل الفدرالية الرخوة التي أقيمت في ظروف غير طبيعية.فقد كان الإصرار على حل مشكلة كركوك، بتعجل وفق الرؤية الكردية، التي تقول "ان كركوك كردستانية" وانها لهم بمثابة "قدس الأقداس" والعمل على خلق أمر واقع جديد فيها من الأمور التي لاتتميز ببعد النظر والتي سيشكل الإستمرار بالإصرار عليها بؤرة صراع عراقي واقليمي من الممكن أن تطيح بفكرة العراق الموحد وحتى بالإنجازات التي تحققت للاكراد أنفسهم.لقد كشف أسلوب التعاطي الكردي مع قضية كركوك عن حقائق كثيرة لا بشأن

مستقبل المدينة ذاتها، ولكن بشان وجهة النظر الكردية من مستقبل إرتباطهم بالعراق عموما وحجم الاراضي التي يرون أنها من حقهم وعلاقة الإنسان العراقي من مختلف الإنتماءات بتلك الارض بإعتبار الأرض عنصر من عناصر تكوين الدولة.إن أهم ما كشفت عنه مشكلة كركوك هو وجود رؤية كردية خاصة بالأرض، وعلاقتها بالدولة والمواطنة وبالفدرالية، وهي رؤية اذا ما نجحت في التطبيق فستكون بالتأكيد وصفة أكيدة لتفكيك العراق، مثلما ستكون وصفة للنزاعات في الأقليم الممتد من بحر قزوين شرقا، حتى البحر الأبيض المتوسط غربا، وربما أبعد من ذلك.

-ولعل أحدى الممارسات الضارة الأخرى التي شكلت قاعدة التعامل الكردي مع الأطراف الأخرى هي لغة التعالي والتهديد التي أستخدمت بشكل مكثف كلما لاحت أزمات تفاوضية، أو تباينات في المواقف حول القضايا المختلف بشأنها، كالعلم الوطني، أو كركوك والعقود النفطية وغيرها.من الممكن فهم أن شعب تعرض لإضطهاد قومي بشع على مر عقود سيظل يحتفظ بهواجسه ومخاوفه من القومية الأخرى، حتى بعد إختفاء جلاديه، مخافة ولادة جلادين آخرين، ومن الممكن أيضا فهم التكتيكات التفاوضية، ولكن من الصعب بناء ثقة وتفاهم مشترك في حالات فرض الأمر الواقع القانوني والسياسي من جانب واحد، وفي ظل أجواء التهديد الدائم بإبقاء خيارات

الإنفصال مفتوحة، كلما اختلف الجانبان، أو عجزت الآليات المتوفرة عن ترتيب حل ما.إن جزءاً من هذا يعود إلى الإحساس بالنشوة التي تشعر بها الشعوب وقادتها في لحظات الإنتصار عادة، أو لإدراك خاطئ لقدرات الآخرين، وردات فعلهم، أو لحسابات تعوزها الدقة للتوازنات الإقليمية والدولية، ولكن التجارب الناجحة للفدراليات هي تلك التي قامت على الإحترام المتبادل والمنافع المتبادلة، والإيمان بالعيش المشترك، وقبل ذلك القبول بثقافة التفاوض.

وفي التحليل الأخير، فان خمس سنوات من العملية السياسية الفاشلة، أوضح ان الجماعات الرئيسية الثلاث أخفقت في التوصل إلى ما هو مشترك، وما هو ممكن، ولسوف يستمر ذلك الإخفاق زمنا أطول في محاولة الإتفاق على سلم الأولويات الخاص بكل جماعة وعلى أجندة واقعية للعمل الوطني.غير أن ذلك لن يحدث، قبل أن يتعلموا جميعهم الدرس، وبعد أن يتعرفوا على حجم الدمار والخراب الذي تسببوا به لبلادهم، ولإنفسهم، قبل أن يتسبب به الآخرون.

وكانت الولايات المتحدة هي الطرف الثاني وراء النكبة العراقية جراء تلك السياسات التي اتبعتها قبل وأثناء وبعد الغزو.فعند

الوقوف على نتائج الإحتلال الأمريكي للعراق، فمن البديهي أن يكون أول سؤال هو ما هي الدوافع والأهداف التي كانت وراء تلك المغامرة، والتي أنتجت بالنهاية كل ذلك الخراب والفوضى، وهل تم تحقيقها في ظل الثمن الباهظ الذي دفعه العراقيون والأمريكون معا حتى الأن؟ فعدا الكلام عن نزع أسلحة الدمار الشامل، والحرب على الإرهاب، لا يوجد الكثير من الوثائق الرسمية التي توضح السياسة الأمريكية، كما صاغها البيت الأبيض حول أهداف الحرب، إلا نتف من بيانات وإشارات تكشف عن رغبات الإدارة في العمل على تغير النظام في بغداد.ففي خطابه في متحف مدينة سنسيناتي يوم تشرين الأول (7 أكتوبر) 2002 تعهد الرئيس بوش بان تساعد الولايات المتحدة العراقيين بعد الحرب على "إعادة بناء الإقتصاد وخلق مؤسسات للحرية في عراق موحد في سلام مع جيرانه."وفي خطابه الذي أعلن فيه بدأ العمليات العسكرية يوم 19 أذار (مارس) 2003 وضع بوش ثلاثة أهداف للحرب، وهي نزع سلاح صدام، وجعل العالم أكثر أمنا، وتحرير الشعب العراقي.الأسباب المتعلقة بالهدفين الأول والثاني إرتبطا بقضيتي أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، أما الهدف الثالث، فمن الواضح أنه الشعار الذي وضع لتبرير الإحتلال ذاته.

ومثلما لا تتوفر وثائق عن أهداف الإحتلال الكلية، لا يمكن العثور أيضا في الأدبيات والنصوص الرسمية الأمريكية

الخاصة بالحرب، ما يشير إلى رؤية أو مخطط أمريكي مفصل بشأن مستقبل العراقي السياسي بعد الحرب، التي أصبح واضحا أن مهمتها هي تغير نظام صدام.هناك كلام عمومي ورد أغلبه في تصريحات كبار المسئولين عن بزوغ عراق جديد، ديمقراطي، موحد، وفدرالي، مكان العراق القديم الذي ستزيله الحرب.فأمر الحرب الذي اصدره الرئيس بوش للقيادة العسكرية اقتصر على أن الهدف من الحرب هو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ووقف تعاون نظام صدام مع الارهاب الدولي.أما أمر الأمن القومي الرئاسي رقم 24 الصادر في 20 كانون الثاني(يناير) 2003 فقد خول وزير الدفاع إدارة فترة ما بعد الحرب دون تحديد شكل الإدارة، أو التطرق إلى المستقبل السياسي للعراق، كما أن واحدة من أهم الوثائق الإساسية المتعلقة بتحليل فترة ما بعد الحرب، وهي الوثيقة المعنونة "التحديات الرئيسية لعراق ما بعد صدام"، والتي إعدها "مجلس المخابرات القومي" في كانون الثاني (يناير) 2003 لم تأتي على ذكر الشكل المتخيل للعراق المستقبلي.ولعل كل ذلك يبقى مفهوما، أولا كي تتفادى إدارة بوش إلاتهامات بان للحرب نوايا إستعمارية، وثانيا، كي تتجنب أية إلتزامات سياسية وأخلاقية محددة أمام العراقيين وأمام المجتمع الدولي.

غير أن هذا لا يعفي الولايات المتحدة ذاتها، وليس الإدارة الأمريكية وحدها، من المسؤولية التاريخية عما آلت اليه الأمور

في العراق، وفي المنطقة عموما من فوضى، بل من تدمير، من المتوقع أن تغير وجه المنطقة كلها لعقود طويلة.ما حصل في العراق، سواء بالحرب ذاتها، أو بالنتائج المتحققة، كان من الأحداث الكبرى في تاريخ البشرية، والذي ستكشف نتائجه عما إذا كانت الولايات المتحدة جديرة بأن تمثل قوة ضمير أخلاقي في عالم اليوم، ورافعة للتقدم البشري كما أرادها الأباء المؤسسون، وكما تتوقع منها الشعوب الرازخة تحت نير الظلم والإستبداد والتخلف، أم انها مجرد أمبراطورية إستعمارية أخرى، مثلها مثل تلك الأمبراطوريات التي دالت ثم دانت بسبب جورها وغطرستها وأنانيتها.أذ من المؤكد أن العراق وما سيؤول أليه لن يكون إختبارا فحسب لتلك المعاني التي قامت عليها الولايات المتحدة كبلد ومجتمع وحضارة نهضت على الدفاع عن مبادئ العدالة والحرية وحقوق الإنسان والسلام ولكن سيكون كذلك الحكم الفاصل على قدرة الولايات المتحدة أن تصبح شريكا اساسيا يعتد به في عالم اليوم المليء بالإضطرابات والأزمات والمحن.

لكن مع الأسف أدى المشروع العراقي، بما وصل إليه إلى الإضرار بسمعة ومصداقية ومكانة الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم، أصبح من المشكوك فيه إستعادتها، أذا فشلت في النهاية بالإيفاء بوعدها بأن يكون العراق موحداً وتعددياً وديمقراطياً ونموذجاً يقتدى به في المنطقة.إن سبب كل

ذلك يعود إجمالا إلى السياسات الحمقاء التي أملاها حفنة من المحافظين الجدد الذين تولوا إدارة المشروع، مستغلين الخوف والقلق والإرتباك الذي أحدثته تفجيرات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وتهيئة كل ذلك من خلال ترويج نظريات عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات وإنتصار السوبرمان اللبرالي، وغيرها من تلك الخرافات، التي أصبحت قواعد لسياسة أمريكا الدولية وإستراتيجيات الأمن القومي، في لحظة بدا فيها كوكب الارض وكأنه يسير خارج المسار.إن من سوء حظ العراق أن يكون هو المختبر الذي على ارضه تمت محاولات إختبار هذه السياسات بشقيها؛ المواجهة العسكرية، او الحرب الإستباقية، وإعادة بناء الدول.

حاولت في هذا الكتاب أن ابين الثمن الباهظ الذي تكبده العراقيون جراء تلك المغامرة البائسة والتي تتحمل الولايات المتحدة النصيب الأكبر من المسؤولية فيها، غير أن أمريكا ذاتها أصيبت أيضا بأضرار جراء ذلك، طالت إضافة الى هيبتها ومصالحها الدولية وزيادة المعاداة لها في العالم، الكلفة الاقتصادية الكبيرة التي بلغت مع نهاية عام 2007 حوالي 450 مليار دولار والتي ستظل تتصاعد كل يوم، وتشويه الأولويات القومية وإنتهاك منظومة الحريات التي تقوم عليها فكرة أميركا ذاتها، وضعضعة أمنها الداخلي، وتعميق الإستقطابات في السياسة والفكر والثقافة الأمريكية، ستظهر نتائجها الكبيرة في

المرحلة القادمة.ربما سيقال أن أمريكا أمة عظيمة وستنجح في النهاية في تضميد الجراح التي سيخلفها المشروع العراقي في جسدها، وتلك حقيقة، لكن من المشكوك فيه أنها ستتمكن أيضا من تضميد جراح العراقيين التي من المتوقع أن تظل نازفة إلى وقت طويل.

لقد أرتكبت الولايات المتحدة أخطاءا شنيعة في العراق، بعضها تم إستعراضه بين طيات هذا الكتاب، وبعضها الآخر ربما يأتي في سياق الملاحظات التالية:

-إن المشروع الامريكي في العراق تم التخطيط له وتنفيذه بصورة إنفرادية دون إجماع أو إتفاق دولي وإقليمي، وهو بذلك افتقد إلى جانبين مهمين، أولهما الشرعية الدولية، وثانيا التأييد السياسي، اللازمين لإنجاح المشروع.فالقيام بشن حرب بهدف تغير نظام دولة ما وإحلال نظام بديل له، لا يمكن ان يتم لمجرد نزوة أو حتى سياسة تتبناها دولة، مهما عظمت، بل لابد أن تكون متسقة مع القانون الدولي وشرائع حقوق الإنسان ودوافع الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكي تكون منسجمة مع أغراض التدخل الإنساني الدولي.غير أن غياب الشرعية أضعف من مصداقية أمريكا وأبان بان الغاية من الحرب لم تكن سوى إحتلال العراق، وليس تحرير شعبه ومساعدته على إقامة نظام يتسق مع آماله وطموحاته.

-كانت نتيجة غياب الشرعية الدولية والتأييد والتنسيق والتعاون الأممي، هو تزايد الشكوك الدولية والإقليمية بالأهداف الحقيقية لأمريكا، مما دفع هذه الدول بالتالي إلى مقاومة المشروع، كل بطريقته ومحاولة إجهاضه، وهو الأمر الذي كان وراء تحويل العراق إلى ساحة صراع لتصفية الحسابات، وبالتالي إلى تعطيل أي حل داخلي ممكن.ولم تكتف الإدارة الأمريكية بعدم السعي للحصول على دعم دولي قبل الغزو، بل أنها مارست كل شيء ممكن في الفترة اللاحقة للغزو لتعطيل قيام جهد دولي حقيقي لإنقاذ العراق من محنته، وحولت الإجتماعات الدولية والإقليمية، التي تمت بعد ذلك، كمؤتمري شرم الشيخ وتوابعها، إلى مناسبات تجيرها لصالحها، وهو أمر فاقم من شكوك هذه الدول وفي إمعانها في مقاومة المشروع الأمريكي، بل والسخرية منه.ومرة أخرى راح الشعب العراقي ضحية لهذه اللعبة المزدوجة التي كانت نتاج الإنفراد والغطرسة الأمريكية ومحاولات التصدي لها ومقاومتها من قبل الأطراف الأخرى.

-إن احدى الجوانب السلبية لمشروع الإدارة الأمريكية في العراق هو ربطه بمشروع أكبر وأكثر طموحا للتغير والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، دون أن تضع في إعتبارها أولا، الموارد والخطط اللازمة لذلك، وتجاهلها، ثانيا، قدرة الأنظمة الحاكمة في المنطقة على التصدي لذلك المشروع

وإفشاله.وكان عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إظهار إنجاز حقيقي في العراق من خلال إسقاط النظام وسرعة تدهور الأمور إلى مشاهد مروعة من الإضطراب والعنف والفوضى قد أعطى مثالا سيئا لشعوب المنطقة، عكس تلك التوقعات التي راجت من أن التغير في العراق سيوفر رافعة للتغير في عموم المنطقة.ولم يكن ذلك ممكنا إلا بسبب العجرفة وسوء تخصيص الموارد ووضع الإستراتيجيات اللازمة، مما أدى بالتالي إلى نتيجة مزدوجة، وهي خسارة المشروع العراقي للتعاطف والتأييد من قبل شعوب المنطقة، وحتى نخبها التحررية، وبالتالي نهاية مشروع الإصلاح في المنطقة وإرتداه.

-وحتى بإفتراض حسن النوايا، وأن أمريكا كانت تسعى حقا لتحرير العراقيين من دكتاتور مستبد، إلا أن الإدارة الأمريكية أساءت إلى تلك النوايا، حين أخفقت في وضع مشروع لإعادة بناء الدولة، الذي تبجح به المحافظون الجدد، كأحد أهداف للغزو.لا يعني مشروع إعادة البناء مجرد أوراق بحثية وضعتها مراكز دراسات، كتلك التي وضعتها "مؤسسة راند" لصالح البنتاغون، بل وجود رؤية وإستراتجية وخطط عمل وموارد، تلائم بين أهداف المشروع الطموح، وبين حقيقة أن العراق بلد منقسم أثنيا ومذهبيا، ولا يحمل أية تقاليد ديمقراطية، وأنه يختلف عن تجارب بلدان أخرى كاليابان والمانيا وهايتي والبوسنة.كان غياب مشروع إعادة البناء والتخبط والعشوائية

اللذان رافقا الإحتلال إبتداء من أيامه الأولى، واللجوء إلى التجريب قد أدى إلى فقدان العراقيين الثقة بالأمريكان الذين تولوا إدارة الإحتلال، والذين أضحوا أيضا العوبة بأيدي الحفنة الصغيرة من السياسين العراقيين، سواء الذين إستجلبوهم معهم، أو أولئك الذين رمت بهم أمواج الفوضى على شاطئ العملية السياسية التي اخترعها الأمريكان.وبالنسبة لأمريكا ذاتها، فان ما أنتجه غياب مشروع إعادة البناء، هو أنها أصبحت في موقف لا تحسد عليه، لا تستطيع فيه أن تضع إستراتيجة خروج مشرفة، ولا أن تترك المشروع في منتصفه وتهرب، مما يعني المزيد من التجريب وأيضا المزيد من الأخطاء.

لقد مارست الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية عدة وسائل لإنقاذ مشروعها في العراق، تراوحت بين فرض سلطة الإحتلال المباشر، وحل الإدارة العراقية وجيشها، إلى الإدارة المدنية الإنتقالية وإلى السلطة العراقية المؤقتة وإنشاء قوات عراقية، ثم إلى بدء عملية سياسية وترتيب إنتخابات ووضع دستور وتشكيل حكومة، ثم بعد ذلك انتهت إلى فرض خطة أمنية رافقها تأسيس مليشيات محلية سمتها "الصحوات"، ومع ذلك فأن أي من هذه الوسائل لم تحل الأزمة المستعصية.لقد ظلت الإدارة الأمريكية تفتقد للرؤية الشمولية الواضحة بصدد مستقبل العراق، وسط تباين الإجتهادات

ووجهات النظر داخل الإدارة والقيادات السياسية والعسكرية، وخلافات عميقة بين الإدارة والكونغرس والأجهزة المختلفة، والنخب السياسية والفكرية المنقسة، بسبب منافسات حزبية وسياسات داخلية، غير مكترثة بمستقبل العراق كدولة وشعب.

ووسط هذا التخبط ظهر جلياً أن هناك تياراً قوياً داخل الأجهزة والمؤسسات الحزبية والبرلمانية، وبين النخب السياسية من يدعو إلى التخلي عن فكرة العراق الموحد، بطريقة أو بأخرى، أو حتى من يطرح مشاريع لتقسيم العراق كحل للمشكلة، كما تجلى في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي اتخذه في 26 أيلول (سبتمبر) 2007، والذي يعتقد كثيرون أنه سيشكل أساسا للسياسة الأمريكية المتوقعة في العراق خلال الفترة القادمة، بغض النظر عمن يحكم في البيت الأبيض.واخذاً بالإعتبار عدم وجود سياسة أمريكية قومية واضحة أزاء العراق، ولا إلتزام نهائي، فمن الضروري عدم الإستخفاف بمثل هذه ألافكار والدعوات.فغزو العراق وإحتلاله كانا أيضا مجرد فكرة اخترعها المحافظون الجدد، وأستطاعوا تسويقها في لحظة ما، كما أن السياسة الأمريكية قائمة أساسا على الأفكار التي تنتجها الأجهزة ومراكز البحوث والأكاديميات وجماعات الضغط والتي تستطيع إقناع السياسين وصناع القرار بتبنيها.

إن جوهر فكرة التقسيم، كما شرحها تقرير مركز سابان بمعهد بروكنز والذي كتبه كل من ادوراد جوزيف ومايكل هنلنون،

على أساس النتائج المتحققة من الغزو، وعلى رأسها فشل العملية السياسية، وإنعدام الأمن والإستقرار وإنهيار منظومة التعايش بين الأطياف العراقية المختلفة وسير العراق نحو الحرب الأهلية، والتي يعزوها دعاة التقسيم إلى العراقيين أنفسهم، لا إلى إخفاقات الأحتلال وسياساته الفاشلة.فالمبررات التي يذكرونها دفاعا عن فكرة التقسيم تقوم على فكرة أنها أهون الشرور، متعللين أزاءها بأن الحقائق على الأرض تتجاوز الأفكار النظرية حول العراق الموحد، إضافة إلى أعمال القتل والتطهير العرقي.

في نهاية المطاف، ستجد الولايات المتحدة مع رئيس جديد في البيت الابيض بداية عام 2009 نفسها أمام تحدي إتخاذ قرار بشأن مستقبل وجودها في العراق، وهو قرار سيعتمد إلى حد كبير على ثلاثة عوامل رئيسية، أولها، تطور الأوضاع على الأرض في العراق، ومدى نجاح الخطط الأمنية والسياسية والإقتصادية في تحقيق الإستقرار هناك، وثانيا، التطورات في منطقة الخليج والشرق الاوسط عموما، وخاصة التداخل في ملفاتها الرئيسية، في ما يتعلق بإيران وسوريا ولبنان وفلسطين، وثالثا، رؤية الإدارة القادمة لطبيعة وحجم الدور الدولي الذي تريد أن تلعبه الولايات المتحدة مستقبلا.هناك تجربة مماثلة مرت بها الولايات المتحدة في اليابان عام 1946 عندما قلبت الإنتخابات الأمريكية، حينئذ، الموازين في

واشنطن، حيث كانت النتيجة ما سمي يومها بالإتجاه المعاكس، أو الطريق المضاد، وهي التي حددت بالتالي مصير اليابان لحد يومنا هذا.من الصعب التنبأ منذ الأن بما يمكن أن تنتهي إليه أية عملية مراجعة في السياسة الأمريكية على ضوء الإنتخابات القادمة، لكنه بالتأكيد لن يخرج عن محاولة تجريبية جديدة ستكون محكومة بالحدود التي ترتأيها أولويات الإدارة الجديدة.

وكان العرب الطرف الثالث في تحول العراق إلى أنقاض دولة، حين تعاملوا معه بطريقة تعيد إلى الأذهان تلك التي تعاملوا بها مع فلسطين والفلسطينيين منذ بداية نكبتهم الكبرى، حين كانت مصالح الأنظمة ومطامع الزعامات والخوف على الإستقرار الداخلي والتبعية للغرب الإستعماري هي التي تغلبت على المصالح القومية الأساسية.وتماما مثل القضية الفلسطينية خضع الوضع العراقي إلى مزايدات وشعارات النخب العربية التي استبطنت مواقف ذرائعية واختزلت الوضع بثنائية الإحتلال والمقاومة، في حين تم تجاهل تلك المآسي الكبيرة التي كانت المقدمة التي مهدت للإحتلال، وخاصة نظام صدام وممارساته.

واذا كان صحيحا أن الجزء الأكبر من الإخفاق في العراق تتحمله الإدراة الأمريكية والأطراف العراقية بشكل أساسي، فأن أطرافا أخرى، وخاصة إقليمية، ومنها عربية، لعبت دوراً سلبياً أو تخريبياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في ما وصل إليه

العراق، لأسباب تتعلق بمصالح وأهدف، بعضها مشروعة، وبعضها غير مشروع، وضيق الأفق وأناني.وكان للدور العربي على الأصعدة الرسمية، أو الإعلامية، أو ذلك الذي مارسته بعض النخب والجماعات السياسية والدينية، أثر بارز في تحويل مسار الأحداث في العراق بالإتجاه الذي سارت عليه.ليس هناك أدنى شك من أن الحرب على العراق، وتغير النظام فيه بالقوة شكلا تحدياً هائلا لما يسمى افتراضاً بالنظام العربي، أي مجموعة الروابط السياسية والجغرافية والإستراتيجية والأمنية الهشة التي تربط الدول العربية على إختلاف نظمها وتوجهاتها ومصالحها.وكان أكبر تحدي لهذا النظام هو عجزه عن وقف الغزو، سواء من خلال طرح حل عربي لحل الازمة العراقية، وإنقاذ العراق من الحرب ونتائجها، أو من خلال إقناع الحليف الأمريكي بضرورة البحث عن خيارات أخرى غير الغزو والإحتلال.ولم يفشل النظام العربي في لجم الإندفاع الأمريكي فحسب، بل أضطر صاغراً لتوفير تسهيلات لوجستية أساسية للجيش الغازي وللمشاركة في الحرب ساهمت بها تسع دول عربية، لولاها لم تكن الحرب ممكنة على الإطلاق.

وأزاء هذا الإذلال الذي شعرت به بعض الأنظمة العربية والمخاوف التي أججها الغزو، سواء بسبب السابقة التي وضعها بإمكانية إسقاط نظام عربي بالقوة الخارجية، أو

الإنعاكسات السلبية التي سيطلقها التغير الجديد على أوضاعها الداخلية، كان لابد من سياسات تواجه بها تلك المخاطر وتحويل المشروع العراقي إلى قصة فشل تعيد السكين إلى النحر الأمريكية وتعيد التوازنات التي اختلت إلى سابق عهدها.لقد جاء المشروع الأمريكي في العراق متزامنا، ومكملاً للحرب الوقائية على الإرهاب التي فجرتها أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 ولبرنامج الإصلاح في الشرق الأوسط الذي طرحته إدارة الرئيس بوش وكإستراتيجية ثلاثية الأبعاد في المنطقة.وسواء أكان الأمر أعراضا جانبية، أم نتيجة مبرمجة، فان مارافق هذه الإستراتيجية هو تعزيز قبضة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وتدميرها لعملية السلام، ولحلم الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وفق الأسس التي أتفق عليها في أوسلو، وكذلك بزوغ القوة الإيرانية في المنطقة، الأمر الذي وضع الأنظمة العربية بين كماشتين ومطرقة.

ولم تجد بعض الأنظمة العربية رد فعل لما جرى، سوى الضرب في ما رأته بالبطن الرخوة لهذه الإستراتيجية ولتداعياتها الإسرائيلية والإيرانية، الا وهو العراق، في محاولة لوقف التداعي والحد من الخسائر، وأيضا إمكانية عكس الإتجاه الذي أخذته وخاصة في التحديين الأبرزين؛ مشاريع الإصلاح الأمريكية في المنطقة، وتصاعد دور الشيعة.من الصعب القول بوجود إستراتيجة أو رؤية عربية موحدة تجاه العراق للسبب

التقليدي المعروف، وهو صعوبة توافق وإنسجام الأنظمة العربية حول إستراتجية واحدة لتضارب الأهداف والمصالح، ولكن من الممكن القول أن الأنظمة العربية وخاصة المجاورة للعراق توحدت وراء هدف يتيم، وهو دحر التجربة العراقية، كل بطريقته، وكل سعيا وراء مصالحه.والأدهى هو أن الأنظمة العربية استخدمت أيضا العراق ساحة للتنافس والتناحر فيما بينها، مثلما حولته إلى ميدان للصراع وتصفية الحسابات بينها وبين الولايات المتحدة وإيران.

كان أول مؤشر سلبي هو البرود والتجاهل الذي واجهت به الدول العربية التغير في العراق، والذي سرعان ما تحول إلى رفض تم التعبير عنه رسمياً، مثلما عبر عنه التحريض السياسي والإعلامي القوي والذي أخذ إتجاهين متوازيين، سواء أكان الأمر مقصوداً أو عفوياً، أحدهما تمجيد صدام ونظامه، بإعتباره ضحية للإحتلال الأجنبي، ومهاجمة وتسخيف وتخوين اولئك العراقيين الذين رحبوا بالتغير.لم يكن مفهوما بالنسبة للأغلبية من العراقيين هذا الموقف العربي الذي اختزل كل ماحدث في العراق وفق ثنائية المقاومة والاحتلال، كما قسم العراقيين بين طائفة مقاومة شريفة، وأخرى عميلة وخائنة.فمثلا، لم يكن مفهوما أبدا، أن تنبري قناة إعلامية مثل الجزيرة التي تمتلكها دولة تستضيف قاعدتين أمريكيتين، إحداهما لاتزال تضم القيادة العسكرية الأمريكية التي تدير

الإحتلال، والثانية هي التي انطلقت منها الطائرات التي ضربت العراق، لكي تدير حملة تحريضية شرسة تجاه الوضع الجديد، وهي حملة تكررت وتجذرت في أغلب وسائل الإعلام العربية، في دول أما أنها تستضيف قواعد أمريكية، أو تقيم علاقات سياسية وعسكرية وثيقة، كما وتقدم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة.كان الأمر يبدو شديد التناقض، وينطوي على نفاق أخلاقي وسياسي، ولكنه لم يكن يخفي الأجندة التي على أساسها وضعت صيغة التعامل العربي مع العراق.

كان التبرير الجاهز للخطاب الإعلامي العربي السائد، الذي تمتلك نصف اجهزته ووسائله الدول والنصف الثاني أمراء ورجال أعمال هم جزء من تلك الدول، هو ضرورة مجاراة الشارع العربي الرافض للإحتلال وعدم الخروج عن النوتة التي تعزف عليها الحناجر المدوية في كل زقاق من أزقة المدن العربية.كان عدم الأنسياق للشارع العربي يعني الوصم بالخيانة والتبعية لأمريكا والتعاون معها في تمرير مشروعها في العراق.فلذلك لم يكن مطلوباً فقط المجاهرة المدوية بنقد الإحتلال ورفضه، بل وأيضا توسيخ العراقيين الذين رحبوا بالتغير الذي جاء به الإحتلال، وتلطيخهم بوحل الخيانة، وهو ما أقدمت عليه أجهزة الإعلام العربي.ففي مرحلة كان شعارها الأمريكي هو التغير والإصلاح في المنطقة، وإعلاء حقوق الانسان، إنطلاقا من المنصة العراقية، كان ضرورياً وصم

هؤلاء العراقيين بالخيانة ودمغهم بالإذعان للإحتلال، وبذلك يكون صدى الرسالة قد ارتد إلى الشارع العربي ذاته لتحذيره وتوبيخه من مغبة الإنجرار وراء دعاوى الإصلاح والتغير، لأنها رديفة الخيانة.

طبعاً، لم يقتصر الموقف العربي السلبي على ذلك، بل تعداه إلى تدخل مباشر في الصراع من خلال تبني مواقف طرف عراقي على حساب طرف آخر، بل تجاوزه أيضا في تقديم دعم سياسي ومعنوي مباشر، وفي حالات كثيرة دعم مالي حكومي احيانا، ومن خلال التبرعات الشعبية السخية إلى الجماعات السنية، وخاصة في منطقة الخليج، أحيانا أخرى.كما لم يعد خافيا أن المئات، وربما الآلاف من المتطوعين العرب، ساهموا بالقتال في العراق إلى جانب الجماعات السنية، كما أن العديدين منهم ساهموا بعمليات تقتيل وحشية من خلال التفجيرات الإنتحارية والسيارات المفخخة، دون عمل جدي وحقيقي لإيقافهم أو ردعهم، من قبل حكوماتهم.فلم يتم محاكمة أي شخص في أي دولة عربية، مثلا بتهم المشاركة بالإرهاب أو التحريض عليه في العراق، على الرغم من وجود إتفاقية عربية محكمة لمكافحة الإرهاب.كما تم كل ذلك بدعم من فتاوي أصدرتها قيادات دينية متنفذة، أو تغاضي قيادات أخرى، لم تجد حاجة للتنديد بقتل الأبرياء وبإستخدام الدين وسيلة لتحقيق غايات دنوية وسياسية.

ومثلما عجز الموقف العربي عن منع الحرب والغزو الامريكي فقد عجز أيضا عن العمل على إيجاد مخرج سياسي، سواء من خلال العمل مع العراقيين أو من خلال التعاون الدولي الأقليمي.فلم يقدم العرب على تقديم أية مبادرات ذات قيمة للمصالحة الوطنية بين العراقيين، وعجزت الجامعة العربية من خلال محاولتين قامت بهما لجمع العراقيين حول مائدة التفاوض، بعضها يعود لمواقف سابقة أعتبرت منحازة لطرف على حساب آخر، وبعضها الأخر يعود إلى عدم التحضير الجيد والإستعجال والعمومية، أو محاولات فرض مواقف لا تنسجم مع السياق الجديد.كان الطريق الوحيد أمام العرب هو أخذ زمام المبادرة، وتقديم مشروع حل شامل ينطوي على رزمة حوافز سياسية وإقتصادية للمساعدة في إعادة بناء عراق جديد متصالح مع نفسه ومع جيرانه، مع مشروع للأمن الأقليمي يوفر الحماية والإستقرار للعراق وللمنطقة، مع مشروع تاريخي للمصالحة المذهبية بين الطوائف الإسلامية، إلا أنهم لم يفعلوا، وربما تكون الفرصة قد فاتت الان.

غير أن العجز لا يمكن أن يفسر لوحده الموقف العربي، أو بالأحرى المواقف العربية، مما جرى في العراق، حيث من المؤكد أن بعض الأنظمة العربية كانت تجد مصلحة لها في نهاية العراق كبلد قوي في المنطقة بعدما رأته من صدام واختارت المشاركة في اضعافه.اذ من الصعب القول ان قبولها

بالغزو والمشاركة فيه كانت فقط لمجرد عدم قدرتها على الوقوف أمام الضغوط الأمريكية، كما أن تدخلاتها السلبية في الوضع العراقي بعد الحرب وعدم إظهار رغبة وإستعداد حقيقي للمساعدة في إيجاد مخرج لا يمكن أن يفسر كونه تعبيراً عن الوقوف أمام التمدد الشيعي، بل لأسباب إستراتيجية واضحة تتعلق بمصالح بعض الأنظمة ورغبتها في بقاء العراق ضعيفاً، وعاجزاً عن تهديدها، أو حتى منافستها.انها لمفارقة غريبة من مفارقات الزمن أن يشكل العراق الموحد والديمقراطي والتعددي والحليف القوي للولايات المتحدة تحديا للأنظمة العربية، تماما مثلها كان العراق تحت الحكم الدكتاتوري والمعادي لأمريكا.

وحين يتم تقيم الخسائر والأرباح في حرب العراق فأن من الواضح أن إيران كانت الطرف الذي سجل أكبر ربح ممكن، وربما حتى قبل أن تبدأ الحرب ذاتها.فمن المؤكد أن إسقاط نظام صدام حسين كان من أعظم المكاسب التي كانت تنتظرها إيران بشغف، بتخلصها من نظام شن عليها الحرب لمدة ثماني سنين، ألحق بها خسائر مادية وبشرية كبيرة وعطل مشروعها الإسلامي في المنطقة.كما أن النتائج المتحققة من الغزو، والمتمثلة بتدمير الدولة العراقية وقواها العسكرية والإقتصادية، كانت مكسباً إستراتيجياً، لا تحلم به القيادة الإيرانية، حيث أخرج هذا البلد العربي الرئيسي من المعادلة

الجيوستراتيجية في المنطقة.وبخروج العراق من هذه المعادلة، وبتولي حلفاءها الشيعة الحكم فيه، مع التأثيرات التي سيتركها صعود نفوذ الشيعة في عموم المنطقة، فان إيران أصبحت في وضع يمكنها من وضع معادلة جديدة لصالحها تنطلق، كما كان الكثير من الإيرانيين يأملون، في أن تصبح بلادهم القوة المهيمنة الأكبر في المنطقة.

ربما لم تكن تتوقع إيران، التي كانت نفسها عرضة لإحتمال شن حرب أمريكية عليها، بعد أن صنفها الرئيس بوش قبل عام من الحرب على العراق، بإعتبارها عضواً في محور الشر، كل تلك المكاسب إلا أن من المؤكد أنها كانت تسعى لها، كما أنها وجدت في الأخطاء التي وقع فيها الأخرون، وخاصة الإدارة الأمريكية والأطراف العربية، ما سهل لها وساعدها على ذلك دون ثمن باهظ.كان أول خطأ ارتبكته الإدارة الأمريكية هو تصنيفها اللفضي، العديم المعنى، لإيران بانها عضو في محور الشر، في وقت كانت المعارضة للنظام تنمو وكانت هي تنهي خططها لشن الحرب على العراق.لقد أحبط ذلك التصنيف حركة المعارضة الإيرانية التي رأت أنها ستدمغ بالخيانة لو أنها صاعدت من حركتها ضد النظام، وهو الأمر الذي سهل لحكومة أحمدي نجاد المتشددة، على ضرب حركة المعارضة الناشئة والتخلص منها، مما عضد جهودها في التدخل في العراق.

كان الخطأ الثاني الذي ارتكبه المحافظون الجدد الذين خططوا للحرب على العراق هو عدم أخذ السياسات والطموحات الإيرانية في المنطقة بنظر الإعتبار، على الرغم من أن مخططهم الكبير كان إعتبار التغير في العراق منطلقا لتغير المنطقة كلها.فلم تكن هناك إتصالات مع إيران لتحديد حدود الدور الذي عليها ألا تتخطاه في العراق، أو بالأقل، إفهامها رسالة قوية بذلك، عن طريق الجماعات الشيعية والكردية في المعارضة العراقية التي كانت تنسق معهم كل خطوة في الطريق إلى الحرب.لقد فسر الإيرانيون تلك الخطوة الأمريكية، أي غياب موقف واضح من طموحات إيران الإقليمية، بأنها تعني حرية التدخل في العراق، ومحاولة بناء قواعد إرتكاز ونفوذ إنسجاما مع قرائتهم لفكر المحافظين الجدد، وخططهم وراء الحرب على العراق، بدعم صعود الشيعة في المنطقة، كطريقة لمكافحة الإرهاب الذي كانوا يرون أن التطرف السني هو الذي يقف وراءه في المنطقة، وفي العالم.

وكان الخطأ الثالث هو أن التخطيط العسكري الأمريكي للحرب تجاهل تماما البعد الإيراني الذي أستبقته طهران بالترحيب بالحرب وضمان عدم قيامها بما يعرقل إتمام المهمة، وهي إسقاط نظام صدام.فلم تقم القيادة العسكرية الأمريكية بنشر أي من القوات على طول الحدود الفاصلة التي تمتد 1200 كيلومترا، بهدف ضبطها، أو حتى أن تسيطر على المنافذ

الحدودية حتى أشهر طويلة، مما فتح الباب على مصراعيه للتسلل دون عناء.ورغم أن الأمر لم يقتصر على الحدود الإيرانية، مثلما لم تقتصر التدخلات على إيران، إلا أن حجم التسلل الإيراني والنفوذ الذي استطاعت طهران أن تبنيه داخل العراق، بحكم عوامل عديدة، كان عاملاً مؤثراً، ان لم يكن حاسماً، في تحول مجرى التطورات داخل العراق إلى الإتجاه السلبي الذي رست عليه.

إن إحدى أهم سمات التدخل الإيراني، هو أنه أستخدم نماذج وأساليب متعددة مما يمكن التعبير عنه بالقوة الناعمة، وذلك من خلال شبكة العلاقات التي حاكتها مع القوى الشيعية، وبالشيعة عموما، مستخدمة صلاتها بهذه الحركات التي استضافتها سنوات طويلة، وكذلك على حالة التوافق المذهبي.إن حقيقية كون هذه العلاقات قائمة تحت اشراف ورعاية أجهزة حكومية ايرانية، كالمخابرات والحرس الثوري، يعني أنها تستخدم وتستغل لخدمة أهداف ومصالح الدولة الإيرانية، وخاصة مصالح أمنها القومي.ومع هذا فان التأثيرات فاقت ذلك النوع من الصلات إلى تدخلات مباشرة، جعلت الكثير من العراقيين يتحدثون عن نفوذ واسع للمخابرات الإيرانية في حلقات دينية وإجتماعية وسياسية ورسمية على المستوى المركزي، وعلى مستوى المحافظات، في حين تحدث الأمريكان مراراً عن إرسال أسلحة ومتفجرات إيرانية، والقيام بتدريبات

عسكرية لمليشيات شيعية محلية.بل ولم يقتصر الحديث على تقديم الدعم إلى الجماعات الشيعية، وإنما تعداه ليشمل الحديث أيضا عن علاقات وصلات وتسهيلات لجماعات سنية، ومن بينها القاعدة التي ظلت عبر هذه السنوات تمتلك خطوط إتصال مفتوحة مع قياداتها عبر إيران.

كان ابرز نتائج التدخلات الإيرانية ما يلي:

-أثارت إيران حفيظة السنة العرب داخل العراق، وفي المنطقة عموما، مما أجج المشاعر وردود الأفعال الطائفية وأثار المخاوف من أطماع توسعية، سواءً في العراق، أو في المنطقة.لقد بولغ كثيراً في حجم التدخل الإيراني، كما تم إستغلاله من قبل الجماعات السنية العراقية في التحريض ضد الشيعة، وتأليب الرأي العام العربي والحكومات ضدهم.إن أسوء نتيجة لذلك كان تعميق الشرخ التاريخي بين الجماعتين المسلمتين بطريقة أضرت بالتعايش السلمي بينهما في عموم المنطقة.

-وعلى عكس حالة الهياج التي سادت في العالم العربي السني ومحاولات ربط الشيعة العراقيين بإيران، فان التدخل الإيراني أحبط قيام قوة أو إتجاهات تشيع عربي ذات مسحة معتدلة

ولبرالية داخل النطاق الوطني لكل بلد، تقف من ناحية أزاء أية دعاوي إيرانية بتمثيل الشيعة، مثلما تعمل، من ناحية أخرى، مع جماعات الإعتدال السني، على كسر موجة التطرف والتشدد وبلورة إتجاهات اسلامية ذات رؤى عصرية وحداثوية.كان ظهور مثل تلك الإتجاهات سيقدم مساهمة بناءة لحل مشكلة الأقليات أيضا في الإطار الوطني لكل دولة عربية وفي إطار المنطقة بشكل عام.

-أدت التدخلات الإيرانية إلى شق وحدة الصف الشيعي العراقي بين جماعات صغيرة ترى مصلحتها بإرتباطها بصلات وثيقة بإيران، بسبب علاقاتها السابقة ومصالحها، وبين أغلبية متوجسة ورافضة لربط المصالح الوطنية للشيعة مع أي بلد اجنبي بغض النظر عن العلاقة المذهبية معه.لقد عبر شيعة العراق دائما عن هويتهم العربية بطرق قوية وواضحة وستؤدي التدخلات الإيرانية، اذا ما استمرت، إلى ردود أفعال قوية أيضا نتيجة تنامي مخاوفهم من محاولات الهيمنة والسيطرة عليهم.

-وكان أسوء ما أنتجه التدخل الإيراني هو ربط الأزمة العراقية بباقي ملفات المنطقة، التي كان لإيران ضلع فيها، مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة اللبنانية والتوترات في الخليج والمواجهة مع الغرب بسبب الملف النووي، مما عقد من سبل حل الأزمة العراقية، وجعلها أسيرة صراعات أخرى بين إيران

وباقي الأطراف الأقليمية والدولية.إن إستمرار هذا الربط التعسفي سيديم من حالة الفوضى في عموم المنطقة لفترة طويلة على أمل أن تتوصل إيران إلى صفقة تقايض بها تدخلاتها بالإقرار بها كقوة أقليمية كبرى، وهي نتيجة سيئة للعراقيين شيعة وسنة واكراداً، كما هي على باقي دول المنطقة.

والأن وبعد خمس سنوات من الغزو فأن السؤال هو كيف يمكن تقيم تجربة الإحتلال الأمريكي للعراق على ضوء النتائج المتحققة.هناك طريقة واحدة لتقيم هذه التجربة وهو قياس مدى تطابق النتائج التي تحققت على أرض الواقع مع الوعود التي قطعت ومع تلك الآمال والتطلعات التي كان يختزنها الشعب العراقي.كانت الوعود منصبة على أن تغير نظام صدام سيكون مفتاحا لإعادة بناء العراق على أسس ديمقراطية تعددية، وأن يكون نموذجا يحتذى به لبلدان تتميز بتعددها الأثني وفي تطوير وإصلاح المنطقة.وكانت آمال العراقيين معقودة على أن يكون تغير النظام نهاية لعقود القهر والإستبداد والظلم، ولكن مانتهى إليه العراق هو مجرد بلد تحت إحتلال بغيض، هو الأسوء في كل الميادين، وبكل المعايير.

فعراق اليوم لا يبدو للناظر سوى خرابة، بلد مدمر، يسوده عنف دموي طائش، وتعمه الفوضى، وتنتهك فيه كل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بل والقيم والأعراف السماوية منها

والطبعية، وينهش فيه فساد لا حدود له، بلد محطم بيئياً وصحياً، وقبل ذلك دولة مفككة ومجتمع منهار، ينوء تحت ظل عملية سياسية متعثرة، وبلا قيادة فعالة وحقيقية.وحتى بإفتراض أنه لا يزال هناك فرصة خلال الفترة القادمة لإعادة الأمن والإستقرار، فان السؤال هو كيف يمكن حقاً إعادة بناء الدولة العراقية المدمرة وتوفير فرصة للشعب العراقي لكي يقرر مسار حياته بنفسه، بعد أن تم تدمير كل تلك الأسس والركائز التي تقوم عليها.

كان يمكن إعتبار الإحتلال قوة تغير إيجابية لو أنه نجح في أن يوفر ثماراً لتلك التجربة الفريدة في إلتقاء رغبة العراقيين وتوقهم للتخلص من النظام السلطوي الذي أرهق كاهلهم، مع الرغبة الأمريكية في شن الحرب على ذلك النظام.غير أن ما دمر تلك الفرصة وأفشل أي مغزى ودافع لتبرير ذلك بكونه تدخل دولي إنساني لمساعدة العراقيين على التخلص من مضطهديهم، هو سوء التخطيط، وسوء التنفيذ، والمكابرة ومحاولات فرض النماذج المعدة سلفاً، والتي حولت كل ذلك إلى مجرد غزو عسكري بغيض، أعطى المبررات للقول بأنه كان أمراً متعلقاً بالمصالح الأمريكية ومشاريعها الإمبراطورية، وليس بتحرير العراقيين من واقعهم المزري.إن ما يعزز مثل هذه الحجة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية غزت العراق، دون قرار دولي ودون دعوة من شعبه، وظلت طيلة الفترة

اللاحقة للإحتلال تنأى عن إشراك المجتمع الدولي بشكل فاعل وحقيقي في عملية إعادة بناءه، مما أفقد الغزو والإحتلال وكل ما بني عليه لاحقاً، كلا من الشرعية والتعاون الدولي اللازمين لإنجاز المهمة بإعتبارها حالة تدخل دولي إنساني.

وكما رأينا عبر صفحات هذا الكتاب الذي حاولنا فيه تسليط ما تمكن من الأضواء على حكاية هذا الإحتلال والنتائج المروعة التي أسفر عنها فانه لا يبدو أن هناك حلولاً سهلة وسريعة لإنهاء معاناة الإنسان العراقي وإستعادة أمنه إلا من خلال معالجة الإختلالات التي أدت اليها والبدء بمسار جديد لإنجاز مهمة إعادة بناء الدولة على أسس من العدالة والمساواة والهوية الوطنية الجامعة لكل المكونات المذهبية والعرقية والدينية.فبعد خمس سنوات من الإحتلال فمن الواضح أن العملية السياسية ومساعي التوافق الوطني، ومن بينها تلك التي قامت بها الجامعة العربية، بقيت تراوح حيث كانت منذ الغزو في المربع رقم واحد، ومسؤولية ذلك تقع على جميع الأطراف، وتأتي في المقدمة منها الولايات المتحدة التي عجزت مشاريعها واحدةً تلو الأخرى عن تحقيق النجاح، أو حتى الإنفراجة المطلوبة، كما تتحمل القوى العراقية المختلفة، سواءً تلك التي في السلطة أو خارجها مسؤولية مماثلة.وفي الوقت الذي تزداد فيه إحتمالات تبني الإدارة الامريكية القادمة سياسة جديدة أزاء العراق كما تتصاعد صيحات تقسيمه بعد القرار غير

الملزم الذي إتخذه مجلس الشيوخ الامريكي في 6 أيلول (سبتمبر) 2007، فان السؤال الذي سيواجه الجميع هو هل من سبيل آخر بإمكانه أن ينقذ العراق من مصير غير محتوم بإنتهائه كدولة واحدة.

لقد وضع الغزو الأمريكي، والأخطاء التي رافقته، والنتائج التي ترتبت عليه، العراق في مأزق وجودي يصعب الخروج منه.فهو أنتج إحتلالا عسكريا دمر الدولة العراقية، ومحى سيادتها وأجهز على مؤسساتها، كما فكك بناها الإجتماعية التي كان قائماً عليها منذ ثمانين عاما.صحيح أن الدولة العراقية كانت تعاني من أزمة بنوية تمثلت في مشكلة عدم قدرتها على صياغة هوية وطنية بسبب الفشل في بناء نظام يكفل العدل والمساواة والشراكة لكل طوائفها وأديانها وأعراقها المتنوعة، لكن الصحيح أيضا هو أن الحل الذي جاء به الإحتلال هو حل تبسيطي، إختزل المشكلة كلها، أي أزمة الدولة والمجتمع في العراق، بأنها ناتجة عن وجود مركز قوي في العاصمة بغداد همشت الأطراف، مما استدعى إعادة توزيع السلطة والثروة على أساس المحاصصة الطائفية والأثنية.

إن مثل هذا الحل تناسى حقيقة أن العراق كان بلداً ولدت على أرضه أول الدول وعليها أنشأت أولى الحضارات الإنسانية، وتعايش فيها مختلف الأقوام والطوائف، والتي شكلت بعد ذلك تلك البوتقة التي إنصهرت فيها، وأن بغداد ظلت رغم تعاقب

الدول والإمبراطوريات والغزوات الأجنبية، عاصمة ومركزاً حضارياً لنحو 1300 عاماً.إن كل تلك الحقائق التاريخية والموارد والثروات الطبيعية التي ينعم بها العراق تثبت أن هناك أسساً حقيقية صلبة لبناء مجتمع ودولة تعدديان وحديثان، إذا ما اجتمعت الإرادة والحكمة والمشروع الوطني التوافقي.

غير أنه في ظل كل الظروف السالفة يبدو أن من الصعب إيجاد مخرج للمأزق العراقي بواسطة الولايات المتحدة أو العراقيين لوحدهم، وهي حقيقة عبرت عنها العملية السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود خلال السنوات الخمسة الماضية.كما أن الجهد الإقليمي سواءً من خلال المحاولات التي قامت بها الجامعة العربية، أو صيغة إجتماعات دول الجوار الموسعة التي تضم العراقيين والأمريكان، إضافة إلى جيران العراق ودول ومنظمات دولية نافذة، لم تصل بدورها إلى نتيجة تذكر وعجزت عن القيام بأي عمل من شأنه إنهاء الأزمة، لأسباب منها إنعدام ثقة الأطراف العراقية في بعض الأطراف الخارجية، كما يعود بعضها إلى إفتقاد هذه الجهود للآليات المطلوبة أو بسبب غياب الإرادة الجماعية للحل.

إن الإخفاق في جعل العراق بلداً مستقراً سيهدد الأمن والسلام في عموم المنطقة التي تعاني اصلاً من أزمات إقليمية مستفحلة ومن صراعات هويات متنازعة.أي بمعنى آخر أن الفشل في تحقيق الأمن والإستقرار في العراق وإعادة بناءه على أسس

من العدالة والمساواة والهوية الوطنية الواحدة سيتجاوز قضية خلق بؤرة توتر إقليمي أخرى إلى هز التوازنات الجيوبوليتكية التقليدية في المنطقة، بل سيؤدي لا محالة إلى تحقيق ضربة موجعة لصيغة التعايش الهشة بين المكونات المذهبية والعرقية والطائفية لمجتمعات دول المنطقة، مما لايعني فقط إنهيار صيغ الأمن التقليدية، بل وأيضا الأمن الإنساني لجميع شعوبها، تماما كما هو الأمر في العراق.

وعلى المستوى الدولي فمن المؤكد أن الفشل في العراق سيؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بمبدأ التدخل الدولي الإنساني الذي أصبح بلا جدال أساساً متيناً من قواعد القانون الدولي وسيضعضع إيمان الشعوب بقدرة المجتمع الدولي على إستنفار ضميره الأخلاقي وقدراته المعنوية والمادية في مثل هذا التدخل لحمايتها مما تتعرض له من خروقات لحقوقها الإنسانية الأساسية ومن تهديدات في أمنها ووجودها وفي مصائرها.واذا كانت الولايات المتحدة بإعتبارها قوة إحتلال تتحمل قسطها من المسؤولية فيما وصل العراق اليه، فان الآخرين وخاصة بعض دول الجوار يتحملون أيضا جزءاً من أسباب الكارثة الإنسانية، لأسباب أصبحت الأن معروفة، يتعلق جلها بتغليب إعتبارات أمنها القومي على أي إعتبارت أخرى.أما العالم فانه أيضا يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن عدم

تقديم المبادارت الفعالة في أي مرحلة من مراحل الصراع لإنقاذ الوضع الإنساني العراقي من التدهور إلى ما هو عليه.

ولكل هذه الأسباب فان الوضع العراقي يمثل تحدياً كبيراً لقدرة المجتمع الدولي على إعادة وضع مبدأ الأمن الإنساني على السكة التي انطلق منها قبل أكثر من عقد من الزمان بعد إنتهاء الحرب الباردة.إن القاعدة التي يرتكز إليها هذا المبدأ هو أن البشر وأمنهم وسلامتهم وكرامتهم وحريتهم وحقوقهم تأتي أولا، وطالما كان ذلك متوفراً فان أمن الدول والأقاليم يبقى مصاناً والعالم برمته سيكون مكاناً أفضل.وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فان ماهو مهم هو أن يقرر العراقيون مصيرهم بأنفسهم ودون ضغوط او تدخلات او تلاعب، مهما كانت النتيجة التي سيرسون عليها، طالما كانت بإختيارهم الحر الطوعي ولمصلحتهم.ما يستطيع العالم أن يقدمه لهم هو مساعدتهم بطرق شتى كي يحسنوا الإختيار لمصلحتهم وأجيالهم القادمة، ومن أجل سلام البشرية وأمنها ومستقبلها.

كل ذلك يستدعي البدء بتفكير جدي بشأن خيارات وبدائل أخرى، تستفيد من تجارب تاريخية ناجحة جرت في مناطق عديدة من العالم، لإطلاق عملية سياسية جديدة وتحت رعاية وإشراف دوليين فاعلين.إن إنخراط المجتمع الدولي في مشروع حقيقي وفاعل لإنقاذ العراق بقدر ما هو مسؤولية أخلاقية فهو واجب سياسي وقانوني، يتحتم القيام به لتجنيب

المنطقة والعالم تداعيات فضيعة ستعاني منها لو تحقق الكابوس الأسوء وانهار العراق.ولعل صيغة وضع العراق تحت وصاية دولية، قد تمثل مخرجا قانونيا وسياسيا مؤقتا للمأزق العراق، ريثما يتم وضع أسس جديدة لعملية إعادة بناء العراق المدمر تحافظ على كيانه وتوفر العدالة والمساواة لجميع مكوناته الدينية والقومية.

إن إعادة بناء الدولة والمجتمع والهوية الوطنية العراقية ضمن إطار نظام سياسي شرعي توافقي يحقق مصالح الجماعات المختلفة، لم يعد ممكنا تحقيقه وفق الصيغ الحالية، كما أن تزايد الضغوط بسبب مخاوف الفشل والمراجعات المتوقعة أمريكياً، إضافة إلى حاجة المنطقة إلى دعم الأمن والإستقرار تتطلب مشاركة فعالة من المجتمع الدولي في بناء عراق موحد ومستقر وآمن.هناك أرضية قانونية لفرض الوصاية الدولية المؤقتة على العراق توفرها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعملية إحتلاله وكذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الحق بفرض الوصاية الدولية تمكينا لشعوب الأراضي المحتلة والدول الفاشلة من تحقيق مصيرها، وفق إرادتها، وليس إرادة المحتل، أو القوى التي يأتي بها إلى السلطة.تنبع الحاجة إلى فرض الوصاية الدولية في العراق من الحاجة على المحافظة على كيانه، وتوفير الحماية للعراقيين في أرواحهم وحقوقهم الإنسانية، ومصادر ثرواتهم التي عجزت سلطات الإحتلال

والإدارة الحالية في حمايتها، إضافة إلى ضرورة ضمان السلام والأمن الدوليين من إحتمال إمتداد النزاع إلى مناطق أخرى.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة في فصوله 11 و 12 و 13 جوهر وروح القواعد القانونية اللازمة لنظام الوصاية وتحقيق الأهداف المرجوة منه، بغض النظر عن الدوافع الأصلية التي بني عليها نظام الوصاية الدولية الملغي، والذي يستثني الدول الأعضاء، مثلما الحالة العراقية، من الوقوع تحت وصاية الأمم المتحدة.فالحقيقة الساطعة أن الدولة العراقية غير موجودة حالياً على الأرض، والحكومة التي تتمع بسلطات السيادة غير فاعلة، وغير قادرة على ممارستها، لا بحماية أرواح وممتلكات شعبها، ولا في حماية ثرواته الوطنية، مما يضع العراق فعلياً تحت شروط وضع الوصاية، كما جاءت في الميثاق بهدف توفير الأمن والإستقرار، وتحقيق المصالحة الوطنية، وبدء عملية إعادة البناء على أسس من الشرعية والإستقلال الحقيقي.كما توفر قرارات مجلس الامن ذات الصلة بالحرب على العراق وخاصة قرار 1483 الذرائع المناسبة لعمل دولي ينقذ العراق من محنته حيث نص على أن تقوم الأمم المتحدة ب"لعب دوار حيوي في تقديم المساعدات الانسانية وعملية إعادة بناء العراق وفي إعادة تنظيم وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل حكم تمثيلي." كما يوفر قرار 1546

حجج مماثلة لمساعدة العراقيين في إنجاز العملية السياسية الجديدة.

إن هدف الوصاية المؤقتة يجب أن يكون واضحاً ومحدداً منذ البداية، وهو تحقيق الأمن والإستقرار بالطريقة التي تمهد لإطلاق عملية سياسية جديدة، هدفها النهائي إعادة بناء الدولة والأمة في العراق بطريقة سليمة، وإنهاء الإحتلال أو الوجود الأجنبي، بكل صوره.هذا الهدف لايمكن أن يتحقق لا بالوسائل، ولا بالقوى المهيمنة على المشهد السياسي حالياً، وعلى رأسها الإحتلال نفسه والإدارة العراقية والجماعات المعارضة لها، والتي ساهمت جميعا بالوصول إلى هذه النتيجة المروعة.لابد إذن من إدارة دولية تمتلك تفويضا لفرض السلام والأمن، وتبدأ عملية سياسية قائمة على مشروع وطني بقوى سياسية وإجتماعية حقيقية ترتكز على مشروعية تمثيلها للقوى الحية في المجتمع، لا على مليشيات أو جماعات إرهابية، أو دعم خارجي.

مهما كانت أسباب إخفاق مشروع التغير في العراق وقتل الحلم العراقي البريء، فأن الحقيقة المرة الأكيدة، هي أن العراقيين تعرضوا لأكبر خديعة بإمكان شعب أن يواجهها، حين تحولت المعجزة التي كانت بإنتظارهم، لكي يولدوا من جديد، إلى إختبار قاسي ويدفعوا قسراً إلى الإنخراط في معركة من أجل البقاء.وكما حاولت جهدي أن أبين في هذا الكتاب، فان أطرافاً

عديدة شاركت وتواطئت وباركت تلك الجريمة، ولم يكن العالم نفسه بمنأى عن ذلك، حين وقف عاجزاً عن تداركها، مما يجعله أيضاً مسؤولا، ليس بان يبدي قدراً من التضامن والمؤازة لكي لا يفقد العراقيون آخر خيط للرجاء، بل وأيضا العمل على وقف المآساة العراقية.

لقد عاشت على أرض العراق خلال أكثر من خمسة آلاف سنة أقوام وأديان ومذاهب، تصارعت أحيانا، وتعايشت في أكثر الأحيان، فتزاوجت وأختلطت دماؤها وأرتبطت مصائرها، بحيث أنها أنتجت في النهاية وصفة فريدة لمجتمع متعدد الأطياف، ظلت البشرية كلها تنظر إليه كمثال ساطع على غنى الأرث الإنساني، وإمكانية التعايش بين بني البشر، مهما اختلفت أطيافهم وهوياتهم.ومثلما أن العالم ظل مدينا للعراق أنه كان ذلك المثال الذي أنتج أعظم الحضارات الإنسانية، كما أشاد على أرض أكد وسومر وبابل وآشور أول الدول، فأنه مدين له اليوم أن يقف معه في المحنة، لا منجاة له فقط من مصير مظلم، بل انقاذاً للعالم نفسه من مخاطر التفتت والإنقسام التي تبشر بها حروب الطوائف، ومنها تلك الجارية في العراق.إن مهمة العالم هي مساعدة العراقيين على إدراك حقيقة بسيطة، يصعب عليهم إداركها تحت دوي التفجيرات ودخانها، وهي أنهم بالتالي محكومون بالعيش معا، وأن الفراق بينهم ليس قدراً محتماً، إذا

ما توفرت الفرصة لإعادة إكتشاف ماضيهم المشترك وتصويب أخطاء حاضرهم والإنشغال ببناء مستقبلهم.

* * *